الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: .... / ق.ع.إ / 2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : .... / D.S.E / 2017

الموضوع

الأزمات النفطية وبدائل دعم اقتصاديات الدول المصدرة
دراسة إستشرافية حالة الجزائر
(للفترة 2014 – آفاق 2030)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية واقتصاد دولي

من إعداد الطالب:
حســاني إسلام

تحت إشراف الدكتور:
بن الضيف محمد عدنان

السنة الجامعية: 2017/2016

إهداء

إلى أسرتي الصغيرة التي شجعتني طوال هذه السنوات

وتكرمت علي بأجواء هادئة لانجاز هذا العمل

الى أسرتي الأكبر المتمثلة في الأصدقاء الذين يطيب معهم همي

وتعبي

إلى كل لي من كان محفزا ومتمنيا لي النجاح وساعدني من

قريب أو بعيد

أهدي هذا العمل المتواضع . . .

إسلام حسانين

شكر وتقدير

"أولا وقبل كل شيء أشكر الله عز وجل الذي أعانني وقدرني على إنجاز هذا العمل المتواضع الذي نرجو أن يكون عملا نافعا لنا ولجميع الطلبة الباحثين في هذا المجال.

أتقدم بجزيل الشكر الى أستاذي الدكتور "بن الضيف محمد عدنان" الذي أشرف على هذا العمل منذ البداية وعلى جهده ونصائحه وحسن متابعته التي مهدت الطريق لإتمام هذا العمل.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة.

وأخيرا فإنني أعتبر هذا الشكر شكرا خالصا لكل من أعانني وأبدى لي نصحا ولم يتسع المقام لذكره. لهم جميعا، صادق الدعوات وعظيم الامتنان والتقدير."

إسلام حسانية

منذ الاستقلال والجزائر تتبع نماذج نمو غير متوازنة، وهي نماذج محترمة لو استعملت استعمالا يليق بمحتواها الاستراتيجي أي تحقيق التراكم الرأسمالي في قطاع محدد أو أكثر كخطوة أولى في طريق توزيع الاستثمارات على القطاعات الأخرى، أي في إطار رؤية بعيدة المدى لإنتاج الثروة وضبط نظام الإنتاج، جربت الجزائر نموذج النمو المبني على الصناعات المصنعة في السبعينيات ولكنه لم يكتمل بسبب التحول إلى اقتصاد السوق بداية الثمانينات، ثم جربت نموذج النمو المبني على الريع من المحروقات ، مكن البلاد من صادرات مهمة على سلم تحقيق تراكم النقد الأجنبي ولكن سوء تخصيص الموارد بين القطاعات خارج المحروقات حرم البلاد من فرصة الصعود لمصاف الدول التطورية ، وبقي اقتصادها رهين تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، آخرها الصدمة النفطية منتصف العام 2014، والتي كانت لها انعكاسات سلبية على جميع المؤشرات الكلية للاقتصاد، فالجزائر اليوم تعيش أزمة هيكلية قد تتفاقم وتتحول إلى أزمة اقتصادية في الأفق، إذا لم يتم اتخاذ إجراءات استعجالية تعمل على ضبط وتصحيح السياسة الاقتصادية وفك الارتباط بقطاع المحروقات، أي تغيير نموذج النمو الغير متوازن بنموذج أكثر توازن واستدامة، وذلك بالاستغلال الأمثل للطاقات الكامنة في الاقتصاد وتحويلها إلى فرص واعدة في المستقبل.

تهدف هذه الدراسة إلى عرض بعض صور خلل السياسة الاقتصادية في الجزائر وسبل علاجها في المدى القصير آفاق 2022، وذلك بهدف تجنب الاقتصاد الوطني من الدخول في أزمة اقتصادية ثم تسليط الضوء على بعض الإمكانيات الكامنة في المحتوى الوطني والتي يمكن أن تعتمد كبديل لقطاع المحروقات في المدى المتوسط بهدف تحقيق الأمن والصعود الاقتصادي في المدى المتوسط آفاق 2030.

استشرفنا في الأخير أن للجزائر إمكانيات جد هامة في مجال النمو السريع واستغلالها يتطلب رؤية إستراتيجية وحلولا تقنية مبنية على المعرفة، وذلك بحشد الموارد البشرية اللازمة من أجل ضبط الاقتصاد على نحو جديد بشرط أن تستكمل الحكومة البطاقات الفنية لحفز القطاعات الراكدة، كما ان العديد من الولايات تختزن العديد من الامكانات الكامنة التي من شأنها تحقيق عدالة الإقليم، وبالنظر لهذه الحقائق أصبح لزاما على الجزائر إعداد اقتصادها لفترة ما بعد النفط من خلال تطهير الاقتصاد ثم استغلال الامكانات الكامنة في المحتوى الوطني ويبقى لنا أن نسأل متى يحين وقت اتخاذ إجراءات صارمة تمتاز برؤية استشرافية وإستراتيجية للنهوض بالاقتصاد الجزائري؟

<u>الكلمات المفتاحية:</u> الأسواق العالمية للنفط – الأزمة النفطية- بدائل النفط- الرؤية الإستراتيجية.

Since the independence, the Algerian policy continues to follow disproportionate economic growth models, these models would have been decent if they were used conforming to their strategical content ; in other words, accomplishing capital accumulation in a particular sector or multiple different sectors as a first step to further distributing investments to other sectors ; i.e, within a long vision to make resources and control the production system. In the seventies, the Algerian government approached a growth model based on manufacturing, however the model was discontinued in view of the shift to the market economy in the early eighties. Then, another growth model was used, which was established on fuel energy income. This model enabled the country to benefit from significant exports in terms of foreign currency accumulation, nevertheless ; the abuse of customizing resources among sectors outside the scope of fuel energy restrained the country's chances from climbing the scale of developing countries, because of which Algeria's economy stood between fuels prices' confinement in the international markets, most recently the oil crisis in the mid-2014 ; this latter had negative implications on the entire economic indicators. Algeria today suffers from structural crisis that is bound to escalation and can lead to economic crisis in the near future, unless urgent measures are to be taken to regulate and capitalize the economic policy as well as unlock it from the chains of fuel energy sector. That is to say, exchanging the lopsided growth model with a more stable one by the means of optimal use of potential energies in economy and convert it to opportunities in the future.

This study aims to show some the flawed forms of the economic policy in Algeria along with solutions in the short run of the 2022s. The goal is to prevent the national economy from diving into an economic crisis, then shedding light on some of the potential capabilities within the national resources. The latter can be adopted as a substitute to the fuel energy sector on a middle scale, all to achieve economic rise and assurance in the outlooks of 2030s.

In the end, we have visualized that Algeria has significant potentials in the field of rapid growth, and exploiting such potentials requires strategical view and technical solutions built upon knowledge. This can only be attained by mobilizing the necessary human resources to improve the economy towards a new trajectory provided that the government maintains the technical programs to foster stagnant sectors. Many Wilayas have promising capabilities to realize territorial equity, and given to these facts, it has become a must for the state to prepare its economy to the post period of the fuel energy deprivation, and this can take effect by sanitizing the economy then taking advantage of national estate within the country's soil. Still, we continue to enquire as to when to embrace strict measures that are strategically and futuristically visualizing to awaken the Algerian economy?.

Keywords: **Iinternational Oil markets – Oil crisis – Oil Alternatives – Strategic Vision**

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	I
شكر وتقدير	II
ملخص الدراسة باللغة العربية	III
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	IV
فهرس المحتويات	VI
فهرس الجداول	X
فهرس الأشكال	XI
فهرس الملاحق	XIII
قائمة المختصرات	XIV
مقدمة	أ - و
تمهيد	ب
الإشكالية	ب
التساؤلات الفرعية	ج
الفرضيات	ج
أسباب اختيار الموضوع	ج
أهداف الدراسة	د
أهمية الدراسة	د
منهجية الدراسة	د
الدراسات السابقة	ه
هيكل الدراسة	ز
الفصل الأول: تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية وانعكاساتها	53-1
تمهيد	2
المبحث الأول: العوامل المؤثرة في الأسواق العالمية للنفط	3
المطلب الأول: ماهية النفط	3
الفرع الأول: نشأة وتعريف النفط	3
الفرع الثاني: مقاييس تصنيف النفط الخام ومنتجاته	5
المطلب الثاني: السياسات التسعيرية والأسواق العالمية للنفط	9
الفرع الأول: السياسات التسعيرية للنفط الخام	9

الفرع الثاني: الأسواق العالمية للنفط	11
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سعر النفط من جهة العرض والطلب	13
الفرع الأول: العوامل المؤثرة على سعر النفط من جهة العرض	13
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على سعر النفط من جهة الطلب	14
المطلب الرابع: دور المنتجين والمستهلكين في تحديد الأسعار	15
الفرع الأول: دور المنتجين في تحديد الأسعار	15
الفرع الثاني: دور المستهلكين في تحديد الأسعار	18
الفرع الثالث: الحوار بين المنتجين والمستهلكين	20
المبحث الثاني: المحطات التاريخية لتطور أسعار النفط وانعكاساته	21
المطلب الأول: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط قبل سنة 1973	21
الفرع الأول: تطور أسعار النفط قبل نشأة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)	21
الفرع الثاني: تطور أسعار النفط بعد نشأة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)	27
المطلب الثاني: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط خلال الفترة (1973-1985)	31
الفرع الأول: الأزمة النفطية الأولى 1973	31
الفرع الثاني: الأزمة النفطية الثانية 1979	34
المطلب الثالث: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط خلال الفترة (1986-1999)	37
الفرع الأول: الأزمة النفطية العكسية 1986	37
الفرع الثاني: الأزمة النفطية العكسية 1998	40
المطلب الرابع: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)	42
الفرع الأول: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط قبل سنة 2008	42
الفرع الثاني: الأزمة النفطية 2008	45
الفرع الثاني: الصدمة النفطية العكسية 2014	50
خاتمة الفصل	53
الفصل الثاني: مستقبل النفط وبدائله الإستراتيجية	**94-54**
تمهيد	55
المبحث الأول: مكانة النفط ضمن الدراسات المستقبلية والتحديات المواجهة لقطاع المحروقات	56
المطلب الأول: ماهية الدراسات المستقبلية (الاستشراف)	56
الفرع الأول: مفهوم الدراسات المستقبلية	56
الفرع الثاني: أهمية الدراسات المستقبلية	58

الفرع الثالث: أساليب وتقنيات الدراسات المستقبلية	59
المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية والتحديات المواجهة لقطاع المحروقات	61
الفرع الأول: مكانة النفط وقطاع المحروقات ضمن الدراسات المستقبلية	61
الفرع الثاني: النفط والقضايا البيئية	66
المبحث الثاني: البدائل الإستراتيجية للنفط	70
المطلب الأول: البدائل الطاقوية غير المتجددة (غير التقليدية)	70
الفرع الأول: النفط والغاز الصخريين.	70
الفرع الثاني: الغاز الطبيعي	73
الفرع الثالث: الطاقة النووية	75
المطلب الثاني: البدائل الطاقوية المتجددة (الدائمة)	76
الفرع الأول: المصادر الطاقوية المتجددة قيد الاستخدام	76
الفرع الثاني: مصادر الطاقة المتجددة قيد التجارب والأبحاث	81
المطلب الثالث: تنويع القاعدة الاقتصادية	84
الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي	84
الفرع الثاني: شروط وآليات تحقيق عملية تنويع اقتصادية ناجحة	84
الفرع الثالث: مجالات التنويع الاقتصادي	91
خلاصة الفصل	94
الفصل الثالث: متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الصدمة النفطية 2014	**158-95**
تمهيد	96
المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية 2014 والسيناريوهات المواجهة له	97
المطلب الأول: انعكاسات الصدمة النفطية على الميزانية العامة وأداء الاقتصاد الجزائري	97
الفرع الأول: انعكاسات الصدمة النفطية على إيرادات ونفقات الدولة (الميزانية العامة)	97
الفرع الثاني: انعكاسات الصدمة النفطية على أداء الاقتصاد الجزائري	101
المطلب الثاني: انعكاس الصدمة النفطية على الميزان التجاري، سعر الصرف والتضخم	102
الفرع الأول: انعكاسات الصدمة النفطية على الميزان التجاري	102
الفرع الثاني: انعكاسات الصدمة النفطية سعر الصرف والتضخم	104
المطلب الثالث: انعكاسات الصدمة النفطية على صندوق ضبط الإيرادات والاحتياطي من النقد الأجنبي	105
المطلب الرابع: صور خلل الاقتصاد والسيناريوهات المواجهة في ظل الصدمة النفطية 2014	107

الفرع الأول: صور خلل السياسة الاقتصادية في الجزائر	108
الفرع الثاني: السيناريوهات المواجهة للاقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية 2014	114
المبحث الثاني: إجراءات تحقيق الصعود الاقتصادي في الجزائر آفاق 2030	116
المطلب الأول: إجراءات قصيرة المدى للتكيف مع الصدمة والخروج منها آفاق 2022	116
الفرع الأول: إجراءات تخص تخفيف الضغط عن الميزان التجاري	117
الفرع الثاني: إجراءات تخص السياسة المالية والنقدية	119
الفرع الثالث: إطلاق منتجات بنكية مبنية على صيغ التمويل الإسلامي	121
الفرع الرابع: إعادة النظر في سياسة التحويلات الاجتماعية	122
المطلب الثاني: إجراءات متوسطة الأجل آفاق 2030	123
الفرع الأول: الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص	123
الفرع الثاني: إطلاق سوق للأصول الخيرية	125
الفرع الثالث: تطبيقات المعرفة في إدارة المؤسسات العمومية	135
الفرع الرابع: تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر	137
الفرع الخامس: تطبيقات المعرفة في الأداء الاقتصادي	141
الفرع السادس: الحاجة لرؤية تخطيط الإقليم	143
المطلب الثالث: تنويع القاعدة الاقتصادية بإعادة تخطيط الإقليم (فكرة المدينة الاقتصادية)	146
خلاصة الفصل	158
الخاتمة	163-159
نتائج اختبار الفرضيات	160
النتائج	161
الاقتراحات	162
افاق الدراسة	163
قائمة المراجع	175-164
الملاحق	180-176

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	التركيب العناصري للنفط الخام بالنسبة المئوية الوزنية	5
2-1	معاملات التحويل التقريبية للنفط الخام بناء على معدل الكثافة العالمي	8
3-1	إنتاج النفط خارج أوبك خلال عامي (2014-2015)	16
4-1	تطورات أسعار النفط خلال الفترة (1936-1944)	23
5-1	تطور الأسعار المعلنة للنفط العربي الخفيف والنفط الأمريكي والفنزويلي (1945-1960)	26
6-1	تطور أسعار برميل النفط العربي الخفيف (1960- سبتمبر 1973)	30
7-1	تطور أسعار النفط العربي الخفيف خلال الفترة (1973-1977)	33
8-1	العوائد النفطية لبعض دول أوبك خلال الفترة (1972-1975)	33
9-1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول الصناعية (1970-1975)	34
10-1	تطور أسعار النفط العربي الخفيف وإنتاج أوبك بالنسبة للإنتاج العالمي (1975-1985)	35
11-1	تطور العوائد للبلدان العربية الأعضاء في أوبك لسنة 1980 مقارنة بالعوائد سنة 1976	36
12-1	تطور أسعار النفط وإنتاج أوبك بالنسبة للإنتاج العالمي (1985-1987)	37
13-1	تطور أسعار سلة خامات أوبك وإنتاجها بالنسبة للإنتاج العالمي للفترة (1990- 1999)	39
14-1	التغير في النمو الاقتصادي والطلب على النفط في الدول الآسيوية لعام 1998	40
15-1	تطور أسعار خامات أوبك خلال الفترة (2000-2007)	42
16-1	تباين المتوسط الفصلي لأسعار سلة خامات أوبك (2008-2009)	46
17-1	معدلات نمو الاقتصاد العالمي والطلب العالمي للنفط (2007-2009)	47
18-1	تطور أسعار سلة خامات أوبك خلال الفترة (2010-2013)	48
19-1	أسعار سلة خامات أوبك السنوية والفصلية خلال الفترة (2014-2016)	50
1-2	توقعات معدل النمو السكاني حسب المناطق (2014-2040)	63
2-2	توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب المناطق	64
3-2	أسعار الوقود الافوري حسب السيناريوهات	65

4-2	موارد النفط والغاز الصخريين من إجمال الموارد العالمية المتاحة عام 2013	72
5-2	ترتيب أفضل خمس بلدان بالنسبة للعالم حسب الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي	74
6-2	إنتاج الكهرباء النووية حسب المناطق للعام 2014	76
7-2	الطاقات المركبة الجديدة والقدرات التراكمية للبلدان الخمس الأوائل نهاية عام 2015	77
8-2	الطاقات الكهروضوئية المركبة والقدرات التراكمية نهاية عام 2015	78
9-2	الطاقة الكهرمائية المثبة ومساهمة الدول في اجمالي الطاقة الكهرومائية العالمية 2015	80
1-3	إيرادات ونفقات الميزانية خلال الفترة (2009-2016)	98
2-3	تطور الجباية النفطية والجباية العادية خلال الفترة (2009-2016)	99
3-3	ميزانية التسيير والتجهيز خلال الفترة (2012- نوفمبر2016)	99
4-3	تطور التحويلات الاجتماعية ونسبتها من ميزانية الحكومة والناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2009-2016)	100
5-3	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2010-2015)	101
6-3	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2006-نوفمبر 2016	103
7-3	يوضح سعر صرف الدينار مقابل الدولار واليورو خلال الفترة (2012-2016)	104
8-3	تطور كل من صندوق ضبط الإيرادات والاحتياطي من النقد الأجنبي خلال الفترة (2012-2016)	107

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	سلسلة العمليات المختلفة التي توضح مراحل إعداد النفط الخام للاستهلاك النهائي	9
2-1	(الشكل 1-2): الأزمات والصدمات النفطية وأهم الأحداث المتعلقة بها منذ بداية السبعينات	52

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع الزيت الخام حسب درجة API لبعض الدول المصدرة للنفط	177
02	(الملحق رقم 02): المنتجات النفطية واستخداماتها وكمية المشتقات المكونة لكل واحد طن متري	178
03	(الملحق رقم 03): أهم الشركات النفطية العملاقة المسيطرة على السوق النفطية خلال العشرينات حتى الستينات من القرن الماضي واهم الاندماجات بينها	179
04	(الملحق رقم 04): إنتاج النفط في دول أوبك (2014-2015) وأهم الشركات الوطنية للدول لأعضاء	180

المختصر	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الأجنبية
API	معهد البترول الأمريكي	American Petroleum Institute
CIF	التكاليف والتأمين وأجور الشحن	Cost and Insurance and Frieght
CIS	رابطة الدول المستقلة	Commonwealth of Independent States
COP	مؤتمرات الأطراف	Conference Of Parties
IAEA	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	International Atomic Energy Agency
EIA	هيئة معلومات الطاقة الأمريكية	Energy Information Administration
ETP	آفاق تكنولوجيا الطاقة	Energy Technology Perspective
FAO	منظمة الأغذية والزراعة	Food and Agriculture Organization
FCCC	الاتفاقية المبدئية المتعلقة بالتغير المناخي	Framework Convention on Climate Change
FOB	تسليم على ظهر الباخرة	Free On Board
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	Gross Domestic Product
GNP	الناتج الوطني الإجمالي	Gross National Product
IEA	الوكالة الدولية للطاقة	International Energy Agency
IEF	منتدى الطاقة الدولي	International Energy Forum
IPE	بورصة البترول العالمية	International Petroleum Exchange
IPEC	الدول المستقلة المصدرة للبترول	Independent Petroleum Exporting Countries
NEMS	النظام الوطني لنمذجة الطاقة	National Energy Modeling System
NEYMEX	بورصة نيويورك التجارية	New York Mercantile Exchange
OAPEC	منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول	Organization Of Arab Petroleum Exporting Countries
OCED	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	Organization for Economic Cooperation and Development
OPEC	منظمة الدول المصدرة للبترول	Organization of the Petroleum Exporting Countries
SIME	سوق سنغافورة للنقد الدولي	Singapore International Money Exchange
UNCED	مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية	United Nations Conference on Environment and Development
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	United Nations Envirenment Programme
WEM	نموذج الطاقة العالمي	World Energy Model

مقدمة

1. تمهيد

كان الفحم هو المصدر الرئيسي للإمداد بالطاقة المستهلكة في العالم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان النفط أو الكهرباء المستمدة من المساقط المائية لهما دورا ضئيلا في الإمداد بالطاقة، ومع تدمير مناجم الفحم في أوروبا الغربية أثناء الحرب العالمية الثانية، أدى ذلك إلى تأثر ميزان الطاقة والإمداد بها، مما دفع إلى البحث عن مصدر آخر للإمداد بالطاقة، وبذلك زاد الاعتماد على النفط كمصدر من مصادر الطاقة خاصة مع تزايد الاكتشافات منه، وباعتباره يتميز بميزات لا تتوافر في الفحم، ظهر النفط على خريطة الطاقة وزادت نسبة مساهمته في ميزان الطاقة العالمي.

أصبح النفط سلعة إستراتيجية تستخدم في مختلف قطاعات الإنتاج في المجتمع الصناعي الحديث ، مما جعله سلعة حيوية وإستراتيجية تمتد أهميتها لتشمل كل أبعاد النشاط الاقتصادي والاجتماعي والعسكري والسياسي إلى درجة انه يمكن قياس درجة ازدهار وتطور أي دولة بمقدار ما تستهلكه من نفط ومشتقاته، صاحب كل هذا التطور، تطورا لأسواق النفط تمثل في التغيرات للقوى المتحكمة في السوق النفطية انعكست على أسعاره، كل هذا جعل من سوق وأسعار النفط تكون شديدة الحساسية بمختلف العوامل سواء كانت داخلية (متعلقة بالسوق) أو خارجية، حيث كانت لأسعار النفط تأثيرات على اقتصاديات العالم كافة والدول المصدرة خصوصا، خاصة الدول الريعية (النفطية) التي تعتمد بشكل كبير على عوائده في تنميتها الاقتصادية.

شهد العالم العديد من الأزمات والصدمات والصدمات العكسية كانت لها انعكاسات ايجابية وسلبية ، سواء للدول المصدرة أو المستوردة للنفط، آخرها انهيار أسعار النفط منتصف العام 2014 والذي مازال ممتد لليوم الحالي، فالعالم يعيش على وقع أزمة وشيكة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصدمة مختلفة عن سابقتها، وهذا الاختلاف جاء نتيجة للعديد من المستجدات على المستوى الدولي خاصة فيما يتعلق بمستقبل المناخ وتأثيرات الوقود الاحفوري وهذه المستجدات تمثلت في التزام كبار الملوثين للجو (الولايات المتحدة والصين) باتفاقية "قمة باريس للمناخ"، والتي جاءت لتعوض "بروتوكول كيوتو"، بالإضافة إلى تزايد الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة الأقل تلويثا للجو بهدف الوصول إلى الاعتماد على مصادر نظيفة ومتجددة.

2. الإشكالية

معظم الدراسات المستقبلية للطاقة تؤكد على قرب انتهاء عصر النفط، وفي حالة التحول إلى المصادر البديلة والمتجددة، ستتأثر الدول المصدرة والمعتمدة على النفط ومداخيله في تنمية اقتصادياتها بشكل كبير، وباعتبار الجزائر دولة منتجة ومصدرة للنفط (دولة ريعية)، أي تعتمد على نموذج نمو مبني على ريع المحروقات بالإضافة إلى انعدام وجود رؤية للمستقبل جعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط، فنتيجة الانهيار الحاد منتصف عام 2014 يبدو أثره واضح والذي تجسد في أزمة هيكلية، قد تتفاقم الأزمة لتصبح أزمة مالية إذا ما تم اتخاذ قرارات مستعجلة استشرافية ومدروسة كحلول قوية تبنى على معطيات المستقبل قصد المعالجة الهيكلية

للاقتصاد وتحقيق الأمن من الصدمات بعيدا عن المحروقات ، وفي ظل الوضع القائم والرؤى المستقبلية يمكن طرح الإشكالية التالية:

- في ظل الأزمات النفطية، ما هو النموذج الاقتصادي الذي يمكن أن يجنب الاقتصاد الجزائري من أزمة اقتصادية في الأفق؟

3. التساؤلات الفرعية

من أجل المحاولة في معالجة هذه الإشكالية وبغية الوصول إلى كيفية مواجهة التقلبات الحادة في أسعار النفط في الاقتصاد الدولي عموما والاقتصاد الجزائري خصوصا، وكذا مختلف البدائل الإستراتيجية للنفط على المستوى الدولي من جهة والجزائري من جهة أخرى، خاصة بعد تأكيد مختلف الدراسات المستقبلية أن عصر النفط في طريقه إلى الانتهاء، تطرح الدراسة الأسئلة الفرعية التالية، محاولة الإلمام بالموضوع:

- ماهي العوامل المحركة لأسعار النفط؟ وكيف تنعكس تقلبات الأسعار على كل من المصدرين والمستوردين؟
- ماهي مكانة النفط في المستقبل؟ وماهي البدائل الإستراتيجية للنفط على المستوى الدولي؟
- كيف يمكن دعم وحماية الاقتصاد الجزائري من الوقوع في أزمة خاصة بعد الانهيار الحالي لأسعار النفط؟

4. الفرضيات

بعد الاطلاع على بعض الأدبيات الاقتصادية والسياسية، يمكن طرح الفرضيات التالية، والتي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات:

- العوامل المحركة لأسعار النفط هي العرض والطلب إضافة للعوامل الجيوسياسية والطبيعية، أما عن الانعكاسات أهمها عرقلة النمو الاقتصادي نتيجة تذبذب الأسعار.
- زيادة وعي المجتمع الدولي عما تخلفه الطاقة التقليدية وبداية التفكير في زمن ما بعد النفط قد يكون من أهم التحديات المواجهة لمستقبل النفط، ولذلك تم التفكير وتجسيد العديد من البدائل، فهناك بدائل طاقوية (الطاقة غير التقليدية والمتجددة) وغير طاقوية (تنويع القاعدة الاقتصادية).
- تغيير نموذج النمو المبني على المحروقات وتحريك القطاعات الراكدة وتنميتها قد يساعد في تنمية الاقتصاد الجزائري، ومنه تجنب الوقوع في أزمة.

5. أسباب اختيار الموضوع

ترجع أهم أسباب اختيار الموضوع إلى:

- رغبة شخصية في الدخول إلى البحث في عالم النفط المعقد والذي له العديد من الأسباب المتنوعة في الجوهر والمضمون الذي يحكمه بالإضافة إلى الاهتمام بموضوع الدراسات المستقبلية.
- انه يندرج ضمن إطار التخصص وفي إطار العلاقات الاقتصادية الدولية.

- انه حديث الساعة نتيجة الحالة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري في ظل التوجهات العالمية الجديدة وضرورة إيجاد استراتيجيات فعالة بديلة لقطاع المحروقات.

6. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- إبراز محددات أسعار النفط الاقتصادية في الأسواق العالمية وعرض مختلف الأزمات النفطية التي واجهها الاقتصاد العالمي و أهم أسبابها وانعكاساتها على مختلف الاقتصاديات والأطراف المتحكمة في السوق النفطية.
- إبراز التوجهات المستقبلية حول إمكانية إحلال مصادر الوقود الأحفوري بمصادر طاقوية متجددة ونظيفة.
- عرض بعض الحلول والبدائل التي يمكن أن تتجه إليها الدول المصدرة حسب المزايا التنافسية.
- تسليط الضوء على بعض الإمكانيات الكامنة في الاقتصاد الجزائري والتي يمكن أن تعتمد كبديل للنفط والمحروقات تجنب الاقتصاد الجزائري من الوقوع في أزمة وتجعله في مصاف الدول التطورية.

7. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية النفط في كونه يعتبر سلعة إستراتيجية تتدخل في جميع القطاعات، كما أن بعض الدول المصدرة تتعمد على عوائده في تنمية اقتصادياتها، وهذا ما جعل من أسواقه شديدة الحساسية تتأثر بمختلف العوامل الداخلية والخارجية، تنعكس على جميع اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة على حد سواء بالإيجاب والسلب وهو ما يعبر عنه بالأزمات النفطية، وتأتي أهمية البدائل الإستراتيجية للنفط نتيجة التوجهات والمستجدات المتعلقة بالآثار السلبية للوقود الاحفوري ومساهمته في ظاهرة التغير المناخي، لذلك أصبح من الضروري على الدول المصدرة والمعتمدة على عوائد النفط في تنمية اقتصادها إعادة النظر في نموذج نموها والتوجه نحو نماذج نمو أكثر استدامة حسب المزايا التنافسية التي تتوفر عليها.

وباعتبار أن قطاع النفط يعتبر المحرك الرئيس للتنمية في الجزائر وقصد تجنب أزمة اقتصادية في الأفق، وجب تغيير نموذج النمو المبني على المحروقات بنموذج أكثر استدامة، نظرا للإ مكانات الكامنة في الاقتصاد الجزائري وتجارب الدول الصاعدة السابقة والتي حققت الصعود بامكانيات أقل من الامكانيات الكامنة في محتوى الاقتصاد الجزائري، فاستغلالها بطريقة مثلى يؤهل الجزائر لأن تكون في مصاف الدول الصاعدة على المدى المتوسط، والدول المتطورة على المدى البعيد، لكن قبل ذلك وجب اصلاح وضبط مختلف صور الخلل التي يعاني منها الاقتصاد.

8. منهجية الدراسة

يمكن توضيح المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

- **المنهج المستخدم :** مسايرة لطبيعة الموضوع، فقد تطلبت الدراسة إلى اعتماد مزيج من مناهج البحث والتحليل، كل حسب الحاجة إليه، ف"**المنهج التاريخي**" من خلال الخلفية التاريخية لنشأة النفط والتطور التاريخي للسوق العالمية للنفط وما صاحبها من تقلبات في أسعار النفط والذي يساعد على فهم الحاضر بالعودة للماضي، إضافة إلى "**المنهج الوصفي**" من خلال وصف المتغيرات المتعلقة بطبيعة الأسواق النفطية وتغيرات سعر النفط والتوجهات المستقبلية نحو بدائله الاستراتيجية، و "**المنهج التحليلي**" من خلال تحليل البيانات والمعطيات التي تساعد في فهم العديد من الظواهر، واستنتاج العلاقات العامة والمحددات الرئيسية، وبطبيعة الحال كان ذلك يؤدي إلى استقراء أهم الأحداث في الاقتصاد العالمي عموما ونتائجه على الاقتصاد الجزائري خصوصا.
- **مجتمع الدراسة :** في الإطار النظري كانت الدراسة محايدة لا تخص إقليم أو بلد معين، أما الدراسة التطبيقية فتخص حالة الجزائر.
- **فترة الدراسة:** تمتد من الانهيار الحاد في أسعار النفط منتصف عام 2014 إلى آفاق 2030، وتم التركيز على انعكاسات هذا الانهيار الحاد والوضع الحالي للاقتصاد الجزائري، ومنه طرح مختلف الحلول والبدائل لدعم الاقتصاد الجزائري في المستقبل وجعله في مصاف الدول الصاعدة.
- **وسائل جمع البيانات :** من أجل إنجاز هذه الدراسة تم استخدام مجموعة من الأدوات تمثلت في المراجع المشكلة من الكتب والرسائل الجامعية والملتقيات العلمية بالإضافة لتصريحات بعض الخبراء والملاحظين الجزائريين..، أما في ما يخص الإحصائيات فقد تم الاعتماد على النشرات والتقارير الإحصائية للمنظمات والهيئات العالمية كمرجع رئيسي للبيانات، بالإضافة إلى نشرات وتقارير السلطات الرئيسية (وزارة المالية، وزارة التجارة، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وزارة الشؤون الدينية وبنك الجزائر بالإضافة للديوان الوطني للإحصاء...)
- **صعوبات الدراسة:** من أهم الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة ما يلي:

– التناقض والتضارب في المعلومات الإحصائية بين السلطات الرسمية خاصة بين: بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء ووزارة المالية، لذلك تم الاعتماد أكثر على وزارة المالية كمصدر لإحصائيات الدراسة.

– صعوبة الحصول على المراجع المتعلقة بتشخيص الوضع الحالي للاقتصاد واقتراح أفكار جديدة قصد توظيف الفرص الكامنة في الاقتصاد الجزائري مدعمة بأرقام إحصائية.

9. الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات السابقة منها أطروحات دكتوراه ورسائل ماجستير، تطرقت لموضوع الطاقة عموما والنفط خصوصا من زوايا مختلفة، ولكل من هذه الدراسات قيمتها العلمية، ويمكن الوقوف على بعض الدراسات أهمها:

– "**سياسة الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية للباحث بلقلة إبراهيم، فرع النقود

والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، للسنة الجامعية 2014-2015، تناول الباحث أهم التطورات الحادثة في أسعار النفط، بهدف دراسة الآثار السلبية لأسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للبترول، ومن نتائج دراسته، أن الجزائر تعتمد في تمويل نفقاتها العامة بنسبة كبيرة على الإيرادات البترولية كباقي الدول العربية المصدرة للبترول، وفي الأخير أوصى بضرورة إتباع سياسة حكيمة من قبل الدول العربية المصدرة للبترول في أوقات الرخاء المالية، والعمل على استقرار أسعار البترول.

- "**الاقتصاد العالمي للمحروقات –النفط والغاز الطبيعي، دراسة تحليلية استشرافية**" ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية للطالب عبد المالك مباني، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، للسنة الجامعية 2007- 2008، تناول كل ما يتعلق بالأسواق العالمية للمحروقات واستعراض الخارطة العالمية للمحروقات وتم إدراج دراسة استشرافية للوكالة الدولية، تم من خلالها رصد مختلف السيناريوهات المتوقعة خلال العقود القادمة وتأثير كل منها في المشهد العالمي للمحروقات، وكذا الرهانات الحالية للشركات البترولية، والتحديات والآفاق لكل من الدول المنتجة والمستهلكة، وفي الأخير أوصى بأن بناء اقتصاد لا يعتمد على المحروقات سيضاعف ثروة الدول.
- "**دراسة تأثير أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر (1970- 2006)**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية للطالب العمري علي، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، للسنة الجامعية 2007- 2008، هدف الباحث من خلال الدراسة إلى محاولة فهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام، وكيفية تأثير النفط الخام على النمو الاقتصادي، وتم الاعتماد على نموذج قياسي للتوضيح العلاقة والرابط بين النفط والجباية النفطية والنمو الاقتصادي الجزائري، وفي الأخير أوصى باستغلال الظرف الراهن آنذاك لأسعار النفط المرتفعة في خلق مشاريع استثمارية بديلة لقطاع المحروقات باعتبار هذا الأخير من الثروات الزائلة.
- "**وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية للباحث شكوري سيدي محمد، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، للسنة الجامعية 2011- 2012، كان الهدف من هذه الدراسة معرفة مدى معاناة الاقتصاد الجزائري من نقمة الموارد وتأثير وفرتها على النمو الاقتصادي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الهولندي من خلال التراجع العام في أداء الاقتصاد الجزائري والتراجع الكبير في القطاع الصناعي وانتعاش قطاع النفط، ويرجع ذلك الى الممارسات المؤسساتية والسياسية التي تتسم بالعقلية الريعية، التي أدت إلى فشل عمليات الإصلاح الاقتصادي، في الأخير أوصى الباحث بضرورة الاستفادة بطريقة فعالة من عائدات موارده النفطية، والتغلب على ما يسمى بنقمة الموارد الطبيعية، وذلك بتنويع اقتصادها خارج المحروقات، خاصة في قطاع الصناعة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ، كونه تم عرض جميع الصدمات التي شهدتها الأسواق النفطية العالمية منذ نشأتها وأسبابها وانعكاساتها سواء بالنسبة للدول المصدرة أو المستوردة، كما تم تسليط الضوء على

أهمية الاستشراف ومكانة الطاقة ضمن الدراسات المستقبلية من خلال الإحصائيات والتوجهات والمستجدات الحديثة الحاصلة على المستوى الدولي في مجال الطاقة، قصد ايجاد حلول تساهم في دعم اقتصاديات الدول التي تعتمد على مداخيل النفط في تنمية اقتصادياتها، حيث تم عرض مجموعة من البدائل طاقوية وغير طاقوية تمكن هذه الدول من ضمان نمو أكثر استدامة لاقتصادياتها حسب مزاياها التنافسية.

10. هيكل الدراسة

اشتملت هذه الدراسة بالإضافة إلى مقدمة والخاتمة على ثلاث فصول:

- **الفصل الأول، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية:**

تم فيه استعراض العوامل المؤثرة في الأسواق العالمية للنفط من خلال إعطاء فكرة حول ماهية النفط، مختلف السياسات التسعيرية المعتمدة ، أسواقه العالمية وكذا العوامل المؤثرة على أسعار النفط من جهة العرض والطلب ودور كل من المنتجين والمستهلكين في تحديد الأسعار، كما تم استعراض المحطات التاريخية لتطور الأسعار وأهم الأحداث التي جرت في تلك الفترة بدء من أول استغلال تجاري للنفط إلى غاية الفترة الحالية كما تم رصد لكل فترة مختلف الانعكاسات على الدول المنتجة والشركات النفطية والدول المستهلكة.

- **الفصل الثاني، مستقبل النفط وبدائله الإستراتيجية:**

تم من خلاله استعراض التوجهات المستقبلية للطاقة، وذلك من خلال إعطاء فكرة حول ماهية الدراسات المستقبلية (الاستشراف) بشكل عام، واستعراض رؤى المنظمات الطاقوية لمستقبل المحروقات بصفة عامة والنفط بشكل خاص إلى آفاق العام 2040 وكذا مختلف المستجدات العالمية المتعلقة بالتأثيرات السلبية للوقود الأحفوري على المناخ، كما تم استعراض مختلف البدائل الإستراتيجية للنفط التي يمكن أن تعتمدها الدول المصدرة حسب مزاياها التنافسية، وهذه البدائل تم تقسيمها لبدائل طاقوية (غير متجددة ومتجددة ومتجددة قيد التجارب الأبحاث) وبدائل غير طاقوية أو ما يعرف عنها بالتنويع الاقتصادي.

- **الفصل الثالث، متطلبات تحقيق الصعود الاقتصادي في ظل الصدمة النفطية 2014:**

جاء هذا الفصل كدراسة استشرافية على الاقتصاد الجزائري آفاق العام 2030، حيث تم من خلاله عرض واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية 2014، حيث تم عرض انعكاسات هذه الصدمة على مختلف التوازنات الكبرى للاقتصاد، وصور خلل السياسة الاقتصادية في الجزائر ومختلف السيناريوهات المواج هة للاقتصاد، كما تم عرض مختلف الإجراءات والمتطلبات التي تؤهل الاقتصاد الجزائري من تحقيق الصعود الاقتصادي، وتم تقسيمها الى إجراءات قصيرة المدى آفاق العام 2022 قصد معالجة صور خلل الاقتصاد، وإجراءات متوسطة الأجل آفاق العام 2030، والتي تم من خلالها إبراز مختلف الفرص الكامنة في الاقتصاد الجزائري التي يمكن استغلالها، قصد تحقيق تنمية أكثر استدامة والتي تؤهل الجزائر لتكون دولة صاعدة في المدى المتوسط آفاق العام 2030 ومتطورة في المدى البعيد 2050.

الفصل الأول

تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية وانعكاساتها

تمهيد

تعتمد الدول المعاصرة اعتمادا كبيرا وأساسيا على النفط في الأنشطة الاقتصادية والصناعية، وعلى مشتقاته في الحياة اليومية، ويرجع ذلك إلى أهميته البالغة في توفير الطاقة والتمويل اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أصبح النفط يؤدي دورا حيويا في تحريك وتنشيط الاقتصاد العالمي، ونظرا لهذه الأهمية استحوذت أسواقه على قدر كبير من الاهتمام العالمي والتي تتسم بالتطور الديناميكي المتسارع، متأثرة بالعديد من العوامل، عوامل داخلية (تقليدية) متعلقة بالأسواق أي العرض والطلب وعوامل خارجية ليس لها علاقة بهذه الأسواق، هذه الأخيرة أخذت دورا متزايدا خاصة في العقد الأخير.

يعكس تطور هذه الأسواق في أسعار النفط التي شهدت العديد من التطورات والتغيرات الناجمة عن القوى المتحكمة في السوق النفطية، وقد انعكست تقلبات أسعار النفط على كافة اقتصاديات العالم على الرغم من تباينها من جهة لأخرى (إيجابا وسلبا)، وهو ما يعبر عنه بالأزمات والصدمات النفطية، فمن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى العوامل المحركة في الأسواق العالمية للنفط وتحليل تطورات أسعار النفط مع التعرض لأهم الأحداث التي رافقتها، وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين:

تناول المبحث الأول كل ما يتعلق بالنفط والأسواق العالمية للنفط عموما ثم محركات سعر النفط من جهة الطلب والعرض ومختلف الأطراف المؤثرة في تحديد الأسعار، أما المبحث الثاني، فقد تناول تحليل التطورات التاريخية لأسعار النفط مع التطرق لأهم الأسباب والانعكاسات التي خلفتها الأزمات والصدمات الناتجة عن التقلبات الحادة لأسعار النفط.

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في الأسواق العالمية للنفط

يسمى القرن العشرين بعصر النفط، ذلك لأن النفط أصبح مصدر رئيسي للطاقة، ومحرك أساسي لمختلف القطاعات سواء كانت اقتصادية، سياسية وعسكرية، فبعد اكتشافه تغير نمط الحياة الإنسانية التي أصبحت تعتمد وتستعين به وبمشتقاته في الحياة اليومية، كما يعتبر النفط سلعة كباقي السلع والخدمات له سعر مقابل الحصول عليه، إلا أن سوقه تختلف عن باقي الأسواق نظرا لتعلقها بسلعة إستراتيجية مهمة، وهو ما جعلها في تطور ديناميكي ومتسارع يتأثر بعوامل تقليدية (عرض وطلب)، وعوامل أخرى خارج نطاق تلك الآليات.

المطلب الأول: ماهية النفط

قبل الخوض في ماهية النفط لابد من التطرق إلى شرح مصطلح "النفط"، وهو عبارة عن كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني (Petroleum)، المتكونة من جزأين (Petr) تعني "الصخر" و(Oleum) تعني "زيت"، أي "زيت الصخر". كما يجب التنويه بان استخدام مصطلح النفط ليس موحدا في جميع الأوساط العلمية سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو العالمي بشكل عام، فالبلدان الغربية تستخدم مصطلح "بترول" وبلدان أوروبا الشرقية تستخدم مصطلح "النفط" بدلا من "بترول"، أما المنطقة العربية فهم منقسمون في استخدامهم لهذين المصطلحين، علما أن الكلمتين تعنيان نفس الشيء عن هذه المادة [1]، من أجل تنظيم منهجي أكثر لموضوع الدراسة سيتم اعتماد مصطلح "النفط" عوض "البترول".

الفرع الأول: نشأة وتعريف النفط

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة، إذ أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية، ومن خلال هذا العنصر سيتم رصد مختلف الجوانب المتعلقة بالنفط منذ تاريخ ظهوره.

أولا: نشأة النفط

عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين، حيث كان الأقدمون يقومون بجمع النفط المتسرب من المنافذ والشقوق الأرضية، وذكرت التوراة أن النبي نوحا عليه السلام استخدم القار* لطلاء وسد الشقوق في سفينته، كما استخدمت أم النبي موسى عليه السلام القار في طلاء الصندوق الذي وضع فيه النبي موسى عليه السلام قبل إلقائه في اليم، كما عبد الفرس النار المستمر الاشتعال، والتي فسرها العلماء فيما بعد بأنها ناجمة عن اشتعال غازات النفط المتصاعدة من الأرض، استخدم سكان مصر والعراق وبلاد الفرس النفط في أغراض عديدة، أهمها التدفئة والإضاءة وأغراض البناء وتحنيط الموتى وطلاء التوابيت وأرضية السفن وسد شقوق المعابد وكعلاج لدهن الجروح (نظرا لاحتوائه على مادة الكبريت الفعال في القضاء على البكتيريا)، كذلك استخدم في بعض الأغراض الحربية مثل غمس السهام وإشعالها قبل قذفها من اجل الدفاع على المدن المحاصرة (كما فعل

[1] الدوري محمد أحمد، **"محاضرات في الاقتصاد البترولي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص: 8.
*__القار:__ أحد مشتقات النفط.

الرومان في دفاعهم عن القسطنطينية أمام المسلمين)، واستخدم الملك "نبوخذ نصر" القار في تعبيد الطرق بمدينة بابل وطلاء شرفات الحدائق المعلقة. كما قام أبو بكر الرازي عام 950 م بكتابة رسالة عن كيفية تقطير النفط، وتحدث بعض علماء المسلمين عن نفط منطقة "باكو" (عاصمة أذربيجان)، وخاصة المؤرخ "المسعودي" في كتابه "مروج الذهب" عام 915 م، والكاتب القزويني في كتابه عجائب المخلوقات، كما ذكره "الأصمعي أبو عبيدة" والشاعر "عبد الصمد بن المعذل" في عتاب صديق له ظهر تعاليه وتكبره اثر تعيينه ناظرا لعين من عيون النفط، وقد خصص المسلمون وزيرا لشؤون النفط من القرن الثالث الهجري، وقد وصف الرحالة ماركوبولو نفط منطقة باكو واستخدامه في التشحيم والتدفئة[1].

بالرغم من قدم استخدام النفط في عدة دول، إلا أن اكتشاف مكامن النفط لم يحدث إلا في النصف الثاني من القرن الماضي، ففي عام 1830 تدفق النفط أثناء استخراج "الملح" في الولايات المتحدة، وأكتشف مكمن للنفط في روسيا عام 1856م وآخر في رومانيا عام 1858، وفي عام 1841 في اسكتلندا تم التوصل إلى طريقة استخراج الزيت النفطي للاستخدام في لمبات الإضاءة بدلا من زيوت الحيتان، وفي 28 أوت 1859م اكتشف النفط في مدينة "تتسفيل" بولاية "بنسلفانيا" في الولايات المتحدة على عمق 69.5 قدم وبمعدل استخراج 25–30 برميل يومي، ليعلن بعد ذلك صناعة النفط الحديثة وبعد فترة وجيزة عرف الناس طريقة بدائية لاستخراج الكيروسين وبلغ سعر برميل الزيت في عام 1860 عشرون دولارا وانخفض إلى 10 سنتات في العام التالي، ويعود ذلك إلى اكتشاف النفط في شرق "تكساس"[2]، هنالك بعض الكتب ترجع أول اكتشاف تجاري للنفط إلى فترات سابقة، مثل أن حفر أول بئر نفطية تم في منطقة " Modena" بايطاليا عام 1640 والتي استمرت في الإنتاج 200 سنة، أو أن أول حفر بئر نفطي وتطوير حقل كان في رومانيا عام 1650.

ارتبط تطور إنتاج النفط بتطور تكنولوجيا صناعة أدوات الحفر والاستخراج، فقد ارتبط تطور استهلاك النفط بتطور التكنولوجيا في عدة مجالات وبصفة عامة تزايد الطلب على المنتجات النفطية خاصة بعد تطور صناعة التكرير وتزايد أهمية النفط في الحرب العالمية الأولى، ففي الأربعينيات، بدأت الصناعة الكيماوية في التحول من الفحم إلى النفط، لتعلن عن مولد صناعة البيتروكيماويات وتعدد السلع التي تعتمد على النفط كمادة خام، بالإضافة إلى كونه مصدر للطاقة لدرجة يصعب حصرها وتبوأ قطاع النفط مركز الصدارة ضمن منظومة الطاقة في العالم نتيجة ارتباط النفط باستراتيجيات العالم السياسية والعسكرية واعتبار النفط احد عناصر القوة خاصة بعد تحول المجتمعات إلى مجتمعات هيدروكربونية، بحيث يعتمد على النفط كمصدر للطاقة وكمادة خام للعديد من الصناعات[3].

[1] البار احمد، **"التطورات في سوق النفط"**، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، 1986، ص ص: 7، 8.
[2] عايد عفاف عبد العزيز وآخرون، **"اقتصاديات الموارد والبيئة"**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص: 41.
[3] الخولي سيد فتحي احمد، **"اقتصاد النفط،الموارد،البيئة والطاقة"**، خوارزم العلمية ناشرون ومكتبات، جدة، الطبعة الثامنة، 2014، ص: 162.

ثانيا: تعريف النفط

تستخدم كلمة النفط بصورة عامة لتشمل الزيت النفطي والغاز الطبيعي، حيث يعرف الزيت النفطي بأنه نفط في صورة سائلة، بينما يعرف الغاز الطبيعي بأنه نفط في صورته الغازية، يتكون النفط من مركبات هيدروكربونية (هيدروجين وكربون) إلى حد كبير، مع مقادير ثانوية من الأكسجين والنيتروجين والكبريت وعناصر أخرى، كما يحتوي أيضا على آثار من الفانديوم والنيكيل (الجدول 1-1)، فرغم التركيب العنصري للنفط واضح وبسيط إلا انه قد يكون هناك عدد هائل من المركبات أو النسب المختلفة الموجودة، ومع ذلك توجد اتجاهات تركيبية معينة ترتبط مع العمر، العمق، المصدر والموقع الجغرافي، كما يتغاير النفط الخام في المظهر من الأصفر القشي إلى البني والبني الغامق أو الأسود، والنفط في الطبيعة زيتي النسيج له قيم لزوجية متغايرة ويكون أكثر لزوجة عند السطح[1].

(الجدول 1-1): التركيب العناصري للنفط الخام بالنسبة المئوية الوزنية

العنصر	الحد الأدنى (٪)	الحد الأقصى (٪)
الكربون	**82.2**	**87.1**
الهيدروجين	**11.8**	**14.7**
الكبريت	**0.1**	**5.5**
الأكسجين	**0.1**	**4.5**
النيتروجين	**0.1**	**1.5**
الفسفور	–	**1**
المازوت	–	**0.1**
الرماد	**0.05**	**0.11**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع التالية:

- سيلي ريتشارد، "**أساسيات جيولوجيا البترول –ترجمة فاضل السعدوني**"، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 1994، ص 39.
- مخلفي أمينة، "**مدخل إلى الاقتصاد البترولي**"، الجزء الأول، محاضرات مطبوعة مقدمة للسنة الثالثة ليسانس، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص 8.

الفرع الثاني: مقاييس تصنيف النفط الخام ومنتجاته

يختلف ويتباين النفط في نوعه من منطقة لأخرى وحتى في داخل الحقل الواحد لا يوجد نوع واحد من النفط الخام بل أنواع متعددة، فالمنطقة الأوروبية تحتوي على نفط مختلف عن نفط القارة الإفريقية، والعربي في المنطقة الآسيوية يختلف على نفط القارة الإفريقية[2]، وبذلك ظهرت مقاييس لتحديد أنواع النفط منها[3]:

[1] سيلي ريتشارد، "**أساسيات جيولوجيا البترول –ترجمة فاضل السعدوني**"، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 1994، ص: 37.
[2] الدوري محمد احمد، **مرجع سابق**، ص: 13.
[3] الخولي سيد فتحي احمد، **مرجع سابق**، ص ص: 172-174.

أولا: تصنيف النفط حسب التركيب الكيميائي

يصنف النفط وفقا للتركيب الهيدروكربوني لمزيج "البرافينات (Paraffinic) والنفثينات (Naphthenic)"، والتي تقاس من خلال معامل "كي واطسون (Watson K)"، وتزداد الجودة بزيادة نسبة شمع البرافين والزيوت عالية الجودة وقلة نسبة المواد الإسفلتية، كما يصنف النفط الخام وفقا لنسبة الكبريت فيه، لأنه يؤثر على تآكل المعدات والتجهيزات في مصافي التكرير، بجانب مساهمته العالية في تلويث الجو، فكلما قلت نسبة الكبريت كلما ارتفعت درجة كفاءة ونوعية الزيت، فإذا بلغت النسبة اقل من 0.5٪ يسمى "خاما حلوا (Sweet Crud)"، أما إذا زادت عن 0.5٪ يسمى "خاما مرا (Sour Crud)". لذلك تعتبر نسبة المحتوى الكبريتي لها أهمية واضحة في تحديد نوعية زيت الوقود والمنتجات المتوسطة، إذ أن احتواء الخام على عنصر الكبريت بنسب عالية يتطلب معاملات ومعالجات كيميائية خاصة في مصافي التكرير، حيث تختلف هذه الأخيرة باختلاف نوع النفط وفقا لنوع الزيت ونسبة الملح الموجود في الزيت من خلال محتوى الزيت من حمض النفثا الذي يحدد درجة التآكل.

$$\text{معامل كي}^{*} = \frac{\text{وسيط الغليان}^{\circ}\text{ف}}{\text{نسبة الكثافة عند درجة حرارة } \mathbf{60}}$$

ثانيا: تصنيف النفط حسب المقاييس الفيزيائية

بالرغم من أهمية التصنيف الكيميائي إلا أن تعدد أنواع النفط والتي بلغت حوالي 160 نوعا، فرضت اعتماد مقاييس فيزيائية منها[1]:

1 - **الكثافة النوعية (Specific Gravity):** هو عبارة عن معيار أو مؤشر لمعرفة نوعية وجودة النفط، فدرجة الكثافة تتراوح بين 0.82 و 0.9 درجة، فكلما كانت درجة الكثافة النوعية منخفضة ارتفعت فيها نسب المقطرات الخفيفة ذات الاستعمالات عالية القيمة والعكس صحيح وهنالك أيضا طائفة من المقطرات المتوسطة، إذن يميز النفط خفيفا، ثقيلا ومتوسطا.

2 - **الوزن الجزيئي:** هو مجموع أوزان الذرات المكونة، له مقدارا بوحدات الأوزان الذرية، أي الوزن الجزيئي للمركبات الداخلة فيه وعلى النسبة فيما بينها (أي يرتفع بارتفاع درجة غليانها)**.

3 - **اللزوجة:** هي مقاومة السائل لإزاحة إحدى طبقاته بالنسبة لطبقة أخرى تحت تأثير قوة خارجية، فالأقل لزوجة يعد ميزة تجارية للنفط نظرا لموائمته للنقل في الأنابيب.

4 - **الخصائص الضوئية ومعامل الانكسار:** يتم الاعتماد في هذا النوع على لون النفط، إذ يزداد معامل الانكسار بالازدياد الجزيئي للهيدروكربونات، فتكون على الترتيب: الهيدروكربونات البارفينية (معامل

---

* **معامل كي:** يمثل نسبة وزن معين من النفط الخام عند درجة حرارة 25° بالنسبة إلى كثافة الماء عند الدرجة 4 (الماء يكون أعلى كثافة عند هذه الدرجة)

[1] الدوري محمد احمد، **مرجع سابق**، ص: 10.

** لا يمكن تحديد الوزن الجزيئي بدقة باعتبار أن النفط يتكون من عدد كبير من المركبات، بعضها معقد التركيب.

انكسارها قليل)، يليها النفثية ثم الاروماتية، ويتم تقدير لون النفط بجهاز قياس الشدة اللونية (Colorimetrers)، ومعامل الانكسار هو النسبة بين زاوية سقوط الشعاع وزاوية الانكسار.

5 **نقطة الانسكاب (Pour point):** يدل هذا التصنيف على مقدار لزوجة النفط الخام، وهي اقل درجة حرارة ينسكب بها النفط (أي مرتبطة بالمادة الشمعية المتواجدة فيه)، ولهذا تفيد في معرفة النقطة التي تحدد درجة سكب الزيت في تحديد القابلية للخزن والنقل بالأنابيب، وكلما ارتفعت نقطة الانسكاب، كلما قلت درجة كفاءة الزيت.

ثالثا: مقاييس أخرى لتصنيف النفط الخام

توجد مقاييس أخرى لتصنيف النفط الخام، كالنظام الذي تبناه معهد النفط الأمريكي، حيث حدد لكل نوع من الخام درجة معينة تعرف بـ: API Gravity، لتوضح العلاقة بين كثافة الزيت الخام وكثافة الماء، وحدد للماء 10 درجات (كثافة نوعية=1) والعادلة التالية تستخدم لاستخراج درجة API:

$$API° = \frac{141.5}{\text{الكثافة النوعية}} - 131.5$$

إذن الزيت الخام الذي تبلغ كثافته النوعية 0.9 عند درجة حرارة 60 فهرنهايت، له درجة API تعادل 35.7 والزيت الخام الذي تبلغ كثافته النوعية 0.75 له درجة API تعادل 34.97، وبالتالي يحدد سعر النفط الخام بناء على درجة API، فإذا ارتفعت يعني ذلك أن النفط خفيف وبالتالي قيمته التجارية مرتفعة، كما تجدر الإشارة إلى أن هذا المقياس يستعمل بالإضافة إلى الخام المشتقات النفطية أيضا*، وبصفة عامة يمكن القول أن:

- الزيوت بدرجة API اقل من 10 زيوت ثقيلة جدا.
- الزيوت بدرجة API بين 11-12 زيوت ثقيلة
- الزيوت بدرجة API بين 22-30 زيوت متوسطة
- الزيوت بدرجة API بين 31-39 زيوت خفيفة
- الزيوت بدرجة API تساوي 40 وأكثر زيوت خفيفة جدا.

رابعا: وحدات قياس النفط الخام

وحدات قياس النفط هي موحدة عالميا، وتعتمد وحدات القياس أما على جانب الحجم أو الوزن بصورة غالبة، والجدول الموالي يوضح معاملات التحويل التقريبية للنفط الخام.

* **الملحق رقم 01:** يوضح أنواع الزيت الخام لبعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط ودرجة API لنفوطها، ص: 177.

(الجدول 1-2): معاملات التحويل التقريبية للنفط الخام بناء على معدل الكثافة العالمي

إلى / من	طن متري	طن طولي	كيلو لتر	برميل	جالون بريطاني	جالون امريكي	طن/السنة
طن متري	1	0.984	1.165	7.33	256	307.86	-
طن طولي	1.016	1	1.18364	7.45	261	313	-
كيلو لتر	0.8581	0.8444	1	6.2898	219.673	264.17	-
برميل	0.1364	0.134	0.159	1	35	42	-
جالون بريطاني	0.00391	0.00383	0.0046	0.0286	1	1.201	-
جالون أمريكي	0.00325	0.00319	0.0038	0.0235	0.833	1	-
طن/السنة	-	-	-	-	-	-	49.8

المصدر: الاوابك، التقرير الاحصائي السنوي، 2013، ص: 146،

الموقع: www.oapecorg.org، **تاريخ الزيارة:** 2016/09/10.

يقاس النفط الخام أما بالوزن أو الحجم ، من أشهرها[1]:

1 - **الحجم:** يقاس بوحدة القياس الأمريكية "البرميل (Barrel)"، وهي الأكثر شيوعا واستعمالا في العالم، تساوي 42 جالون أمريكي أو ما يعادل 158.984 لتر، كذلك يقاس الحجم بوحدة قياس المتر المكعب، ويعادل هذا الأخير 6.2898 برميل، يستعمل في بعض البلدان خاصة في منطقة أوروبا الغربية (فرنسا، ألمانيا..)

2 - **الوزن:** يعتبر من الوحدات شائعة الاستعمال في العالم خاصة في عمليات التكرير والنقل ويعتمد مقياس "الطن (Ton)".

- الطن المتري (Metric ton) = 999 كغ = 7.3 برميل و50 طن متري = 1 برميل.
- الطن الطولي (Long Ton) = 1006 كغ = 112 طن قصير.

خامسا: منتجات النفط الخام

النفط كمادة خام لا يمكن استعماله واستهلاكه إلا بعد تصفيته أو تكريره لتحويله إلى منتجات سلعية مختلفة بعضها ذي قيمة سعرية وحرارية عالية مع سعة وتنوع في الاستهلاك والاستعمال والبعض الآخر منها واطئ أو منخفض في سعره وحرارته مع محدودية وعدم تنوعه في الاستعمال والاستهلاك، فالنفط الخام يتضمن ويستخلص منه العديد من المنتجات المختلفة في طبيعتها وشكلها وقيمتها واستعمالها *، أما عن مراحل إنتاج

[1] خنسي بيوار، **"البترول-أهميته، مخاطره، تحدياته"**، دار ئاراس للطباعة والنشر، أربيل كردستان العراق، 2006، ص:11.

* **الملحق رقم 02:** يوضح المنتجات النفطية والمشتقات واستخداماتها، كما يوضح كمية المشتقات الموجودة في كل واحد طن متري (7.33 برميل) من النفط، ص: 178.

النفط فهي تتم وفق سلسلة من العمليات حتى تعد للاستهلاك النهائي، والشكل الموالي يوضح مختلف المراحل التي يمر بها الخام حتى يصبح صالح للاستهلاك النهائي.

(الشكل 1-1): سلسلة العمليات المختلفة التي توضح مراحل إعداد النفط الخام للاستهلاك النهائي

المصدر: مباني عبد المالك، "**الاقتصاد العالمي للمحروقات –النفط والغاز الطبيعي، دراسة تحليلية استشرافية**"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص: 11.

المطلب الثاني: السياسات التسعيرية والأسواق العالمية للنفط

تعبر السياسات التسعيرية للنفط عن وجهات نظر الأطراف المعنية في السوق العالمية، وهي الدول المنتجة والمستهلكة والشركات الوسيطة التي تتبعها، وتؤثر هذه السياسات في أسعار النفط.

الفرع الأول: السياسات التسعيرية للنفط الخام

يعرف السعر على انه مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب، بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد [1]، أما السعر النفطي، فهو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود، حيث أن مقدار أو مستوى الأسعار يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية، السياسية وطبيعة السوق السائدة في عرضه أو طلبه أو الاثنين معا[2].

مما سبق يمكن تعريف السعر النفطي على انه قيمة السلعة النفطية المعبر عنها بالنقد على أساس وحدة القياس (برميل أمريكي، جالون، طن متري..)، يتأثر هذا السعر بعدة عوامل سواء كانت داخلية لها علاقة بالسوق أو خارجية.

[1] الخولي سيد فتحي أحمد، **مرجع سابق**، ص: 345.
[2] الدوري محمد أحمد، **مرجع سابق**، ص: 194.

لم يخضع سعر النفط لوتيرة ثابتة في تطوره، فكل مرحلة خضعت لسياسة تعبر عن وجهة نظر الأطراف والمتعاملين في السوق العالمية، لذلك يمكن تمييز الأشكال التالية لسعر النفط كما يلي[1]:

- **السعر المعلن (Posted Price):** هو السعر المعلن من الشركات أو الدول المنتجة ليتم التعامل به في السوق، حيث كان السعر المعلن للنفط سعرا إداريا أكثر منه اقتصاديا، لضمان توازن مصالح الشركات وعلاقتها مع الدول المستهلكة والدول المنتجة، وفي عام 1973م أعيد تسمية السعر المعلن ليصبح "سعر البيع الحكومي (GovernementSales)" أو "سعر البيع الرسمي (Official Sales Price)"، أي أن سعر النفط تحول من سعر إداري إلى سعر سياسي نتيجة تغير هوية من يحدد السعر، لذلك يمكن القول أن الأسعار المعلنة ماهي إلا أسعار نظرية لا تساوي في حقيقتها أسعار النفط، بل تقوم بفرضها الشركات لكي يتم احتساب وتحديد ضرائب الدول المنتجة للنفط.
- **سعر السوق (السعر الفوري):** هو عبارة عن قيمة السلعة النفطية نقدا في السوق الحرة للنفط الفورية، يرتبط هذا السعر بالعرض والطلب على النفط الخام، فهو غير ثابت، أي انه يكون اكبر من السعر المعلن في حالة الاختلال الكبير بين العرض والطلب، ويكون أقل من السعر المعلن أو مقاربا له في حالة الاختلال الصغير، وبرز هذه النوع مع وجود السوق الحرة[2]. يمكن القول أن السعر الفوري أو سعر السوق، هو السعر الذي يتحدد بين الأطراف التي تتمتع باستقلالية تامة فيما تتخذه من قرارات بشأن صفقة نفطية معينة، أي انه السعر السائد عند إتمام الصفقة فعلا في الأسواق الحرة أو الفورية لتجارة النفط الخام (مثل: روتردام، جنوة أو سنغافورة..).
- **السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية سواء في منظمة أوبك أو الدول الأجنبية الأخرى[3].
- **سعر التحويل:** هو السعر الذي يتفق عليه عند بيع النفط الخام من شركة إلى شركة أخرى في نفس المجموعة (الشركة الأم إلى الفرع أو من فرع إلى فرع).
- **سعر الكلفة الضريبية (Tax Cost Price):** هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط التي تقوم باستخراجه الشركات العاملة في البلدان صاحبة الامتياز (المضيفة)، مضافا إليه عائد تدفعه هذه الشركات النفطية لحكومات البلدان النفطية، بمعنى آخر أن هذا السعر يساوي سعر الكلفة الضريبية (كلفة الإنتاج) مضافا

[1] الخولي سيد فتحي أحمد، **مرجع سابق**، ص ص: 345،346.

[2] Jean Pierre Angelier, « **Energie International 1987-1988** », Economica, Paris, 1988, P: 66.

[3] الدوري محمد أحمد، **مرجع سابق**، ص: 198.

إليه عائد الحكومة (ضريبة + ريع) أو أي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للحكومة المعنية، أي أن هذا السعر يمثل الحد الأدنى لسعر بيع النفط الخام في السوق النفطية، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بخسارة.

- **سعر الإشارة أو المعدل (Reference Price):** هو سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن المتحقق، أي انه سعر يتوسط بين السعر المعلن والمتحقق، ويتم احتسابه بناء على معرفة وتحديد السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات.
- **السعر الارجاعي (Net Back Price):** هو سعر برميل النفط الخام في ضوء أسعار منتجاته ومكرراته من البرميل المركب.

الفرع الثاني: الأسواق العالمية للنفط

شكل النفط لمدة طويلة الجهة المتفوقة في الاقتصاد العالمي للمحروقات، إذ عرفت تجارة النفط منذ ظهورها تحولات وتطورات عبر الزمن، إلا انه هنالك من يصف المراحل السابقة بعدم التنظيم، حتى المنتصف الثاني لثمانينات القرن الماضي وهي المرحلة التي شهدت هيكلة جديدة لاقتصاد المحروقات عموما والنفط خصوصا، ففي هذه المرحلة (منذ بداية الثمانينات)، عرفت الأسواق الفورية (Spot) والأسواق الآجلة (Forward) نشاطا متناميا في هذا القطاع، قبل التعرض إلى أنواع الأسواق العالمية للنفط وجب عرض مفهوم السوق العالمية للنفط.

أولا: تعريف السوق العالمية للنفط

تعرف السوق العالمية للنفط على أنها المكان الطبيعي أو الوهمي – مكانا أو جغرافيا– لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية[1]، كما تعرف على أنها مكان التقاء جميع المتعاملين من مصدرين (منتجين) ومستوردين (مستهلكين)، إذ تتميز السوق النفطية بعدد قليل من البائعين (المنتجين)، ينتج كل واحد منهم نسبة عالية من الناتج الإجمالي يقابله عدد كبير من المستهلكين[2]،

مما سبق يمكن تعريف السوق العالمية للنفط على أنها الإطار أو الحيز الذي يتم فيه تداول السلعة النفطية بين المتعاملين (بائعين ومستهلكين)، تحركها مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

ثانيا: أنواع الأسواق العالمية للنفط

تأخذ تجارة النفط عدة أشكال مثل البيع والتسليم الفوري، أو البيع والتسليم الآجل خلال فترة زمنية مقبلة، بناء على الظروف الحالية للسوق والتوقعات المستقبلية، فالتسليم الفوري يتم خلال فترة زمنية لا تتعدى

[1] بلقلة إبراهيم، **" سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع إشارة إلى حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014-2015، ص: 18.

[2] **المرجع نفسه**، ص: 18.

الأسبوعين أو الثلاثة وتمثلها الأسعار الفورية (الحالية)، أما التسليم الآجل أو عقود التسليم الآجلة تمتد من شهر إلى خمس سنوات وتمثلها الأسعار الآجلة[1].

1 -الأسواق الفورية (SPOT)

الأسواق الفورية لا تعتبر أسواقا بالمعنى التقليدي، بل هي فعالية تجارية يمارسها أشخاص من خلال مكاتب بالقرب من موانئ رئيسية تتوافر فيها خدمات الشحن ومرافق التخزين والخدمات المالية، ومختلف الوسائل الميسرة للاتصال الدولي، بالإضافة إلى تميز موقعها الجغرافي، كقربها من مصافي التكرير، أهمها: روتردام، سنغافورة ونيويورك، بالإضافة إلى العديد من الموانئ التي توصف بأنها أسواق فورية مباشرة، حيث يحصل التجار على احتياجاتهم من المعلومات حول اتجاهات الأسعار من خلال الاتصالات المباشرة أو من النشرات والمجلات المتخصصة*، حيث تعتبر الأسواق الفورية الأكثر تأثيرا في حركة تجارة النفط، إلا أنها توسعت بشكل كبير منذ العام 1978، حيث كانت في بداية السبعينات تمثل 5٪ فقط، وازدادت منتصف الثمانينات إلى أكثر من 50٪.

2 -الأسواق الآجلة (FORWARD)

الأسواق الآجلة هي عبارة عن أسواق مالية –البورصة–، وهذا يعني أن التعاملات لا تتم بصورتها العينية فقط ولكن بواسطة أوراق مالية وهي ما يعرف عنها بـ "البراميل الورقية (Paper Barrel)"، أي أن عملية الصفقات في النفط الخام والمنتجات النفطية تكون عن طريق التزامات، من بين هذه الأسواق ثلاث أسواق رئيسية: أسواق نيويورك للتبادل التجاري (NYMEX)، سوق المبادلات العالمية النفطية بانجلترا (IPE)، كما يوجد بشرق آسيا سوق سنغافورة النقدي العالمي (SIME)، الأسعار في هذه الأسواق تتجه باتجاه أسعار الأسواق الفورية، والهدف منها تأمين الاحتياجات المستقبلية لمستهلك النفط بأسعار مستقرة، إذ تقلل من المخاطر خاصة في الأوقات التي تحدث فيها تقلبات كبيرة في الأسعار، وتتيح للمضاربين تحقيق الأرباح كما تسهل الاستثمار بصورة كبيرة[2]، أما المشتقات النفطية في الأسواق الآجلة هي عبارة عن عقود تمثل اتفاقا ملزما قانونيا ببيع وشراء شحنة من كمية ونوعية محددة من الزيت في سوق محدد في المستقبل، ونادرا ما تنتقل ملكية السلع بين البائع والمشتري باعتبار أن هوية احدهما غير مهمة للطرف الآخر، ويتم التعامل بها اما في البورصات الرسمية (Organized Exchange)، أو خارجها تحكمهم قواعد السوق وتتوسطهم إدارة السوق[3].

---

[1] Giraud Andrée, « **Géopolitique du Pétrole et du Gaz** », Edition Technip, Paris, 1987, P: 287.

* **أهم هذه النشرات والمجلات:** IEA- ،Petroleum Argrs Oil Buyers Guide, Platts Oilgram, Petroleum Entelligence Bulletin، نشرة .Oil and- Energy Trends, OPEC Bulletin, Oil and Gaz Jornal,

[2] مباني عبد المالك، **"الاقتصاد العالمي للمحروقات –النفط والغاز الطبيعي، دراسة تحليلية استشرافية "**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص: 76.

[3] الخولي سيد فتحي احمد، **مرجع سابق**، ص: 336.

مما سبق يتضح أن تقنيات التبادل التجاري في أسواق النفط قد تأثرت بعاملين هامين، أولهما: نمو أسواق الورق (Paper Market) أو التعامل بالبرميل النفطي الورقي (Paper barrel) بما في ذلك أسواق المستقبل أو الأسواق الآجلة المتعاملة بالمشتقات النفطية وثانيهما: دخول مستويات جديدة تأخذ في حسابها المخاطر على أساس مالي (إدارة المخاطر على أسواق النفط).

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سعر النفط من جهة العرض والطلب

تتأثر أسعار النفط وترتبط بعوامل عدة، منها ما هي سياسية ومنها سوقية ومن خلال هذا المطلب سيتم التركيز على العوامل السوقية أي العرض والطلب.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة على سعر النفط من جهة العرض

العرض النفطي للسلعة الخام هو عبارة عن تلك الكميات الممكن عرضها وتبادلها في السوق على ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها خلال فترة زمنية محددة، إذ يتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير إلا انه قد يكون أكثر مرونة على المدى الطويل[1].

من أهم العوامل والأسباب المؤثرة في العرض النفطي العالمي سواء بالارتفاع أو الانخفاض ما يلي [2]:

1 -**الاحتياطات والسعة الإنتاجية:** يعبر حجم الإنتاج عن الكميات الفعلية التي تنتجها الدولة، أما السعة الإنتاجية أو الطاقة الإنتاجية هي الكميات القصوى الممكن استخراجها في ظل الظروف التكنولوجية والاقتصادية السائدة، حيث تختلف من دولة لأخرى ومن وقت لآخر، وتتحدد بعدة عوامل أهمها: الخصائص الجيولوجية لمكامن النفط، حجم الاحتياطات المؤكدة والمتوقعة (كلما زادت الاحتياطات زادت القدرة على زيادة السعة الإنتاجية) ومدى توافر التقنيات المستخدمة للإنتاج وكذا مقدار الاستثمارات التي تخصصها الدولة، إذ أن الزيادة في السعة الإنتاجية تدعم المركز التنافسي في السوق العالمية.

2 -**السياسة الخاصة بإنتاج النفط:** لهذا العامل تأثير كبير على عرض السلعة النفطية سواء بالزيادة أو النقصان أو الثبات، ويقصد بها التزام الدولة المنتجة نحو الدولة المنتجة الأخرى أو المستهلكة أو الدول الأعضاء في أحد التكتلات أو التنظيمات.

3 -**سعر النفط:** علاقة العرض بالسعر هي علاقة عكسية، فزيادة العرض يؤدي إلى انخفاض السعر والعكس صحيح، إلا أن السعر المتعلق بالسلعة النفطية يختلف ويتباين من دولة إلى أخرى، فبالنسبة للدول المنتجة وفي حالة زيادة الأسعار تقوم بزيادة إنتاجها المصدر قصد الحصول على مداخيل إضافية من اجل تغطية حاجاتها الاقتصادية، خاصة إذا كانت هذه الدول تعتمد بالأساس في مداخيلها على عوائد النفط، أما الدول الصناعية المنتجة فتسعى إلى زيادة الإنتاج كذلك ولكن قصد التقليل من وارداتها النفطية –حالة انجلترا–

[1] الدوري محمد أحمد، **مرجع سابق**، ص: 115.
[2] الخولي سيد فتحي أحمد، **مرجع سابق**، ص ص: 205-208.

وفي حالة انخفاض الأسعار يسعون المنتجون أو المصدرون إلى تقليص الإمدادات، أما بالنسبة للمستهلكين ففي حالة انخفاض الأسعار يسعون إلى تقوية المخزون الاستراتيجي كي يعتمد عليه عند ارتفاع الأسعار.

4- **أسعار السلع البديلة:** قد تبدو غير مؤثرة في العرض النفطي على المدى القصير بسبب ارتفاع تكاليفها واستحالة استبدال هياكل الصناعة النفطية، إلا أنها على المدى الطويل يكون لها تأثير كبير على العرض النفطي، وذلك بسبب الارتفاع المفرط في أسعار النفط.

5- **مجموعة العوامل غير الاقتصادية:** هي مختلف العوامل الأخرى التي يتأثر بها العرض النفطي كالأزمات السياسية، الحروب والكوارث الطبيعية خاصة في الدول المنتجة ومجموع العوامل المتعلقة بالقدرات التسويقية للدولة، فزيادة المقدرة على تسويق الإنتاج يحفز الدول المنتجة على زيادة معدلات الإنتاج.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على سعر النفط من جهة الطلب

الطلب على النفط هو طلب مشتق انه عاكس لمقدار الحاجة الإنسانية ومنصب نحو المنتجات النفطية (مشتقات النفط)، بهدف إشباع وتلبية الحاجات سواء كانت لأغراض استهلاكية أو إنتاجية عند سعر معين وفي فترة زمنية محددة، إذن فالطلب على النفط الخام يتأثر بالطلب على المنتجات النفطية ويعتمد عليه سواء بالإيجاب أو السلب، من العوامل المؤثرة في حجم الطلب ما يلي[1]:

1- **النمو الاقتصادي:** مع بلوغ الإنسانية مراحل متقدمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي ودور القطاع الصناعي كقطاع قائد لبقية النشاطات الاقتصادية، أدى ذلك إلى تطور وتزايد الطلب على الطاقة عموما والنفط خصوصا، إذ يعتبر هذا الأخير أهم مصدر رئسي مستخدم، بالإضافة إلى أن الأفراد يميلون إلى زيادة الاستهلاك بزيادة الدخل، وبذلك يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم العوامل المؤثرة على استهلاك الطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص.

2- **أسعار النفط:** تعتبر أسعار النفط إحدى العوامل المؤثرة في الطلب النفطي سواء كان خاما أو كمنتجات نفطية، فارتفاع السعر النفطي في المدى القصير قد لا يؤثر على أسعار المنتجات النفطية، وبالتالي يقل الطلب على النفط الخام، ويبقى الطلب كما هو على المنتجات النفطية، لان مقدار الزيادة يتوزع بين هذه المنتجات وبالتالي لا يظهر (يكون شبه معدوم)، أما في المدى البعيد يكون تأثير ارتفاع أسعار الخام مؤثر في الطلب على المنتجات النفطية وعلى النفط الخام حيث تبدأ أسعارها في التوسع والارتفاع.

3- **حجم ومعدل نمو السكان:** يعتبر عدد السكان من العوامل المؤثرة في الطلب على النفط ويكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة خاصة إذا كان النمو الاقتصادي عالي، فالصورة المباشرة تظهر في ارتفاع الطلب من حيث الاستعمالات اليومية (النقل، التبريد، الإنارة، التدفئة..)، أما الصورة غير المباشرة تظهر في الزيادة على الخدمات التي يتطلب إنتاجها استخدام النفط كمصدر للطاقة.

[1] الدوري محمد أحمد، **مرجع سابق**، ص ص: 153، 154.

4 - **سياسة الطاقة في الدول المستهلكة:** تتمثل في مختلف السياسات التي تتبناها الدول المستهلكة المتعلقة بأمن الطاقة وقضايا تغير المناخ وتأمين تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، وذلك بالسعي نحو تحقيق موازنة بين أمن الطاقة والمحافظة على البيئة، حيث تؤدي هذه السياسات إلى كبح جماح الطلب العالمي للنفط وتغيير مزيج الطاقة باستبدال النفط بمصادر بديلة[1].

5 - **المناخ:** للمناخ دور هام في التأثير على الطلب النفطي، إذ يزداد الطلب في فصل الشتاء نظرا للاستهلاك المتزايد لأغراض التدفئة وغيرها، كما يزداد الطلب في الصيف كذلك نتيجة استهلاك العائلات للمشتقات النفطية لأغراض التبريد والرحلات في العطل الصيفية، بالإضافة إلى أحوال الجو والمناخ حسب المناطق الجغرافية، إذ أن الاستهلاك في المناطق الشمالية يكون اكبر من المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة.

6 - **مجموع العوامل غير الاقتصادية:** يقصد بها كل العوامل المؤثرة على الطلب النفطي والمتعلقة بالتكنولوجيا والسياسة ومختلف توقعات الوحدات الاقتصادية المختلفة لمستقبل السوق.

المطلب الرابع: دور المنتجين والمستهلكين في تحديد الأسعار

انتقال السلطة والسيطرة لأطراف السوق تعتبر قوى مؤثرة في تحديد الأسعار، وتتمثل هذه الأطراف في كل من المنتجين والمستهلكين، حيث تميزت كل فترة بسيطرة إحدى الجهات ومن خلال هذا المطلب يتم عرض القوى المتحكمة في السوق منذ نشأة النفط.

الفرع الأول: دور المنتجين في تحديد الأسعار

تتمثل جهة المنتجين في:

أولا: الشركات النفطية

تميز السوق في البداية بالسيطرة المطلقة الأمريكية، حيث تعتبر شركة (Senca) أول شركة نظمت الحملة الدعائية قصد زيادة المغامرين والباحثين والمضاربين على النفط وتعتبر الممول الرئيس لمكتشف النفط (Edwin Dark) عام 1959م، وهو التاريخ الذي يعبر عن أول استغلال تجاري للنفط في الولايات المتحدة. وفي عام 1970م بمشاركة مجموعة من المساهمين تم إنشاء شركة (Standard Oil) أصل شركة (Exxon)، حيث كانت هذه الشركة تتحكم في النقل النفطي بنسبة تزيد عن 80٪، ومن هنا بدأت الصناعة النفطية في التطور ورسم ملامح السوق النفطية[2].

خلال العقود الأولى من القرن العشرين تميزت السوق النفطية بسيطرة عدد محدود من الشركات [*]، ثم ازداد عددها في فترة الثلاثينات إلى غاية الستينات، فظهرت الشركات متعددة الجنسيات والتي اصطلح على

[1] الخولي سيد فتحي أحمد، **مرجع سابق**، ص: 281.

[2] Fadil Chalabi, **« Géopolitique du Pétrole »**, Edition Technip, Paris, 2005, P: 231.

[*] **الملحق رقم 03:** الشركات النفطية المسيطرة على السوق النفطية خلال العشرينات حتى الستينات من القرن العشرين واهم الاندماجات بينها، ص: 179.

تسميتها بالشقيقات السبع التي تمكنت من السيطرة المطلقة على النفط منذ نشأته وتملكت القسم الأكبر من الاحتياطي والنقل وإنتاج وتكرير النفط، كما قامت بعقد اتفاقيات الامتياز التي حصلت بموجبها على حق التنقيب في العديد من الدول المنتجة لفترة طويلة وكانت لها السلطة في تحديد الأسعار والتحكم في معدلات الإنتاج، في السنوات الأخيرة أعيد هيكلة هذه الشركات العملاقة إلى مجموعات عن طريق الاندماج تحت غطاء العولمة وتحقيق التكامل، إذ أصبحت تسيطر على نسبة تفوق 40٪ من الاستهلاك العالمي للنفط وأكثر من 27 مليون برميل من المنتجات المكررة في اليوم.

ثانيا: الدول المستقلة المصدرة للنفط (أيبك)

منظمة الدول المستقلة المصدرة للنفط (IPEC) هي عبارة عن منظمة غير رسمية ولم تسجل في الأمم المتحدة، كانت تعرف سابقا بـ " Non-OPEC"، فبعد انهيار أسعار النفط عام 1986م وتحسنها عام 1987م ثم انهيارها عام 1988م، دفع ببعض الدول المصدرة خارج أوبك، إلى مبادرة بعقد اجتماع يضم أهم المصدرين خارج أوبك، خاصة وان هذه الأخيرة تمر بمرحلة خطيرة نتيجة عدم التوافق بين أعضائها، هذه المتغيرات دفعت مصر في مارس 1988م إلى دعوة بعض الدول المصدرة خارج أوبك لعقد اجتماع، وحضر هذا الاجتماع: مصر، عمان المكسيك، ماليزيا، انجولا وكولومبيا، ثم توالت الاجتماعات وانضمت دول أخرى كروسيا، الصين، البحرين والنرويج، وفي عام 1995 انضمت ولايتي ألاسكا وتكساس الأمريكيتين ومقاطعة "البرتا" الكندية، وكان هدفها الرئيس تحقيق الاستقرار في السوق النفطية العالمية وتحقيق مستوى مناسب للأسعار، والتعاون والتشاور وتبادل المعلومات بالتنسيق مع دول أوبك، وكانت معظم اجتماعاتها تعقد في لندن أو في إحدى الدول الأعضاء وعادة يحضر أعضاء من أيبك وأوبك في اجتماع المنظمتين، ومن بين الدول الأكثر تفاعلا مع دول أوبك (النرويج، روسيا، عمان والمكسيك) في سياستها السعرية [1]. الجدول الموالي يوضح انتاج النفط للدول المستقلة المصدرة للنفط لعامي (2014-2015)

(الجدول 1-3): إنتاج النفط خارج أوبك خلال عامي 2014-2015

المنظمات	الإنتاج لعام 2014 (ألف برميل في اليوم)	الإنتاج لعام 2015 (ألف برميل في اليوم)	الحصة من الإنتاج العالمي لعام 2015
OECD	22541	23534	٪24.9
الاتحاد الأوروبي	1507	1414	٪1.6
CIS	13807	13914	٪15.6
إجمالي الدول المنتجة خارج أوبك	52182	53445	٪58.6

Source : BP.Statical Review Of World Energy, June 2016, P : 08,
At**:** **www.BP.com**, 15/09/2016.

[1] الشمري رضا عبد الجبار سلمان، **"المنظمات النفطية دوافع قيامها وأهمية دورها"** ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، العراق، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، 2008، ص:113.

تتمتع الدول المنتجة خارج أوبك بحصة هامة من إجمالي العرض العالمي، فقد بلغت مثلا إمدادات (OECD) سنة 2015 حوالي 23.54 مليون برميل في اليوم أي بنسبة 24.9٪ من الإنتاج العالمي، ودول (CIS)* بلغت إمداداتها حوالي 13.92 مليون برميل في اليوم بنسبة تقدر بـ 15.6٪، فالدول المستقلة المصدرة للنفط بلغ إنتاجها لنفس العام حوالي 53.45 مليون برميل في اليوم أي ما نسبته 58.6٪، فرغم هذا الإنتاج الضخم إلا انه يستهلك داخل الدولة نفسها، بل وتبقى في تبعية كبيرة لدول أوبك من اجل تغطية طلبها النفطي.

ثالثا: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)

أدى تزايد الوعي النفطي لدى الدول المنتجة إلى تزايد الحاجة إلى جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض الجماعي مع شركات النفط العالمية قصد تحسين شروط التعامل في النفط وتأكيد حق الدول في جني ثرواتها النفطية ولوضع حد للتحكم الاحتكاري للشركات النفطية الكبرى التي كانت تسيطر إلى حد كبير على النفط في إطار ما يسمى بـ"الكارتل العالمي"**.

من هذا المنطلق، أثناء انعقاد مؤتمر بغداد في الفترة بين 10 و 14 سبتمبر 1960، تم إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) بقرارات اتخذتها الدول الخمس المؤسسة: السعودية، الكويت، إيران، العراق، وفنزويلا وبذلك تعتبر منظمة أوبك تنظيما رسميا لمجموعة الدول المنتجة والمصدرة للنفط، تهدف إلى تنسيق، توحيد وتطوير السياسات النفطية بين الأعضاء، بمرور السنوات انضم إليها أعضاء أخرى كما سحبت دول أخرى عضويتها وهذه الدول هي: قطر (1961)، ليبيا (1962)، الإمارات العربية المتحدة (1967)، الجزائر (1969)، نيجيريا (1971)، الإكوادور (1975)، وانجولا (2007)، أما الجابون فقد انضمت للمنظمة عام 1975 وأنهت عضويتها عام 1995، وبخصوص اندونيسيا فقد انضمت للمنظمة عام 1962 وعلقت عضويتها ابتداء من جانفي 2009 وعاودت الانضمام عام 2016، ليستقر عدد الأعضاء حاليا على 13 عضوا، كان مقر المنظمة في "جنيف" خلال السنوات الأولى من عمرها، ثم اتخذت "فيينا" العاصمة النمساوية لتصبح مقرا لها لليوم الحالي، يعتبر ممثلي الحكومات السلطة العليا للمنظمة، حيث كانت تعقد اجتماعاتهم على الأقل مرتين في السنة من اجل دراسة وتعديل السياسات قصد العمل بتوصيات المسيرين من أجل التوجيه الحسن للمنظمة[1].

طبقا للنظام الأساسي للمنظمة، فان مهمة أوبك تهدف إلى تنسيق وتوحيد السياسة النفطية للدول الأعضاء استقرار أسواق النفط وضمان توفير إمدادات نفطية فعالة واقتصادية ومنظمة للمستهلكين، ودخل ثابت للدول المستوردة وعائد عادل للمستثمرين في الصناعة النفطية[2].

---

* **دول (CIS):** أذربيجان، أرمينيا، أوزبكستان، أوكرانيا، روسيا البيضاء، تركمانستان، روسيا، طاجاكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، مولدوفا.

** **الكارتل:** هو عبارة عن اتحاد احتكاري في مجال إنتاج وتوزيع النفط.

[1] سليمان عاطف، **"النظام القانوني للبترول في البلاد العربية (القانون البترولي العربي)"** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 2013، ص: 252.

[2] **منظمة الدول المصدرة للنفط (opec)**

الموقع: www.opec.org ، تاريخ الزيارة: 2016/09/03.

تمكنت أوبك من تعزيز موقعها في السوق النفطية، وعملت إلى حد ما على استقرار وحماية مصالح الدول المنتجة نظرا لإمكانياتها النفطية من حيث حجم احتياطي النفط الذي بلغ 1211.6 مليون برميل نهاية 2015 أي بنسبة 71.4٪ من الاحتياطي العالمي، وقد سمح هذا الاحتياطي الضخم بتدعيم مركز أوبك للتأثير على تحديد الأسعار وحجم إنتاج النفط، إذ بلغ إنتاج أوبك * من النفط حوالي 36.226 مليون برميل في اليوم خلال سنة 2015 أي ما نسبته 41.4٪ من الإنتاج العالمي، وتتصدر السعودية ترتيب الدول في الإنتاج داخل أوبك بنسبة 31.42٪ و13٪ من الإنتاج العالمي، وتعتمد هذه الدول (الأعضاء) في تحقيق هذه النتائج على شركاتها الوطنية، حيث تعتبر شركة السعودية "بيترومين" و"الشركة الإيرانية الوطنية" على رأس قائمة أكبر الشركات المنتجة عالميا، فهذه الشركات يعود لها الفضل في تحقيق النتائج لبلدانها ورغم الصدمة الحالية إلا أن بعض الشركات كشركة "سونطراك" الجزائرية حققت ارتفاعا بنسبة 8٪ خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2016 مقارنة مع نفس الفترة للعام 2015[1]، فالاحتياطات والطاقة الإنتاجية تعد عاملا في عرض النفط، إضافة إلى العوامل الأخرى التي سبق ذكرها.

فالسياسات المتبعة في العرض العالمي كان لها أيضا تأثير كبير ويمكن اختصارها في التالي:

1 - **سياسة تغليب المتطلبات المالية(1973-1985)**: تكمن هذه السياسة في الحد من العرض النفطي ويجب أن يكون مناسبا للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي، أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض، وقد جاءت هذه السياسة نتيجة التوقعات التي تشير على قرب موعد نضوب الاحتياطات النفطية.

2 - **سياسة تغليب السوق (1986-1999)**: تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي، أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بين العرض والطلب، وجاءت نتيجة محاولة الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق مع بداية الثمانينات وقد لقيت معارضة من قبل الدول ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة.

3 - **سياسة تثبيت الأسعار(ابتداء من عام 2000)**: تقوم على مبدأ ضبط العرض النفطي من قبل دول أوبك، حسب وتيرة تحرك الأسعار(ارتفاعا وانخفاضا)، فارتفاع الأسعار عن معدل 22 إلى 28 دولار لأكثر من 20 يوما تجاريا متتاليا، تقوم الدول الأعضاء بتغيير معدل الإنتاج بـ 500 ألف برميل في اليوم بالتناسب.

الفرع الثاني: دور المستهلكين في تحديد الأسعار

تتمثل جهة المستهلكين في:

أولا: الوكالة الدولية للطاقة

أنشأت هذه الوكالة الدولية للطاقة (IEA) عقب حرب أكتوبر 1973، وما ترتب عليها من تغيرات كبيرة بعد رفع منظمة أوبك أسعار النفط، ووقف امدادت النفط لبعض الدول، سعت الولايات المتحدة وبعض الدول

* **الملحق رقم 04:** إنتاج النفط في أوبك خلال الفترة 2014-2015 وأهم الشركات الوطنية للدول الأعضاء، ص: 180.

[1] **OPEC**,Annual Statiscal Bulletin 2016,
At : www.opec.org , 03/09/2016.

المتضررة إلى حماية مصالحها الاقتصادية، بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة (OCED ومجموعة من الدول الأوروبية)، تعتبر الوكالة الدولية هيئة مستقلة تأسست في نوفمبر 1974 وتنقسم مهامها إلى شقين: تعزيز امن الطاقة بين الدول الأعضاء من خلال التعامل الجماعي مع الاضطرابات التي تطرأ على إمدادات النفط، تقديم البحوث والتحليلات الموثوق بها حول طرق ضمان طاقة نظيفة ميسورة التكلفة أما الشق الثاني يتمثل في تطبيق برنامج شامل للتعاون الاقتصادي في مجال الطاقة بين الدول الأعضاء البالغ عددهم حاليا 28 عضوا*، إذ يتوجب على كل عضو الاحتفاظ بمخزون نفطي يعادل 90 يوما من صافي الصادرات.

تهدف الوكالة إلى تأمين حصول الأعضاء على إمداد كافي يمكن الاعتماد عليه من جميع أشكال الطاقة، خاصة من خلال شحذ قدرات الاستجابة في حالة الطوارئ في حال خلل في امدادت النفط مع إيجاد حلول للتعاون في مجال تقنيات الطاقة لضمان الإمدادات المستقبلية والتخفيف من أثرها السلبي على البيئة بما في ذلك تعزيز سياسات الطاقة المستدامة التي تدفع النمو الاقتصادي وحماية البيئة بالتقليل من انبعاث الغازات الدفيئة التي تساهم في تغيرات المناخ من خلال إيجاد حلول عن طريق إقامة الحوار مع الدول غير الأعضاء والمنظمات الدولية وكل الأطراف المعنية.

يمكن القول أن الوكالة الدولية للطاقة نجحت عقب إنشائها في الإجراءات التحفظية في الاستهلاك بالاعتماد على النفط، إذ انخفضت حصة النفط من الاستهلاك العالمي للطاقة من 53٪ إلى 42٪ بين عمي 1973 و1985، حيث اتجهت الدول المستهلكة إلى تعويضه بمصادر أخرى بديلة في مقدمتها الفحم الذي بلغ معدل نموه لذات الفترة حوالي 31٪ والطاقة النووية التي تضاعف استهلاكها بحوالي سبع إضعاف، وتوجه أعضاء الوكالة للطاقات البديلة جاء كرد فعل على أوبك دون التأثير على مستويات نموها الاقتصادي، إذ انخفضت حصة أوبك من الإنتاج العالمي من 67٪ إلى 29٪ خلال الفترة 1973 إلى 1985[1].

ثانيا: الوسطاء في الأسواق العالمية للنفط

يمكن اعتبار الوسطاء في الأسواق العالمية للنفط مستهلكين غير نهائيين، إذ توجد شركات نفطية عالمية متخصصة في عملية الوساطة، تقوم هذه الشركات بشراء النفط ثم إعادة بيعه لشركات التكرير، فعملهم يقتصر في المتاجرة بالنفط الخام، من هذه الشركات (.. Phibro, Copehim,Vitol) يتحصلون على هامش ربح نتيجة عملية شراء النفط الخام من المنتجين وإعادة بيعه للمستهلكين (أي شركات التكرير) دون الدخول في عملية الإنتاج أو التكرير، كما تجدر الإشارة إلى أن عملهم لا يقتصر على قطاع المحروقات فحسب، فهم يتدخلون في كافة الأسواق، والعقود التي تربط بينهم وبين المنتجين تكون عن طريق اتفاقيات مع الشركات الوطنية أو عقود قانونية طويلة الأجل والبيع مباشرة بالاتصال مع شركات التكرير.

*الدول الأعضاء: النمسا، بلجيكا، جمهورية التشيك، كندا، استراليا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، ايرلندا، ايطاليا، اليابان، لكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، جمهورية كوريا، البرتغال، جمهورية سلوفاكيا، اسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة.

[1] IEA, "**World Energy Outlook 2012",**
At : **www.IEA.org** , 03/09/2016.

الفرع الثالث: الحوار بين المنتجين والمستهلكين

لقد كان الحوار بين المنتجين والمستهلكين للنفط بصفة خاصة العديد من المناسبات، بدايته ترجع إلى عام 1973، وتعتبر فرنسا أول من دعا إلى الحوار في جانفي 1973 ثم الجزائر عام 1975، ومنذ هذا التاريخ أصبح يطلق عليه "حوار شمال–جنوب" أو مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي، وهو لا يقتصر على الطاقة وحدها بل يشمل مواضيع التنمية، ثم في سنة 2002 أصبح يعرف باسم منتدى الطاقة العالمي (IEF).

آخر اجتماع له هو الاجتماع الوزاري الخامس عشر لمنتدى الطاقة العالمي، عقد في العاصمة الجزائرية يومي 27 و 28 سبتمبر 2016، شارك فيه وزراء الطاقة والنفط ومجموعة من الرؤساء والأمناء العامين للمنظمات المتخصصة بالطاقة، وقد جاء هذا الاجتماع اثر دخول السوق النفطية لعاما ثالثا من "الانكماش والتدهور الكبير" بسبب الاختلال المزمن بين العرض والطلب، عبر المشاركون على أملهم في تهدئة السوق، باعتبار الوضع السائد لا يخدم أي دولة في العالم وذلك عن طريق إرساء روح التعاون والحوار بين مختلف الأطراف ذات الصلة بصناعة الطاقة، قصد توجيه السوق بما يساهم في ضمان أفضل عائد اقتصادي في ظل أجواء تسودها الشفافية، ويعتبر الاجتماع الوزاري الخامس عشر لمنتدى الطاقة العالمي من أهم الفعاليات الدولية على صعيد الطاقة خلال عام 2016، ويعتبر مناسبة جيدة للتعرف على وجهات نظر الدول المصدرة والمستهلكة على حد سواء تجاه العديد من المواضيع ذات الصلة بصناعة الطاقة العالمية، ومن بين المواضيع التي ناقشتها الدورة الحالية للمنتدى: انخفاض أسعار الطاقة، البيئة، ارتفاع الطلب على الطاقة في الدول الناشئة، زيادة الإمدادات، انتشار الطاقات المتجددة، الجهود المبذولة للتصدي لظاهرة التغير المناخي ومشكلة فقر الطاقة، أما المحاور الرئيسية فتناولت عدة مواضيع أهمها: التحولات في الطاقة العالمية (دور معزز لحوار الطاقة)، السوق النفطية (الآفاق وتحديات الاستقرار، الوصول إلى استدامة الطاقة)، الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (الآفاق والتحديات بعد COP21) وحوكمة الطاقة، وقد صدر عن هذا الاجتماع البيان الختامي الذي ابرز التحديات الهيكلية التي تواجه الصناعة النفطية نتيجة تراجع الأسعار، كما أكد على مواصلة الحوار بين المنتجين والمستهلكين بغرض تعزيز أمن الطاقة[1].

إذن فالحوار بين الدول المنتجة (المصدرة) والدول المستهلكة (المستوردة) للطاقة بشكل عام الهدف منه تبادل المعلومات والخطط والتعاون في مجال الطاقة وذلك قصد ترشيد الاستهلاك الأمثل، إذ يعتبر هذا الحوار الأخير، الحوار الخامس والعشرون بين المنتجين والمستهلكين.

[1] النشرة الشهرية الصادرة عن (اوابك), **"الحاجة إلى زيادة الاستثمارات لتحقيق الاستقرار في السوق"**، العدد الثامن والتاسع، أوت وسبتمبر 2016، ص ص: 6، 7.

المبحث الثاني: المحطات التاريخية لتطور أسعار النفط وانعكاساته

بعد تمكن النفط من مركز الريادة للطاقة، عرفت أسعاره العديد من التقلبات المفاجئة سواء بالارتفاع أو الانخفاض، ناتجة عن خلل في توازن السوق العالمية للنفط سواء كانت عوامل داخلية أو خارجية، محدثة العديد من الأزمات والصدمات التي انعكست على مختلف الأطراف سواء بالإيجاب أو السلب.

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى تطور أسعار النفط منذ نشأته إلى غاية 2016، حيث سيتم إبراز الأزمات والصدمات التي عرفها النفط مع تحليل أهم الأسباب والانعكاسات على مختلف الأطراف المتمثلة في الدول المنتجة، المستهلكة والشركات النفطية.

المطلب الأول: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط قبل سنة 1973

عرفت أسعار النفط خلال هذه الفترة تحولات في مراكز القوى والتي أدت إلى تغيير جذري في مسار السيطرة على معدلات الإنتاج والتحكم في أسعار النفط بعد نشأة منظمة أوبك بعدما كانت السيطرة المطلقة للشركات النفطية، ومن خلال هذا المطلب سيتم تحليل التطور التاريخي قبل نشأة منظمة الدول المصدرة للنفط وبعد نشأتها ومختلف التحولات التي عرفتها الأسعار إلى غاية عام 1973 وهو تاريخ حدوث أول أزمة نفطية.

الفرع الأول: تطور أسعار النفط قبل نشأة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)

بدأ العصر الاقتصادي للنفط عقب حفر أول بئر للنفط في ولاية "بنسلفانيا" الأمريكية، واستغل لأغراض اقتصادية عام 1959، حيث بلغ سعر البرميل الواحد 20 دولارا باستخدام طرق بدائية في التكرير، استغل لأغراض عديدة مما أدى إلى زيادة الطلب عليه وعمليات التنقيب، ومع زيادة العرض، انخفض سعر البرميل في العام التالي ليصبح 9 دولارات[1].

اعتمد تسعير النفط الخام في المراحل الأولى على أساس الأسعار المعلنة، حيث كانت المصافي (الشركات المشترية للنفط) تقوم بإعلان الأسعار التي تشتري بها النفط، واتسم سوق النفط الأمريكي بوجود عدد كبير من منتجي النفط الخام وكانت السوق واقعة في معظمها تحت شركة محتكرة واحد وهي شركة "Standard oil"، وأصبحت مع حلول عام 1889م أكبر شركة نفطية في الولايات المتحدة، وفي عام 1911م تمت تصفية أعمال الشركة بقرار من القضاء الأمريكي لاعتبارات حماية حرية التجارة ومنع الاحتكارات وفقا للقوانين الأمريكية ضد الاحتكار، وتحولت السوق الأمريكية إلى سوق يتنافس فيها قلة من المشترين، كما ارتبط نظام تسعير النفط في منطقة الشرق الأوسط بنظام الامتيازات والذي اعتمد هو الآخر على مفهوم الأسعار المعلنة التي كانت تستخدم لاحتساب العوائد النفطية للدول المضيفة[2].

[1] برجاس حافظ، **"الصراع الدولي على النفط العربي"**، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2000، ص: 20.
[2] الخولي سيد فتحي أحمد، **مرجع سابق**، ص: 361.

خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، زاد الطلب على النفط نتيجة استخدامه كوقود في الدبابات والسفن الحربية والطائرات، وبالتالي أصبح النفط بمثابة سلعة إستراتيجية حلت محل الفحم كمصدر للطاقة وبديلا عنه وأدى ذلك إلى ارتفاع سعر البرميل من 1.98 دولار للبرميل سنة 1918 إلى 3.07 دولار للبرميل سنة 1920.

أدى تحول السوق النفطية من سوق يسطر عليها محتكر واحد إلى سوق يتنافس فيه المشترون إلى صراع بين هذه الشركات خاصة بعد عام 1926، حيث شبت معركة الأسعار بين عمالقة النفط، فضلا عن المنافسة حول مصادر النفط وكادت هذه المعركة أن تؤدي إلى إنهاك قوى جميع الشركات المنتجة، لذلك رأت أن من مصلحتها الاتفاق على مبادئ معينة تحقق مصالحها، وهي الهيمنة المشتركة على منابع النفط وأسواقه في معظم أنحاء العالم، لذا تم التوصل إلى "اتفاق اشنكاري" أو ما يعرف بـ "اتفاق النوايا" عام 1928، والذي أعتبر في جوهره دستورا للنفط بين الشركات العملاقة، وتضمنت هذه الاتفاقية مادة تحرم إقامة معامل التكرير في البلاد العربية إلا بالقدر الذي يكفي سد حاجة السوق المحلية للبلد المنتج وذلك قصد إضعاف القوة التفاوضية للحكومات المنتجة والتي عرفت بـ "اتفاقية الخط الأحمر"، وخلاصة الاتفاقية تقضي بعدم التنافس بين هذه الشركات وتجميد أو تحديد أسعار النفط[1]، وبالتالي لم يكن هناك سوق حقيقية للنفط، حيث كان النفط يتحرك داخل منظومة متكاملة من شركات فرعية تمتلكها الشركات الكبرى واصطلح على تسميتها تاريخيا بـ" الشقيقات السبع"، كما لم تكن هناك أسعار حقيقية معلنة للنفط في الشرق الأوسط، وكانت أهميتها مقتصرة على أغراض الجمارك والضرائب وحساب الصفقات فيما بين الشركات النفطية العالمية نفسها (أي أسعار تحويلية)، ومن بين هذه القواعد الجديدة في التسعير للنفط الخام الذي اعتمدتها هذه الشركات[2]:

أولا: نظام أو قاعدة تسعير النقطة الأساسية المنفردة (The Single Basing Point Pricing)

بدأ العمل بهذه القاعدة أو النظام قبل الحرب العالمية الثانية تحديد عام 1936، بسعر معلن لبرميل النفط الخام، حيث يتم تحديد أسعار النفط المنتج من منطقة الشرق الأوسط كما لو كان منتجا من خليج المكسيك إلى منطقة الاستيراد وفق نظام التسعير الذي دعا بنظام نقطة الأساس الأحادي، أو كما أطلق عليه "معادلة خليج المكسيك زائد (Golf Plus)"، وتبعا لهذه القاعدة كانت أسعار النفط تحسب وكأن النفط قد تم تصديره من خليج المكسيك بغض النظر عن المكان الحقيقي للتصدير، وبمقتضى هذه القاعدة تتم إضافة أجور شحن وهمية إلى أسعار النفط المصدر من الموانئ التي لا تقع على خليج المكسيك. ويمكن توضيح هذه الفكرة من خلال العلاقة التالية على أساس مساواة أسعار النفط الخام عالميا في موانئ التسليم (CIF)[3]:

$$P_V = C_2 + P_M = P_{GM} + C_1$$

حيث أن:

[1] إبراهيم قصي عبد الكريم، **"أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية"**، منشورات الهيئة العامة، دمشق، سوريا، 2010، ص ص: 30 ،31.

[2] الخولي سيد فتحي أحمد، **مرجع سابق**، ص: 363.

[3] Mohamed Elhoucine Benssaid, **« Element d' Economie Pétrolière »**, Office des Publication Universitaire, Paris, 1983, P : 13.

- **P_V:** سعر النفط المستلم من قبل الدولة المستوردة (CIF).
- **C_2:** تكلفة النقل من الشرق الأوسط إلى ميناء الدولة المستوردة.
- **P_M:** سعر النفط في منطقة الشرق الأوسط (FOB).
- **P_{GM}:** سعر النفط في خليج المكسيك (FOB) باعتباره مركز للتصدير.
- **C_1:** تكلفة النقل من خليج المكسيك إلى ميناء الدولة المستوردة.

وفقا لهذا النظام تتحصل الشركات الاحتكارية على أرباح عالية منها:

- **فرق تكلفة النقل:** تحصل على أجور الوهمية للمسافة غير الحقيقية للنفط الأجنبي غير الأمريكي المصدر إلى مناطق العالم المختلفة.
- **فرق تكلفة الإنتاج النفطي:** نتيجة لفرق تكلفة الإنتاج النفطي في المناطق النفطية غير الأمريكية.
- **فروقات الأسعار:** نتيجة الفرق العالي بين سعر النفط الخام وبين أسعار المنتجات النفطية.

استمر نظام التسعير للنفط الخام المستند إلى نقطة الأساس الأحادية حتى نشوب الحرب العالمية الثانية، حيث حدثت العديد من التطورات والعوامل المختلفة سياسية وعسكرية واقتصادية وكان تأثيرها واضحا وكبيرا على قاعدة التسعير، والجدول الموالي يوضح تطورات أسعار النفط في ضوء هذه القاعدة.

(الجدول 1-4): تطورات أسعار النفط في ضوء هذه القاعدة أي للفترة (1936-1944)

السنة	السعر المعلن	السنة	السعر المعلن
1936	1.09	1941	1.14
1937	1.18	1942	1.19
1938	1.13	1943	1.20
1940	1.02	1944	1.21
1940	1.02	(الوحدة: دولار/البرميل)	

المصدر: هرمز نور الدين وآخرون، "**تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده**"، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، سوريا، المجلد التاسع والعشرون، العدد الأول، 2007، ص: 6.

ثانيا: نظام أو قاعدة التسعير باستخدام نقطتي أساس (Danal Basing Point System)

خلال الحرب العالمية الثانية اضطرت الولايات المتحدة على إجراء تعديلات متتالية على نظام التسعير المبني على نقطة الأساس الأحادية وصولا إلى إلغائه في النهاية، وهذا نتيجة للضغوطات من حلفائها وخصوصا المؤسسات الحكومية المشترية لكميات كبيرة من النفط لأغراض عسكرية، بالإضافة إلى تزايد النشاط العسكري البريطاني في منطقة البحر المتوسط، جعل الحكومة البريطانية تبدي عدم رضاها عن تكاليف الشحنات الوهمية والمفروضة على وارداتها المتزايدة من نفط الشرق الأوسط، الذي تساهم بريطانيا في امتيازاته، بالإضافة إلى كونها أكبر مشتر لهذا النفط، ولهذا في عام 1945 تم الاتفاق على أسعار جديدة بحيث تحدد الأسعار وفقا

للنفقات الحقيقية للشحن، لكن هذه الاتفاقية لم تعش طويلا، إذ اكتشفت الشركات الأمريكية أن النفط الأمريكي بدأ يفقد مركزه التنافسي مع نفط الشرق الأوسط، حيث تزايد دور الشرق الأوسط في تلبية الاحتياجات العالمية للنفط، ولهذا عدلت الاتفاقية إلى تسعيرة جديدة وأصبح للأسعار المعلنة نقطتي أساس: الأولى، في خليج مكسيك، والثانية في الخليج العربي مع تعادل الأسعار في كلتا النقطتين واعتبر "ميناء نابولي" بايطاليا نقطة تتعادل عندها الأسعار من منطلق تساوي المسافة بين كل من هاتين المنطقتين بالنسبة لميناء نابولي[1].

منذ عام 1945، برز سعر النفط العربي الخفيف في ميناء "رأس التنورة" السعودي بالخليج العربي كأول سعر معلن في السوق النفطية العالمية، حيث ابتدأ بمستوى 1.05 دولار للبرميل، وهو بذلك مساو لسعر برميل النفط في خليج المكسيك وبذلك ساهمت هذه القاعدة في[2]:

- زيادة القدرة التنافسية لنفط الشرق الأوسط تجاه النفط الأمريكي.
- نقص تكلفة نقل نفط الشرق الأوسطي مقارنة بالأمريكي إلى نفس المناطق.
- التحفيز على زيادة إنتاج النفط من منطقة الشرق الأوسط.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وخروج الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية، بدأت تفقد مكانتها كمصر رئيسي للنفط حيث تزايد الطلب على النفط في أمريكا وتناقصت الاحتياطات الأمريكية ولم تستطع سد احتياجاتها المحلية، بالإضافة تزايد معدلات التضخم وتزايد تكاليف استكشاف وتنمية حقول النفط في الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه كانت مهتمة بمشروع مارشال لإعادة تعمير أوروبا واليابان، بدء من عام 1947، كل هذا أدى إلى ارتفاع تدريجي في أسعار النفط الأمريكي واختلف التساوي بين سعري النفط الأمريكي والعربي، فظهرت الحاجة إلى إيجاد سياسة جديدة توفق بين مصالح الأطراف الرئيسية والمتمثلة في الشركات النفطية والدول التابعة لها خاصة أمريكا دون اعتبار لمصالح الدول المنتجة، ولهذا نجحت الشركات النفطية بالتنسيق مع حكومات الدول الغربية في تخفيض أسعار نفط الشرق الأوسط بإتباع نقطة التعادل (Equalization Point) وذلك بتصور منافسة وهمية بين النفط الأمريكي والشرق أوسطي [3]. لذلك حلت منطقة تعاد أخرى والتي تمثلت في "ميناء ساوثمبتون (Port Southampton)" بالمملكة المتحدة محل "ميناء نابولي".

بعد ذلك تم تغيير نقطة التعادل كذلك (التي تتساوى فيها الأسعار بين النفط الشرق الأوسطي والأمريكي والفنزويلي) بسبب الزيادة المستمرة في الواردات الأمريكية من النفط، واعتبرت مدينة "نيويورك" هي المنطقة أو النقطة التي تتساوى فيها الأسعار، وذلك وفقا لمصالح الشركات النفطية والدول المستهلكة الرئيسية (الأمريكية والأوروبية)، وحدد سعر التعادل (CIF) بمقدار 3 دولار لكل برميل، في حين أن السعر المعلن للنفط الأمريكي

[1] الخولي سيد فتحي احمد، **مرجع سابق**، ص: 366

[2] هرمز نور الدين وآخرون، "**تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده**"، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، سوريا، المجلد التاسع والعشرون، العدد الأول، 2007، ص: 6.

[3] الخولي سيد فتحي احمد، **مرجع سابق**، ص: 367.

2.75 دولار والفنزويلي 2.65 دولار والعربي الخفيف 1.75 دولار لكل برميل، حيث أن التخفيضات المتتالية في أسعار النفط العربي أدت إلى ضعف العلاقة بينه وبين الأسعار المعلنة للنفط الأمريكي واستمرت هذه العلاقة في الضعف إلى أن انقطعت تماما في أوت 1960[1]، وقد سبق هذا العديد من الإجراءات قامت بها الدول المصدرة.

ثالثا: قاعدة صافي الأرباح (صافي المتحقق)

من الملاحظ في هذه القواعد التسعيرية أنها أهملت مصالح الدول المنتجة والمصدرة للنفط، واقتصرت على رعاية مصالح الشركات النفطية ومصالح الدول الغربية، ولهذا لم تكن هنالك أي أسعار معلنة للنفط في الدول المنتجة للنفط. إلا انه في عام 1948، أصدرت الحكومة الفنزويلية قانونا يقضي بحصول فنزويلا على 50٪ من الأرباح المحققة من إنتاج النفط من أراضيها، ويعرف الربح على انه الفرق بين السعر المعلن في نقطة انتهاء البحرية (إذا كانت النقطة ضمن الحدود الإقليمية للبلد) وبين نقطة إنتاج النفط وإيصاله إلى تلك النقطة، بحيث تحدد حصة الدولة المنتجة بنصف ذلك الفرق، وفي 1950 حذت السعودية حذو فنزويلا، في جانفي 1951 أعلنت الكويت تطبيق نفس الاتفاقية ، في 1952 أعلنت العراق اتفاقية ممثلة وإيران في 1954، فطيلة فترة الخمسينات جرت بقاعدة صافي المتحقق أو مناصفة الأرباح، ونتيجة لتطبيق هذه القاعدة زادت إيرادات الدول المنتجة إلى مبلغ يتراوح بين 70 و 80 سنتا للبرميل الواحد، منذ ذلك الوقت أصبحت للأسعار المعلنة أهمية في الدول المنتجة والمصدرة للنفط والتي أدركت أن أي تخفيض في الأسعار يعني تخفيضا لعوائدها من النفط ولم تبدي أي معارضة تذكر أما هذه الاتفاقيات، إلا أنها أظهرت بعض ردود الفعل المستقلة في محاولة تخفيض الأسعار حتى تمنع الدول المنتجة من محاولة المطالبة مرة أخرى بزيادة في نسبة الأرباح[2].

في منتصف الخمسينات وتحديدا عام 1955، بدأ استرجاع الأراضي غير المستثمرة والذي عرف بمبدأ التخلي عن الأراضي المستثمرة وفقا لعقود الامتياز وذلك بسبب عدم استغلال الأراضي كليا شركات التنقيب والاستخراج حيث اشترط قانون النفط الليبي تخفيض المنطقة الخاضعة للامتياز على مراحل (25٪ في الخمس سنوات الأولى، 50٪ خلال ثماني سنوات، 25٪ خلال عشر سنوات) وفي 1957 طلب العراق التخلي على مناطق الامتياز التي احتفظت بها الشركات النفطية لمدة تزيد عن 30 عاما، وبعد مداولات أصدر العراق عام 1961 قانونا يقضي باسترجاع 99.6٪ من مناطق الامتياز مبقية مساحة الحقول المنتجة للنفط فقط (1934 كم²)، وبذلك بدأت الشركات العاملة في الشرق الأوسط التخلي على مناطق الامتياز (غير المستثمرة)، وهذا يدل على زيادة الوعي وبداية حقبة جديدة بين الدول النفطية وكارتل النفط العالمي [3]. الجدول يوضح تطور الأسعار المعلنة للنفط العربي الخفيف والنفط الأمريكي والفنزويلي خلال الفترة (1945-1960).

[1] مشدن وهيبة، **"اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003"**، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع النقود والمالية، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص ص: 53،54.
[2] الخولي سيد فتحي أحمد، **مرجع سابق**، ص: 367.
[3] الخولي سيد فتحي احمد، **مرجع سابق**، ص: 368.

الجدول (1-5): تطور الأسعار المعلنة للنفط العربي الخفيف والنفط الأمريكي والفنزويلي (1945-1960)

البيان	النفط العربي الخفيف	النفط الخام الأمريكي	النفط الخام الفنزويلي
1945	1.05	1.05	-
1946	1.05	1.15	-
1947	1.20	1.73	1.38
1948-1952	2.18	2.75	2.65
1953	1.97	3.00	2.90
1954	1.97	2.98	2.82
1955	1.97	2.98	2.82
1956	1.97	2.98	2.80
1957	2.12	3.25	3.07
1958	2.12	3.25	3.07
1959	1.94	3.14	2.92
1960 (أوت)	1.84	3.14	2.82

(الوحدة: دولار /البرميل)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر التالية:

-الدوري محمد احمد، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص ص: 217-219.

- هرمز نور الدين وآخرون، "**تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده**"، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، سوريا، المجلد التاسع والعشرون، العدد الأول، 2007، ص: 8.

من خلال الجدول أعلاه الفرق بين السعر المعلن للخام الأمريكي عام 1947 يزيد بحوالي 53 سنتا مقارنة بالنفط العربي، وفي عام 1950 بلغ الفرق حوالي 1 دولار لكل برميل، أما في عام 1953 بلغ الفرق السعري 1.03 دولار، وتزايد الفرق والتباين السعري عام 1957 لصالح النفط الأمريكي بمقدار 1.13 دولار لكل برميل وفي عامي 1959 و1960 حصل الانفصال النهائي للعلاقة بين النفط العربي والأمريكي، ومن جانب آخر، شهدت فترة الخمسينات تقلبات واضحة في أسعار نفط الشرق الأوسط وكل هذا راجع إلى[1]:

- تزايد الطلب الأمريكي على نفط الشرق الأوسط، خاصة بعد تحولها عام 1948 إلى دولة مستوردة للنفط نتيجة عدم مجاراة العرض المحلي للطلب المحلي المتزايد، بالإضافة إلى اهتمامها بمشروع إعادة اعمار أوروبا بعد الحرب.
- إغلاق قناة السويس أمام الملاحة العالمية بسبب الاعتداء الثلاثي على مصر واضطرار ناقلات النفط إلى الدوران حول رأس الرجاء الصالح وبالتالي ارتفاع تكاليف الشحن عام 1956.
- تزايد مكانة ومركز النفط خاصة بعد تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح.

[1] **المرجع نفسه**، ص: 371.

- رغبة بعض الدول المنتجة في إنشاء شركات نفط وطنية.

نتيجة لهذه العوامل زاد سعر النفط إلى مستويات تزيد عن الدولارين، لكن الشركات النفطية لم تكن راضية عن هذا الوضع، فركزت كل جهودها على محاولة تخفيض الأسعار، وفعلا بدأت الأسعار في الانخفاض مع نهاية الخمسينات وساعد على ذلك عدة عوامل منها:

- قيام الولايات المتحدة بفرض قيود على استيراد النفط عام 1959 كإجراء وقائي لحماية صغار المنتجين، وإتباع نظام الحصص في الاستيراد.
- تزايد نصيب الشرق الأوسط من عرض النفط بعد استقلال دول شمال إفريقيا.
- إعلان شركات النفط العاملة في فنزويلا تخفيض أسعارها المعلنة بسبب تعديل ضريبة الدخل من قبل الحكومة الفنزويلية لرفع حصتها من العوائد النفطية بمقدار 15 سنتا، ما تسبب في انخفاض النفط الأمريكي ليصبح 3.14 دولار مقابل 1.94 دولار للبرميل من النفط العربي الخام وذلك عام 1959.
- تطور ناقلات النفط وإعادة فتح قناة السويس مما أدى إلى انخفاض أجور الشحن.
- انخفاض الطلب العالمي نتيجة الكساد العالمي عام 1958، وبذلك أعلنت الشركات النفطية العاملة في الشرق الأوسط في فيفري 1959 تخفيض أسعار نفط الشرق الأوسط وبذلك انخفض هذا الأخير إلى بحوالي 18 سنت (أي 1.94 دولار للبرميل).

في افريل 1959، انعقد المؤتمر العربي الأول للنفط في القاهرة وأصدر بيانا يصر فيه على منع الشركات من تخفيض الأسعار بإرادتها المنفردة وفي أوت 1960 قامت الشركات النفطية بتحدي القرار العربي وخفضت الأسعار مرة أخرى مما دفع بالدول المنتجة بعد شهر من إعلان ميلاد "أوبك"، إلا أن الشركات النفطية بقيت تؤكد تحديها وقامت بتخفيض آخر في سبتمبر 1960 وأصبح سعر برميل النفط الشرق الأوسطي 1.80 دولارا.

الفرع الثاني: تطور أسعار النفط بعد نشأة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)

كرد فعل لاتجاه الشركات الاحتكارية والرغبة في المحافظة على استقرار أسعار النفط، قامت الدول المنتجة والمصدرة للنفط بعقد مؤتمر بغداد في الفترة من 10 إلى 14 سبتمبر 1960، بحضور السعودية، الكويت، فنزويلا، العراق وإيران بالإضافة إلى ممثلين عن الجامعة العربية وفي نهاية المؤتمر، أعلن عن إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط.

كان الهدف الرئيس والمباشر لإنشاء أوبك هو العمل على تثبيت الأسعار واستقرارها ومنع أي إجراءات تخفيض أحادي الجانب على هذه الأسعار، مع محاولة إعادة الأسعار بالوسائل المتاحة إلى المستويات التي كانت عليها قبل التخفيضات والى جانب الاهتمام الكبير الذي أولته منظمة أوبك لموضوع الأسعار، فقد قامت منذ وقت مبكر بعد إنشائها بالعمل على إدخال تحسينات على النظام الضريبي الذي كان ساري المفعول على

الشركات النفطية العاملة في الدول الأعضاء، وقد تجلت هذه التحسينات في ميدان "تنفيق الريع"، ثم إلغاء الحسومات من الأسعار المعلنة لأغراض احتساب ضريبة الدخل ونسبة الريع. ويتم توضيحهم في التالي[1]:

أولا: تنفيق الريع (Expensing Of Royality)

من المعروف أن قاعدة "مناصفة الأرباح"، أي اقتسام أرباح المشروع النفطي مناصفة بين بلد المنتج والشركة العاملة فيه، وقد دخلت إلى المنطقة في مطلع الخمسينات وكانت هي القاعدة التي مازالت مطبقة عند إنشاء أوبك، كانت الشركات النفطية تطبق هذه القاعدة على أساس أن جميع مدفوعات الشركة للحكومة سواء كضريبة دخل أو أية مدفوعات أخرى بما فيها الاجارات والريع أو الإتاوة، يجب أن لا يزيد مجموعها عن 50٪ من دخل الشركة، حيث أن هذه الاتفاقيات كانت تنص على التزام الشركة بدفع ريع أو إتاوة بنسبة 12.5٪ للحكومة، والشركات كانت عند دفع الضريبة للحكومة في نهاية العام تستنزل منها مقدار الريع الذي سبق أن دفعته وفي جميع الحالات لا تزيد عن 50٪ من دخلها الصافي، أي أن الريع لم تكن له أي قيمة فعلية كدفعة مستقلة عن ضريبة الدخل.

الريع في الحقيقة ومن الناحية القانونية يعتبر دفعة مستقلة عن الضريبة ومضافة إليها ثم تحتسب هذه الدفعة من جملة النفقات أو المصاريف للمشروع أسوة بالمصاريف الأخرى، وليس جزء من تصفية الأرباح العائدة للحكومة كما أرادت تلك الشركات ولهذا بذلت أوبك جهود كبيرة ودخلت في مفاوضات شاقة خلال أشهر طويلة من اجل إقناع الشركات بصواب وجهة نظرها في المطالبة بتنفيق الريع (اعتباره نفقة)، وأخيرا تكللت جهود أوبك بالنجاح وتم تطبيقها في مختلف البلدان الأعضاء بعدما وافقت الشركات على قاعدة تنفيق الريع في أواخر عام 1964، وقد ترتب على تطبيق قاعدة تنفيق الريع حصول البلدان المعنية على زيادة في الدخل مقدارها 11 سنتا للبرميل، وهو مبلغ لا يستهان به في ذلك الوقت حيث كان سعر البرميل 1.80 دولارا.

ثانيا: إلغاء الحسومات من السعر المعلن لأغراض احتساب ضريبة الدخل

كانت الشركات صاحبة الامتيازات في الشرق الأوسط تحسم نسبة معينة من السعر المعلن الذي كان على أساسه يحتسب الدخل الخاضع للضريبة بدلا من اعتماد السعر المعلن كاملا لهذا الغرض، وكان من أهم هذه الحسومات "حسومات التسويق" التي تقدر بحوالي 4.2 سنت للبرميل، في شهر جوان 1962 ناشد مؤتمر أوبك على وجوب تطبيق الأسعار المعلنة كاملة دون حسومات، من اجل احتساب الالتزامات الضريبية للشركات النفطية العاملة في البلدان الأعضاء، وبعد مفاوضات مطولة مع الشركات حصل الاتفاق قي أواخر عام 1964 على حل جزئي للمسألة، وهو تخفيض نسبة مساهمة الدول الأعضاء في نفقات التسويق إلى نصف سنت للبرميل، ثم حذفت حسومات التسويق كليا على اثر قرارات مؤتمر طهران عام 1971.

[1] عاطف سليمان، **مرجع سابق**، ص ص: 261-263.

ثالثا: رفع نسبة ضريبة الدخل والريع

عند إنشاء أوبك، كانت الشركات النفطية العاملة في الدول الأعضاء خاضعة لقاعدة مناصفة الأرباح، أي خاضعة لضريبة دخل بنسبة 50٪ وبقيت هذه النسبة معمول بها حتى عام 1970، وفي أواخر هذا العام اصدر مؤتمر أوبك قرارا حول رفع نسبة الضريبة المطبقة على شركات الامتياز الكبرى إلى 85٪ وزيادة نسبة الريع إلى 20٪، وفي مؤتمر أوبك المنعقد في "فيينا" 13 ديسمبر 1974، صادق المؤتمر على هذا القرار الذي أصبح واحد من قرارات المنظمة، وبالتالي نهاية العمل بمبدأ مناصفة الأرباح بعد أن استمر العمل به أكثر من عشرين عاما.

على اثر تدهور سعر صرف الدولار، أدى التخفيض الذي حصل على سعر صرف الدولار إزاء العملات الأخرى في أسواق النقد العالمية إلى انخفاض عوائد الدول المنتجة والمصدرة للنفط نتيجة لاعتبار الدولار عملة الدفع المتفق عليها في نصوص الاتفاقيات المعقودة، لهذا طالبت الدول المنتجة والمصدرة للنفط بتعويضها عن الخسائر التي لحقت بها، ولهذا تم التوقيع على اتفاقية جنيف الأولى في 20 جانفي 1972، حيث قررت رفع الأسعار المعلنة للبرميل بنسبة 8.49٪ بالإضافة إلى زيادة الأسعار المعلنة كما تدهور سعر الدولار إزاء سلة العملات الرئيسية في العالم والتي تتكون من 9 عملات* وفقا لهذه الاتفاقية، وترجع أهمية هذه الاتفاقية إلى أنها منعت تدهور القوة الشرائية لدخول الدول المصدرة للنفط مقاسا بالعملات الرئيسية في العالم، في 13 فيفري 1973، تم التوقيع على اتفاقية جديدة (اتفاقية جنيف التكميلية) لتصبح سارية المفعول ابتداء من أول جوان 1973 بين دول أوبك (باستثناء فنزويلا والجزائر واندونيسيا) وبين 20 شركة نفطية، وتقضي الاتفاقية الجديدة بتعديل الأسعار المعلنة لخامات الخليج وليبيا ونيجيريا وذلك برفعها بنسبة 11.9٪ عما كانت عليه في اتفاقية جنيف الأولى وتضمنت الاتفاقية تعديل كيفية العمل للمعادلة المتبعة لاحتساب المتوسط الحسابي في قيمة 11 عملة** بدلا من 9 عملات، وحددت المتوسط الذي سيتم اعتماده بصورة شهرية لتعديل الأسعار المعلنة للخامات عند حدوث تغيرات في أسعار العملات مقارنة بأسعار الصرف التي كانت سائدة أثناء استقرار النظام النقدي الدولي (أي أسعار الصرف الواردة في اتفاقية بروتن وودز وحتى تاريخ إعلان الولايات المتحدة التخلي عن قاعدة تحويل الدولار إلى ذهب وإجراء التخفيضات الرسمية للدولار) [1]، الجدول التالي يوضح تطور أسعار برميل النفط العربي الخفيف درجة 34 خلال الفترة 1960 إلى 1973.

* **العملات التسع هي:** الجنيه الإسترليني، الفرنك السويسري، الكرون السويدي، المارك الألماني، الجلدر الهولندي، الين الياباني، الليرة الايطالية، الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي.

** **الإحدى عشر عملة هي:** إضافة إلى العملات السابقة تم إضافة عملتين هما، الدولار الكندي، الدولار الاسترالي.

[1] الخولي سيد فتحي احمد، **مرجع سابق**، ص ص: 396، 397.

(الجدول 1-6): تطور أسعار برميل النفط العربي الخفيف خلال الفترة (1960- سبتمبر 1973)

السنة	سعر البرميل (دولار/ البرميل)	السنة	سعر البرميل (دولار/ البرميل)
1960	1.80	1968	1.80
1961	1.80	1969	1.80
1962	1.80	1970	1.80
1963	1.80	1971	2.18
1964	1.80	1972 (جانفي)	2.48
1965	1.80	1973 (افريل)	2.59
1966	1.80	1973 (جوان)	2.90
1967	1.80	1973 (سبتمبر)	2.95

المصدر: الخولي سيد فتحي احمد، "**اقتصاد النفط،الموارد،البيئة والطاقة**"، خوارزم العلمية ناشرون ومكتبات، جدة، الطبعة الثامنة، 2014، ص: 406.

من خلال الجدول أعلاه، أسعار النفط بقيت ثابتة طيلة العشر سنوات (1960-1970)، وبهذا تكون أوبك نجحت في الشق الأول وهو تثبيت الأسعار ومنع أي تخفيضات عليها، فلم تقم الشركات بأية تخفيضات جديدة على الأسعار بعد نشأة الأوبك، ومن المعتقد انه لولا نشأة أوبك لاستمرت الأسعار في مسيرتها الانحدارية خلال الفترة التالية من نشأة أوبك، إذن تثبيت الأسعار ومنع انخفاضها يعد انجازا هاما للأوبك، لكن هذه الأخيرة لم تفلح في الشق الثاني، وهو إعادة الأسعار إلى مستوياتها السابقة بحيث بقيت الأسعار وعلى مدى العشر سنوات التي تلت نشأتها عند مستوياتها وبقي سعر النفط العربي الخفيف عند سعره (1.80 دولار للبرميل) ولم تحصل أي زيادة إلا في العام 1971، وهذا راجع إلى إبرام اتفاقية طهران في 14 فيفري لنفس العام وتم الاتفاق فيه على زيادة الأسعار بالإضافة إلى زيادة انضمام خمس دول جديدة إلى الأعضاء المؤسسين، ومنه ازدياد حصتها في السوق العالمية للنفط من 38٪ عام 1960 إلى 50.8٪ عام 1970، ويعود ذلك إلى قيام الدول المنتجة بتأميم مواردها الطبيعية والنفطية خاصة وإنشاء شركات نفطية وطنية وبذلك حققت كل دولة سيادتها على مواردها واستقرت أسعار نفطها، وهو ما يفسر استقرر أسعار النفط خلال الفترة (1960-1970)، أما في عامي 1972 و 1973، تعتبر فترة تعديل وليس زيادة نتيجة قرار اتفاقية جنيف الأولى (20 جانفي 1972) واتفاقية جنيف الثانية (13 فيفري 1973) بسبب تدهور أسعار صرف الدولار والتخلي عن قاعدة تحويل الدولار إلى ذهب.

من خلال ما سبق، يمكن القول انه قد تغيرت الموازين والأطراف المتحكمة في السوق النفطية بعد نشأة أوبك، فقد كانت السوق العالمية للنفط قبل ظهور أوبك قائمة على طرفين هما: الشركات النفطية العالمية والبلدان المستوردة الرئيسية للنفط وبعد إنشاء أوبك دخل طرف ثالث هام هو البلدان المصدرة والمنتجة للنفط بعد أن توحدت كلمتها ومن خلال منظمة أوبك، وأصبحت لها مواقف صلبة لابد أن تؤخذ في الحسبان، على الرغم

من استهانة الشركات النفطية في بادئ الأمر بهذه المنظمة واعتبرتها مجرد حدث عارض وسينتهي في أقرب وقت نتيجة الخلافات في المواقف والمصالح بين أعضائها.

صرح مسئول في إحدى الشركات النفطية أن "أوبك لا وجود لها"، إلا أن أوبك أدت ومازالت تؤدي دورا كبيرا في المشهد النفطي العالمي ويتجلى ذلك في الانجازات الملموسة تجاه مصلحة الدول المنتجة والمصدرة وفي وقفاتها ضد العالم الاحتكاري الغربي رغم كل المحاولات المتكررة من خلال رفع القضايا من طرف الكونغرس الأمريكي ومجلس الشيوخ بتهمة الاحتكار وغيره[1].

المطلب الثاني: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط خلال الفترة (1973-1985)

شهدت هذه المرحلة تغيرات كثيرة، خاصة بعد ظهور أوبك كقوة في السوق النفطية، وعرفت هذه الفترة أزمتين الأولى عام 1973 والثانية عام 1979.

الفرع الأول: الأزمة النفطية الأولى 1973

تخلت الولايات المتحدة عن الذهب كاحتياطي لعملتها، وأصبح الذهب الأسود أهم دعائم سعر صرف العملة الأمريكية، باعتبار أن الدولار هو العملة المعتمدة في سوق النفط العالمي، وعليه فان الاقتصاد الأمريكي حاضر في كل صفقة تعقد في العالم، الأمر الذي يتيح للخزينة الأمريكية طرح وطبع ما تشاء من أوراق دون غطاء وكنتيجة لاعتراض الأوروبيين (خاصة فرنسا) على تعويم الدولار، أرادت الولايات المتحدة شغل الاتحاد الأوروبي عن مشكلة النقد العالمية ولم تجد طريقة أفضل من خلق أزمة نفطية عالمية.

مهدت الولايات المتحدة الطريق بسلسلة من الاجتماعات (السرية)، بين وزير الخارجية الأسبق (هنري كسنجر) والرئيس المصري (أنور السادات)، حيث استغلت النية والتحضير السوري لاستعادة الأراضي العربية المحتلة في إشعال حرب بين العرب والكيان الصهيوني، وتم إعداد الخطة بالتعاون مع كبار رجال الأعمال والمصارف وخبراء الطاقة ومسئولون حزبيون وسياسيون وكذا كبار القائمين على الشركات النفطية الكبرى في ماي 1973 –دون علم إسرائيل–[2]، ويبرر ذلك بما حدث في اجتماع فيينا يوم 8 أكتوبر 1973، حيث قاطع وامتنع ممثلي الشركات هذا الاجتماع وترتب عليه قرار غير قابل للتفاوض من خلال اجتماع مجدول للأوبك في الكويت يوم 6 أكتوبر 1973، الذي يعتبر قرار تاريخي يقضي بالتخفيض التصاعدي للإنتاج على أن لا تقل نسبة التخفيض 50٪ من إجمالي إنتاج سبتمبر 1973، وهو نفس يوم إعلان العرب الحرب على إسرائيل[3].

وبذلك تحققت انتصارات عربية لم تكن تتوقع، وتم الحضر النفطي كما هو متفق عليه وتحققت النتيجة الرئيسية وهي رفع أسعار النفط بنسبة 70٪ عام 1973 (من 1 أكتوبر إلى 1 نوفمبر)، ومثل هذا الارتفاع

[1] عاطف سليمان، **مرجع سابق**، ص: 269.
[2] إبراهيم قصي عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص: 38.
[3] الخولي سيد فتحي أحمد، **مرجع سابق**، ص: 404.

الفلكي في سعر النفط أمر لم يكن بالإمكان السماح بحدوثه لولا رغبة الولايات المتحدة ومصلحتها في المقام الأول، ومن جهة أخرى استعادت الدول المصدرة قدرتها على تحديد الأسعار –ولو كان ظاهريا– فمنذ تلك الفترة تحول السوق إلى سوق بائعين (Sellers Market)، بعد أن ظل دهرا في أيدي الشركات الأجنبية (المشترية) وارتفعت أسعار النفط من 3.011 دولار للبرميل إلى أكثر من 13 دولار للبرميل عام 1978، ويسمى هذا الحدث بالصدمة النفطية الأولى (First Oil Shock)، وسبب ذلك حالة انكماش اقتصادي في أجزاء مختلفة من أمريكا اللاتينية واسيا وإفريقيا نتيجة الارتفاع الكبير الذي حدث، من بين الأهداف المحققة سواء الولايات المتحدة أو دول أوبك ما يلي[1]:

1 –بالنسبة للولايات المتحدة:

- إحداث أزمة يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط والذي يكون في مصلحتها، حيث أن شركاتها النفطية تكون متحكمة بمعظم الإنتاج والتصدير والتسويق في العالم.
- سمحت زيادة أسعار النفط بتحويل جزء من الاستثمارات النفطية الأمريكية والدولية إلى الاستثمار في الولايات المتحدة، كما قللت من المقدرة التنافسية المنتجات الصناعات اليابانية والأوروبية وذلك برفع تكلفتها، مما جعل الولايات المتحدة الممون الرئيس لليابان وأوروبا.
- إعادة تدوير الدولار النفطي من خلال استقبال عوائد النفط العربي والإيراني في البنوك الرئيسية في نيويورك ولندن، وإعادة تدويرها على شكل قروض بالدولار إلى الدول المستهلكة فقط (كالبرازيل، بولندا، يوغسلافيا..) وهنا بدأت أزمة ديون العالم الثالث.

2 –بالنسبة للدول المصدرة للنفط:

- تزايد مركز الدول المنتجة والمصدرة للنفط في تحقيق الفوائد المتحققة جراء تملكها لشركات النفط أو مشاركتها في ملكيتها.
- تزويد احتياجات التنمية للدول المنتجة وتقوية قنوات التمويل الخارجي من خلال اعتمادها على العوائد النفطية.
- تعويض الانخفاض الحقيقي في النفط جراء تزايد معدلات التضخم العالمي في أسعار السلع المصنعة والأساسية والتخفيضين المتتاليين لسعر صرف الدولار.
- نجاح الدول المصدرة في استخدام النفط كسلاح سياسي بالرغم من فشلها في تحقيق ذلك عامي 1956 و1967، مستغلة بذلك ضآلة المصادر البديلة للطاقة، خصوصا مع زيادة الطلب في الدول الصناعية وتزايد معدلات النمو فيها، ومنه زادت الصادرات النفطية للدول المنتجة بداية من السبعينات بالإضافة إلى ضم أعضاء جدد واسترداد حقوق الامتيازات والجدول الموالي يوضح تطور أسعار النفط العربي الخفيف.

[1] إبراهيم قصي عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص ص: 38،39.

الجدول (1-7): تطور أسعار النفط العربي الخفيف خلال الفترة (1973-1977)

السنة	السعر (دولار/البرميل)	السنة	السعر (دولار/البرميل)
1973 (سبتمبر)	2.95	1974 (ماي)	11.56
1973 (1 أكتوبر)	2.95	1974 (ديسمبر)	11.25
1973 (16 أكتوبر)	5.12	1975 (أكتوبر)	12.17
1973 (ديسمبر)	5.36	1976	12.38
1974 (جانفي)	11.56	1977	12.70

المصدر: الخولي سيد فتحي احمد، "**اقتصاد النفط،الموارد،البيئة والطاقة**"، خوارزم العلمية ناشرون ومكتبات، 2014، ص: 407.

أدت أزمة النفط الأولى إلى نتائج متباينة على أطراف السوق النفطية، فبالنسبة لدول أوبك أثبتت وجودها في الساحة الدولية وتحكمها في الإنتاج النفطي الذي كانت تسيطر عليه الشركات الاحتكارية، كما تضاعفت مداخيل النفط في هذه الفترة (الجدول 1-8)، اذن يمكن القول أن العوائد النفطية للدول المنتجة شهدت تزايدا كبيرا، وتضاعفت أكثر من 12 مرة خلال خمس سنوات (1970-1975)، حيث سجلت العوائد النفطية عام 1970 حوالي 4.6 مليار دولار وتحولت إلى 57.7 مليار دولار عام 1975، وهذا راجع إلى التصحيح السعري عام 1973[1]، أما الشركات النفطية الكبرى فقد حققت أرباحا طائلة بمعدل 52٪ بين عامي 1972 و1973، مستغلة بذلك توقف الإنتاج العربي، حيث سجلت اكبر عشر شركات نفط أمريكية عام 1972 حوالي 5110 مليون دولار لتقفز أرباحها عام 1973 إلى 7756 مليون دولار، كما ربحت بعض التوسعات خاصة بالنسبة للتنقيب خارج دول أوبك، رغم فقدانها لبعض الامتيازات في الدول العربية النفطية[2].

(الجدول 1-8): العوائد النفطية لبعض دول أوبك خلال الفترة (1972-1975) (الوحدة: مليون دولار)

البيان	1972	1973	1974	1975
السعودية	3107	4340	22574	22676
الكويت	1657	1900	7000	7500
العراق	575	1843	5700	7500
الجزائر	700	1300	3700	3375
قطر	255	409	1600	1700
ليبيا	159	230	600	510
الإمارات	551	900	5536	6000

Source : Abdelkader Sid Ahmed, « **L'OPEP, passé présent et prespectives** », Editions Economica, Paris, 1980, P: 139.

[1] بكري كامل وآخرون، **"الموارد واقتصادياتها"**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص: 220.

[2] العمري علي،**"دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006"**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص: 32.

أما بخصوص للدول الصناعية، فابرز ما خلفته هذه الأزمة عرقلة نموها الاقتصادي بشكل كبير وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

(الجدول 1-9): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول الصناعية (1970-1975)

البيان	1970	1971	1972	1973	1974	1975
الولايات المتحدة	٪0.2	٪3.3	٪5.4	٪5.8	٪-0.6	٪-0.4
المملكة المتحدة	٪2.4	٪2	٪3.6	٪7.3	٪-1.7	٪-0.7
ماليزيا	-	٪10	٪9.4	٪11.7	٪8.3	٪0.8
الصين	٪19.4	٪7.1	٪3.8	٪7.9	٪2.3	٪2.7

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر التالية:

- موسى عبد الجبار عبد الستار، "**العلاقة النسبية بين النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة**" ، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، العدد الثاني وستون، ديسمبر 2009، ص، ص: 8، 11، 16.
- المهداوي وفاء ومحمد أحمد باسم، "**الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق...سياسات ومؤشرات**" ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد الثالث والثلاثون، ص: 183.

إذن ارتفاع الأسعار كانت له انعكاسات سلبية وهو ما دفعها إلى تصوير هذه المنظمة على أنها منظمة احتكارية (منتجين احتكاريين)، حيث دعا الرئيس الأمريكي "نكسون" إلى تكوين هيئة لتمثل "احتكار المستهلكين وفي مؤتمر واشنطن (11-13 فيفري 1974) وبحضور وزراء خارجية 13 دولة صناعية*، وبناء على توصية هذا المؤتمر قرر مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في 15 نوفمبر 1974 إنشاء "الوكالة الدولية للطاقة (IEA)" من اجل الضغط على ارتفاع الأسعار وذلك من خلال عدة مؤتمرات (جنيف، كيوتو، فيينا، ابوظبي في جانفي، جوان، سبتمبر، نوفمبر وديسمبر عام 1974)[1]، وذلك من خلال تكوين مخزون استراتيجي يكفي لمدة 90 يوما لحماية نفسها من الضغوط، وتعويضه النفط بمصادر طاقوية بديلة أهمها الفحم، حيث ارتفعت الواردات الأوروبية من الفحم من 28 مليون طن عام 1973 إلى 46 مليون طن عام 1975. أدى ذلك إلى خفض الاستهلاك العالمي من النفط من 57 مليون برميل عام 1973 إلى 55.7 مليون برميل عام 1975 أي بمقدار 1.3 مليون برميل، لكن عاود الطلب العالمي انتعاشه بدء من عام 1976 حتى بلغ 65.8 مليون برميل، وبالتالي استطاعت أوبك أن تؤدي دورا ايجابيا على الساحة الدولية بقدرتها على ضبط الأسعار وتوجيه العالم نحو أهمية إتباع سياسة عقلانية في تنمية الموارد الطاقوية بطريقة أكثر توازنا[2].

الفرع الثاني: الأزمة النفطية الثانية 1979

بعد سنة 1979، يمكن اعتبار عصر النفط بالأسعار الزهيدة انتهى، والسيطرة المطلقة للشركات النفطية انتهت هي الأخرى وان الدول المنتجة والمصدرة أصبح لها دور كبير في التأثير على أسعار النفط، حيث عقدت

* **الدول هي:** كندا، ألمانيا، فرنسا، ايطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، بريطانيا، بلجيكا، الولايات المتحدة، أيسلندا، الدنمارك ولكسمبورغ.

[1] الخولي سيد فتحي احمد، **مرجع سابق**، ص ص: 419، 420.

[2] العقيل خالد بن منصور، **"رحلة في عالم البترول –قضايا بترولية دولية-"**، العبيكان للنشر، جدة، 2003، ص: 23.

أوبك سلسلة من الاجتماعات بهدف زيادة العوائد الحكومية من النفط وتصحيح الأسعار، خصوصا مع تزايد التضخم العالمي، كانت بدايتها من اجتماع فيينا 27 ديسمبر 1975، بالإضافة إلى العديد من الأسباب الأخرى والتي أدت إلى حدوث أزمة ثانية شهدها العالم سنة 1979. الجدول الموالي يوضح تطور أسعار النفط العربي الخفيف خلال الفترة (1975-1985).

(الجدول 1-10): تطور أسعار النفط العربي الخفيف وإنتاج أوبك بالنسبة للإنتاج العالمي (1975-1985)

البيان	السعر الرسمي (دولار/البرميل)	إنتاج أوبك (مليون برميل/ اليوم)	الإنتاج العالمي (مليون برميل/ اليوم)	نسبة إنتاج أوبك من الإنتاج العالمي
1975	10.7	27.5	55.7	٪49.4
1976	11.63	31.1	60.1	٪51.7
1977	12.38	31.7	62.6	٪50.6
1978	12.70	30.3	63.1	٪48
1979	29.75	31.5	65.8	٪47.9
1980	35.69	28.5	62.8	٪43.8
1981	34.32	23.3	59.3	٪39.3
1982	31.80	19.9	57	٪34.9
1983	28.78	18.4	56.7	٪32.4
1984	28.53	18.5	58	٪32.5
1985	13.01	17.3	57.5	٪30

Source : B.P Statistical of World Energy, years 1970-1990.
At : www.BP.com, 15/09/2016.

من خلال الجدول، يلاحظ أن الاستهلاك العالمي للنفط ارتفع من 55.7 مليون برميل عام 1975 إلى 65.8 مليون برميل عام 1979، وفي نفس الوقت زاد إنتاج أوبك من 27.5 مليون برميل عام 1975 إلى 31.5 مليون برميل عام 1979، وهذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط الرسمية من 2.7 عام 1973 (جويلية) إلى 12.7 عام 1978، حيث جاءت كتصحيح للأسعار بسبب تزايد الاستهلاك النفطي وتدهور أسعار صرف الدولار مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية لعوائد النفط (أي بسبب التضخم).

اجتمع دول أوبك بـ "كاراكاس" الفنزويلية (ديسمبر 1977)، وتم الاتفاق رغم اختلاف الآراء على تجميد الأسعار لمدة عام بسبب الظروف المتدهورة للاقتصاد العالمي ووجود فائض في المعروض العالمي من النفط، بحيث يكون سعر البرميل من النفط القياسي (العربي الخفيف) 12.7 دولار نهاية 1978، ثم يرتفع بنسبة 10٪ طوال عام 1979[1]، بينما كانت تخطط أوبك لرفع الأسعار حدثت اضطرابات سياسية في إيران وإضرابات العمال في الحقول الإيرانية مع نهاية 1978، أدى ذلك إلى خفض صادرات إيران النفطية وسادت السوق

[1] الخولي سيد فتحي أحمد، **مرجع سابق**، ص: 422.

النفطية خلال الأسابيع الأولى من العام 1979 بلبلة وذعر أدى إلى تهافت الشركات النفطية والدول المستهلكة لبناء مخزوناتها بشكل كبير، خوفا من أزمة مشابهة لازمة 1973، وهذا راجع إلى موقع إيران الاستراتيجي بالإضافة إلى تزايد دور المضاربين ومطالبة الدول الأعضاء خلال اجتماع ابوظبي (16 ديسمبر 1978) بضرورة زيادة الأسعار كتعويض لبعض الخسائر نتيجة تجميد الأسعار وزيادة الطلب، وبذلك قفزت الأسعار إلى أكثر من 40 دولار للبرميل في النصف الثاني من العام 1979[1].

في الواقع رفع الأسعار من 12.7 إلى 35.7 دولار بين عامي 1978 و 1979 وبلوغ ذروتها عام 1980 افرز العديد من الانعكاسات السلبية والايجابية، فبالنسبة لدول أوبك وخفض إنتاجها ضمن إستراتيجية وضعتها للمحافظة على الأسعار العالية أدى إلى تضاعف عوائدها من سنة لأخرى. والجدول الموالي يوضح تطور العوائد للبلدان العربية الأعضاء في أوبك.

(الجدول 1-11): تطور العوائد للبلدان العربية الأعضاء في أوبك لسنة 1980 مقارنة بالعوائد سنة 1976

البيان	الجزائر	العراق	الكويت	ليبيا	قطر	السعودية	الإمارات المتحدة
1976(مليون دولار)	3700	8500	6869	7500	2092	30755	7000
1979(مليون دولار)	12500	26100	17900	22600	4914	102212	12500

المصدر: عبد الحميد فريد، "**عرب بلا نفط –نظرة مستقبلية في آثار هبوط الفوائد النفطية–**"، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1986، ص: 282.

أما بالنسبة للشركات النفطية، فقد اتبعت إستراتيجية جديدة وهي توسيع مصادر الطاقة بعيدا عن النفط، فبعد فقدانها السيطرة على احتياطات منطقة الشرق الأوسط وفنزويلا في السبعينات توجهت للاستثمار في الطاقة النووية والفحم والطاقة الشمسية، حيث كان معدل استثماراتها في تلك المصادر خلال الفترة (1974-1981) ضعف معدل نمو استثماراتها النفطية على زيادة استثماراتها في الولايات المتحدة الأمريكية.

من جهة أخرى انعكس تأثير أسعار النفط على الدول الصناعية سلبا، فانخفض النمو الاقتصادي العالمي، وهذا ما أدى إلى تخفيض استهلاك الطاقة إلى 41.7 مليون برميل في اليوم عام 1983، أي انه حدث تخفيض بمعدل 22٪[2]، أما الفائض الذي خلفته المنافسة بين دول أوبك ودول خارج أوبك والذي ساهم في خفض إنتاج أوبك التي أصبحت تساهم بـ 30٪ من الإنتاج العالمي عام 1985 بعدما كانت تساهم بنسبة 51.7٪، فزيادة الإمدادات خارج أوبك جعل الدول المستهلكة تعتمد عليه كمخزون استراتيجي، محاولة الضغط به على دول أوبك قصد تخفيض الأسعار.

[1] العقيل خالد بن منصور، **مرجع سابق**، ص: 24.
[2] العمري علي، **مرجع سابق**، ص: 35.

المطلب الثالث: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط خلال الفترة (1986-1999)

عرفت هذه الفترة أزمتين، أزمة 1998 والتي أدت إلى حدوث خلل كبير في العرض والطلب، لكن قبل التعرض لهذه الأزمة حدثت أزمة مختلفة عن الأزمتين السابقتين، فكنتيجة لتدهور إنتاج أوبك تم التخلي عن سياسة الدفاع عن هيكل الأسعار في المؤتمر السادس والسبعين (ديسمبر 1985) واستبدالها بسياسة ترمي إلى تثبيت حصة سوقية عادلة، حيث حددت الحصص وتم الاتفاق على تخفيض الإنتاج مؤقتا من 17.5 مليون برميل يومي إلى 16 مليون برميل يومي، وبذلك وجدت أوبك نفسها تتحكم في متغيرين (تحديد أسعار ثابتة للنفط وحصص الإنتاج)، وكل هذا لم يؤثر إذ بقيت الأسعار في التآكل حتى انهارت كليا عام 1986، ونتيجة لهذا الانخفاض الذي لم تكن تتوقعه أوبك، جعلها تقع في أزمة خانقة أثرت بشكل كبير على الدول المصدرة سواء الأعضاء أو غير الأعضاء، وللتمييز بين هذه الأزمة والأزمتين الأولى والثانية سميت بـ "الأزمة النفطية العكسية"، باعتبارها تميزت بفائض في العرض عكس سابقتيها.

الفرع الأول: الأزمة النفطية العكسية 1986

بعد العصر الذهبي الذي عاشته أوبك خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات، وجدت نفسها عام 1986 تتخبط في فخ انخفاض الأسعار، لم تأتي هذه الأزمة صدفة أو مفاجئة، بل جاءت نتيجة تراكم عوامل وأسباب عديدة عبر عدة سنوات، كانت بدايتها من نهاية الأزمة الأولى عندما قامت الولايات المتحدة بتكوين مخازن النفط لاستعماله في حالة ارتفاع الأسعار، كذلك الاتجاه نحو التنقيب في دول خارج أوبك وسياسة ترشيد الطاقة وإحلال مصادر بديلة من اجل الخفض من التبعية الطاقوية للدول المنتجة وتتلخص في الجهود التي قامت بها الدول الصناعية التي تنتمي بعضويتها إلى الوكالة الدولية للطاقة.

(الجدول 1-12): تطور أسعار النفط وإنتاج أوبك بالنسبة للإنتاج العالمي خلال الفترة (1985-1987)

البيان	سعر نفط غرب تكساس (دولار/البرميل)	خام برنت (دولار/البرميل)	الخام العربي الخفيف (دولار/البرميل)	إنتاج أوبك (مليون برميل/اليوم)	الإنتاج العالمي (مليون برميل/اليوم)	نسبة إنتاج أوبك من الإنتاج العالمي
1985	28.99	27.51	27.53	17.3	57.5	٪30
1986	15.04	14.38	13.01	19.7	60.2	٪32
1987	19.19	18.42	16.91	19.3	60.2	٪30.1

SOURCE : B.P Statistical of World Enery, years 1970-1990.
At : www.BP.com, 15/09/2016.

نتيجة لتدهور إنتاج عند حدود لا تحتمل، اعتمدت البلدان المنتجة الأعضاء في أوبك بعد قرار ديسمبر 1985 على نظام التسعير المرجعي (Net Back Price) أي العائد الصافي من البراميل المكررة، وأصبح النفط الخام يباع بسعر يعكس قيمة المنتجات التي تستطيع شركات التكرير إنتاجه ناقص الحد الربحي لتكلفة التكرير والشحن، بالإضافة إلى عدم احترام الدول الأعضاء للحصص المقررة (كنيجيريا..)، أدى إلى زيادة

المعروض نتيجة زيادة الإنتاج نظرا للحوافز القمة للمشتريين، وبذلك انهارت الأسعار في النصف الثاني من العام 1986، إذ بلغ إنتاج أوبك ما يقارب 19 مليون برميل حتى شهر جوان وكانت أسعار النفط في هذه الفترة تتراوح بين 10 و12 دولار للبرميل، مقارنة مع 30 دولار للبرميل في شهر نوفمبر من العام 1985.

استدعى ذلك بذل جهود مكثفة للحفاظ على استقرار الأسعار من خلال زيادة قنوات التعاون داخل وخارج أوبك، وتم الرجوع للأسعار الرسمية عند إقرار المؤتمر سعرا مستهدفا هو 18 دولار للبرميل في اجتماع 20 ديسمبر 1986، وهذا السعر يمثل متوسط سعر سبعة أنواع من خامات * أوبك وواحد من خارجها، مع حلول عام 1987 شهدت السوق درجة معقولة من التوازن والاستقرار [1]، جاء هذا نتيجة ربط الأسعار الرسمية والأسعار السائدة في السوق الفورية بحيث أصبح لا يوجد سعر واحد لزيت الخام القياسي، بل أصبحت توجد "خامات قياسية" تعمل بمثابة أسعار نفط إرشادية لتجارة الخام.

ترتب على هذه الأزمة العكسية انعكاسات سلبية لدول أوبك، بل ولجأت إلى المديونية نتيجة الخسائر الباهظة التي تحملتها خاصة الدول ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة وبلغت الخسائر حوالي 100 مليار دولار سنة 1986 وحدها. أما بالنسبة للدول غير الأعضاء فتكبدت هي الأخرى خسائر كبيرة نظرا للتكاليف المرتفعة جدا في استخراج نفطها، من جهة أخرى فقد خلفت هذه الأزمة اضمحلالا للشركات النفطية الصغيرة وتراجعت هوامش ربح الشركات الكبرى من 18.4 مليار دولار عام 1985 إلى 8 مليار دولار سنة 1986، هذا الانخفاض رافقه تخفيضات في نفقات الاكتشاف بين عامي 1986 و1987، حيث تم إنفاق حوالي 5 مليار دولار سنة 1985. أما بالنسبة للدول المستهلكة فقد خلفت هذه الأزمة انعكاسات ايجابية تمثلت في انخفاض قيمة الواردات النفطية، وخير دليل على ذلك حققت دول (OCED) حوالي 45 مليار دولار عام 1983 وحده[2]. بالنسبة للدول النامية المستهلكة للنفط فقد كان لها اثر ايجابي كذلك من خلال انخفاض فاتورة وارداتها من الدول الصناعية وزيادة صادراتها من المواد الأولية، وهذا ما ساعد دول شرق آسيا (الهند، الصين،..) كقوى مستهلكة للنفط أن تحقق معدلات نمو عالية، وبعد قرار أوبك بتثبيت سعر النفط عند عتبة 18 دولار للبرميل، أدى ذلك إلى انتعاش الأسعار ووصلت عام 1987 إلى 17.73 دولار للبرميل، لكن سرعان ما بدأت في الانخفاض حتى وصلت إلى حوالي 14 دولار للبرميل عام 1988، هذا ما جعل أوبك تضع أسسا للتعاون بينها، عن طريق خفض الإنتاج بمقدار 7٪ إلى 10٪، لكن لم تنجح أوبك في ذلك بسبب المشاكل السياسية خاصة في ظل الحرب العراقية–الإيرانية، ثم تم عقد اجتماع بفيينا (نوفمبر 1988) أي بعد سبعة أشهر، دعا إلى تحديد سقف جديد للأوبك بـ 18.5 مليون برميل في اليوم، طبق خلال النصف الأول من العام 1989، ارتفعت الأسعار من جديد حتى بلغت 17.31 دولار للبرميل خلال عام 1989[3].

---

*__خامات سلة أوبك:__ متوسط سعر كل من (خليط صحاري، ميناس، بوني خفيف، العربي الخفيف، دبي، توانا الخفيف وازموس).

[1] حسن عبد الله، **"النفط والتعاون العربي"**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد الثاني والعشرون، العدد السادس والسبعون، 1996، ص: 75

[2] العمري علي، **مرجع سابق**، ص: 40.

[3] الخولي سيد فتحي أحمد، **مرجع سابق**، ص: 457.

مع بداية الهجوم العراقي على الكويت (يوم 02 أوت 1990)، زاد الطلب على النفط ونظرا لمخاوف الغرب والولايات المتحدة خاصة، قفز سعر البرميل متخطيا حاجز 22 دولار، وقد كان موقف الوكالة الدولية للطاقة محاولا التأثير على الأسعار حتى تنخفض، إلا أن أوبك بقيت متمسكة بحصتها في السوق وبذلك رفعت السعودية إنتاجها ليصبح 8 مليون برميل يومي، قصد تغطية نصف الكمية المفقودة وبقيت الأسعار دون مستوى 20 دولار للبرميل، حيث تراوحت بين 16 و18 دولار للبرميل حتى عام 1995، ثم ارتفعت قليلا حتى وصلت إلى مستوى 20.29 دولار للبرميل عام 1996. والجدول الموالي يوضح تطور أسعار سلة خام أوبك.

(الجدول 1-13): تطور أسعار سلة خامات أوبك وإنتاجها بالنسبة للإنتاج العالمي للفترة (1990- 1999)

البيان	سعر سلة خامات أوبك (دولار/البرميل)	الوحدة: (ألف برميل/ اليوم)						نسبة إنتاج أوبك من الإنتاج العالمي
		إنتاج السعودية	إنتاج الكويت	إنتاج العراق	إنتاج فنزويلا	إنتاج أوبك	الإنتاج العالمي	
1990	22.26	6410	1161	2010	1280	24101	64913	٪37.1
1991	18.62	8227	65	304	1410	25446	64641	٪39.4
1992	18.44	8405	1048	425	1330	25619	65026	٪39.4
1993	16.33	8140	1868	481	1340	26118	65115	٪40.1
1994	15.53	8185	2035	508	1320	25109	66116	٪38
1995	16.86	8150	2052	650	1340	25505	67289	٪37.9
1996	20.29	8150	2050	580	1390	26040	69785	٪37.3
1997	18.86	8345	2105	1150	1360	27200	72100	٪37.7
1998	12.39	8370	2080	2110	1300	27850	73460	٪37.9
1999	17.50	7790	1830	2530	1290	29350	72250	٪40

المصدر: العمري علي،"**دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006**"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص: 42.

من خلال الجدول، بقي الطلب العالمي على النفط في تزايد تدريجي خاصة بعد حرب العراق-الكويت، إلا أن سعر النفط بقي يسجل انخفاضا بداية من العام 1992 وهذا راجع إلى الإجراءات التي قام بها المتعاملون (صفقات مستقبلية وتخزين)، بسبب التوقعات حول انخفاض صادرات الاتحاد السوفياتي بعد تفككه وانتعاش الاقتصاد العالمي، إلا أن الانتعاش الاقتصادي بقي في تزايد مستمر خاصة في الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وبقية الدول الأوروبية، وكذا تزايد استهلاك الولايات المتحدة للنفط (انتقل استهلاكها من 8 مليون برميل في اليوم إلى 17.6 مليون برميل في اليوم بداية من العام 1994)، فأخذ سعر النفط في التزايد وتزامن ذلك مع ارتفاع إنتاج العراق بنسبة تقد بحوالي 50٪ عام 1997 وذلك رغبة منها في استئناف الإنتاج واستمرت

الأسعار في التآكل بدء من العام 1997 ووصلت في سبتمبر 1998 إلى أدنى مستوى لها هو 9.47 دولار للبرميل ما انجر عنه أزمة نفطية (عكسية) أخرى.

الفرع الثاني: الأزمة النفطية العكسية 1998

بعد استقرار الأسعار نهاية الثمانينات وبداية التسعينات حيث تراوحت بين 15 و 22 دولار للبرميل (الجدول 2-9)، بدأت تتآكل عام 1997 حتى وصلت في سبتمبر 1998 أدنى مستوى لها وهو 9.47 دولار للبرميل، هذا راجع لعدة أسباب.

تعرضت السوق النفطية العالمية إلى ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير العرض والطلب، وذلك بسبب عودة الصين والاتحاد السوفياتي (سابقا) كقوى منتجة (الصين كان ينتج 1738 برميل في اليوم عام 1977 وأصبح ينتج 3200 برميل في اليوم، أما الاتحاد السوفياتي وصل إنتاجه عام 1997 إلى 7200 برميل في اليوم)، بالإضافة إلى ارتفاع الإمدادات النفطية لدول أوبك خاصة بعد عودة العراق كمنتج قوي، والذي تزامن مع انفتاح فنزويلا للاستثمارات الأجنبية وتجاوزها لحصتها في أوبك خلال الفترة (1995-1998)، كنتيجة لعدم احترام قرارات أوبك واستراتيجياتها والتي كانت تسعى لخفض الإنتاج للمحافظة على توازن الأسعار، خاصة وان خفض الإنتاج لا يساعد الدول الأعضاء ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة (كالجزائر، قطر..)، أدى ذلك إلى رفع مستوى المخزونات النفطية في الدول الصناعية [1]، ومقابل كل هذا، عرف العالم انخفاضا في استهلاك النفط بسبب الأزمة الآسيوية (دول جنوب شرق آسيا)، والتي عرفت انهيارا في الدخل المحلي الإجمالي وانعكس ذلك على استهلاك النفط، حيث وصلت الأسعار إلى 12 دولار للبرميل (سلة خامات أوبك)، الجدول الموالي يوضح التغير في النمو الاقتصادي والطلب على النفط في الدول الآسيوية لعام 1998.

(الجدول 1-14): التغير في النمو الاقتصادي والطلب على النفط في الدول الآسيوية لعام 1998

البيان	التغير في الدخل المحلي الإجمالي	التغير في استهلاك النفط (الوحدة: برميل/اليوم)	
كوريا	٪-6.5	-340	٪-15
اليابان	٪-2.6	-180	٪-3
اندونيسيا	٪-15.5	-70	٪-7
تايلندا	٪-7	-80	٪-11
ماليزيا	٪-4.7	-15	٪-4
هونج كونج	٪-4.5	-5	٪-4
المجموع	-	-690	-

المصدر: مشدن وهيبة، "**اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**"، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع النقود والمالية، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-205، ص ص: 53،54.

[1] المنيف ماجد عبد الله، **"النفط والعولمة الاقتصادية"**، مجلة السياسة الدولية، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، العدد مائة وواحد وأربعون، جويلية، 200، ص: 141.

أدى الاختلال في العرض والطلب، أي وجود فائض في العرض الذي لم يكن هنالك طلب يقابله إلى إحداث انعكاسات سلبية على دول أوبك، حيث سجلت أعضاء أوبك عوائد قدرها 161.59 مليار دولار سنة 1997، مقابل 107.3 مليار دولار عام 1998[1]، أي انخفاض بنسبة تقدر بـ 33.6٪ وبذلك تفاقمت الديون عليها ووصلت في عام 1998 إلى 390 مليار دولار نتيجة تدني أسعار النفط وتحت تأثير التضخم.

أما بالنسبة للشركات النفطية الكبرى فقد كان الانعكاس ايجابي عليها، فحققت أرباح نتيجة الاندماجات لبعض الشركات الأمريكية الصغيرة والتي سعت من ورائها إلى تقوية مراكزها المالية، من أهم هذه الاندماجات[2]:

- اندماج شركة اكسون وموبيل بقيمة 56000 مليار دولار.
- مجمع بريتش بتروليوم، اموكو وشركة اركو الأمريكية بقيمة 26000 مليار دولار.
- اندماج مجمع توتال، فيينا مع إلف الفرنسية بقيمة 47000 مليار دولار.

هذه الاندماجات أدت إلى قيام الشركات بتنويع مصادر الطاقة وزيادة احتياطاتها، خاصة في ظل قيام الدول بفتح الاندماجات أمام هذه الشركات قصد توسيع وتطوير إنتاجها.

من جهة أخرى، انتعشت الدول المستهلكة للنفط وذلك من خلال زيادة الضرائب المفروضة على المنتجات النفطية التي تحصل عليها، فقد بلغت واردات الضرائب في فرنسا عام 1999 حوالي 30.4 مليار دولار، وهذا يساوي ضعف دخل إيران من النفط الخام والتي تصدر حوالي 2.7 مليون برميل في اليوم، أما إيرادات الدول الصناعية مجتمعة من الضرائب المفروضة على المشتقات النفطية فقد بلغت في عام 2000 حوالي 1000 مليار دولار، مقابل 250 مليار دولار عائدات أوبك مجتمعة، وبذلك تزايدت الفجوة بين سعر النفط الخام وأسعار المنتجات النفطية المصنعة، إذ أن ما تحصل عليه أوبك لا يزيد في أحسن الأحوال عن نسبة السدس من سعر الوحدة النفطية المصنعة كعائد نفطي، بالتالي عوائد أوبك المالية جد منخفضة مقارنة بعوائد الدول المستوردة للنفط والمصنعة لمنتجاته (مشتقاته)[3].

اتخذت الدول المصدرة مجموعة من الإجراءات وتلخصت في سلسلة من التخفيضات في الإنتاج والتي تعتبر المخرج الوحيد للتخلص من الفائض النفطي وإعادة التوازن للسوق والتي بلغت نهاية عام 1998 حوالي 600 مليون برميل، وبذلك بدأت الأسعار في الارتفاع من جديد بداية من مارس 1999، حيث بلغ سعر النفط عام 1999 حوالي 17 دولارا للبرميل بعدما كان حوالي 12 دولارا للبرميل عام 1998 (سلة خامات أوبك)، وهذه القفزة جاءت نتيجة عودة ارتفاع الطلب العالمي كذلك لدول شرق أسيا التي كانت تعاني من أزمة مالية، وعودة الصين كمستهلك قوي بعد تحقيقه للاكتفاء الذاتي لإنتاجه عام 1993 ليصبح بعد ذلك مستوردا أساسيا للنفط.

---

[1] **صندوق النقد العربي،**
الموقع: **www.amf.org.ae**، تاريخ الزيارة: 2016/11/10.
[2] المنيف ماجد عبد الله، **مرجع سابق**، ص: 46.
[3] المسوي ضياء مجيد، **"ثورة أسعار النفط"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ض: 64.

المطلب الرابع: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)

مر سوق الطاقة العالمي بتطورات كبيرة خلال مرحلة ما بعد التسعينات والألفية الجديدة، ولعل ابرز ملامح تطورات مرحلة الألفية الجديدة عودة الاهتمام والقلق حول لمن الإمدادات ومدى إمكانية الطاقات الإنتاجية من تلبية الطلب العالمي المتزايد على النفط، مما زاد الاهتمام بقضية امن الطاقة نتيجة تراكم عوامل جديدة.

الفرع الأول: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط قبل سنة 2008

اتسمت بداية الألفية بارتفاع مستمر لأسعار النفط ومصادر الطاقة الأخرى (غاز طبيعي، فحم..)، إلى مستويات غير مسبوقة نتيجة ارتفاع الطلب العالمي، ليواكب ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد العالمي.

تراجعت أسعار النفط بصورة استثنائية عام 2001، ليبلغ سعر سلة خامات أوبك 23.1 دولار للبرميل، وذلك تحت وطأة الضغوط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل ا ي ما نسبته 16٪[1]. بعدها أخذت الفروقات بين مستويات الأسعار تتزايد بشكل ملحوظ، فقد انخفضت بـ 1.6 دولار للبرميل عام 2001 خلال الربع الأول مقارنة بنظيره من عام 200، وانخفضت في الربع الثاني والثالث بـ 0.7 و5.3 دولار للبرميل على التوالي، لتصل إلى أكثر من 10 دولار للبرميل خلال الربع الرابع (الأخير) مشكلة ما نسبته 36٪، ولقد كان لإحداث 11 سبتمبر دور فاعل في تدني الأسعار خاصة وأن المتهمين بتفجير الطائرات ينتمون إلى دول تنتج وتصدر النفط.

(الجدول 1-15): تطور أسعار خامات أوبك خلال الفترة (2000-2007)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر سلة خامات أوبك (دولار/البرميل)	27.6	23.1	24.3	28.2	36	50.6	61.1	69.1
معدل النمو الاقتصادي العالمي	٪4.7	٪2.7	٪3.1	٪4.1	٪5.3	٪4.8	٪5.4	٪5.2
الطلب على النفط (مليون برميل/اليوم)	16.5	76.6	16.8	57.5	82	83.2	85.6	86.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات في المصادر التالية،

- بلقلة إبراهيم، "**تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية (2000-2009)**"، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 12، 2013.

- المزيني عماد الدين محمد، "**العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**" ، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، المجلد 15، العدد 1، 2013، ص: 325.

يمكن إرجاع انخفاض أسعار النفط خلال عام 2001 إلى انخفاض معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي، حيث تراجع إلى 1٪ عام 2001، بعد أن كان 4.1٪ عام 2000، وأداء الاقتصاد العالمي بشكل عام بعدما

[1] الخولي سيد فتحي احمد، **مرجع سابق**، ص: 469.

كان يشكل نموا بمعدل 4.7٪ عام 2000 أصبح يشكل نموا لا يتعدى 2.7٪، وبالتالي فان مستويات الطلب على النفط تأثرت سلبا بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر من أهم محددات الطلب على النفط، بالإضافة إلى الزيادات الملحوظة في مستويات المخزونات التي ساهمت في الضغط على أسعار النفط بالانخفاض، ونتيجة لهذا الانخفاض لجأت أوبك إلى سلسلة من قرارات الخفض في إمداداتها النفطية قصد المحافظة على توازن السوق وإرجاع الأسعار لمستوياتها.

بداية من عام 2002، شهدت أسعار النفط رجوعا لمستوياتها، تزامنا مع إعلان العراق وقف صادراته النفطية لمدة شهر (مارس/أفريل)، احتجاجا على الاجتياح الصهيوني لمناطق السلطة الفلسطينية، حيث سجلت أسعار سلة خامات أوبك تلك الفترة حوالي 24.3 دولار للبرميل، بعد الحضر العراقي المؤقت لصادراته النفطية تعطل العمل في القطاع الفنزويلي بسبب التوترات الأمريكية الفنزويلية، ومحاولات واشنطن لإسقاط الرئيس الفنزويلي المنتخب، من خلال التنسيق الأمريكي مع حلفائه تأثرت الصادرات والنتاج النفطي الفنزويلي ومنه تراجع العرض العالمي خاصة في النصف الثاني من العام 2002[1]، وبذلك ارتفعت أسعار النفط بشكل مطرد عام 2003، وبلغ السعر حوالي 28.2 دولار للبرميل ليبلغ عام 2003 حوالي 36 دولار للبرميل ويمكن إرجاع تزايد أسعار النفط إلى التزايد في الطلب العالمي عليه نتيجة الازدهار الاقتصادي العالمي إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي 5.3٪ سنة 2004 وهو أعلى مستوى حقق في الثلاثين عاما الأخيرة، قابله ارتفاع في الطلب العالمي بحوالي 82 مليون برميل في اليوم.

إن هذه الطفرة التي شهدتها السوق النفطية خلال هذه الفترة راجعة إلى عدة أسباب أبرزها حاجة الدول التي عرفت ازدهارا اقتصاديا كالصين التي تعتبر ثاني مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة، وتحقيقها لمعدل نمو اقتصادي تخطى 8٪، مما أدى إلى بلوغ استهلاكها 7 مليون برميل في اليوم نهاية عام 2007 وبداية عام 2008، أي بزيادة تقدر بـ 10٪ عما كان استهلاكها عام 2004، ولا سيما بداية تكوينها احتياطات (مخزونات إستراتيجية). عموما انتقل أداء الاقتصاد العالمي تلك الفترة بمعدلات متزايدة من 2.4٪ عام 2001 إلى 5.2٪ عام 2007[2]، من جهة أخرى أثبتت الدراسات أن التغير في أسعار صرف الدولار، تخلف أثرا كبيرا على صناعة النفط العالمية، إذ أن بانخفاضه يزيد الطلب على النفط ويخفض من إنتاجه وبذلك ترتفع أسعار النفط. إذن الارتفاع الكبير الذي يبدو في الأسعار الاسمية لسلة أوبك لم يكن حقيقيا بسبب ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض أسعار الدولار أما العملات الرئيسية وبالتالي ساهم في اتساع الفجوة بين قيمته الحقيقة والاسمية، فمقدار الزيادة في الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك بين عامي 2000 و2008 بالدولار كانت حوالي 241٪، بينما لم تتجاوز معدلات الزيادة لذات الفترة باليورو 115٪، وبذلك لم يتجاوز المعدل السنوي لسعر البرميل من

[1] الخولي سيد فتحي احمد، **مرجع سابق**، ص: 469.
[2] محمد حسام الدين، **"المضاربات على أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الدول العربية"** ، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر، العدد العشرون، 2008، ص: 30.

النفط ذروته عام 2008 مقوما بعملات أخرى 64.3 يورو للبرميل و51.3 جنيه استرليني للبرميل، وذلك عندما بلغ 94.1 دولار للبرميل[1].

كما يرجع آخرون سبب تزايد أسعار النفط في هذه المرحلة إلى انخفاض الطاقات الإنتاجية الفائضة وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب العوامل المحبطة لنشاط الاستثمار في مشاريع إنتاج النفط، خاصة في ظل بيئة غير مشجعة للاستثمار ومشكلة الاختناقات في صناعة التكرير وكذا قوانين حماية البيئة، بالإضافة إلى زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط نتيجة دخول العديد من المستثمرين (مؤسسات استثمارية كصناديق التقاعد وشركات التأمين) وذلك من اجل التحوط ضد مخاطر التضخم وضعف الدولار ومختلف الظواهر الطبيعية والتوترات الجيوسياسية التي عرفها العالم تلك الفترة التي تهدد بانقطاعات الإمدادات بفعل الظروف الطبيعية كإعصار ايفن الذي ضرب خليج المكسيك عام 2004، إعصار كاترينا الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة عام 2005، والتي شلت قدرة مصافيها على التكرير وإنتاج المشتقات، أما الجيوسياسية أبرزه الملف النووي الإيراني والعدوان الأمريكي على العراق عام 2003، حيث فقدت المنظمة حوالي 300 ألف برميل نفط يوميا، مما قلل العرض النفطي في السوق النفطية[2].

خلفت زيادة أسعار النفط في هذه الفترة نتائج ايجابية وأخرى سلبية، فالدول المنتجة والمصدرة تدافع عن ارتفاع الأسعار، وذلك نتيجة إلى ما يخلفه هذا الارتفاع على مجمل اقتصادها وتعزيز معدلات نموها، فارتفاع الأسعار في هذه الفترة جعل الصادرات النفطية، خاصة العربية تزداد وبأرقام كبيرة، من 145 مليار دولار عام 2002 إلى 240 دولار عام 2004 والى 419 مليار دولار عام 2006 (منها 307 دولار لدول الخليج العربي)، أدى ذلك إلى توفير فرص استثمار ومشاريع تنمية جديدة وخلق فرص عمل ساعدت على تخفيف معدلات البطالة وتحسين مستويات المعيشة، كذلك من التأثيرات الأخرى الايجابية، أن فوائض الإيرادات لم تذهب كلها في شكل نفقات ومصروفات، مثلما حدث في الأزمات الأخرى (خلال السبعينات)، بل أن الجزء الأكبر وظف في ثلاث مجالات ايجابية[3]:

1 - **تعزيز المدخرات:** من خلال إنشاء صناديق الاستقرار المالي وصناديق الأجيال القادمة، حيث ادخرت حوالي ثلث الإيرادات الإضافية المتراكمة منذ العام 2002 ووصل الفائض للحساب الجاري لديها إلى ما يزيد عن 21٪ من الناتج المحلي.
2 - **تعزيز الاحتياطات الأجنبية لدى البنوك المركزية :** حيث ارتفعت الاحتياطات بمقدار الضعف ووصلت عام 2006 إلى أكثر من 500 مليار دولار ما دعم عملاتها أمام اهتزازات موازين المدفوعات.
3 - **تخفيض مديونية القطاع العام:** حيث انخفض في اغلب الدول النفطية إلى حوالي النصف بين عامي 2002 و2006، وقد تجلى ذلك واضحا في حالة الجزائر، سوريا، عمان، السعودية.

[1] إبراهيم قصي عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص: 143.
[2] **المرجع نفسه**، ص: 144.
[3] إبراهيم قصي عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص ص: 152، 153.

أما بالنسبة للشركات النفطية، فقد حققت أرباحا هائلة أبرزها مجمع (اكسون موبيل) الأمريكية فبلغت أرباحها الصافية أكثر من 36 مليار دولار بزيادة قدرها 43٪ مقارنة بعام 2004، حيث بلغ رقم الأعمال السنوي لهذه الشركة 371 مليار دولار، وهو رقم يفوق الناتج المحلي السعودي (أول دولة منتجة للنفط)، كذلك توسعت الشركات النفطية من خلال حركة الاستثمار والاستخراج والتكرير، مما فتح إمكانية اكتشاف حقول جديدة نتيجة زيادة الجدوى الاقتصادية لإنتاج الحقول والتطور التكنولوجي وزيادة المعلومات المتوفرة في باطن الأرض.

من جهة أخرى، كانت انعكاسات ارتفاع أسعار النفط سلبية على الدول الصناعية وفي عدة جوانب منها، التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة بشكل كبير، حيث حدث تدهور في مستوى معيشة الأفراد وتراجع الطلب وتباطأ أداء الاقتصاد خاصة في الولايات المتحدة، حيث أعلنت منظمة التجارة العالمية أن ارتفاع أسعار النفط قلص من نمو التجارة العالمية خلال عام 2005 (6.5٪) مقارنة بعام 2004 (9٪)، وتجلى ذلك في الارتفاعات المتلاحقة في أسعار شركات النقل البري والبحري والجوي في أوروبا والعديد من دول العالم، كما عرفت هذه المرحلة زيادة في السيولة بشكل غير مسبوق أدى إلى المضاربات في الأسهم والعقارات نتيجة التعامل بالأصول المالية والعقارية.

أما الدول الأخرى التي تمشي بخطى مسرعة على طريق التقدم الصناعي كدول شرق آسيا (الهند، الصين،..) فان ارتفاع أسعار النفط قد يكون حاجزا لعرقلة نموها الاقتصادي بسبب المعدلات المرتفعة التي تعرفها اقتصادياتها في استهلاك الطاقة، لكن ظروف هذه الأزمة مختلفة عن سابقتها، حيث أصبحت أقل تأثرا بالارتفاعات الحادة لأسعار النفط ويعود ذلك إلى المرونة التي تجاوب بها الاقتصاد العالمي مع هذه الصدمة وتعود هذه المرونة إلى كفاءة استخدام الطاقة حيث توصلت وكالة الطاقة الدولية إلى صيغة حسابية، مفادها أن كل 10 دولار زيادة في سعر البرميل من النفط ينجم عنها انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 0.05٪ و 0.1٪ فقط، بالإضافة إلى انخفاض سعر الدولار أمام الين الياباني واليورو، وقوة اقتصاد الصين في زيادة الصادرات، كل هذه العوامل ساعدت على الحفاظ على معدلات التضخم والتخفيض من قيمة الواردات النفطية.

الفرع الثاني: الأزمة النفطية 2008

ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات تقارب 150 دولار للبرميل (الخام الأمريكي الخفيف)، في بداية جويلية 2008 وتراجعت الأسعار إلى مستويات الأربعين دولارا في جانفي 2009، وفي هذه الفترة شهد العالم أسوء فترة تبطؤ في النشاط الاقتصادي منذ الكساد العبير، نتيجة اختلال غير مسبوق في النظام المالي العالمي مقترنا بهبوط الاقتصاد، مما أدى إلى انخفاض حاد في الإنتاج الصناعي وتراجع التجارة العالمية بشكل كبير، وانخفاض الطلب على النفط في الأسواق العالمية، بجانب التأثير السلبي على نشاط الاستثمار في قطاع النفط بمختلف مراحل الصناعة النفطية، نتيجة تأجيل العديد من المشاريع الجديدة وإلغاء البعض منها. حيث شهدت أسعار سلة خامات أوبك ارتفاعا في مستوياتها خلال عام 2008 بنسبة 36٪ مقارنة بعام 2007، حيث انتقل

السعر الفوري لسلة أوبك من 69.1 دولار للبرميل سنة 2007 إلى 94.1 دولار للبرميل سنة 2008، لينخفض بنسبة 35.3٪ خلال سنة 2009 مسجلا ما قيمته 61.1 دولار للبرميل. الجدول الموالي يوضح تباين المتوسط الفصلي لأسعار سلة خامات أوبك خلال الفترة (2008-2009).

(الجدول 1-16): تباين المتوسط الفصلي لأسعار سلة خامات أوبك خلال الفترة (2008-2009)

البيان	المتوسط الفصلي للسعر	قيمة الزيادة	معدل الزيادة
الربع الأول من 2008	92.7	-	-
الربع الثاني من 2008	117.6	24.9	٪26.86
الربع الثالث من 2008	113.5	4.1-	٪-3.48
الربع الرابع من 2008	52.5	61-	٪-53.74
الربع الأول من 2009	42.9	9.6-	٪-18.28
الربع الثاني من 2009	58.5	15.6	٪36.36
الربع الثالث من 2009	67.7	9.2	٪15.72
الربع الرابع من 2009	74.3	6.6	٪9.74

(الوحدة: دولار/البرميل)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير الأمين العام لمنظمة أوابك 2009،2010.

الموقع: www.opec.org، 2016/11/05.

من خلال الجدول، تباين المتوسط الفصلي لأسعار النفط خلال عام 2008 بلغ في الربع الأول 92.7 دولار للبرميل، ثم ارتفع خلال الفصل الثاني إلى حوالي 117.6 دولار للبرميل، ليصل في الربع الثالث مسجلا انخفاضا طفيفا قدره 4.1 دولار للبرميل أي ما قيمته 113.5 دولار للبرميل، وخلال الفصل الأخير تهاوت أسعار النفط بحوالي 61 دولار للبرميل أي بنسبة تقدر بـ 53.74٪ مقارنة بالفصل الثالث من نفس العام. الجدير بالذكر أن سلة خامات أوبك إلى أعلى مستوى لها خلال عام 2008 بـ 131.2 دولار للبرميل (جويلية) مقارنة بأدنى مستوى لها في ديسمبر مسجلة 38.6 دولار للبرميل، أي بفرق 92.6 دولار للبرميل ونسبة انخفاض قدرها 70.6٪.

أما بخصوص المعدلات الفصلية التي سجلتها خامات أوبك سنة 2009 مقارنة بالربع الأخير من سنة 2008، فقد سجلت 42.9 خلال الربع الأول أي انخفاض قدره 9.6 دولار لكل برميل (18.28٪) ووصل السعر خلال الربع الثاني من العام 2009 إلى 58.5 دولار للبرميل أي مسجلا ارتفاعا بحدود 15.6 دولار للبرميل (36.36٪) مقارنة بالربع الأول من سنة 2009، كما شهد الربع الثالث ارتفعا في السعر بنسبة 15.72٪ بالنسبة لفصل الثاني و9.74٪ خلال الفصل الأخير مقارنة بالفصل الثالث.

إن بروز الأزمة المالية العالمية على السطح في الربع الثالث من 2008، انتقلت آثارها على الاقتصاد العالمي، وجعل أسعار النفط تتخذ منحا تنازلي وقد تأثرت جميع الاقتصاديات الدولية من دول صناعية ونامية

ومتحولة على حد سواء، حيث دخل العالم في مرحلة انكماش بداية من الدول الصناعية لينتقل إلى أرجاء العالم كافة. باعتبار أن معدلات النمو الاقتصادي من أهم محددات الطلب على النفط، فالدول الصناعية كانت سباقة في انكماش نشاطها الاقتصادي وبدأ في انكماشه منذ الربع الثالث من سنة 2009 مسجلا انخفضا في معدل النمو حيث بلغ 1.4-٪ وبحلول الربع الرابع سجل نموا سالبا أيضا بلغ 0.8-٪. أما بالنسبة للدول النامية والمتحولة، فقد شهدت انكماشا في الأداء الاقتصادي حيث سجلت في الربع الرابع من سنة 2008 نموا سالبا بمعدل 3.9-٪، لتواصل انكماشها في الربع الأول من سنة 2009 بمعدل سالب قدره 4.2-٪[1].

بشكل عام يمكن القول أن أداء النشاط الاقتصادي العالمي دخل مرحلة ركود يشبه الركود الذي مر به بعد الحرب العالمية الثاني، فبحلول الربع الرابع من العام 2008 سجل نموا سالبا قدره 6.5٪، ليبقى النمو السالب مهيمنا عليه إلى غاية الربع الأول من 2009 رغم الجهود المبذولة في سبيل الخروج من الأزمة. الجدول الموالي يوضح معدلات نمو الاقتصاد العالمي والطلب العالمي للنفط خلال الفترة (2007-2009).

(الجدول 1-17): معدلات نمو الاقتصاد العالمي والطلب العالمي للنفط خلال الفترة (2007-2009)

البيان	2007	2008	2009
معدل نمو الاقتصاد العالمي	**٪5.2**	**٪3.2**	**٪1.1-**
معدل نمو الدول الصناعية	**٪2.7**	**٪0.9**	**٪2.9-**
معدل النمو الاقتصادي في الدول الناشئة	**٪8.6**	**٪6.1**	**٪3.4**
معدل الطلب على النفط	**٪1.2**	**٪0.3-**	**٪1.6-**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، "**نظرة على اقتصاديات الدول العربية 2009**"، **الموقع: www.amf.org.ae**، 2016/11/20.
- البنك العالمي، "**الآفاق الاقتصادية العالمية 2009**"، **الموقع: www.worldbank.org**، 2016/11/20.

من خلال الجدول، يعتبر الطلب على النفط وثيقا جدا بمعدلات النمو الاقتصادي، إذ أن الانخفاض الكبير في معدلات هذا الأخير خلال عامي 2008 و2009 أدى إلى انخفاض معدلات الطلب العالمي على النفط وهذه التقلبات في معدلات النمو جاءت استجابة لحالة الركود التي هيمنت على الاقتصاد العالمي.

يمكن حصر أسباب تراجع أسعار النفط بالإضافة إلى ما خلفته الأزمة المالية العالمية من تراجع في أداء النشاط الاقتصادي إلى[2]:

- انحسار نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط، حيث بعد تعمق الأزمة وانهيار أسعار الأسهم بدأ المستثمرون بتصفية مراكزهم المالية في الأسواق المستقبلية تحت ظل عدم اليقين وبوادر الركود الاقتصادي،

[1] بلقلة إبراهيم، **"تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)"**، مرجع سابق، ص: 13.
[2] بلقلة إبراهيم، **"تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)"**، مرجع سابق، ص: 13.

مما أدى إلى انحصار دور المضاربات في تلك الأسواق، وانعكس ذلك على انخفاض حاد على الأسعار، هذا بدوره يعكس تميز أسواق النفط على أنها أسواق أكثر حساسية وتأثر تجاه المتغيرات المحيطة بها.

- الارتفاع في مستويات المخزونات النفطية، حيث قامت الدول الصناعية عموما والولايات المتحدة خصوصا بتكوين مخزون تجاري واستراتيجي إذ شهد عامي 2008 و 2009 ارتفاعا في إجمالي المخزونات النفطية العالمية وسجل 6805 مليون برميل مع نهاية شهر ديسمبر 2008، أي ارتفاعا قدره 16 مليون برميل (بنسبة تقدر بـ 2.5٪) مقارنة بعام 2007، ليبلغ 6973 مليون برميل مع نهاية شهر ديسمبر 2009 (ارتفاعا قدره 168 برميل وبنسبة تقدر بـ 2.5٪).

في منتصف عام 2009 أخذت أسعار النفط في التصاعد مرة أخرى استجابة لارتفاع معدلات الطلب في الأسواق الناشئة، بالإضافة إلى تحسن نسبي لمعدلات الطلب على النفط في الدول الصناعية بعد تبني عدة دول صناعية برامج إنقاذ لوقف تدهور الاقتصاد العالمي نتيجة الأزمة المالية العالمية، فبلغ سعر سلة خامات أوبك خلال الربع الثالث من العام 2009 حوالي 67.7 دولار للبرميل أي بزيادة قدرها 8.9 دولار لكل برميل مقارنة بالربع الثاني لنفس العام، واصلت الأسعار زيادتها خلال الربع الرابع محققة 74.3 دولار للبرميل إلى أن سجلت 76.6 دولار للبرميل في الربع الثاني من العام 2010 ثم انخفض في الربع الثالث لنفس العام بمقدار 3.4 دولار لكل برميل (73.8 دولار للبرميل) وهذا راجع إلى هبوط معدلات الطلب في اليابان بنحو 300 ألف برميل بسبب الزلزال المدمر الذي ضربها في أفريل 2010[1]. بعدها بقيت أسعار النفط تشهد تحسنا ملحوظا في مستوياتها منذ الربع الرابع من العام 2010 حيث بلغت أسعار سلة خامات أوبك 83.8 دولار للبرميل على خلفية تجدد التفاؤل بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي بشكل عام. الجدول الموالي يوضح تطور أسعار سلة خامات أوبك خلال الفترة (2010-2013).

(الجدول 1-18): تطور أسعار سلة خامات أوبك خلال الفترة (2010-2013)

البيان	2010	2011	2012	2013
سعر (دولار/البرميل)	77.45	107.46	109.07	105.45

المصدر: تقرير الأمين العام لمنظمة الاوابك، 2014،
الموقع: www.oapecorg.org، 2016/11/20.

من خلال الجدول أعلاه، تمسك الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الأمريكي والأوروبي بشكل خاص بالتفاؤل حول المستقبل الاقتصادي، بالإضافة إلى توفر السيولة العالية العالمية وتزايد إقبال المستثمرين على المخاطرة مما جعل أسعار النفط تشهد ارتفاعا ملحوظا، لعل هذا الارتفاع الكبير راجع إلى موجة الاضطرابات السياسية التي شهدتها منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط منذ بداية عام 2011، بالإضافة إلى تراجع قيمة الدولار الأمريكي وبذلك أعطت دفعا قويا للأسعار، فارتفعت أسعار خامات أوبك من 92.8 في

[1] الخولي سيد فتحي أحمد، **مرجع سابق**، ص: 14.

جانفي إلى أعلى من 118 دولار للبرميل في افريل 2011، وبذلك سجلت خامات أوبك 107.46 دولار للبرميل بفرق قدره 29.55 دولار لكل برميل أي بنسبة 38.51٪ مقارنة بسنة 2010.

بقيت أسعار النفط تشهد ارتفاعا ملحوظا في مستوياتها مسجلة 109.7 دولار للبرميل سنة 2012 بزيادة قدرها 1.61 دولار لكل برميل مقارنة بسنة 2011، ويرجع هذا الارتفاع الطفيف إلى التذبذبات التي عرفتها الأسعار خلال عام 2012 بسبب انخفاض الواردات الأمريكية من نفط أوبك، حيث بلغت واردات الولايات المتحدة أدنى مستوى لها منذ 15 عاما، إلا أن أوبك حققت إيرادات من تصدير النفط عام 2012 وصلت إلى 1.26 تريليون دولار، وبقيت أسعار النفط تتراوح بين 110 و 115 دولار للبرميل نتيجة التداول والمضاربات والتصريحات السياسية بالإضافة إلى نتائج الاجتماعات الاقتصادية الكبرى بين الدول العظمى والدول المنتجة والمستهلكة للنفط وكذا استمرار الطلب من الصين والهند عند معدلاته الطبيعية، إضافة إلى وجود الحضر المستمر على النفط الإيراني واستعادة الدولار إلى بعض عافيته وتراجع المخزون الأمريكي الاستراتيجي من 7.27 مليون برميل إلى 6.95 مليون برميل، فكل هذه العوامل ساعدت على ارتفاع الأسعار[1].

أما في سنة 2013، سجلت خامات أوبك انخفاضا بنسبة 3.31٪ أي ما قيمته 105.45 دولار للبرميل (انخفاضا قدره 3.62 دولار لكل برميل) وهذا الانخفاض الطفيف راجع إلى بقاء السعودية في زيادة إنتاجها النفطي عند حدود 30 مليون برميل يومي، قصد تعويض نقص النفط الإيراني نتيجة العقوبات المفروضة عليه رغم دعوة أوبك لتخفيض إنتاجها من اجل المحافظة على الأسعار دون 100 دولار للبرميل.

في الواقع، ارتفاع الأسعار منذ العام 2002 حتى العام 2012 إلى أكثر من 100 دولار للبرميل يمكن إرجاعه لسببين: ارتفاع الطلب بسبب تصاعد الأداء الاقتصادي الصيني والهندي وغيره من دول جنوب شرق آسيا ونقص الإمدادات من الدول التي كانت تعاني من اضطرابات سياسية في الشرق الأوسط (العراق، ليبيا..)، نظرا لاستجابة العرض للطلب أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار إلا أن هنالك متغيرات كانت تجري بسرعة تحت السطح، فارتفاع الأسعار خلال العقد الماضي أدى إلى حفز الاستثمارات لاستخراج النفط من مكامن يصعب استخراجه منها من قبل وذلك بسبب ارتفاع التكلفة والقصد بذلك تحديدا "النفط الصخري" بالولايات المتحدة، وهذا ما يفسر الهدف من دعوة أوبك للحفاظ على الأسعار دون 100 دولار، حيث أن بقاء الأسعار دون 100 دولار للبرميل يجعل استخراج النفط الصخري غير ذي جدوى، باعتبار أن تكلفة استخراجه باستعمال التقنيات الحديثة تصل إلى 50-60 دولار للبرميل[2]، وبذلك استغلت الولايات المتحدة ارتفاع الأسعار فوق المائة دولار لإنتاج النفط الصخري.

[1] الخولي سيد أحمد فتحي، **مرجع سابق**، ص: 472.

[2] Plumer Brad**, « Why oil prices keep falling- and throwing the world into turmoil »**, Vox 16/12/2014, **At :**www.Vox.com, 10/11/2016.

الفرع الثاني: الصدمة النفطية العكسية 2014

شهد العالم بداية من العام 2013 تراجعا في الأداء الاقتصادي حيث بلغ مطلع 2014 حوالي 3.3٪ بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو والتباطؤ في الصين واسيا، استجابة لذلك تراجع الطلب العالمي للنفط بالإضافة إلى التحسن في استهلاك الوقود عن طريق تطبيق معايير الكفاءة (الولايات المتحدة) ومعاودة الإنتاج والإمدادات في كل من العراق وليبيا. أدى ذلك إلى ظهور زيادة في العرض بالأسواق أواسط عام 2014 واخذ العرض العالمي بالتوسع على نحو اكبر من الطلب. في سبتمبر بدأت الأسعار في التهاوي وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض أوبك من إنتاجها (وهي تنتج حوالي 40٪ من الإنتاج العالمي) لتعادل العرض بالطب العالمي، لكنها لم تفعل في اجتماعها (نوفمبر) بسبب امتناع السعودية عن التخلي عن حصتها في السوق وكان ذلك مفاجئا للأسواق فادى إلى تهاوي الأسعار ليواصل انهياره من 59.9 دولار للبرميل إلى 44.4 دولار للبرميل شهر جانفي 2015 ثم إلى ما دون 30 دولار بداية من شهر جانفي 2016، الجدول الموالي يوضح الانخفاضات والانهيارات في أسعار النفط.

(الجدول 1-19): أسعار سلة خامات أوبك السنوية والفصلية خلال الفترة (2014-2016)

البيان	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	السنوي
2014	104.77	105.87	100.80	73.40	96.21
2015	50.33	59.9	48.16	39.7	49.52
2016	29.97	42.30	42.9	46.63	40.45

(الوحدة: دولار/البرميل)

المصدر: التقارير الشهرية لمنظمة اوابك، أوت، سبتمبر، 2016، 2017.

الموقع: www.oapecorg.org، 2017/03/05.

من خلال الجدول، انخفضت أسعار سلة خامات أوبك إلى 73.4 دولار للبرميل في الربع الأخير من العام 2014، وذلك بعد سلسلة من الانخفاضات التي شهدها عام 2014، إذ بلغ الانخفاض حوالي 32 دولار لكل برميل أي ما نسبته 30٪ مقارنة بالربع الثاني لنفس العام وسجل المتوسط السعري السنوي حوالي 96.2 دولار للبرميل مشكلا انخفاضا بنسبة 8.7٪ مقارنة بعام 2013، ثم توالت الانهيارات في أسعار النفط لعام 2015 وسجلت خامات أوبك خلال عام 2015 حوالي 49.52 دولار للبرميل، مشكلة انخفاضا بحوالي 46.7 دولار للبرميل مقارنة بعامي 2014 و2013، كما بلغ سعر البرميل خلال الربع الرابع من العام 2015 حوالي 39.7 دولار للبرميل مشكلا انخفاضا بـ 33.7 دولار لكل برميل مقارنة بنظيره من العام 2014 لتمتد سلسلة الانخفاضات لعم 2016، حيث سجلت خامات أوبك خلال الربع الأول حوالي 29.91 دولار للبرميل وهو ما لم يحدث في أزمة 2008 وسجلت متوسطا سعريا سنويا لم تشهده سلة أوبك خلال العشر سنوات الماضية قدره

40.45 دولار للبرميل منخفضة بحوالي 9 دولار لكل برميل مقارنة بعام 2015 ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى العوامل المتعلقة بالعرض والطلب في النقاط التالية[1]:

أولا: العوامل المتعلقة بالعرض

- أدى إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية وحدها فقط للنفط الصخري إلى زيادة قدرها 4 ملايين برميل يوميا من النفط عام 2008.
- وجود مناطق مضطربة سياسيا في الشرق الأوسط (العراق، ليبيا..) مازالت تسعى لرفع إنتاجها من النفط.
- تغير إستراتيجية الأوبك نحو استهداف الحصص بدلا من استهداف الأسعار، وهذا ما جعل الأسعار أقرب إلى الأسعار التنافسية

ثانيا: العوامل المتعلقة بالطلب

- ركود في أوروبا والتراجع في الصين بعد الأداء القوي والركود في الطلب في مناطق أخرى من العالم.
- ارتفاع تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في أمريكا وغيرها من الدول المتقدمة.
- ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما ساهم في ضعف الطلب في دول أخرى (أوروبا واليابان)

يمكن القول أن حالة عدم الاستقرار التي اكتنفت منطقة الشرق الأوسط منذ انفجارات ثورات الربيع العربي أبقت الأسعار مرتفعة فترة أطول مما ينبغي، فلما استقرت إمدادات النفط نسبيا في المناطق المضطربة سياسيا بدأت الزيادة في المعروض من النفط في الأسواق مما ساعد على هبوط وانهيار الأسعار، وتوجد مخاوف وسط الدول المصدرة خاصة بعد موافقة مجلس الأمن الدولي على الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة الخمسة زائد واحد، فعودة إيران واستئنافها لإنتاجها قد يمدد من عمر الصدمة، والشكل (2-1) يوضح أهم الأحداث منذ بداية السبعينات إلى الوقت الحالي.

أما بخصوص مستقبل أسعار النفط وفي حالة استمرار وجود فائض في العرض مقابل الطلب فان الأسعار لن تعاود الارتفاع لمدة طويلة من الزمن، وتعتمد استمرارية العرض على عاملين هما: مدى استعداد أوبك لخفض إنتاجها في المستقبل أو تغير في الأوضاع الجيوسياسية ومعاودة تفجر الاضطرابات السياسية في دول الشرق الأوسط (أي انقطاع الإمدادات)، أما من ناحية الطلب فمن الممكن حدوث عودة للنشاط الاقتصادي العالمي إلا انه يستبعد وذلك راجع للمؤشرات التحذيرية من صندوق النقد الدولي الذي يتوقع استمرار المنحنى البطيء للنمو الاقتصادي العالمي في حدود 3.5-3.7٪، إلا أن الأسعار المستقبلية للنفط قد ترتفع مستقبل دون 70 دولار على المدى المتوسط، وهذا نظرا للنتائج المحققة في اجتماع الجزائر غير الرسمي لمنتدى الطاقة العالمي 2016 بخفض إنتاجها بنحو 32.24 مليون برميل يوميا خلال عام 2017.

[1] الخاطر بن راشد، **"تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون"** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص ص: 8، 9.

(الشكل 1-2): الأزمات والصدمات النفطية واهم الأحداث المتعلقة بها منذ بداية السبعينات

المصدر: الخاطر بن راشد، "**تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**" ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص: 4

تشير بعض الدراسات منذ السبعينات أن كل ركود اقتصادي عالمي يسبقه ارتفاع في أسعار النفط إلى الضعف والى انخفاض الأسعار إلى النصف وبقائها كذلك ستة أشهر أو مدة أطول، يؤدي إلى حفز النمو ومنه من المتوقع أن يكون انعكاس أسعار النفط الحالي ايجابيا على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وان كان هذا الانعكاس موسوما بالتباين فيما بين الدول المصدرة والمستوردة خلال هذه الفترة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي من ركود منذ انفجار الأزمة المالية العالمية 2008، فبالنسبة للدول المستوردة سيكون الانعكاس ايجابي في أغلب الحالات سواء كانت متقدمة أو متحولة، حيث يرتفع الدخل للقطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخل على الاستهلاك، بالإضافة إلى انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة (زراعة، صناعة..) والسلع النهائية التي يدخل النفط في إنتاجها (البيتروكيماويات، الورق، الألمنيوم..)، كذلك انخفاض لمعدلات التضخم. أما بالنسبة للدول المصدرة فيكون الانعكاس سلبي عموما لان التركز في الصادرات على النفط يكون معتمدا إذ تتأثر بتأثر أسعاره، لكن بدرجات متفاوتة حسب نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي ومداخيل الميزانيات الحكومية لهذه الدول كذلك يقف على حسب طول عمر الصدمة وقدرة الصناديق الاحتياطية على تغطية العجز، وهي الصناديق التي كونتها هذه الدول نتيجة ارتفع أسعار النفط سابقا[1].

[1] الخاطر بن راشد، **مرجع سابق**، ص: 7.

خاتمة الفصل

من خلال الأحداث التاريخية، اتضح أن الاهتمام بالنفط زاد نتيجة اكتشاف الإنسان للعناصر المميزة له عن باقي الموارد، إذ أصبح يمثل المصدر الرئيس للطاقة بعدما كان استعماله يقتصر على أغراض ثانوية، كما تعتبر إلى الأسواق العالمية للنفط كغيرها من الأسواق تتأثر بعوامل العرض والطلب، إلا أنها تتسم بكونا شديدة الحساسية والتأثر بالعوامل الخارجة عن الأسواق وهذا ما جعلها عرضة لتوليد العديد من الأزمات والصدمات والصدمات العكسية.

تميزت الأسواق العالمية منذ ظهورها بالسيطرة المطلقة للشركات النفطية العالمية والتي كانت تتحكم في معدلات الإنتاج وأسعار النفط بما يخدم مصالحها ومصالح البلدان التي تنتمي إليها إلى غاية الستينات من القرن الماضي، ومع زيادة وعي الدول المنتجة بأهمية ثرواتها النفطية وكوضع حد للقضاء على الاحتكار، شكلت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وذلك قصد توحيد سياستها والدفاع عن ثرواتها، ومنذ السبعينات تحديدا سنة 1973، شهدت الساحة العالمية تحولات جوهرية وهيكلية كانت نتاج ما قامت به أوبك وشركاتها النفطية، وبدأ عصر جديد للنفط تمتلك فيه الدول المنتجة والمصدرة تولي زمام التصحيح السعري بما يخدم مصالحها، كرد فعل للدول المستهلكة أنشئت الوكالة الدولية للطاقة لتدافع عن مصالحها هي الأخرى، وكل هذه الأحداث أدخلت الاقتصاد العالمي في سلسلة من الأزمات والصدمات والصدمات العكسية، آخرها ما يعيشه الاقتصاد العالمي اليوم، فمن التحديات المواجهة لمنظمة أوبك اليوم هو قدرتها على توحيد كلمتها وآرائها وسياستها فهي تعيش اليوم تضاربا في أراء الأعضاء من اجل تخفيض إنتاجها لامتصاص الفائض من السوق العالمي وإعادة التوازن للسوق ومنه انتعاش الأسعار، خاصة وأن الدول المنتجة تعاني من عجز متفاقم قد يؤدي إلى حدوث أزمات بسبب تراجع العوائد والتي تعتمد عليه بشكل كبير في ميزانياتها وفي المقابل الدول المستهلكة تعيش اقتصادياتها حالة من الانتعاش نظرا لانخفاض الأسعار باعتبار النفط سلعة إستراتيجية تعتمد عليها في كل المجالات اليومية (اقتصادية، عسكرية،..)

تسعى كل من الدول المنتجة والمستهلكة إلى إعادة توازن السوق وذلك من خلال ترقية الحوار بينهما قصد تبادل المعلومات والآراء لبناء خطط في المستقبل، وقد أصبح ذا أهمية كبرى خاصة بعد انتشار الوعي حول تأثير الوقود الاحفوري على المناخ وآثاره السلبية، حيث يسعى كل منهما إلى تحقيق استدامة طاقوية وتعزيز لاستهلاك الطاقة.

الفصل الثاني

مستقبل النفط وبدائله الإستراتيجية

تمهيد

جاء التحول من الفحم إلى النفط والغاز طوعا لاعتبارات فنية، واقتصادية ولم يأت نتيجة نقص حاصل في مناجم الفحم الحجري، فلستدعى هذا التحول سياسة سعريةٍ مناسبة لمصالح الاحتكارات الدولية، منتهجة آنذاك سياسة جعل النفط ذو أسعار زهيدة، مستغلة في ذلك حقول النفط الغزيرة في الشرق الأوسط، وأدت هذه السياسة السعرية إلى تسريع عملية التحول من الفحم إلى النفط في جميع أنحاء العالم.

أما اليوم فإن البحث عن مصادر جديدة للطاقة جاء بهدف التعويض عن النفط والغاز، لم يكن عملا طوعيا، وإنما تحولا مفروضا نتيجة ارتباطه بالنمو وتأثر عوائد الدول المنتجة والمصدرة للنفط لتقلبات أسعار وأسواق النفط العالمية، بالإضافة إلى زيادة وعي المجتمع الدولي بالتأثيرات السلبية التي خلفتها هذه الموارد على الأمن البيئي والأمن الغذائي و بحكم النقص المتوقع في هذه المصادر نتيجة الاستنزاف الشديد لتلك المكامن القابلة للنضوب، قد يشكل هذا التحول انتقالا من مصادر الطاقة ذات مردود اقتصادي منخفض المستوى في الاستعمال إلى مصادر طاقوية وغير طاقوية ذات النوعية والمردود الاقتصادي الأفضل.

من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى مكانة النفط ضمن الدراسات المستقبلية وتأثيراته على البيئة وعرض مختلف البدائل الإستراتيجية للنفط هذا الفصل إلى مبحثين:

تناول المبحث الأول التأثيرات السلبية للنفط على البيئة ومكانته ضمن الدراسات المستقبلية، أما المبحث الثاني فقد تناول مختلف البدائل الإستراتيجية الطاقوية وغير الطاقوية للنفط.

المبحث الأول: مكانة النفط ضمن الدراسات المستقبلية والتحديات المواجهة لقطاع المحروقات

الاهتمام بالمستقبل يعتبر شيئا مميزا وسمة بشرية ظهرت منذ فجر التاريخ، حيث حظيت مسالة معرفة الإنسان لذاته ومكانه ومصيره في الحياة باهتمام عميق و دراسة ومناقشة، وابتدع أعدادا لا تحصى من الأساطير والخرافات والمذاهب والعقائد والفرضيات العلمية، وكان لهذا الاهتمام وتلك المعرفة بالمستقبل جدوى اقتصادية وسياسية هائلة لمن يمارسها، فالتاريخ العلمي لظاهرة الدراسات المستقبلية يبدأ من نقطة محاولة إيجاد منهج علمي قابل للتراكم المعرفي للتعامل مع الآتي بعد الحال.

المطلب الأول: ماهية الدراسات المستقبلية (الاستشراف)

الدراسة العلمية لأي موضوع تتطلب تحديد المفاهيم التي يتناولها الموضوع خاصة وان المفهوم أو المصطلح الواحد قد يحمل أكثر من معنى، فتطور البحوث والدراسات المعنية بالمستقبل عن وجود عدة مترادفات، تستخدم لتدل على نفس المعنى، وان كانت لا تحظى بنفس الدرجة من الشيوع والقبول الايدولوجي.

الفرع الأول: مفهوم الدراسات المستقبلية

تعدد المحاولات أدت إلى تعدد التسمية، ففي الغرب يستعمل مصطلح "الدراسات المستقبلية" وهو المصطلح الأكثر شيوعا في العالم، يليه مصطلح "البحوث المستقبلية"، أما مصطلح "علم المستقبل"، فقد واجه موجة من الانتقادات كونه مازال لم يحقق شروط العلم، إذ انه يركز على المعرفة فقط، إضافة إلى تشكيلة من الانتقادات الأخرى[1]، كما قامت الجمعية الأمريكية باستطلاع للرأي حول الاسم الذي ينبغي إطلاقه على هذا النوع من الدراسات واتجهت معظم الآراء حول تفضيل مصطلح "الدراسات المستقبلية *"، وكان تقريرا صادرا عن الحكومة السويدية في عام 1974م، قاطعا في رفضه لهذا المصطلح وانحاز عوضا عنه لمصطلح "الدراسات المستقبلية"[2]، ولذلك سيتم التعويل عيه باستمرار.

أيضا، الباحثون والمهتمون العرب تعددت وتباينت عندهم التسميات كما هو الحال في العلوم المنقولة والمترجمة، للدلالة على هذا النوع من الدراسات مثل "صور المستقبل"، "بدائل المستقبل"، "اليقظة الإستراتيجية"، "استشراف المستقبل"..الخ، إذ يعتقد بعض الكتاب العرب أن مصطلح "استشراف المستقبل" أكثر المصطلحات السائدة والمتداولة اليوم في مختلف الأدبيات العربية[3].

---

[1] زاهر ضياء الدين، **"مقدمة في الدراسات المستقبلية (مفاهيم- أساليب- تطبيقات)"**، مركز الكتاب للنشر، مصر، 2004، ص ص: 49،50.

* نشرت نتائجه في مجلتها الشهرية (Futurist) شهر فيفري 1977م، واتجهت الأغلبية العظمى من الآراء (82%) نحو تفضيل مصطلح "الدراسات المستقبلية" ومرادفاته، بينما صوت لـ "علم المستقبل" (14%) فقط.

[2] منصور محمد إبراهيم، **"توطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية (الأهمية والصعوبة والشروط)"**، سلسلة أوراق وحدة الدراسات المستقبلية، مكتبة الإسكندرية، مصر، العدد العشرون، 2016، ص: 22.

[3] المهدي مالك عبد الله محمد، **"مقترح ورقة عمل حول ماهية، مفهوم ودلالات الدراسات المستقبلية"**، ملتقى الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية، كلية العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، من 3 إلى 5 فيفري 2013، الخرطوم، ص: 05.

رغم كل هذه التسميات وتعددها والسبب يمكن إرجاعه إلى افتراق في النشأة التاريخية والايدولوجية لتلك المصطلحات كما سبقت الإشارة، إلا أن هناك ثلاث مصطلحات أكثر تداولا وهي: "الدراسات المستقبلية"، "استشراف المستقبل" و"اليقظة الإستراتيجية".

تعددت التعاريف لهذا النوع من الدراسات، نظرا لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم واختلاف الرؤى، فهناك من ادخل هذه الدراسات باب العلوم وهناك من ادخلها باب الفنون وهناك من رأى أنها مازالت لم تحقق شروط العلم كونها تركز على المحتوى فقط، ولذلك سوف يتم التركيز على الاصطلاح الشائع في العالم "الدراسات المستقبلية" و مصطلح "استشراف المستقبل" المتفق عليه في الأدبيات العربية.

- **التعريف الأول:** "هو العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى إلى تحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيه احتمال على غيره"[1].
- **التعريف الثاني:** "تخصص علمي يهتم بصقل البيانات وتحسين العمليات التي على أساسها تتخذ القرارات والسياسات في مختلف مجالات السلوك الإنساني (الأعمال التجارية والحكومية والتعليمية)، والغرض من هذا التخصص مساعدة متخذي القرارات الاختيار بحكمة من بين المناهج البديلة المتاحة للفعل في زمن معين"[2].
- **التعريف الثالث:** عرفتها الجمعية الدولية للمستقبلات على أساس طبيعتها من خلال أربعة عناصر رئيسية[3]:
  - ✓ أنها الدراسات التي تركز على استخدام الطرق العلمية في دراسة الظواهر الخفية.
  - ✓ أنها أوسع من حدود العلم، فهي تتضمن الجهود الفلسفية والفنية مع الجهود العلمية.
  - ✓ أنها تتعامل مع نطاق لبدائل النمو الممكنة وليس مع إسقاط مفردة محددة للمستقبل
  - ✓ أنها الدراسات التي تتناول المستقبل في آماد زمنية تتراوح بين الخمس والخمسين عاما.

أما الاستشراف فقد عرف على انه، "اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الرئيسية لمجتمع أو مجموعة من المجتمعات لا تزيد عن عشرين عاما، وعادة ما يكون بعيدا عن التكهن والاعتبارات الشخصية يقوم على تحليل متغيرات الماضي والحاضر بالأساليب العلمية، وبما يتوفر من المعرفة العلمية ونوعها عن واقع الظاهرة المراد استشرافها"[4].

من خلال ما سبق يمكن تعريف الدراسات المستقبلية أو الاستشراف على انه، مجموعة الدراسات والبحوث التي تخضع للأساليب العلمية تعمل على تحديد اتجاهات الأحداث وحركة مساراتها المستقبلية من خلال تحليل مختلف المتغيرات والمشاكل في الزمن الماضي والحاضر والمحتمل، إذ يتم من خلالها التحكم في مسار الحاضر للتوجه نحو المستقبل المراد الوصول إليه لفترة قد تصل إلى خمسين عاما.

---

[1] الساعدي رحيم، **"المستقبل في الفكر اليوناني والإسلامي (مدخل إلى علم الدراسات المستقبلية)"** ، الجزء الأول، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، 2011، ص: 23.

[2] زاهر ضياء الدين، **مرجع سابق**، ص: 51.

[3] زاهر حاج احمد أم العز يوسف، **"مفهوم الدراسات المستقبلية"**، مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية، كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية، العدد السادس، ديسمبر 2014، السودان، ص: 230.

[4] حميد الراوي مهند، **"عالم ما بعد الأحادية الأمريكية (دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي)"**، دار المكتب العربي للمعارف، مصر، 2015، ص: 23.

كما تجدر الإشارة إلى أن هنالك العديد من المفاهيم القريبة من الدراسات المستقبلية، من بينها التنبؤ والدراسات الاستراتيتجية (التخطيط)، فالتنبؤ يحسم أن الظاهرة ستتخذ مسارا معينا، في حين أن الدراسات المستقبلية لا تزعم ذلك، كما أن الدراسات الإستراتيجية تقوم على هدف حدد سلفا ثم تبحث عن أدوات لتحقيقه بينما الدراسات المستقبلية تستعرض الاتجاهات المختلفة المحتملة لتلك الظاهرة[1].

الفرع الثاني: أهمية الدراسات المستقبلية

جاءت الأهمية الكبرى للدراسات المستقبلية من خلال النتاجات التي قدمها المختصون، والتي ساعدت في اختصار كثير من الأشواط عبر تطوير المجتمعات والارتقاء بالشعوب وتطوير طرائق التفكير المستقبلي، حيث تكتسب هذه الدراسات أهمية كبيرة في التنمية على أساس العلم والبناء الحضاري في عدة ميادين، ففي العالم المعاصر الأمم المتطورة تنفق الأموال الطائلة وتؤسس المراكز الكبرى وفروعها، قصد ضمان الحلول المناسبة للمشكلات التي يمكن أن تظهر في المستقبل القريب أو البعيد[2].

تأتي أهميتها في دراسة واستشراف ومنه تخطيط المستقبل، ويبرز ذلك من خلال التحولات الكبرى (خاصة في العقود الأخيرة)، وأخذت في التزايد نتيجة عوامل عدة أهمها، الكم الهائل من تدفق المعلومات في شتى المجالات وما صاحبها من تقنية في وسائل الاتصال المتنوعة، فضلا على ما تفرزه تلك التغييرات من تحديات وأخطار تتجاوز إدراك الإنسان له، إذ تعتبر صناعة المستقبل صناعة بشرية بامتياز وضرورة لازمة وحتمية، وهذه الصناعة لا تتطلب وجود آلية وتخطيط استراتيجي كفء فحسب، بل قبل ذلك لابد من توفر الرؤى مستقبلية تحظى بالقابلية والانسيابية الإستراتيجية التي تؤدي إلى اغتنام اكبر عدد من الفرص الرابحة وإجهاض اكبر عدد من التهديدات، أو تحويلها إلى فرص مدعمة بجملة من المبادئ الإستراتيجية[3].

فالدول المتقدمة استفادت من تجاربها وتجارب الآخرين ووعت الدرس جيدا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فبدأت باستشراف مستقبلها بالأسلوب العلمي في كافة المجالات (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وسياسية) وأصبحت تنفق قرابة 50٪ من ناتجها الإجمالي استثمارا في حقول المعرفة، فالمشاركة في صنع المستقبل بفعالية لا يكون إلا من خلال امتلاك الخريطة الواضحة لهذا العالم الجديد (المستقبل)، ولا سبيل لامتلاك هذه الخريطة إلا عن طريق دراسات وبحوث استشراف المستقبل، وقد اتخذ هذا الاهتمام عددا من المؤشرات أهمها، تزايد أعداد العلماء والباحثين المشتغلين بالدراسات المستقبلية، بل وصلت العناية به تقديرا لأهميته إلى وضع مناهج له ضمن المناهج الدراسية في المدارس والجامعات والمعاهد، فأصبحت الدراسات المستقبلية تصل إلى (415) مقررا دراسيا موزعا على 15 ولاية أمريكية، وأنشئت له مراكز وهيئات علمية وجمعيات وروابط ومنظمات تختص بالدراسات المستقبلية، بل وأنشئت له وزارات قائمة بحد ذاتها (السويد 1973)[4].

---

[1] سعد الدين إبراهيم وآخرون، **"صور المستقبل العربي"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص 22.

[2] حميد الراوي مهند، **مرجع سابق**، ص 37.

[3] خير الدين عبد الرحمان، **"تلمس المستقبل ما بين التفكير العلمي والخيال"**، مجلة الباحثون (نسخة الكترونية)، العدد الواحد والخمسون، سبتمبر 2011، **الموقع:** www.albahethon.com، 2016/12/11.

[4] حميد الراوي مهند، **مرجع سابق**، ص ص: 37،38.

الفرع الثالث: أساليب وتقنيات الدراسات المستقبلية

يستعين الخبراء بالعديد من الأساليب والتقنيات في مجال الدراسات المستقبلية، وذلك من اجل التحكم وتوجيه المسار المستقبلي، بدء من تحديد المشكلة إلى غاية مرحلة التنفيذ والتقييم ومن أساليب الدراسات المستقبلية الحديثة التي تشكل مجموعة الأفكار التي تطورت بشكل سريع بالاعتماد على العلم والتكنولوجيا، من أهمها[1]:

- **طرق السلاسل الزمنية:** وهى من الطرق التي لا تقوم على نماذج "سببية "، تعبر عن سلوك المتغير أو المتغيرات موضع الاهتمام وفق نظرية ما، وإنما تشمل طرق ونماذج تتفاوت من حيث التعقيد وكم المعلومات المسبقة، منها نموذج الخطوة العشوائية، طرق إسقاط الاتجاه العام بالمتوسطات المتحركة وتحليل الانحدار، وأساليب تفكيك السلاسل الزمنية للتنبؤ بالتغيرات الموسمية، طرق التمهيد الأسى للسلاسل الزمنية، والطرق المعتمدة على النماذج الإحصائية للسلاسل الزمنية.
- **طرق الإسقاطات السكانية:** من أشهرها ما يعرف بطريقة الأفواج، حيث يتم حساب النمو في عدد السكان من مكونات محددة كالمواليد والوفيات والهجرة إلى الدولة والهجرة من الدولة، إذ يمكن التنبؤ بعدد السكان في كل فوج أو شريحة عمرية (جنسية)، استناداً إلى معدلات الخصوبة ومعدلات البقاء على قيد الحياة حسب العمر والجنس.
- **النماذج السببية:** وهنا يتم التنبؤ بقيم متغير ما أو مجموعة متغيرات باستعمال نموذج يحدد سلوك المتغيرات المختلفة استنادا إلى نظرية ما ، من أشهر هذه النماذج نماذج الاقتصاد القياسي، المدخلات والمخرجات، البرمجة أو الأمثلية، والمحاكاة..
- **أسلوب الألعاب أو المباريات:** هو طريقة تعتمد على المحاكاة ليس فقط من خلال الباحث في الدراسات المستقبلية، بل وكذلك بإشراك الناس فيها كلاعبين يقومون بأدوار ، يتخذون فيها قرارات أو تصرفات، ويستجيبون لقرارات وتصرفات غيرهم، ويبدون رد فعلهم إزاء أحداث معينة ، ويتم استخراج الصور المستقبلية البديلة باستعمال نماذج لفظية أو رياضية أو كمبيوترية أو محاكيات فعلية.
- **تحليل الآثار المقطعية:** وهو أسلوب لفهم ديناميكية نسق ما، والكشف عن القوى الرئيسية المحركة له ، كما أنه أسلوب لفرز التنبؤات الكثيرة والخروج منها بعدد محدود من التنبؤات، وذلك بمراعاة أن احتمال وقوع بعض الأحداث يتوقف على احتمال وقوع أحداث أخرى ، أي أنها طريقة لأخذ الترابطات وعلاقات الاعتماد المتبادل بين الظواهر أو المتغيرات أو التنبؤات.
- **الطرق التشاركية:** ويقصد بها طرق البحث المستقبلي التي تتيح المجال لمشاركة القوى الفاعلة أو الأطراف المتأثرة بحدث ما في عملية تصميم البحث وجمع المعلومات اللازمة له وتحليلها واستخراج توصيات بفعل اجتماعي معين بناء على نتائجها ، وهذه الطرق أكثر استعما لا من قبل من يقومون بالدراسات المستقبلية ذات التوجه الاستهدافي والتي يرتبط فيها الاستهداف بممارسات عملية للترويج والتعبئة والتحريض على

[1] العسوي إبراهيم، **"الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020"** ، معهد التخطيط القومي، القاهرة، سبتمبر 2000، ص ص: 17-19.

اتخاذ فعل اجتماعي يساعد على تحقيق صورة مستقبلية مرغوب فيها أو على منع حدوث صورة غير مرغوب فيها ، ومن أمثلة هذه الطرق التشاركية : طريقة الممارسة المستقبلية بالمشاركة، وطريقة البحث التشاركي الموجه للفعل الاجتماعي، وطريقة ورش عمل المستقبليات، وطرق إجراء التجارب الاجتماعية، والبحوث المستقبلية الاثنوجرافية التي تركز على استطلاع المستقبلات الثقافية الاجتماعية من خلال مقابلات مطولة ومفصلة ومتكررة مع مجموعة من الأفراد المشتغلين بظاهرة ما (كالبحث والتطوير التكنولوجي) أو الذين يحتمل تأثرهم بحدث ما.

- **تحليل آراء ذوى الشأن والخبرة:** ومن هذه الأساليب طريقة المسوح التي يتم فيها استطلاع ر أي أو توقعات عينة من الأفراد سواء من خلال استبيان يرسل بالبريد أو يتم تعبئته عن طريق المقابلة الشخصية أو الاتصال التليفوني، ومنها طريقة ندوة الخبراء وطريقة الاستثارة الفكرية أو القدح الذهني، وطريقة دلفي التي يتم فيها استطلاع الآراء والتحاور بشأنها، مرة واحدة كما في ندوة الخبراء والاستثارة الفكرية أو عدة مرات كما في طريقة دلفي.
- **أسلوب السيناريوهات:**

تعتبر احد أهم الأساليب المستخدمة في الدراسات المستقبلية شعبية، وتأتي كلمة "سيناريو (Scenario)" لا سيما المسرح والسينما، حيث تنظم التسلسل في الأحداث ووصف الشخصيات والمشاهد وبعض الأمور الأخرى، استخدم أول مرة خلال عقد الخمسينات كمصطلح للربط بين الشؤون العسكرية والدراسات المستقبلية، ثم تطور وتزايدت أهميته، لا سيما مع انتشار الصناعات النفطية، والاتفاقيات الخاصة بالمعاملات النفطية واستخدامه في تقارير عالمية بالغة الأهمية، توسع ليشمل العديد من المجالات والمتغيرات وهذا ما افرز ما يطلق عليه بـ: "السيناريو المتعدد (Multiple Scenario)"[1].

يعرف على انه، "وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدى إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض والأصل أن تنتهي كل الدراسات المستقبلية إلى سيناريوهات، أي إلى مسارات وصور مستقبلية بديلة ، فهذا هو المنتج النهائي لكل طرق البحث المستقبلي"، أما عن أنواع السيناريو فيقسم إلى[2]:

1 -**السيناريو الايجابي:** يتعامل مع المشكلة المفترضة على أساس توظيف النتائج لصالح صانعي السيناريو، سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية.

2 -**السيناريو السلبي:** وهو يدل على مفهوم الفخ لان صياغته ومنهجيته ومستلزماته تتم على وفق رسم مخططي السيناريو لإحداث يراد لها أن تقع، فالموجب والسالب هو ذلك السيناريو الموجه لتحقيق الخير والنفع لواضعه، ويمكن تقسيم أنواعه بشكل أكثر تفصيلا ووضوحا إلى[3]:

---

[1] زاهر ضياء الدين، **مرجع سابق**، ص 111.

[2] الساعدي رحيم، **"المستقبل (مقدمة في علم الدراسات المستقبلية)"** ، الجزء الثاني، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، 2011، ص 135.

[3] كورنيش ادوارد، **"الاستشراف (مناهج، استكشاف المستقبل) –ترجمة حسن الشريف-"**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2007، ص ص: 155،156.

أ –السيناريو الخالي من المفاجآت وهو يتسم بالاستمرارية.
ب –السيناريو التفاؤلي، أي أن الأشياء ستتحسن في المستقبل.
ج –السيناريو التشاؤمي، الأشياء سوف تصبح أسوء.
د –السيناريو الكارثي، وهو يفترض أشياء رهيبة ستحدث.
هـ –سيناريو الانقلاب أو المعجزة، يفترض أن أشياء رائعة ومعجزة سوف تحدث.

يختلف السيناريو باختلاف النظرة العقائدية أو الايدولوجية، باعتبار أن هذه الأخيرة تؤثر في محاور وقواعد الفكر المستقبلي، ويجب على واضع السيناريو الأخذ بالنظر المتغيرات الحقيقية الطارئة والثابتة كالزمان والمكان والبيئة والثوابت، ومن أهم العوامل المساعدة على نجاحه، يذكر: التخطيط، الحدس، الخيال، قياس الاحتمالات، الخزان المعرفي والمعلومات..، يعد عبر ثلاث مراحل[1]:

أ –دراسة حقائق الوضع القائم (وصف معطيات الظاهرة).
ب –اختيار إحدى التطورات المحتملة للظاهرة.
ج –تتبع الآثار الناجمة من التطورات المحتملة التي وقع عليها الاختيار.

المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية والتحديات المواجهة لقطاع المحروقات

النظرة المستقبلية لآفاق النفط خصوصا والمحروقات عموما، تمتاز بمزيج من التفاؤل على المدى القصير والتشاؤم على المدى المتوسط الطويل، وذلك راجع إلى مشكلة التهديدات التي يواجهها بسبب الآثار البيئية نتيجة تزايد انبعاث الغازات الدفيئة والتسبب بظاهرة التغير المناخي.

الفرع الأول: مكانة النفط وقطاع المحروقات ضمن الدراسات المستقبلية

تهدف الدراسات المستقبلية أو الاستشرافية إلى وضع تصورات لمشهد الطاقة العالمي، وذلك عن طريق أسلوب أو طريقة السيناريوهات، حيث كانت هنالك العديد من المحاولات لتقدير طلب وعرض الطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص، خلال المستقبل المنظور وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية البسيطة، وبتطور هذا المجال الذي صاحب التطور التكنولوجي أصبح يعتمد على النظم والأساليب كثيرة التعقيد، التي تتطلب استعمال البرامج والحاسبات الالكترونية المتقدمة.

حرصت الدول الصناعية الكبرى على إنشاء أجهزة محلية ودولية تهتم بالتصورات المستقبلية في مجال الطاقة والنفط، ويتجلى ذلك في تعهد مجموعة (OCED)، إلى وكالة الطاقة الدولية (IEA)، بإعداد برامج وسياسات وخطط تهدف إلى ما يسمى بـ "امن الطاقة"، وتستخدم الدراسات المستقبلية أو الاستشرافية لتصورات الوضع المستقبلي للطاقة في صورتها البسيطة أسلوب الإسقاط الإحصائي لاتجاهات سلسلة زمنية مع التفاوت في مستويات تقدم وتعقد هذا الأسلوب، فيتم وضع هذه التصورات المستقبلية بإسقاط أرقام الاستهلاك في

[1] الساعدي رحيم، **مرجع سابق**، الجزء الثاني، ص ص، 136،137

الماضي القريب مباشرة على سنوات المستقبل أو بإسقاط متغيرات أخرى (كعدد السكان، متوسطات الدخل، الإنتاج الفردي أو مستوى الكفاءة في إنتاج الطاقة وتوزيعها واستعمالها)، إذ تمكن هذه الدراسات، من البحث الإحصائي بين الاستهلاك الفردي أو الإجمالي للطاقة والناتج الوطني الإجمالي، أو الناتج المحلي الإجمالي، سواء لعدد من الدول المختلفة في وقت واحد، أو لدولة معينة أو مجموعة من الدول على مدى سلسلة زمنية.

تختلف النماذج المستخدمة في الدراسات المستقبلية حول الطاقة تبعا لمدى تعقيد الدراسة واستعداد الجهة القائمة بها للإنفاق عليها بهدف الوصول إلى أدق النتائج الممكنة، من أهم هذه النماذج المستخدمة الحديثة والتي اعتمدت في مطلع الألفية الجديدة، حيث تعتمد على أساليب النمذجة والتحليل الرياضي باستخدام الحواسيب الالكترونية، مثل الأساليب التي تستخدمها هيئة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) كالنظام الوطني لنمذجة الطاقة (NEMS)، كما قامت وكالة الطاقة الأمريكية، بتطوير نظام تصوير المشهد المستقبلي للطاقة على المستوى العالمي كنموذج الطاقة العالمي (WEM)، في المدى الطويل ليصل إلى آفاق 2030، وتم تمديده إلى آفاق 2050، حيث يوفر هذا النظام وضع التصورات المستقبلية للاستهلاك العالمي من الطاقة الأولية بشكل عام وحسب النوع الأولي للطاقة (النفط، غاز طبيعي، ..).

تأخذ الدراسات المستقبلية لمشهد الطاقة العالمي، صورة بدائل أو سيناريوهات تبنى على افتراضات، قد يتحقق بعض منها أو كليا، إذ يعتمد على مدى دقة البيانات والمعلومات والتوجهات التي تدخل في بنائها وكذا التحليل المنهجي المستخدم، في الحالة العامة تبنى ثلاثة سيناريوهات أو أكثر، حيث يكون هنالك سيناريو الأساس (يطلق عليه كذلك السيناريو المرجعي أو الاسترشادي) وهو يعكس المسار الحالي بدرجة كبيرة، إذ يبنى على فرضية استمرار استخدام الطاقة وفقا للأوضاع السائدة، وهو لا يعني بالضرورة الأفضل أو الأقرب إلى ما سوف يتحقق بالفعل، وهنالك أيضا السيناريو المرتفع الذي يعكس الحد الأعلى للعوامل المؤثرة والمتغيرات المستقلة، كذلك يوجد السيناريو المنخفض الذي يعكس الحد الأدنى للعوامل المؤثرة والمتغيرات المستقلة.

تقوم بعض الهيئات كالوكالة الدولية للطاقة وهيئة معلومات الطاقة الأمريكية..، بتحديث دراساتها كل عام تبعا للتغيرات التي تبنى عليها الافتراضات سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، سياسية...الخ وتقوم الوكالة الدولية للطاقة بتطوير سياسات بديلة لتحقيق مستقبل نظيف وامن للطاقة، وذلك بالاعتماد على خبرتها المتراكمة في أعداد تقارير كثيرة بداية من عام 1993[1]، من بينها "تقرير آفاق الطاقة العالمية" والذي يصدر سنويا يعتمد على سيناريوهات مختلفة حول مشهد الطاقة العالمي حتى عام 2040، حيث أصدرت الوكالة الدولية للطاقة مؤخرا، آخر تحديث لنموذج الطاقة العالمي 2016:

"WORLD ENERGY MODEL DOCUMENTATION VERSION 2016"

[1] www.worldenergyoutlook.org, 02/11/016.

يدور التحليل فيه على أساس ثلاث سيناريوهات لتصوير المشهد العالمي للطاقة آفاق عام 2040، وفقا للفرضيات التالية[1]:

- **فرضية النمو السكاني:** هذه التوقعات مستند عليها من تقرير وحدة الأنشطة السكانية للأمم المتحدة (2014)، إذ تفترض الوكالة الدولية للطاقة حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2016، أن تكون نسبة النمو السكاني في المتوسط بمعدل 0.9٪ سنويا، أي من 7.3 بليون عام 2014 إلى 9.2 بليون سنة 2040، وسيتباطأ النمو السكاني تماشيا مع اتجاهات العقود الثلاث السابقة من 1٪ سنويا خلال الفترة 2014-2025، إلى 0.8٪ سنويا في الفترة 2025-2040، مع العلم أن معدل النمو السكاني ازداد في المتوسط بمعدل 1.6٪ سنويا للفترة بين عامي 1980-2014[2].

(الجدول 2-1): توقعات معدل النمو السكاني حسب المناطق خلال الفترة (2014-2040)

البيان	معدلات متوسط النمو السنوي (٪)		
	2025-2014	2040-2025	2040-2014
دول OCED	0.5	0.3	0.4
أمريكا الشمالية	0.8	0.6	0.7
أوروبا	0.3	0.1	0.2
آسيا اوقيانوسية	0.1	-0.1	0.0
خارج OCED	1.2	0.9	1.0
الاوروآسيا	0.1	-0.2	-0.1
آسيا	0.8	0.5	0.6
الشرق الأوسط	1.7	1.2	1.4
إفريقيا	2.4	2.1	2.3
أمريكا الجنوبية	0.9	0.6	0.7
العالم	1	0.8	0.9

Source: IEA, **"World Energy Model Documentation Version 2016"**,p 08.
At : **www.IEA.com**, 02/11/2016

- **فرضية أداء الاقتصاد الكلي :** هذه التوقعات مستند عليها بناء تقارير منظمة التعاون والتنمية (OCED)، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للمدى القصير والمتوسط على المدى الطويل تفترض الوكالة الدولية للطاقة حسب تقريرها (2016)، بناء على اتجاهات النمو الديموغرافي والإنتاجي وظروف الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى وتيرة التغير التكنولوجي، أن ينمو بمعدل 3.4٪ سنويا خلال الفترة 2014-2040، ويلاحظ من خلال الجدول (3-2) أن معدل النمو خلال الفترة (1990-2014) يتشابه مع معدل النمو المتوقع.

[1]IEA, **"World Energy Model Documentation Version 2016"**,p 08.
At : **www.IEA.com**, 02/11/016.
[2]**Ibid**, p 08-11

كذلك تفترض الدراسة إلى أن متوسط معدل النمو يرتفع من 3.5٪ خلال الفترة 2014-2020 إلى 3.7٪ خلال الفترة 2020-2030، حيث سيكون نمو اقتصاديات كل من الصين، البرازيل، الهند وإفريقيا أسرع من الاقتصاديات الأخرى.

(الجدول 2-2): توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب المناطق

البيان	معدلات متوسط النمو السنوي (٪)		
	2025-2014	2040-2025	2040-2014
دول OCED	2.1	2	1.9
أمريكا الشمالية	2.5	2.3	2.2
أوروبا	1.8	2.0	1.7
آسيا اوقيانوسيا	1.9	1.4	1.6
خارج OCED	4.9	4.6	4.9
الاورواسيا	0.9	1.1	3.0
آسيا	7.3	6.1	5.5
الشرق الأوسط	4.2	3.0	3.8
إفريقيا	4	4.0	4.8
أمريكا الجنوبية	3.3	0.8	3.1
العالم	3.4	3.5	3.7

SOURCE: IEA, **"World Energy Model Documentation Version 2016"**,p 09.

- **فرضية أسعار الطاقة (المحروقات):** أسعار الطاقة بما في ذلك الوقود الأحفوري، هي متغير رئيسي لتصوير المشهد المستقبلي للطاقة، إذ تعتقد الوكالة الدولية للطاقة انه ستكون هنالك زيادة مستمرة في الطلب العالمي على الطاقة والمنتجات النفطية، ما لم يتم تغيير في الاتجاهات الحالية للطلب والزيادة في الأسعار هي نتيجة محتملة ومع ذلك، فتقنيات وسياسات للحد من انبعاثات CO_2 في سيناريوهات آفاق تكنولوجيا الطاقة (ETP) عام 2016 سوف يكون لها تأثير كبير على الطلب على الطاقة وأنواع الوقود الأحفوري خاصة، حيث سيتراجع الطلب على النفط في السيناريو 2° (2DS) والسيناريو 4°(4DS) ، ويعني ذلك أنه هنالك حاجة أقل، لإنتاج النفط من حقول ذات التكلفة المرتفعة في منحنى العرض، لا سيما في البلدان غير الأعضاء لأوبك، ولذلك فإن سعر النفط في السيناريو 2° (2DS) والسيناريو 4° (4DS) يكون أقل مقارنة بما هو عليه في السيناريو 6° (6DS)، كما أن أسعار النفط ستواصل الانخفاض حتى بعد عام 2030، كما أن أسعار الغاز الطبيعي، ستتأثر مباشرة من خلال الضغط النزولي على الطلب، وبشكل غير مباشر من خلال ارتباطها بأسعار النفط، التي غالبا ما توجد في عقود توريد الغاز طويلة الأجل ويفترض أن الارتباط سوف يصبح أضعف مع مرور الوقت حسب تحليل آفاق تكنولوجيا الطاقة، كما أن نموذج مؤشرات

أسعار التجارة سوف تلغى تدريجيا في الأسواق الدولية، وأسعار الفحم هي أيضا ستتأثر إلى حد كبير سلبيا بسبب التحول الكبير بعيدا عن الفحم في السيناريو 2° (2DS)[1].

(الجدول 2-3): أسعار الوقود الاحفوري حسب السيناريوهات

البيان	السيناريو	2014	2020	2025	2030	2035	2040
أسعار واردات النفط الخام (دولار/البرميل)							
دول IEA	2DS	97	77	87	97	96	95
	4DS	97	80	97	113	121	128
	6DS	97	83	107	130	140	150
أسعار واردات الفحم (دولار/الطن)							
دول OCED	2DS	78	80	80	79	78	77
	4DS	78	94	98	102	105	108
	6DS	78	99	107	115	119	123
أسعار واردات الغاز (دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية)							
الولايات المتحدة	2DS	4.4	4.5	5.1	5.7	5.8	5.9
	4DS	4.4	4.7	5.5	6.2	6.9	7.5
	6DS	4.4	4.7	5.5	6.3	7.1	7.8
أوروبا	2DS	9.3	7.5	8.5	9.4	9.2	8.9
	4DS	9.3	7.8	9.5	11.2	11.8	12.4
	6DS	9.3	8.1	10.3	12.5	13.2	13.8
اليابان	2DS	16.2	10.7	11.3	11.8	11.5	11.1
	4DS	16.2	11.0	12.0	13.0	13.6	14.1
	6DS	16.2	11.4	13.2	14.9	15.5	16.0

Source: IEA, **"World Energy Model Documentation Version 2016",**p 10.

أما السيناريوهات التي تستخدمها الوكالة الدولية للطاقة في التحليل رسم الصورة المستقبلية للطاقة وامدادتها حتى عام 2050 هي ثلاث سيناريوهات رئيسية وذلك في ظل توفر التكنولوجيا المناسبة لمستقبل مستدام للطاقة، تتمثل هذه السيناريوهات فيما يلي[2]:

- **سيناريو الأساس (Reference Scenario)**: يعبر عنه بـ "السيناريو 6° (6DS)"، يسمى سابقا السيناريو المرجعي يفترض هذا السيناريو السياسات الحكومية التي تم سنها أو المعتمدة من منتصف 2016 (منتصف عام النشر) لا تزال على حالها، أي لا تتحمل أية تغييرات في السياسات. يهدف إلى توفير قاعدة توضح كيفية تطور أسواق الطاقة إذا لم يتم تغيير الاتجاهات الأساسية في الطلب والعرض على الطاقة.

[1] www.iea.org/etp/etpmodel/assumptions/ , 16/11/2016.
[2] IEA,**"Energy Technology Prespective 2016"**, Paris, May 2010, P P : 3-6.

إذن فهو يعبر إلى حد كبير عن امتداد للاتجاهات الحالية، ويفترض في الفترة (2013–2050)، ستكون الانبعاثات من CO_2 حوالي 60٪ وفي حالة عدم وجود جهود لتحقيق الاستقرار في تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، من المتوقع أن يرتفع متوسط درجات الحرارة إلى مستويات ما قبل الثورة الصناعية لتصل إلى ما يقارب 5.5 درجة مئوية على المدى الطويل وتقريبا 4 درجات مئوية بحلول نهاية هذا القرن.

- **سيناريو السياسات الجديدة للطاقة العالمية:** يعبر عنه بـ "السيناريو 4°(4DS)"، يأخذ بعين الاعتبار المحافظة الالتزامات والخطط والسياسات القائمة التي تم إعلانها مؤخرا، بما فيها ذلك تلك التي لم يتم اعتمادها رسميا، وتنفذ بطريقة دقيقة. يهدف هذا السيناريو إلى توفير معيار لتقييم الإنجازات المحتملة والقيود من التطورات الأخيرة في السياسات المتعلقة بالطاقة والمناخ. إذن هو سيناريو طموح، يعمل على تحسين كفاءة الطاقة، للحد من ارتفاع درجة الحرارة على المدى الطويل إلى 4 درجات مئوية، وهذا الأمر يتطلب تغييرات كبيرة في السياسات والتقنيات، بالإضافة تحديد سقف لارتفاع درجة الحرارة على المدى الطويل على 4 درجات مئوية وتخفيضات إضافية كبيرة في الانبعاثات في فترة ما بعد 2050.

- **سيناريو 450:** يعبر عنه بـ "السيناريو 2 ° (2DS)"، يعمل على تحديد مسار الطاقة بما يتسق مع هدف الحد من الزيادة العالمية في درجة الحرارة إلى 2 درجة مئوية عن طريق الحد من تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي إلى حوالي 450 جزءا في المليون من CO_2، أي يتم اعتماد السياسات التي وضعت العالم على المسار الذي يتسق مع وجود حوالي 50٪ من فرصة الحد من الزيادة العالمية في متوسط درجة الحرارة إلى 2 درجة مئوية على الأقل في المدى الطويل، مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية، يهدف هذا السيناريو إلى التدليل على مسار معقول لتحقيق هدف المحافظة على المناخ، إذن يعمل هذا السيناريو على التقليل من انبعاثات CO2 (بما في ذلك الانبعاثات الناتجة عن احتراق الوقود وعملية وانبعاثات المواد الخام في الصناعة) بنسبة 60٪ بحلول عام 2050 (مقارنة مع 2013)، مع أن المتوقع انه بعد عام 2050 يتم التوصل إلى الحياد الكربوني.

الفرع الثاني: النفط والقضايا البيئية

مصطلح "أمن الطاقة"، هو مصطلح يعكس التحديات المواجهة لنظام الطاقة، كان في السابق يعني ضرورة توفير إمدادات مستمرة وآمنة بأسعار مناسبة، لكنه تطور مع مرور الوقت، إذ أصبح يواجه تحديا جديدا، يمثل الركن الأساسي فيه، وهو تلوث البيئة.

خلال العقدين الأخيرين، اتسعت الضغوط والدعوات والتحذيرات بشكل كبير حول مسالة التلوث البيئي، ليس فقط على مستوى المنظمات الدولية ومنظمات حماية البيئة، بل امتدت إلى المستويات الشعبية ومعظم وسائل الإعلام، وذلك بعدما أصبحت ظاهرة التغير المناخي واضحة بدرجة لم تكن مسبوقة، وبأشكال مختلفة (كارتفاع درجات الحرارة، الأمطار الغزيرة في بعض المناطق والجفاف في مناطق أخرى، الأعاصير، إضافة إلى التغيرات في طبقة الأوزون،...)، حيث أكدت جميع الدراسات على حقيقة واحدة حول التغير المناخي في العالم،

والذي هو نتيجة مباشرة لانبعاث الكربون في الجو، والمتهم الأول في ذلك هي المنتجات المشتقة من المحروقات، والدليل على ذلك أن العهد الذهبي للنفط، الذي يمتد على نصف القرن الأخير، شهد زيادة في انبعاثات الكربون بنسبة تلامس 80٪[1].

دفع ذلك بالحكومات للاستجابة لهذه المطالب عن طريق عقد مؤتمرات واتفاقيات للحد من الآثار السلبية للتغير المناخي، حيث سجلت حماية البيئة ظهورا لافتا منذ انعقاد مؤتمر "استوكهولم للتنمية البشرية" بالسويد من 5 إلى 16 جوان عام 1972 الذي شكل البداية الفعلية لـ "عولمة التفكير البيئي"، وبداية الوعي الجماعي بحتمية حماية البيئة وصيانتها، وقد جاء استجابة للمطالب التنسيقية بين مختلف التوجهات الوطنية والإقليمية، والجهود الدولية البيئية، أهم ما ميز مؤتمر "استوكهولم" هو الإعلان عن الحكامة البيئية الشاملة، وإحداث برنامج الأمم المتحدة للبيئة "اليونيب (UNEP)، قصد تنسيق وتقييم وتدبير القضايا البيئية العالمية [2]، وتلاها العديد من الجهود التي تهدف إلى حماية البيئة والتنمية المستديمة كالميثاق العالمي للطبيعة في أكتوبر 1982، الذي جاء بعد عشر سنوات من مؤتمر "استوكهولم"، و تقرير "لجنة برانتلاند (Brundtland)" التي شكلت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، حيث قامت بتقديم تقرير عن البيئة والمشاكل العالمية عام 1987 إلى غاية سنة 2000 وما بعدها، وذلك بتقديم استراتيجيات للتنمية المستدامة[3].

من أهم هذه المبادرات أيضا، المبادرة التي أعلنت من قبل الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED)، انبثق عنها "معاهدة بيئية دولية لظاهرة التغير المناخي (UNFCCC أو FCCC)" والمعروفة بـ "قمة الأرض"، عقدت في "ريو دي جانيرو" بالبرازيل من 5 إلى 14 جوان 1992، فتوسع مفهوم حماية البيئة منذ مؤتمر ريو عام 1992، حيث تحددت أبعاد هذا المفهوم بدقة، تمثل في التنمية الاقتصادية، التطور الاجتماعي وحماية البيئة[4]، وتوالت مؤتمرات الأطراف التي يتم عقدها مرة كل سنة [5]، من بينها مؤتمر الأعضاء الثالث (COP3) في الفترة من 01 إلى 11 ديسمبر 1997، المنعقد بـ "كيوتو" اليابانية بحضور ممثلي 160 دولة، وانبثق عنه اتفاقية "بروتوكول كيوتو"، يهدف إلى الحد من انبعاث الكربون في الجو بنسبة تصل إلى 20٪ آفاق عام 2020 و70٪ آفاق 2050، إلا أن كندا انسحبت وامتنعت عن التوقيع كل من الصين والولايات المتحدة، وتعتبر هذه الدول من المتسببين الرئيسيين في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، حيث قاومت الولايات المتحدة "اتفاقية كيوتو" للحد من الاحتباس الحراري المعتمدة في 1997 باليابان، مما عطل دخولها إلى حيز التنفيذ إلى غاية 2005 ولم يتحقق خفض في انبعاث الكربون المتفق عليه أي بنسبة 5٪ عام 2012 مقارنة بوصيفه 1990 (سنة

---

[1] تقرير التنمية في العالم للبنك الدولي للإنشاء و التعمير، **"التنمية والتغير المناخي"** ، واشنطن، 2010، ص: 07.
الموقع: **www.worldbank.org**، 2016/11/18.

[2] Paul de Backer, « **Les Indicateurs financiers du développement durable** », Editions d'organisation, Paris, 2005, p p : 16-32.

[3] الحسين شكراني، **" من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو +20 لعام 2012: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد الثالث والستون والرابع والستون، 2013، ص ص:8،9.

[4] الحسين شكراني، **" المسؤولية المجتمعية للمقاولات: مدخل عام"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد الخامس والخمسون، السادس والخمسون، 2011، ص 210.

[5] **http://unfccc.int/meetings/unfccc_calendar/items/2655.php?year=2016,**
At : www.unfcc.int, (06/12/2016).

الأساس)، والسبب في المقاومة الأمريكية يخص التكاليف الباهظة التي كان على واشنطن تحملها جراء تطبيق هذه الاتفاقية، باعتبارها دولة كبرى في مجال انبعاث الكربون من الصناعات في الجو، حيث تحملت الخزانة الأمريكية منذ التوقيع على الاتفاقية إلى غاية انسحابها عام 2001 أكثر من 400 مليار دولار، متمثلة في برامج تقليص انبعاث الكربون في الجو وخسائر الشركات الأمريكية جراء تلك البرامج، بالإضافة إلى التعويضات التي تحملتها الولايات المتحدة لصالح الأطراف المتضررة وكذا الالتزامات المالية تجاه الدول الفقيرة والنامية.

مؤخرا، انعقدت "قمة المناخ" بالعاصمة الفرنسية "باريس" في الفترة 30-12 (نوفمبر/ ديسمبر 2015)[1]، بحضور حوالي 195 دولة ممثلة من رئيس ورئيس حكومة ووزير أول فضلا عن وفود المجتمع العلمي والعلماء ورجال الإعلام، من اجل البحث في نقطة واحدة هي إطلاق "بروتوكول جديد" بين الدول يكون بديلا لـ "بروتوكول كيتو 1997" الذي فشل في الحد من الاحتباس الحراري بالنسبة المتفق عليها وهي 20٪ آفاق 2020 و70٪ آفاق 2050 وذلك بسبب عدم انخراط كلا من الصين والولايات المتحدة في ذلك المسعى.

اليوم (أي مرحلة ما بعد "اتفاقية كيوتو")، متغيرات القرار الطاقوي تغير رأسا على عقب، حيث تم تشكل منطقة اليورو (2000)، ومعها تقدم الميثاق الأوروبي للطاقة (2050)، نحو التنفيذ بالإضافة إلى تطور استهلاك الطاقة في العالم في الفترة من 1973 إلى 2011، على نحو مختلف، حيث تراجعت حصة النفط من 46٪ إلى 32٪، لصالح النووي الذي زاد من 1٪ إلى 5٪، والفحم الذي زاد من 25٪ إلى 29٪[2]، ومنه تراجع محتوى الطاقات الاحفورية في أول قوة اقتصادية مستهلكة للطاقة وهي الولايات المتحدة، حيث بلغت حصة الطاقات المتجددة في توليد الكهرباء سقف 88٪ في ماي 2014[3]، كما أصبح الحديث يدور حول تسابق الدول لقيادة قاطرة الطاقات المتجددة (الاتحاد الأوروبي، استراليا، أمريكا والصين)، كما كان للموقف الأمريكي أثرا أكثر ايجابية من السابق لصالح تحقيق أهداف قمة الأرض (ريو-البرازيل 1992)، من خلال الحد من انبعاث الكربون تصل إلى 70٪ آفاق 2050، ما يعني الحد من استهلاك الطاقات الاحفورية بشكل كبير والسعي نحو تطوير أكثر لسلة استهلاك وإنتاج الطاقة في العالم نحو بدائل النفط والغاز (أي الطاقات المتجددة) ، وهذا ما يسير في نفس الاتجاه السائد بين 1973 و 2011، أي طاقة قليلة الانبعاث من الكربون والمناسبة لمبدأين يعتنقهما الاتحاد الأوروبي، اقتصاد خال من الكربون 2015-2030، ودخول الميثاق الأوروبي للطاقات النظيفة في 2050 حيز التطبيق، والدليل على ذلك هو ما تؤكده هذه الإشارات[4]:

[1] **Nation Unies, Convention-cadre sur les changements climatiques,** http://unfccc.int/meetings/unfccc_calendar/items/2655.php?year=2016, **At :** www.unfcc.int, 06/12/2016.

[2] IEA, « **ENERGY EFFICIENCY Market raport 2013** », p53. **At :** www.iea.org, 06/12/2016.

[3] the Office of the US energy projects May 2014, At : www.ferc.gov, 06/12/2016.

[4] مصيطفى بشير، **"نهاية الريع الأزمة والحل"**، دار الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص62.

- تخلص الولايات المتحدة من مخزونها الاستراتيجي من النفط بتحرير التصدير وتعديل قانون منع تصدير النفط الأمريكي بدء من ديسمبر 2015.
- تخلي الشركات الأمريكية الكبرى عن تكنولوجيا النفط لصالح تكنولوجيا الاقتصاد الأخضر.
- تصريح الرئيس الأمريكي "باراك اوباما" عام 2013: "سنطور إمداداتنا من الغاز لقرن من الزمن ونقلص وارداتنا بنسبة 50٪ آفاق 2020، وسنضمن بذلك توفير 600 ألف منصب عمل".
- توجه الاستثمارات الأمريكية الهائلة (حوالي 400 مليار دولار) في مجال الغاز والغاز الصخري (يعتبران اقل تلويثا للبيئة مقارنة بالنفط).
- انخفاض تكاليف الطاقات المتجددة بسبب التقدم التكنولوجي وبالتالي تراجع أسعار منتجات الطاقات النظيفة
- تبني منظمة الأمم المتحدة لقرارات قمة باريس 2015 على أساس الالتزام وليس الاختيار كما هو الحال في اتفاقية كيوتو 1997، ثم احتمال فرض رسوم جديدة على إنتاج واستهلاك الطاقات المبنية على النفط والغاز في اتفاقية باريس 2015.

باعتبار أن أول دولة مستهلكة للطاقة، أصبحت عاملا موجها لسلوك المجتمع الدولي والتي ينتظر منها الأخذ بعين الاعتبار شيئين مهمين هما، البنى القاعدية واليات التمويل، وهذا الأخير طرح بقوة في قمة باريس باعتبار أن الأولى فشلت في الالتزام بوجودها في تمويل الصندوق الأخضر للمناخ، والذي أطلق بالأمم المتحدة في 2009، ليجمع 100 مليار دولار تصرف على سياسات تخص توازن نظام البيئة لمدة تصل إلى 2020، كما أن الآثار السلبية للتغير المناخي على الدول الكبرى نفسها سيكون حافزا في تعهدات الدول تجاه سلامة البيئة وذلك بتوفر جميع الشروط المتفق عليها ومنها الشرط المالي هذه المرة، وذلك قصد مساعدة الدول النامية في نقل التكنولوجيا وإطلاق برامج الطاقة النظيفة التي تعتبر الأقل خبرة في هذا المجال مقارنة مع تكنولوجيا الاستكشافات الاحفورية خاصة في أسواق التجهيزات المعدة لإنتاج الطاقات المتجددة وتكاليف الاستشارات الفنية، وتجدر الإشارة إلى أن الدول النفطية نجحت في التعبير عن مصالح الدول الإفريقية والمتضررة من تداعيات الاحتباس الحراري على قطاع الزراعة والمياه والتصحر والفيضانات، جراء التقسيم بما له صلة برسم السياسات في موضوع البيئة ومكافحة التصحر وتوازن المناخ، ويظل الحل الأمثل تسريع البحث التطبيقي والصناعي في تلك الدول لصالح تكنولوجيا الاقتصاد الأخضر، وهو ما يعتبر تحد جديد يضاف إلى تحديات التنمية لدول عديدة في العالم.

المبحث الثاني: البدائل الإستراتيجية للنفط

يستهدف التحول الحالي في مصادر الطاقة الانتقال من مصادر طاقة ناضبة إلى تلك المتوفرة بكميات أكبر وصولا إلى مصادر متجددة ودائمة، فالنفط والغاز يشكلان الأساس في مصادر الطاقة الحالية، والأمل معقود على المصادر الطاقوية غير التقليدية وغير المتجددة ، لتشكل مصادر الوقود الانتقالي بالإضافة إلى اعتماد الدول المنتجة على القطاعات غير النفطية إلى أن يحين الوقت لتطوير مصادر الطاقة التي لا تنضب، أي التي لها القابلية على التجدد الدائم.

المطلب الأول: البدائل الطاقوية غير المتجددة (غير التقليدية)

تعتبر كافة مصادر الطاقة التقليدية موارد ناضبة ويقصد بالمورد الناضب، الموارد التي ينفذ ما يتوفر منها في الطبيعة أو في مكان معين نتيجة استخراجه أو استخدامه، أما الموارد غير التقليدية هي الموارد التي لا تتواجد في المكامن التقليدية و لكنها تأخذ شكلا آخر أو تتواجد في تكوين مميز تجعل عملية استخراجها مختلفة عن الموارد التقليدية وتجدر الإشارة إلى أن الحد الفاصل بين مفهوم المصادر التقليدية وغير التقليدية ليس ثابتا بل يتغير مع مرور الزمن وتبعا لتكنولوجيا الإنتاج المستخدمة، مما يعني بأن ما هو موجود حاليا يعد غير تقليديا، قد يوصف على الأمد البعيد بأنه اعتياديا وليس استثنائيا أي أن الفصل بين ما هو تقليدي وغير تقليدي من الناحية العلمية أمر غير دقيق وأشار العديد من المحللين إلى الدور المستقبلي الكبير الذي ستؤديه موارد الطاقة غير التقليدية كمصدر مهم في أجزاء كثيرة من العالم، ومنه يستوجب دراسة موضوع الطاقات البديلة للنفط غير المتجددة حسب أنواع هذه المصادر على النحو الموالي.

الفرع الأول: النفط والغاز الصخريين

يعتبر النفط والغاز الصخريين من مصادر النفط غير التقليدي وهي بشكل عام مصادر هيدروكربونية يصعب استكشافها وتطويرها وإنتاجها بواسطة الطرق التقليدية، كونها تتطلب تقنيات إنتاج جديدة ومتطورة تتسم بكثافة الاستهلاك للطاقة وتحتاج إلى معالجات جديدة للتعامل مع طرق الوصول إلى مكامنها المتعذر الوصول إليها وتركيبتها الاستثنائية علما أنها منتجة من تشكيلات أو مكامن جيولوجية حالت تكويناتها في السابق.

أولا: نظرة عامة حول النفط والغاز الصخريين

تصنف أهم مصادر النفوط غير التقليدية في حسب تواجدها في الطبيعة إلى[1]:

- **رمال النفط (البيوتمين الطبيعي):** تعرف الترسبات التي تحتوي على البيوتمين الطبيعي بـ "رمال القار"، وأصبح يطلق عليها لاحقا برمال النفط، ويوجد البيوتمين في المكامن بحالة صلبة، يتركز معظم الاحتياطي العالمي من البيوتمين في ولاية "البرتا الكندية"، حيث يتم إنتاجه حاليا على نطاق تجاري واسع.

[1] صندوق النقد العربي، **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016"**، أبوظبي، 2016، ص ص: 279، 280.
الموقع: www.amf.org.ae، 2017/03/07.

- **النفط الصخري أو نفط السجيل (Shale Oïl)**: يسمى أيضا بنفط الصخور الكتيمة أو المحكمة (Tight Oïl)، وهو مصلح يرمز إلى النفط المخزن في التشكيلات أو المكامن ذات النفاذية المنخفضة أو المعدومة ومن ضمنها مكامن الصخور الرملية ومكامن الصخور الكربونية والتي لا تسمح له بالمرور إلى فتحات الآبار بمعدلات اقتصادية من دون المساعدة بواسطة عمليات الحفر المتقدمة، في العادة يكون ذو نوعية متوسطة إلى خفيفة ولا يحتوي على مستويات عالية من الكبريت، لكن طبيعة الطبقات الجيولوجية غير التقليدية تحتويه مما تختم اللجوء إلى تقنيات معقدة ومكلفة نسبيا من أجل إنتاجه.
- **الصخر النفطي أو نفط الكيروجين (Oïl Shale)**: هو ترسبات من الصخر أو الحجر الطيني، تحتوي على مواد بتيومينية صلبة تدعى "كيروجين"، تتواجد في معظم مناطق العالم، إلا أن الجزء الأكبر منها يقع على أعماق بعيدة من سطح الأرض، وهو ما يجعل صعوبة في استغلالها اقتصاديا، وتجدر الإشارة إلى أن هنالك كمية واعدة مكتشفة في العالم تجعل الصخر النفطي مؤهلا لان يكون المصدر الرئيسي للنفط مستقبلا، وتجدر الاشارة الى أن هنالك فرق بين الصخر النفطي والنفط الصخري*.
- **الغاز الصخري أو غاز السجيل (Gaz Shale)**: هو غاز طبيعي غير تقليدي تكون من عوالق وكائنات مجهرية وطحالب بفعل عوامل البيئة قبل ملايين السنين ونشأ داخل طبقات بعض أنواع الصخور الرسوبية يطلق عليها الطفل الصفحي**[1]، يتم استخراج الغاز الصخري باستخدام تقنية معقدة تعتمد على ضخ كميات كبيرة من المياه والكيماويات ولتحرير الغاز الصخري لابد من القيام بعملية الحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي على نطاق واسع وباستخدام الماء والرمل وذلك لتحقيق الحد الأمثل من اتصال السطح بمكامن الغاز من أجل المحافظة على زيادة المسامية[2]، أكد خبراء جيولوجيون انه يوجد أكثر من 688 ترسبا للطفل الصفحي في 142 حوضا رسوبيا حول العالم، ولم تحدد حاليا إمكانية الإنتاج إلا في بضع عشرات منها فقط، أغلبها في شمال أمريكا مما يعني إمكانية إنتاج الغاز الطبيعي من مئات التكوينات الطفلية حول العالم وتعد الكميات المحتملة ضخمة جدا وهو ما يرجح تغيير خارطة سوق الغاز الطبيعي، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والسوق العالمية للغاز الطبيعي المسيل[3].

ثانيا: الاحتياطات العالمية من النفط والغاز الصخريين

هنالك دراسات تؤكد أن موارد النفط والغاز الصخريين بكميات كبيرة جدا والجدول الموالي يوضح موارد النفط والغاز الصخريين المؤكد وغير المؤكد القابل للاستخراج من إجمالي الموارد العالمية المتاحة.

---

* **الفرق:** النفط الصخري كامل التكوين ويوجد في الطبيعة بحالة سائلة لكنه محبوس في صخور ذات نفاذية ضعيفة جدا، أما الصخر النفطي لا يزال في المراحل الأولى من تكوينه الجيولوجي محبوس في صخور ذات مسامية ضعيفة جدا ويشبه إلى حد ما رمال النفط في كندا ويوصف بـ: "النفط غير الناضج" أي لم يتم تحويله بعد إلى نفط يحتاج إلى عمليات تسخين وتكرير مكلفة من اجل استخراجه.

** **الطفل الصفحي:** هو تكوين صخري رسوبي يحتوي على الطين و الكوارتز و معادن أخرى.

[1] حسن جمال قاسم، **"النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية"** ، صندوق النقد العربي، جويلية 2015، ص 02.

[2] عبد الله جمال، **"ثورة الغاز الصخري وأثرها على اقتصادات دول الخليج"** ، مركز الجزيرة للدراسات، 04 اكتوبر 2013، الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/10/201310412134243987 1.html، 2016/11/20.

[3] مجلس الطاقة العالمي، **"دراسة موارد الطاقة : نظرة مرّكزة على الغاز الصخري- ترجمة بو يحي إيمان وخالد الشتوي- "**، لندن 2010، ص 07.

الجدول (2-4): موارد النفط والغاز الصخريين من إجمال الموارد العالمية المتاحة عام 2013

البيان		نفط خام (بليون برميل)	الغاز الصخري (تريليون قدم مكعب)
الولايات المتحدة الأمريكية	الموارد المتاحة	223	2431
	الموارد القابلة للاستخراج	58	567
	الكمية المؤكدة	25	220
خارج الولايات المتحدة	الموارد المتاحة	3134	20451
	الموارد القابلة للاستخراج	287	6634
	الكمية المؤكدة	1617	6521
العالم	الموارد المتاحة	3357	22882
	الموارد القابلة للاستخراج	345	7201
	الكمية المؤكدة	1642	6741

SOURCE : U.S. Energy Information Administration EIA, **«Technically Recoverable Shale Oïl and Gas Ressources An Assessment of 137 Shale Formations in 41 Countries Outside the United States»**, (2013), P: 03,
At : **www.EIA.gov,** 11/11/2016.

تشير البيانات، أن موارد النفط الصخري القابلة للاستخراج من الناحية الفنية في العالم تقدر بحوالي 345 مليار برميل، منها 58 مليار برميل في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تبلغ 16.81٪ من إجمالي المتاح عالميا، في حين تقدر نسبته داخل الو لايات المتحدة الأمريكية حوالي 26٪ من إجمالي الموارد المتاحة* من النفط الصخري وغير الصخري في الولايات المتحدة.

في المقابل، تقدر موارد النفط الصخري القابل للاستخراج خارج الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 287 مليار برميل، أي ما يعادل 83.2٪ من إجمالي النفط الصخري عالميا وتبلغ نسبته حوالي 9.15٪ من إجمالي الموارد المتاحة خارج ال ولايات المتحدة، بينما تقدر الزيادة في حجم الموارد النفطية خارج الو لايات المتحدة الأمريكية بعد إدراج النفط الصخري حوالي 10٪. أما الكمية المؤكدة من النفط غير الصخري عالميا تقدر بحوالي 1642 مليار برميل منها 25 مليار برميل داخل الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تبلغ حوالي 1.5٪ من الإجمالي المؤكد عالميا وحوالي 1617 مليار برميل في بقية العالم بنسبة تبلغ حوالي 98.5٪ من الإجمالي المؤكد عالميا ، أما فيما يتعلق بموارد الغاز الصخري، فتشير الإحصائيات إلى أن إجمالي الموارد القابلة للاستخراج من الناحية الفنية في العالم تقدر بحوالي 7201 مليار قدم مكعب، منها حوالي 567 مليار قدم مكعب داخل الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تبلغ حوالي 7.77٪ من إجمالي الغاز الصخري المتوفر عالميا ، في حين تقدر نسبته حوالي 27٪ من مجموعة الموارد القابلة للاستخراج (التقليدي والصخري) داخل الولايات

* **الموارد المتاحة تتمثل في:** النفط الاحفوري التقليدي والنفط الصخري والكيروجين والنفط الرملي والوقود الحيوي، أما فيما يخص الغاز فيقصد بذلك الغاز الصخري والغاز الطبيعي التقليدي

المتحدة الأمريكية، وتقدر موارد الغاز الصخري خارج الو لايات المتحدة الأمريكية بحوالي 6634 مليار قدم مكعب متوفر عالميا بما يعادل حوالي 92.12٪ من إجمالي الغاز الصخري المتوفر عالميا.

تعتبر روسيا الأولى عالميا في احتياطيات النفط الصخري القابل للاستخراج من الناحية الفنية وتقدر مواردها بنحو 75 مليار برميل بنسبة تبلغ حوالي 21.7٪ من إجمالي الموارد المتاحة من النفط الصخري في العالم. تليها الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 58 مليار برميل أي ما يعادل 3.49 ٪، ثم الصين فالأرجنتين، فيما تحتل ليبيا المركز الخامس بنحو 26 مليار برميل أي ما يعادل 7.5٪، أما بالنسبة لاحتياطيات الغاز الصخري القابلة للاستخراج من الناحية الفنية، فتعتبر الصين الأولى عالميا بحوالي 1115 تريليون قدم مكعب بنسبة تبلغ 15.3٪ من إجمالي موارد الغاز الصخري في العالم تليها الأرجنتين بحوالي 802 تريليون قدم مكعب بنسبة تقدر بحوالي 11٪ من الإجمالي المتاح ثم الجزائر في المركز الثالث بحوالي 707 تريليون قدم مكعب بنسبة تبلغ حوالي 9.7٪، بينما حلت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الرابع بحوالي 665 تريليون قدم مكعب وبنسبة تبلغ حوالي 9.1٪[1].

الفرع الثاني: الغاز الطبيعي

يعد الغاز الطبيعي أحد مصادر الطاقة البديلة غير التقليدية، أصبح اليوم الوقود المثالي في العالم، وهو مركب كربوني يحتوي على نفس العناصر الرئيسية التي يحتوي عليها البترول لذلك يوصف بأنه الصورة الغازية للنفط، ويتألف الغاز الطبيعي من مركبات هي خليط من الغازات ذات الأصل البترولي يمكن قياسها من الناحية الطاقوية، حيث واحد طن نفط يساوي 1000 متر مكعب غاز، ويتشكل من غازات أهمها: الميثان 95٪، الإيثان 18.5٪، البروبان 11.6٪، البيوتان 4.4٪، كما يحتوي على شوائب مثل النتروجين، ثاني أكسيد الكربون وكبريتات الهيدروجين، و التي تقلل من قابلية الغاز للاحتراق وبالتالي تحد من قيمته التجارية[2].

ثمة توجهات توحي بوجود مستقبل مشرق للغاز الطبيعي، فقد طرحت تساؤلات حول إمكانية إحلال الغاز الطبيعي محل النفط، فإذا ما قورن الغاز الطبيعي بالنفط والفحم، فإن احتراقه يكون نقيا إلى حد بعيد وهي خاصية يمكن أن تصبح عنصرا مهما في المنافسة إذا سنت الحكومات ضريبة الكربون أو حددت نسبا لتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة[3]، يمتاز الغاز الطبيعي بعدة خصائص جعلته يتفوق على النفط في مجال الطاقة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك للمميزات التي يتمتع بها الغاز الطبيعي واستعمالاته فيما يلي[4]:

---

[1] U.S. Energy Information Administration EIA, **"Technically Recoverable Shale Oil and Gas Ressources An Assessment of 137 Shale Formations in 41 Countries Outside the United States"**, (2013),p : 10.
At : **www.EIA.gov, 11/11/2016.**

[2] مساعيد فاطمة، **"مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد الخامس، جوان 2011، ص: 225.

[3] كيلج مايكل، **"مستقبل الغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية –ترجمة مجموعة من الباحثين-"**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2004، ص: 19.

[4] مساعيد فاطمة، **مرجع سابق**، ص: 226.

- خلوه من الروائح الكريهة عند احتراقه، ولا يتخلف عنه مواد سامة.
- احتمال الغاز في الانفجار ضعيفا جدا.
- يعطي الغاز الطبيعي سعرات حرارية أكبر من التي يعطيها النفط عند احتراقه.
- هو وقودا نظيفا، يحترق دون أن يلوث البيئة وسهل الاستخراج كما يعتبر نقل الغاز الطبيعي بواسطة الأنابيب أسهل من النفط سواء كان ذلك إلى معامل تسييل الغاز أو إلى موانئ التصدير.
- لا يحتوي الغاز الطبيعي على الشوائب مثل الكبريت بكميات كبيرة كالتي توجد مع النفط، مما جعله صالحًا للاستعمال المنزلي واستخدامه في الصناعات البتر وكيماوية وفي صناعات الحديد والصلب والألمنيوم[1].

ذكرت جريدة النفط والغاز (Oïl & Gaz)، أن الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في العالم نمت بنحو 40٪ خلال السنوات الـ 20 الماضية، بمجموع 6.95 تريليون قدم مكعب (من 1980الى غاية جانفي 2016)[2]، حيث نمت الاحتياطات المؤكدة في غير الأعضاء لمنظمة التعاون والتنمية بمعدل 43٪ (1.912 تريليون قدم مكعب) منذ عام 1996، في حين نمت الاحتياطيات المؤكدة في منطقة منظمة التعاون والتنمية بنسبة 21٪ (104 تريليون قدم مكعب) منذ عام 1996، أما التقديرات الحالية، للاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في جميع أنحاء العالم تشير إلى وجود قاعدة كبيرة من الموارد لدعم النمو في الأسواق خلال 2040 وما بعده، تنتشر احتياطيات الغاز الطبيعي بشكل غير متساو في جميع أنحاء العالم، إذ تتركز ثلاثة أرباع الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في أوراسيا والشرق الأوسط وتحتوي كل من روسيا وإيران وقطر حوالي 54٪ من الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في العالم، أما بقية العالم فتتوزع بالتساوي إلى حد ما[3].

(الجدول 2-5): ترتيب أفضل خمس بلدان بالنسبة للعالم حسب الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي

البيان	الاحتياطات المؤكدة (تريليون قدم مكعب)	نسبة الاحتياطات من إجمال العالم
روسيا	1688	٪24.3
إيران	1201	٪17.3
قطر	866	٪12.5
الولايات المتحدة	369	٪5.3
السعودية	300	٪4.3
العالم	6950	٪3.8

SOURCE: EIA, «**International Energy Outlook 2016 With Projections to 2040**», U.S.Energy Information Administration Washington, May 2016,
At : **www.eia.gov,** 13/11/2016.

[1] عبد الله حسين، **"الغاز الطبيعي: وقود الغد في انتظار سياسة منسقة عربيا"**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1999، ص 03.
[2] Oil & Gas Journal, **"Worldwide Look at Reserves and Production,"** Vol. 113, No. 12 (December 7, 2015),
At : http://www.ogj.com/articles/print/volume-113/issue-12.html , 13/11/2016.
[3] EIA, «**International Energy Outlook 2016 With Projections to 2040**», U.S.Energy Information Administration Washington, May 2016,

الفرع الثالث: الطاقة النووية

الطاقة النووية، هي الطاقة التي تربط بين مكونات النواة (بروتونات ونيترونات) وتنتج عند انشطار أو اندماج ناويات الذرات في المفاعلات النووية *، حيث تشكل حوالي 20٪ من مجموع الطاقة المولدة بالعالم [1]، هنالك عدة أجيال من المفاعلات النووية، الجيل الأول طور في الفترة بين 1950-1960 والقليل منها مازال يشتغل الآن يستخدم اليورانيوم الطبيعي كوقود والغرافيت كمهدئ، الجيل الثاني يستخدم اليورانيوم المخصب كوقود والماء كمهدئ حيث تعتبر معظم القوى العاملة في الولايات المتحدة من هذا النوع، أما الجيل الثالث هو ما يطلق عليه المفاعلات المتقدمة وتم تشغيل ثلاثة منها في اليابان وهناك أخريات تحت الإنشاء أو التجهيز للتشغيل و الجيل الرابع مازال تحت التصميم بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، ومن المقدر له أن يشتغل بعد عام 2020 ومن المفترض له أن تكون له دورة وقود مغلقة حيث يتم حرق معظم المواد المشعة ذات العمر المتوسط ضمن الوقود وهذا الجيل في الغالب سيكون من المفاعلات السريعة[2]،

منذ منتصف العقد الأول من القرن العشرين عاد الاهتمام لتقنية الاندماج النووي وزاد اهتمام بعض الدول الصناعية ببناء مفاعلات نووية جديدة (الولايات المتحدة، فرنسا،..) مع مراعاة معيار الأمن الأمن والتلوث البيئي، حيث قامت البلدان التي لديها محطات نووية عاملة تدرس بناء محطات نووية جديدة والبلدان التي ليس لها محطات نووية أصبحت تدرس كيفية إدخال هذه التقنية مع أنواع الطاقة المستخدمة لديها، فبلغت طلبات بناء المحطات وبدء الإنشاءات عام 2010 ما يقارب 16 محطة جديدة وبذلك بلغ الإنتاج النووي ما يقارب 2600 تيرا واط ساعة، وزادت حصة التوليد النووي من إجمالي إنتاج الكهرباء حوالي 17٪ أواخر الثمانينات[3].

تشير مصادر إلى أن العالم أصبح ينتج من الكهرباء بالطاقة النووية ما يعادل مجموع الطاقة الكهربائية المتحصل عليها من جميع المصادر مجتمعة سنة 1960، وهي تولد حاليا حوالي 14٪ من الكهرباء بواسطة 436 مفاعل قوى في 31 بلد بقدرة إجمالية تقدر بـ 384000 ميجا واط كهربائي تتصدرها الولايات المتحدة، كما تساهم هذه الأخيرة بما نسبته 32.8٪ من الإنتاج العالمي وتليها فرنسا بنسبة 17.2٪ من الإنتاج العالمي، وهناك حوالي 17 دولة تعتمد على الطاقة النووية في توليد الكهرباء، حيث تولد فرنسا ما نسبته 78.4٪ من احتياجاتها من الطاقة الكهربائية بالطاقة النووية تليها كل من اكرانيا والسويد بـ 48.6٪ و42.3٪ على التوالي، فالطاقة النووية كمصدر للكهرباء تعتبر الأسرع نموا بين مصادر الطاقة الرئيسية الأخرى حيث يوجد حوالي 71 مفاعل قوى تحت الإنشاء ومخطط لإنشاء 174 مفاعل آخر[4].

---

*__المفاعل النووي:__ عبارة عن جهاز يستخدم لبدء تفاعل نووي مستدام للسيطرة عليه، يتكون من وعاء ثقيل يشبه الخزان يحوى داخله "قلب *Core* " من الوقود النووي، فمن خلال السيطرة على عمليات الانشطار المتسلسلة داخل قلب المفاعل تنساب الطاقة النووية من المفاعل بشكل تدريجي مع الحفاظ على الأجواء المناسبة لاستمرار تلك العمليات بشكل دائم دون وقوع انفجارات.

[1] شعبان إسماعيل وآخرون، **"الطاقة النووية وأثرها على اقتصاديات الدول"**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات، المجلد الواحد والثلاثون، العدد الاول، 2009، سورية، ص: 206.

[2] المحجوب عبد المجيد ومصباح ضو، **"مستقبل الطاقة النووية في الدول العربية"**، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الإمارات العربية المتحدة، الهيئة العربية للطاقة الذرية، 21-23 ديسمبر، 2014، ص ص: 01،02.

[3] روغنز هانز هواغر، **"خيار الطاقة النووية –ترجمة عدنان شهب الدين"**، المنتدى العربي للبيئة (AFED)، 2012، ص ص: 74-76.

[4] IAEA, **« Internationa Atomic Energy Agency 2014 »** At : **www.IAEA.org**, 10/12/2016.

(الجدول 2-6): إنتاج الكهرباء النووية حسب المناطق للعام 2014

أفضل خمس منتجين	الطاقة النووية من إجمالي الإنتاج المحلي للكهرباء	المنتجين	تيرا واط	النسبة من الإنتاج العالمي	صافي القدرة المركبة	جيغا واط
فرنسا	٪78.4	الولايات المتحدة	831	٪32.8	الولايات المتحدة	99
اوكرانيا	٪48.6	فرنسا	436	٪17.2	فرنسا	63
السويد	٪42.3	روسيا الاتحادية	181	٪7.1	اليابان	42
كوريا	٪28.7	كوريا	156	٪6.2	روسيا الاتحادية	25
الولايات المتحدة	٪19.2	الصين	133	٪5.2	الصين	24
العالم	٪10.7	العالم	2535	٪100	العالم	384

SOURCE : IAEA, « **International Atomic Energy Agency 2014** »
At : **www.IAEA.org**, 10/12/2016.

مؤخرا أصبح العالم يشهد تطورا سريعا في التقنيات النووية والحلول المبتكرة في مجال الأمان والتخلص من النفايات المشعة وهذا ما يجعل منها داعما رئيسيا لأمن الطاقة العالم، فقد تم إدارة النفايات المشعة بنجاح في نصف القرن الأخير وتم بناء عشرات المنشات لتخزين وتصريف المواد المشعة ذات الإشعاع العالي والمتوسط، وهو ما أصبح يرجح الكفة لمؤيدي استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء عن المعارضين الذين يتحفظون على القضايا الخاصة بالأمان و إدارة النفايات وعلاقتها المحتملة بالأسلحة النووية.

المطلب الثاني: البدائل الطاقوية المتجددة (الدائمة)

يطلق هذا المصطلح على مصادر الطاقة التي لها صفة التجدد والديمومة، أي أن مخزونها غير قابل للنفاذ بحكم الاستهلاك الدائم، بمعنى آخر هي الطاقة الناشئة من المصادر التي لاتفنى اقتصاديا أي غير قابلة للنضوب، فهي تتجدد باستمرار طالما هنالك حياة على سطح الأرض [1]، وهناك نوعين من هذه المصادر، حيث يضم الأول كل مصادر الطاقة الدائمة قيد الاستخدام بينما يضم النوع الثاني مصادر الطاقة الدائمة والتي ما زالت لحد الآن في مرحلة التجارب والأبحاث وهذا النوع من المصادر يتطلب مستوى تكنولوجي رفيع، لا يملكه العالم حتى في الوقت الحاضر.

الفرع الأول: المصادر الطاقوية المتجددة قيد الاستخدام

مصادر الطاقة الدائمة قيد الاستخدام، يقصد بها كل مصادر الطاقة التي بنسب متفاوتة من مكان لآخر، وهذه المصادر تحتاج إلى مستوى تكنولوجي في متناول غالبية دول العالم[2]، وأهم هذه المصادر هي الطاقة الهوائية، الشمسية، المائية والعضوية..

[1] حريز هشام، **"دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة"** ، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص: 102.
[2] مخلفي أمينة، **"النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة"** ، مجلة الباحث، ورقلة، العدد الثالث، 2011، ص: 225.

أولا: الطاقة الهوائية

تعتبر الرياح مصدرا ثانويا للطاقة الشمسية، إذ أن حركة الهواء في الغلاف الجوي تأتي نتيجة للفروق في درجات حرارة الهواء، وقد استخدمت في تسيير السفن الشراعية وفي أغراض الزراعة والصناعة، وتستخدم في الوقت الحالي لتوليد الكهرباء، وقد أدى تزايد دور الطاقات غير المتجددة في التقنية والتنمية الاقتصادية خلال أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين كمصدر متجدد للطاقة تستخدم في ضخ المياه وطحن الحبوب وتسيير السفن، نجحت الدنمارك (وهي من الأوائل) في استخدامها لطاقة الرياح في توليد الكهرباء، حيث كانت تملك أكثر من ثلاثة وثلاثين ألف طاحونة هواء في سنة 1900 ومنذ الحرب العالمية الثانية زاد اهتمام الدول(كالولايات المتحدة، ألمانيا، الهند،...) بطاقة الرياح[1]، وتم تصميم أجهزة تعمل بكل أنواع الرياح لتوليد الكهرباء أما استخدام طاقة الرياح على مستوى الدول العربية، فاقتصر على ضخ المياه كالكويت والسعودية، ولبنان، والمغرب ومصر، أما اليمن فقد نجحت في توليد الكهرباء بطاقة 18 كيلووات كتجربة.

تشير الإحصائيات، إلى انه بلغ إجمالي الطاقات المركبة الجديدة من طاقة الرياح في العالم أكثر من 63 جيغا واط مقارنة بـ 51 جيغا واط عام 2014 أي مسجلة ارتفاع بمعدل يقارب 22٪، وهذا راجع إلى توسع الاستثمارات في هذا المجال حيث ارتفع عام 2015 إلى حوالي 329 بليون دولار مقارنة بـ 316 بليون دولار عام 2014، احتفظت الصين بالمركز الأول للعام السابع (2009-2015) على التوالي بنسبة 48.4٪ أي بـ 30.5 جيغا واط وبقدرة تراكمية تقدر بـ 145.104 جيغا واط، تليها الولايات المتحدة بـ 8.6 جيغا واط وبقدرة تراكمية تقدر بـ 74.5 جيغا واط، أما المرتبة الثالثة كانت لألمانيا بحوالي 6 جيغا واط ثم البرازيل والهند بـ 2.75 و2.62 جيغا واط على التوالي[2].

الجدول (2-7): الطاقات المركبة الجديدة والقدرات التراكمية للبلدان الخمس الأوائل نهاية عام 2015

البيان	الطاقات المركبة (جيغا واط)	نسبتها من إجمالي العالم	البيان	القدرة التراكمية (جيغا واط)	نسبتها من إجمالي العالم
الصين	30.75	٪48.4	الصين	145.362	٪33.6
الولايات المتحدة	8.598	٪13.6	الولايات المتحدة	74.471	٪17.2
ألمانيا	6.013	٪9.5	ألمانيا	44.947	٪10.4
البرازيل	2.754	٪4.4	الهند	25.088	٪5.8
الهند	2.623	٪4.2	اسبانيا	23.025	٪5.3
العالم	63.467	٪100	العالم	432.833	٪100

SOURCE : (GWEC), « **GLOBAL WIND ENERTGY COUNICL STATISTICS 2015** », Feb 2016, p 09, **At**: www.gwec.net, 15/12/2016.

[1] الخولي سيد فتحي احمد، **مرجع سابق**، ص 127.

[2] (GWEC), « **GLOBAL WIND ENERTGY COUNICL STATISTICS 2015** », Feb 2016, p 09, at: www.gwec.net, 15/12/2016.

ثانيا: الطاقة الشمسية

الشمس هي المصدر الرئيسي لمعظم مصادر الطاقة المتجددة الأخرى وبما أن لها تاريخ طويل مع الأرض والإنسان بشكل خاص، فقد استحوذت على تفكير العلماء والمهندسين والمعماريين، الأمر الذي دفعهم في أواسط الثورة الصناعية لتكثيف الجهود والبحث العلمي للوصول لأفضل الطرق الممكنة للاستفادة من الطاقة الشمسية[1]، إذن هي مصدر نظيف لا ينتج عن استعماله أي غازات أو نواتج ضارة للبيئة كما هو الحال في أنواع الوقود الأخرى، تقدر كمية الإشعاع الشمسي الواصلة إلى الأرض بـ 1.63 كيلو واط في المتر المربع، وحوالي 50٪ منها تنعكس في الفضاء، 15٪ منها تنعكس على سطح الأرض و35٪ تقتص من قبل الهواء والماء والأتربة، وتتلخص خصائص الطاقة الشمسيّة في كونها أكثر مصادر الطاقة المعروفة وفرة حيث توفر عنصر السليكون اللازم لاستخدام الطاقة الشمسية بكميات كبيرة في الأرض، سهولة تحويلها إلى معظم أشكال الطاقة الأخرى، مما يجعلها متعددة أوجه الاستخدام وتعتبر طاقة غير ملوثة، كما لا توجد مخلفات إنتاج ضارة، وتختلف شدة الإشعاع الشمسي من مكان لآخر ومن زمان لآخر وذلك حسب موقع المنطقة من خط الاستواء[2].

تستخدم الطاقة الشمسية حاليا بصورة مباشرة، وتغطي أكثر من مجال، تسخين المياه وبرك السباحة، وتدفئة المباني وتبريدها، وتوليد الكهرباء وطبخ الطعام، كما يجري في أوروبا وأمريكا وبقية دول العالم، أما في الدول النامية عادة ما تستعمل لتحريك مضخات المياه في المناطق الصحراوية الجافة[3]. الجدول الموالي يوضح الطاقات الكهروضوئية المركبة والقدرات التراكمية لبعض البلدان الرائدة في هذا المجال نهاية العام 2015.

الجدول (2-8): الطاقات الكهروضوئية المركبة والقدرات التراكمية نهاية عام 2015

البيان	الطاقة الكهروضوئية المركبة (جيغا واط)	القدرات التراكمية (جيغا واط)
الصين	**15.15**	**43.53**
اليابان	**11**	**34.41**
الولايات المتحدة	**7.3**	**25.62**
المملكة المتحدة	**3.51**	**8.78**
ألمانيا	**2**	**5.05**
كوريا	**1.45**	**39.7**
استراليا	**1.01**	**3.43**

SOURCE : IEA Photovoltaic Power Systems Programme, «**SNAPSHOT OF GLOBAL PHOTOVOLTAIC MARKETS, 2015»,** P 06.
At : **www.iea-pvps.org,** 2016/12/17

[1] رمضان محمد رأفت وإسماعيل وعلي جمعان الشكيل، **"الطاقة المتجددة"**، دار الشروق"، الطبعة السابعة، بيروت، 1991، ص 32.
[2] رسن سالم عبد الحسن، **مرجع سابق**، ص: 112.
[3] مخلفي أمينة، **"النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة" ، مرجع سابق**، ص: 225.

استنادا إلى إحصاءات وكالة الطاقة الدولية لأنظمة وبرامج الطاقة الكهروضوئية (IEA Photovoltaic Power Systems Programme)، بلغ إجمالي الطاقات الكهروضوئية (الفوتوفولتية) المركبة في العالم نهاية عام 2015 حوالي 50 جيغاواط مقارنة بـ 40 جيغاواط عام 2014، أي سجلت نمو بمعدل 25٪، حيث تحتل منطقة آسيا المرتبة الأولى عالميا للسنة الثالثة على التوالي وتستحوذ حولي 60٪ من السوق الكهروضوئي العالمي، تتصدر هذه المنطقة الصين بإنتاجها عام 2015 حوالي 15.3 جيغاواط ولها قدرة تراكمية تقدر بـ 43.6 جيغاواط، تليها اليابان بإنتاجها حوالي 11 جيغاواط، أما بالنسبة للولايات المتحدة فاحتلت المركز الثالث مسجلة ارتفاعا إلى حوالي 7.3 جيغاواط، كما شهدت منطقة اليورو تقدما ملحوظا مسجلة 8 جيغاواط عام 2015 مقارنة بـ 7 جيغاواط عام 2014 وهذا الارتفاع سجل لأول مرة منذ سبع سنوات، تتصدرها المملكة المتحدة بـ 3.51 جيغاواط وبقدرة تراكمية تقدر بـ 8.7 جيغاواط، كما واصلت الدول الناشئة المساهمة في مجال التطوير الكهروضوئي مثل (جنوب أفريقيا 200 ميغاواط، الشيلي 446 ميغاواط، المكسيك 103 ميغاواط، تركيا 208 ميغاواط وهندوراس 389 ميغاواط، والفلبين 122 ميغاواط، والجزائر 268 ميغاواط)[1].

ثالثا: الطاقة المائية

يعود تاريخ الاعتماد على المياه كمصدر للطاقة إلى أمد بعيد باستخدام المساقط المائية في توليد الطاقة (نتيجة كون كثافة الماء اكبر من كثافة الهواء)، أهم المصادر التاريخية لاستخدام مساقط المياه يعرف بالدولاب المائي (الناعورة)، والتي تقام على ضفاف الأنهار ذات المياه السريعة ، حيث استخدم الإنسان مياه الأنهار في تشغيل بعض النواعير التي كانت تستعمل لإدارة مطاحن الدقيق وآلات النسيج ونشر الأخشاب ، وبعد أن دخل الإنسان عصر الكهرباء، بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية، ومن أجل هذه الغاية، تقام محطات أو تربينات خاصة لتوليد الطاقة على مساقط الأنهار، وتبنى السدود الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة، وتعتبر الطاقة الكهرومائية نظيفة نسبيا من حيث الانبعاثات وذلك بعد نجاح الدول الصناعية كالنرويج والسويد وكندا والبرازيل في تشجيع استثمار الطاقة الكهرومائية كأحد الحلول قصد تجنب زيادة CO2 ويتشكل هذا المصدر حوالي 5٪ من احتياجات العالم الحالية.

تشير البيانات، إلى انه في عام 2015 تم إنتاج 33.7 جيغا واط من الطاقة الكهرومائية الجديدة المثبتة مقارنة بـ 28 جيغا واط عام 2014، وتم ضخ 2.5 جيغا واط للتخزين وبذلك تقدر سعة الطاقة المائية العالمية المثبتة (بما في ذلك الضخ للتخزين) 1212 جيغا واط، ومنه إجمالي توليد الطاقة الكهرومائية العالمية لعام 2015 تقدر بحوالي 3.975 تيرا واط، حيث احتلت الصين المركز الأول حيث أضافت 19.4 جيغا واط من مشاريع الطاقة الجديدة ليصبح المجموع في نهاية العام حوالي 296 جيغا واط وهي تساهم بـ 27.9٪ من إجمالي الطاقة الكهرومائية العالمية، أما بالنسبة للبلدان الأخرى الجديدة الرائدة في هذا المجال تشمل البرازيل

[1] IEA Photovoltaic Power Systems Programme, « **SNAPSHOT OF GLOBAL PHOTOVOLTAIC MARKETS, 2015 »,** P 06.
at : **www.iea-pvps.org, 2016/12/17**

(2.5جيغا واط) وتساهم بـ 8.5٪ من إجمالي الطاقة الكهرومائية العالمية ثم تركيا بـ 2.2 جيغا واط، الهند 1.9 جيغا واط وكل من إيران وفيتنام 1 جيغا واط[1].

الجدول (2-9): الطاقة الكهرمائية المثبة ومساهمة الدول في اجمالي الطاقة الكهرومائية العالمية 2015

البيان	الطاقة الكهرومائية المثبتة (جيغا واط)		
الصين	19.37	الصين ٪27.9	البرازيل ٪ 8.6
البرازيل	2.457		الولايات المتحدة ٪7.5
تركيا	2.225		كندا ٪7.4
الهند	1.909		
إيران	1.04	روسيا الاتحادية ٪4.5	بقية العالم ٪39.7
فيتنام	1.03		
ماليزيا	0.719	الهند ٪4.4	
كندا	0.708		

SOURCE :
- REN21, «**RENEWABLES GLOBAL statusreport 2016,P STATUS REPORT2016**» p55, at : www.ren21.net , 18/12/2016.
- IHA, « **hydropower status report 2016** », p26, at : www.hydropower.org, 18/12/2016.

رابعا: الطاقة الحيوية

تعد الكتلة الحيوية أحد مصادر الطاقة التي شاع استخدامها في القرون الماضية خاصة قبل ظهور النفط، حيث استعملت كوقود نتيجة إحراق الحطب، الكتلة الحيوية هي التي تشكلت حديثا نتيجة التمثيل الضوئي تتكون من مواد نباتية أو حيوانية يمكن إحراقها مباشرة وتحويلها إلى وقود (كمخلفات المحاصيل، الخشب وروث الحيوانات،..الخ)، من ميزاتها مرونة استخدامها مقارنة بالطاقات الأخرى بسبب إمكانية تخزينها، بالإضافة إلى أن عملية احتراق CO2 لا ينجم عنه أي أخطار بيئية (الاثانول يتم إنتاجه من قصب السكر يحترق نظيفا ويتم خلطه مع الغازولين لتكوين وقود مختلط "غازوهول Gashol")[2].

اكتشفت الغاز الحيوي (biogas) عام 1776، في ايطاليا كغاز يتولد من المستنقعات قابل للاشتعال. في عام 1890، أنشئت الهند أول وحدة لإنتاج الغاز الحيوي من مخلفات الإنسان وبدا التطبيق العملي لإنتاج الغاز الحيوي في ألمانيا إثناء الحرب العالمية الثانية من نفايات وفضلات الإنسان والحيوان والمزارع بهدف

[1] IHA, « **hydropower status report 2016** », P: 6.
at : www.hydropower.org, 18/12/2016.

[2] فانشي جون، **"الطاقة التقنية والتوجهات للمستقبل -ترجمة عبد الباسط على صالح كرمان"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص: 572.

استخدامه كوقود بديل للنفط إثناء حصار الحلفاء على ألمانيا، وبعد أزمة النفط في السبعينات زاد الاهتمام بإنتاج الغاز الحيوي حيث أصبح في العالم آلاف المحطات لاستخلاص الغاز الحيوي من النفايات[1].

تشير الإحصائيات، أن طاقة الكتلة الحيوية تؤمن حوالي 10٪ من إمدادات الطاقة الأولية العالمية، ويمكن أن توفر أكثر من 27٪ من وقود النقل بحلول عام 2050، فعلى مدى السنوات العشر الماضية، ساهمت الطاقة المتجددة بشكل كبير في الاستهلاك النهائي العالمي للطاقة، وارتفعت مساهمته من 80 جيغا واط في عام 2004 الى480 جيغاواط في عام 2013 وبلغت ما يقارب من خمس استهلاك الطاقة في عام 2012، زادت حصتها في قدرة توليد الكهرباء العالمية حيث ساهمت عام 2013 على ما يقدر بـ 22.1٪ من الإنتاج العالمي للكهرباء، وهو ما يقرب من 340 جيغاواط من إجمالي الإنتاج العالمي المقدر بـ 1560 جيغا واط وكانت مساهمة طاقة الكتلة الحيوية (الصلبة، السائلة والغازية) في إنتاج الكهرباء بـ 1.8٪ من إجمالي إنتاج الطاقة المتجددة أي ما يقدر بـ 88 جيغاواط، احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في إنتاج الكهرباء بطاقة الكتلة الحيوية (15.8 جيغاواط)، والبرازيل في المركز الثاني بإنتاجها (11.4 جيغاواط)، ثم الصين (8.5 جيغا واط) وألمانيا (8 جيغا واط)، أما الهند فاحتلت المركز الخامس من بين اكبر منتجي الكهرباء بطاقة الكتلة الحيوية وهو ما يقدر بـ 4.4 جيغاواط[2].

الفرع الثاني: مصادر الطاقة المتجددة قيد التجارب والأبحاث

هذا النوع من المصادر يتطلب مستوى تكنولوجي رفيع، لا يملكه العالم في الوقت الحاضر، وهي لا تزال في مرحلة التجارب والأبحاث، تنحصر أهم الطاقات الدائمة والتي تعتبر في مرحلة التجارب والأبحاث في عنصرين أساسيين.

أولا: الانصهار النووي

يتوقع أن تستعمل المفاعلات النووية وقود التريتيوم المشتق من الليثيوم ووقود الديتريوم أو الهيدروجين الثقيل الموجود في مياه المحيطات والبحار بكميات هائلة بحيث تشكل 0,16 % منها. هذا يعني أنه يوجد في كل 30000 كغ من الماء كيلو غراما واحدا من الديتريوم، وعليه فان مياه البحار والمحيطات تحتوي أكثر من 10ملايين طن من الديتريوم، وهذه الكمية تغطي حاجة العالم من الطاقة لحولي 500 مليون سنة، لذلك فان الطاقة التي سوف تنتجها مثل هذه المفاعلات في المستقبل هي طاقة دائمة، إذ أن اندماج واحد كيلوغرام من هذا الوقود يطلق طاقة قدرها 1.6×10^{11} كيلو كالوري، أي أن إدماج الديتريوم الموجود في لتر واحد من ماء البحر يعادل حرق 300 لتر من الغازولين (البترين)، وهذا جد معتبر، وتعتبر إمدادات هذا المصدر غير محدودة الإمكانات وغير ناضبة بالنسبة إلى حاجة المفاعلات، وهي تلقى اهتماما كبيرا في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الصناعية الكبرى، حيث تجري الأبحاث المستفيضة للاستفادة منها في القرون

[1] الخولي سيد فتحي احمد، **مرجع سابق**، ص 134.

[2] **http://biomasspower.gov.in/About-us-3-Biomass%20Energy%20scenario-3.php.**
At : biomasspower.gov.in , 18/12/2016.

القادمة. ولا يتوقع لهذا المصدر أن يصبح قيد الاستخدام في وقت قريب قبل أن يتم اكتشاف التقنيات المطلوبة وإثبات نجاحها[1].

ثانيا: الطاقة المتولدة عن الهيدروجين

الهيدروجين هو العنصر الأكثر انتشارا في الكون إذ يمثل 75% من كتلة الكون و 90٪ من الجزيئات التي تكونه، يندر وجود الهيدروجين على شكل عنصر نقي في الطبيعة إذ يوجد على شكل مركبات متحدة فيها مع معادن وعناصر أخرى قد يزيد عددها عن 92 عنصر، وقد يكون من ابرز تلك المركبات اتحاد الهيدروجين مع الأكسجين (الماء..)، كما يختزن في جوف الأرض متحدا مع الكربون مكونا النفط والغاز الطبيعي، وقد يكون ممتصا على شكل هيدريدات بواسطة بعض المعادن كالليثيوم والتيتانيوم..، فمن الممكن لهذا العنصر أن يؤدي دورا هاما كمصدر للطاقة البديلة[2].

إن اقتصاد الهيدروجين هو نظام مقترح لتوزيع الطاقة باستخدام الهيدروجين، بما أن الهيدروجين غير متوافر بشكل حر في الطبيعة لذلك لا بد من إنتاج الهيدروجين من التحليل الكهربائي للماء أو أحد الطرق المعروفة الأخرى، وعدم توافره في الطبيعة يجعل منه حاملا للطاقة (مثل الكهرباء) وليس مصدرا رئيسيا للطاقة (مثل الفحم)، إن الفائدة من اقتصاد الهيدروجين تعتمد على القضايا المتعلقة بمصادر الطاقة مثل استخدام الوقود الأحفوري والتغير المناخي وتوليد الطاقة المتجددة[3].

جميع البلدان الصناعية في العالم تسعى اليوم لتمويل مشاريع تطوير قطاع الهيدروجين، حيث يظهر هذا الأخير يوما بعد يوم كحامل مستقبلي للطاقة وقادر على الحلول محل الطاقات الاحفورية على المدى المتوسط والطويل، ففي ستينات قرن الماضي خصصت بعض الحكومات بميزانيات عامة متواضعة للبحث في الهيدروجين، لم تتخط ميزانية البرنامج الأمريكي 24 مليون دولار، أما المجموعة الأوروبية فأنفقت بين 72 و84 وفي التسعينيات زاد الاهتمام بهذا العنصر، حيث تم نشر سلسلة من الدراسات المنذرة بخطر زيادة انبعاث ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استعمال الوقود الاحفوري، مما دفع الكثير من الدول الصناعية كاليابان، ألمانيا وكندا إلى تبني مشاريع بحث وتطوير كبرى موجهة لإعداد أسس وركائز تهتم خاصة للبحث عن حلول شاملة للمشاكل المرتبطة بإنتاج، تخزين ونقل الهيدروجين [4]. وخلال العقدين السابقين اهتمت الدول المتقدمة بمحاولة استخدام الهيدروجين كعامل طاقة ورصدت من اجل ذلك مبالغ كبيرة للحصول على نتائج ايجابية في هذا المجال حيث تعتبر أيسلندا أول بلد في العالم يعتمد اقتصاد الهيدروجين كليا ففي شهر فيفري العام 1999 أعلنت أنها بدأت

[1] مخلفي أمينة، **"النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة"** ، مرجع سابق، ص229.

[2] رحمان أمال، كيحلي سلمى عائشة، **"اقتصاديات الهيدروجين وإمكانيات التطبيق لتحقيق التنمية المستدامة"** ، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة، يومي 22-23 نوفمبر 2011، ص ص: 535، 536.

[3] لعمى أحمد، رحمان أمال، **"مستقبل الهيدروجين الشمسي في الجزائر (المشروع المغربي-الأوروبي)"** ، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 20-21 نوفمبر 2012، ص: 258.

[4] رحمان أمال، كيحلي سلمى عائشة، **مرجع سابق**، ص: 541.

مخططا على المدى البعيد طموحا لاعتماد اقتصاد الهيدروجين، كما أن هناك مشروع آخر قيد الانجاز في هاواي التي تطمح في الوصول إلى الاكتفاء الذاتي الطاقوي باستغلال مواردها من الحرارة الباطنية الوافرة وكذلك الطاقة الشمسية من اجل إنتاج الهيدروجين[1]، وهذا الاهتمام يعود إلى كونه يتمتع بعدة مزايا منها[2]:

- الطاقة الحرارية الناجمة عن حرقه تفوق بكثير تلك الطاقة الناجمة عن حرق المصادر الأخرى مقارنة بوزنه (ثلاثة أضعاف ما تعطيه المصادر الأخرى كالبنزين..) واستخدامه كوقود لا يترتب عليه أي نواتج ملوثة للبيئة وحرقه لا يؤدي إلى انعدامه بل إلى اتحاده مع الأكسجين مشكلا الماء ومن ثم يمكن استخدامه مرة أخرى.
- لهيب الهيدروجين ذو حرارة عالية جدا ونتيجة لانخفاض كثافته فهو ينتشر بسرعة وتقل عندئذ نسب تركيزه وهذه خاصية ايجابية إذ يصبح انتقال الحرائق في خزانات الهيدروجين المعرضة للانفجار قليلة الحدوث.
- يعتبر حامل الطاقة الأكثر تغيرا، وبذلك فان الطاقات الاحفورية يمكن تحويلها إلى طاقة مفيدة (طاقة ميكانيكية، حرارية، كهربائية) من خلال عملية واحدة وهي الاحتراق، على العكس من ذلك فان الهيدروجين يمكن تحويله إلى طاقة مفيدة من خلال خمس عمليات بالإضافة إلى الاحتراق، حيث يمكن أن يحول مباشرة إلى بخار يحول إلى حرارة من خلال الحرق الحفزي، يحول مباشرة إلى كهرباء من خلال طرق كهربائية كيميائية[3].
- خفة وزنه تجعل استخداماته متعددة (وقود في وسائل النقل المختلفة خاصة الطائرات، التدفئة، الكهرباء..) فضلا عن الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية (إنتاج الامونياك والميثانول والأصباغ...الخ)، 50٪ من الطلب العالمي مخصص لإنتاج الامونياك (المادة الأولية في صناعة الأسمدة)، 37٪ من إنتاج الهيدروجين يستعمل في التكرير، 38٪ لإنتاج مواد كيماوية وخاصة الميثانول و 4٪ يستعمل في التعدين و 1٪ فقط من الإنتاج العالمي للهدروجين يستعمل في ميدان الطاقة وخاصة في الاستعمالات الفضائية [4]، ويقدر الطلب العالمي على الهيدروجين بـ 500 مليار متر مكعب وسوف يتزايد بشكل ملحوظ في العقود القادمة نتيجة الاستعمالات المختلفة للهيدروجين كحامل للطاقة[5].

---

[1] لعمى أحمد ورحمان أمال، **مرجع سابق**، ص: 258.

[2] أمال رحمان وسلمى عائشة كيحلي، **مرجع سابق**، ص: 537.

[3] R. Boudries-Khellaf, **"Etude d'un Systeme de Production d'Hydrogène Solaire en Algérie"**, 2002, p:19. Vue le 14/12/2016,
a : **http://www.cder.dz/download/za-3.pdf.**

[4] بن شريفة رشيد وآخرون، **"الهيدروجين وخلايا الاحتراق صيغة مستقبلية لإنتاج الطاقة الكهربائية بكفاءة عالية و توافق بيئي"**، المؤتمر العربي العالمي لتطبيقات الطاقة الشمسية، 20-22 نوفمبر 2004، ص: 04 .

[5] Chitour Chems Eddine, Bensari Lamia, Khirani Sarah, **« l'hydrogène comme vecteur énergétique, les perspectives énergétiques à l'horizon 2020 dans un contexte de globalisation planétaire »,** 5eme Journée de l'énergie", école national polytechnique, 16 Avril 2001, P: 56.

المطلب الثالث: تنويع القاعدة الاقتصادية

يتم تبني سياسات تنويع القاعدة الاقتصادية في الدول التي توصف بالاعتماد على مصدر دخل رئيسي، ما يهدد إجراءات التنمية والاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، في هذه الحالة تقوم تلك الدول بتنويع مصادر دخلها والتي لا ترتبط مباشرة ببعضها، والابتعاد تدريجيا عن الاعتماد على مصدر دخل واحد، حيث تعتبر الدول المصدرة للنفط حالة واضحة للاقتصاديات التي تعتمد في معظمها بشكل كبير وقوي على دخل الصادرات النفطية، ما يعرضها لتقلبات الأسعار في السوق، وبالتالي يؤثر هذا على مستويات المعيشة للأفراد، لذا تعتبر استراتيجيات تنويع القاعدة الاقتصادية أحد سبل تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية هو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع ومن ناحية ثانية ينظر إلى التنويع الاقتصادي بأنه العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة، تتشارك في تكوين الناتج، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات[1]، أما في الاقتصاديات الريعية فيعرف التنويع الاقتصادي بأنه إيجاد مصادر دخل بديلة عن طريق تطوير الاقتصاد غير نفطي والصادرات غير النفطية، ومصادر الإيرادات الأخرى وفي نفس الوقت تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية[2]، وقد أثبتت عدة بلدان أنه من الممكن التحول من اقتصاد قائم على الموارد إلى اقتصاد متنوع يصدر سلعا متنوعة، غير أن هذا التحول ينطوي على عملية طويلة الأمد ويتوقف على عدة عوامل، بما في ذلك قاعدة الموارد، وقدرات السكان، وكفاءة الإدارة الاقتصادية[3].

الفرع الثاني: شروط وآليات تحقيق عملية تنويع اقتصادية ناجحة

أمام جملة المخاطر التي تنطوي عليها عملية التركيز الشبه الكلي على الصادرات من النفط، فإن الضرورة ملحة بالنسبة لاقتصاديات الدول الريعية لإحداث تغيرات هيكلية لتنمية الصادرات خارج القطاع النفطي ضمن إستراتيجية شاملة هدفها تنويع القاعدة الاقتصادية، وذلك عن طريق الاستعانة بالصناديق السيادية والاحتياطات من النقد الأجنبي المتكون من العائدات النفطية.

---

[1] مرزوك عاطف لافي وحمزة عباس مكي، **"التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق"**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد العاشر، العدد الواحد والثلاثون،2014، ص: 57.

[2] هيكل عبد العزيز فهمي، **"موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية"**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص: 255.

[3] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، **"التنويع الاقتصادي و التصنيع في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية"**، ورقة المناقشة الاقليمية الخامسة، ملتقى مسائل التنمية الصناعية، الدورة الخامسة عشر، البيرو، ديسمبر2013 ، ص: 14.

الموقع : www.unido.org، تاريخ الزيارة: 2017/03/08.

أولا: شروط تحقيق عملية تنويع اقتصادية ناجحة في الدول الريعية

تبرز فيما يلي أهم شروطها:

1 إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي(سياسات جانب الطلب)

لتحقيق عملية تنويع ناجحة، لابد من تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتصميم المزيج الأمثل من السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث(المالية، النقدية وسعر الصرف) بهدف تعزيزه في المدى القريب والمتوسط، أي ضبط معدلات التضخم وتعزيز الاستقرار النقدي والمالي وهذا أمر في غاية الأهمية كونه يهدف لتهيئة البيئة المواتية لجذب الاستثمارات البعيدة المدى ذات القيم المضافة العالية الإنتاج وتوطينها، ورفع الكفاءة الإنتاجية، إضافة إلى مكافحة الآثار السلبية للتضخم في الاقتصاد والمجتمع من جهة، ودعم التنافسية مع التقدم في عملية التنويع في المدى البعيد من جهة أخرى[1]، ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع إستراتيجية اقتصادية طويلة المدى مبنية على الرؤيا واليقظة الاقتصادية المستقبلية للدولة، بحيث تحدد الأهداف الكلية والقطاعية بشكل واضح والعمل على تطوير تكنولوجيا المعلومات واستخدامها في جميع القطاعات الاقتصادية، خاصة في التعليم والاتصالات والتجارة والقطاع الحكومي بشكل عام.

2 الحكم الراشد

يعتبر الحكم الراشد عاملا مهم ومسبقا من أجل بناء بيئة ملائمة للتنويع الاقتصادي، وهذا يتطلب تخطيط ووضع سياسات من شأنها متابعة القطاعات الاقتصادية غير قطاع النفط وضمان تطورها في ظل بيئة تسمح لها بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني، ففي أي دولة يعتبر الجهاز التنفيذي عنصرا هاما فاعلا في عملية تنويع الاقتصاد المحلي من خلال التسيير العقلاني للموارد الطبيعية، كما تؤدي الحكومات دورا بالغ الأهمية خاصة في وضع إطار تنظيمي يوفر مناخ أعمال جيد يدعم تطور الأنشطة الاقتصادية، حيث يمكن للحكومات من خلال أجهزتها و مؤسساتها من أن تساعد في تنويع الاقتصاد، وهذا من خلال طرق متعددة[2]، يذكر منها[3]:

- تطوير الإدارة الاقتصادية الوطنية، ورفع مستوى الإنتاجية وتبني أنظمة إدارية مرنة وحديثة تتكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية.
- توفير المعلومات للأسواق المحلية حول فرص التصدير الجديدة، مثلا من خلال سفارات البلد في الخارج والغرف التجارية وغيرها من مؤسسات الدولة.
- يمكنها أن تحسن تدفق التكنولوجيا الحديثة والمعرفة العلمية وكيفية استخدامها، من خلال تحسين مستوى التعليم، ودعم أنشطة البحث والتطوير.

---

[1] الخاطر بن راشد، **مرجع سابق**، ص: 30.

[2] شكوري سيدي محمد، **"وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي"**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011- 2012 ، ص ص: 64-65.

[3] عميرة محمد سعد، **"اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية"** ، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مركز أنقرة، المجلد الثالث والعشرون،2002، ص: 15.

– تساعد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل ودخول المؤسسات الأجنبية للسوق المحلي.
– المساهمة في تطوير القطاع المالي من خلال قوانين وتنظيمات جيدة تشجع تطور السوق المالي والبنوك.

3 إصلاح القطاع العام الإنتاجي والتركيز على القطاع الخاص

للمؤسسات دور مهم وحاسم خاصة في المرحلة الانتقالية لأي بلد، إذ تتطلب عملية التطبيق لإستراتيجية التنويع الاقتصادي، مؤسسات جيدة تتوافق ومتطلبات هاته الإستراتيجية، من خلال[1]:

– القيام بإصلاحات جذرية للقطاع العمومي الإنتاجي المترهل لرفع كفاءته وإنتاجيته.
– تدعيم عناصر الكفاءة والنزاهة والملائمة والاختصاص في عملية التسيير.
– العمل على إصلاح عمليات الخصخصة من أجل خلق قطاع خاص تنافسي ومتنوع بعيدا عن تدوير الريع.
– التركيز على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في تنمية الصادرات والتحول الصناعي، وامتصاص البطالة وذلك بتنمية الوعي الصناعي لزيادة استثمارات القطاع الخاص في الصناعات الإنتاجية والخدمية وخفض تكاليف الإنتاج وتعزيز المقدرة التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية.
– إطلاق طاقات القطاع الخاص من خلال دعمه وتعزيز دوره التنموي بشكل أكبر وتبني برامج روح التنظيم والمبادرة في الأعمال الحرة من خلال إنشاء شركات الاستثمار المشترك وخلق الحوافز في مجال الإبداع في الأعمال الخاصة.
– تشجيع إقامة المشاريع المشتركة بين الدولة ورجال الأعمال من خلال وضع السياسات الكفيلة بذلك كجزء من الرؤية الاقتصادية المستقبلية للدولة.

4 بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع

وذلك ضمن إستراتيجية أشمل لتصميم سياسة صناعية موجهة نحو قطاع صادرات مستجدة يدعمها سعر صرف مرن وحافز في قطاع السلع المتاجر بها دوليا، وبالتالي خلق ميزات نسبية في الاقتصاد، مما شأنه أن يحقق الأهداف الاقتصادية المستقبلية للدولة، المتمثلة في[2]:

– يقلص عيوب النمو الذي يعتمد على تركز الصادرات في المواد الأولية والعمل على تحقيق معدلات نمو مستديمة وأعلى من السابقة في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية.
– تعزيز وتعميق عملية تنويع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد بالتركيز على تنمية الصناعات الواعدة المعتمدة على كثافة رأس المال والتكنولوجيا المتطورة.
– التوجه نحو الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة التقنية الحديثة من خلال التركيز على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة الالكترونية والتعليم التقني الحديث وإنشاء بيئة غنية من المعلومات والبحث العلمي لتشجيع المعرفة العلمية والمهارات الفنية.

[1] عميرة محمد سعد، **مرجع سابق**، ص: 15.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص: 15، 16.

- منح القطاع الخاص دورا اقتصاديا أكبر من خلال الشراكة بين الدولة ورجال الأعمال.
- تشجيع التميز في العطاء الإداري والصناعي والمبادرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية والحد من العقلية الريعية القائمة على الربح السريع والنظرة الفردية الضيقة.
- تنمية القدرات المهارية للقوى العاملة بالتعليم، التدريب والتأهيل لرفع إنتياجتها واستخدامها بصورة مثلى.
- تشجيع إقامة شراكات مع الدول التي حققت طفرات اقتصادي مثل دول جنوب شرق آسيا والاستفادة من تجارب دول التنويع الاقتصادي مثل كندا، النرويج وماليزيا..

5 تنمية تراكم رأسمال البشري

إن تراكم رأسمال البشري هو العنصر الأهم والتحدي الأكبر في عملية التنمية وتنويع الاقتصاديات، لأن التنمية وحدها لا تكفي، ففي كثير من بلدان دول العالم الثالث لا يوجد فيها نقص من الجامعات، ولا من خريجي الجامعات، ولا من المرافق التعليمية والمختبرات، وفي المقابل يوجد قدر مقبول نسبيا من تنمية رأسمال البشري، ولكنه لا يصل إلى الحد الأدنى أو التراكم المطلوب لتكوين قاعدة تنطلق منها عملية تنويع ناجحة ويكون ذلك من خلال دعم وتشجيع أنشطة البحث العلمي على مستوى جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية لتطوير أساليب الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا المستوردة وتكييفها وفقا للظروف الاقتصادية السائدة بالدولة[1].

ثانيا: آليات التنويع الاقتصادي

يقصد بها مختلف العمليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي، وهي تختلف من اقتصاد لآخر، وذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجية(الفكرية)، ومستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولات الداخلية(المحلية) والدولية (العالمية) –سيما في الجانب الاقتصادي– وبالتالي فإن تبني بعض آليات إصلاح القائم منها، يكون انطلاقا من حقيقة مفادها أن التاريخ الاقتصادي قد أكد فعاليتها وكفاءتها في تحقيق النمو، التنمية والنهوض الاقتصادي، خاصة إذا توفرت لذا الإمكانيات والمقومات الأساسية(المادية، البشرية والتقنية المناسبة)، ومن بين تلك الآليات يوجد[2]:

1 تفعيل الدور المحفز والتنموي للدولة

تعتبر الدولة تنموية عندما تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة، حيث لا تقتصر فقط على تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقاتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقا من ذلك تأكد الدور الهام والمحفز للدولة في مجال التنمية، والذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عملية التنمية، وهنالك العديد من الأمثلة والأدلة الإحصائية التي توضح أهمية دور ما يسمى بالدولة المحفزة في إحداث تغييرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية، في ظل إستراتيجية استثمارية واعية تهدف إلى تحقيق تحول نوعي في البنية الاقتصادية، والتركيبة القطاعية للاقتصاد

[1] الخاطر بن راشد، **مرجع سابق**، ص: 33.

[2] طبابيية سليمة، **"التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية"**، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الدولي بعنوان "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 7- 8 أفريل 2008، ص ص: 15، 16.

(تنويع الاقتصاد)، الأمر الذي ينتج عنه معدلات استثنائية للنمو في الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة في الصناعة التحويلية وفي حجم الصادرات الإجمالية.

2 -الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص

إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة، التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، وتحديد أدوار كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية، يعد ذلك من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي، بالنظر إلى حدوث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين العام والخاص، وفي مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة كأنشطة البحوث والتطوير مثلا، إذ أن علاقات الترابط والتشابك بين فروع النشاط الاقتصادي في المراحل الأولى للنمو، تنشأ عادة بين الوحدات الاقتصادية العامة و الخاصة، ومابين مختلف القطاعات الاقتصادية، وليس فقط داخل الأسواق، الأمر الذي يقود إلى تعظيم الصلات بين المكونات الاقتصادية التقنية والمؤسسية، التي تربط مختلف أجزاء الاقتصاد الوطني[1].

3 -برامج الإصلاح الاقتصادي

ينصرف الإصلاح الاقتصادي إلى ترك النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق، وتقليل نطاق التدخل الحكومي، بدا يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع، ويصبح ذلك مطلبا ضروريا عندما يعاني اقتصاد دولة من عجز كبير في الموازنة العامة، تضخم جامح، ارتفاع في درجة الحماية، سعر صرف مقوم بأعلى من قيمته، وديون خارجية كبيرة، ويطلق على هذه البرامج عدة مسميات منها برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي.

تشتمل الملامح العامة لهذه البرامج على شكل حزمة متكاملة من التغيرات الهيكلية، تمس كافة مجالات السياسة الاقتصادية (الداخلية و الخارجية)، تكون مدعومة من قبل الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، وذلك بهدف القضاء أو التقليل من حدة الأزمات والإختلالات القائمة وتحقيق نمو قابل للاستمرار[2]، وعليه تعد برامج الإصلاح الاقتصادي محرك أساسي لعملية التنويع، ذلك أن استمرار تبني وانتهاج هذه البرامج –حيث ما تكون هناك الحاجة– سواء على الصعيد المالي، النقدي، التجارة الخارجية أو تعزيز آلية السوق انطلاقا من تفعيل عملية الخصخصة، كلها آليات من شأنها دفع عملية التنويع الاقتصادي، حيث تزيد مساهمة القطاعات الاقتصادية –سيما القطاع الخاص– في توليد الناتج المحلي الإجمالي، و يؤدي تحرير التجارة وأسعار الصرف إلى رفع حصيلة الإيرادات بالعملة الصعبة، بما ينعكس على زيادة إيرادات الدولة والناتج المحلي الإجمالي، والذي يعتبر مؤشرا جيدا على نجاح عملية تنويع الصادرات، التي تعتبر جزءا رئيسيا من التنويع الاقتصادي.

[1] طبايبية سليمة، **مرجع سابق**، ص: 9.

[2] بطوري الشيخ، **"منطلقات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين متطلبات الخصوصية وشروط المؤسسات الدولية "**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، يومي 25-26 نوفمبر 2006 ، ص: 28.

4 تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي في القطاعات البديلة

أخذ موضوع الاستثمار الأجنبي اهتماما ملفتا منذ مدة طويلة، وتجدد هذا الاهتمام في السنوات الأخيرة لأسباب منها الروابط القوية ما بين الاستثمار الأجنبي وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث زادت الرغبة في الاعتماد عليه من قبل العديد من الاقتصاديات النامية كسياسة تنويعية تهدف إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتحويلها باتجاه أسواق التصدير من خلال توجيه هذه الاستثمارات باتجاه القطاعات والأنشطة الاقتصادية البديلة للقطاع الأولي، فالاستثمارات الأجنبية مصدر مهم جدا لتمويل الاحتياجات والمتطلبات الضرورية لتنفيذ خطط الإنتاج والتطوير، إضافة أنها تعد مصدرا لنقل التكنولوجيا والخبرة والانفتاح على الأسواق الدولية وإمكانية النفاذ إليها[1].

5 الصناعات الصغيرة والمتوسطة

أدت التحولات والتطورات التي أفرزها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، إلى انعكاسات على القطاع الصناعي في العالم، وخلقت أمامه فرص هائلة لتسويق منتجاته عبر الحدود، وقد جاءت هذه التطورات في ذات الوقت تقريبا مع ثورة المعلومات والتطور التقني الهائل الذي أدى إلى إمكانيات الإنتاج الكبير والمتنوع والعالي المستوى من مختلف مراكز التصنيع في العالم، حيث انتقل الاهتمام من اقتصاديات ووفرات الحجم الكبير إلى اقتصاديات التكنولوجيا المتقدمة وأساليب توزيع عمليات الإنتاج، كما أدت إلى تقليل أهمية الميزة النسبية التقليدية التي كانت تتبنى على أساسها المصانع الكبيرة، وانعكس ذلك على زيادة الأهمية الكبيرة للمصانع الصغيرة والمتوسطة في هيكل الإنتاج الصناعي، ما أعطاها بعدا تنمويا محليا متعدد الجوانب، وهناك أهمية خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالنظر إلى فرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص والتي تشكل نسبة معتبرة من إجمالي فرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص في الدول الريعية، وعليه فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تشكل مدخلا من مداخل النمو الاقتصادي وآلية حقيقية وفعالة من آليات التنويع الاقتصادي، إذ لعبت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا حيويا في عملية التطور الصناعي، وأصبحت تمثل ركنا أساسيا من أركان اقتصادياتها، كما سارعت العديد من الدول خطواتها لانتهاج سياسات اقتصادية تهدف إلى تنمية دور القطاع الصناعي في تنويع مصادر الدخل سيما خلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة[2].

ثالثا: مزايا التنويع الاقتصادي

يرى كثيرون من خبراء الاقتصاد أن عملية تنويع الاقتصاد يقود إلى النمو الاقتصادي وذلك للأسباب والمزايا التالية[3]:

[1] مرزوك عاطف لافي وحمزة عباس مكي، **مرجع سابق**، ص: 75.
[2] طبابيبة سليمة، **مرجع سابق**، ص: 19.
[3] الخطيب ممدوح عوض، **"التنويع و النمو في الاقتصاد السعودي"**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، يومي 16-17 فيفري 2014، ص ص: 6، 7.

- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها، فالظروف الطبيعية(الزلازل، الجفاف، الفيضانات والحرائق)، والدولية (الحروب والنزاعات المسلحة والاحتكارات والخدمات المالية) قد تلحق أضرار فادحة في إنتاج وتسويق و استهلاك بعض المنتجات، بما ينعكس سلبا على العوائد الاستثمارية، وبالتالي فإن تنويع الاستثمارات وتوزيعها على عدد كبير من المنتجات، يقلص من المخاطر الاستثمارية ويزيد من عوائدها.
- **تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي:** يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تحقيق مزايا عديدة جراء تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، أو ارتكازه على قطاع واحد أو عدد محدود من القطاعات، فعندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بإنتاج استراتيجي كالنفط والغاز، يجعل هيكله الإنتاجي معرض للمخاطر نتيجة انخفاض أسعار أو طلب هذا المنتج، وبالمقابل فإن تنويع مصادر الإنتاج سوف يقلص من النتائج السلبية الناجمة من الاعتماد المفرط لاقتصاد على منتج محدد أيا كان نوعه ومصدره، فقد بينت الدراسات الاقتصادية، أن الهيكل الإنتاجي لاقتصاد أي دولة يتعرض للخطر عندما يتخصص في قطاعات ذات درجة عالية من التقلب وعندما تكون التركيبة القطاعية عالية التركز.
- **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.
- **زيادة إنتاجية رأسمال البشري:** يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأسمال البشري، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- **توطيد درجة العلاقة التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:** يسهم التنويع الاقتصادي ضمن القطاعات الإنتاجية المختلفة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج، التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.
- **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمال، وقد أثبتت الدراسات أن تقلب الناتج المحلي الإجمالي علاقة عكسية بمعدل النمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن تقليص التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي الناجم من زيادة درجة التنويع الاقتصادي ستؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وقد أكدت بعض الدراسات، تحرك الهيكل الإنتاجي خلال عملية التنمية من القطاعات الأكثر تقلبا إلى القطاعات الأقل تقلبا، وتلاشي التقلبات الناجمة عن الصدمات على المستوى الكلي، وتناقص درجة التركز القطاعي في المراحل الأولى لعملية التنمية، وتزايدها في مراحلها الأخيرة، وبما

أن تقلبات حجم الطلب والأسعار هي من سمات النظام الاقتصادي العالمي، فيندرج التنويع ضمن الخيارات المتاحة أمام الشركات والمؤسسات والأفراد والمستخدمين لحماية أنفسهم من تلك التقلبات، لذلك يكمن منطق التنويع في تقليص عدم الاستقرار في حجم الطلب والأسعار، مما يزيد من المكاسب المتحققة.

- **رفع التبادل التجاري:** يؤدي انخفاض أسعار المنتجات المصدرة إلى الأسواق العالمية، مع استقرار أو ارتفاع أسعار الواردات إلى تدني في مستوى معدل التبادل التجاري، فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج معين، فان انخفاض أسعاره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات نتيجة للوزن المهم الذي يشغله هذا المنتج في ترجيح الأرقام القياسية لأسعار الصادرات، مما يعني خسارة الدولة جراء تجاربها الخارجية، أما عندما تتنوع الصادرات مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري.
- **توليد الفرص الوظيفية:** إن خلق الفرص الوظيفية ينتج عن تحفيز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، و يولد الفرص الوظيفية، ويقلص معدلات البطالة.
- **زيادة القيمة المضافة:** يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية، ومن ثمة إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج و استقرارها، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا و محليا.
- **تعزيز التنمية المستدامة:** أثبتت بعض الدراسات التي تناولت أسباب عدم تمكن العديد من الدول الريعية للوصول إلى تنمية مستمرة ومستدامة، أن راجع إلى ثلاث أسباب رئيسية كامنة ترتبط جميعها بضعف التنويع الاقتصادي فالأول، تخصص الدول الريعية في إنتاج و تصدير عدد قليل من المنتجات والثاني، تعرض الدول الريعية بصورة متكررة و شديدة للصدمات الكلية والثالث، ارتفاع حدة التقلبات على المستوى الاقتصادي الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة، وبالتالي فإن درجة التنويع الاقتصادي ستؤدي بالمقابل إلى استقرار معدلات النمو عبر الزمن، وبتحقيق التنمية المستدامة.

كنتيجة للمزايا التي يحققها التنويع، يعد الاقتصاد الأكثر تنويعا أكثر قدرة على خلق الفرص الوظيفية للأجيال القادمة، وأقل تأثرا بالصدمات والدورات الاقتصادية، وأكبر قدرة على توليد وزيادة القيمة المضافة.

الفرع الثالث: مجالات التنويع الاقتصادي

يتضمن التنويع الاقتصادي التنويع الأفقي أو التكامل الأفقي الذي يسمح بالدخول إلى بعض المجالات الجديدة والتي قد تكون مرتبطة أو غير مرتبطة بقطاع النفط، كما يتضمن التنويع الرأسي الذي يهدف إلى تطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة، إلا أن التنويع الحقيقي هو تحقيق مزيد من التكامل الأفقي من خلال القيام بصناعات تهدف إلى الإحلال محل الواردات مثل الأغذية، مواد البناء،

تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والسياحة وغيرها وعادة ما يكون الاستثمار في هذه القطاعات صغيرة أو متوسطة النطاق، وكثيفة عنصر العمل وغالبا ما تكون مملوكة للقطاع الخاص.

أولا: القطاع الصناعي

يمكن للدول المصدرة أن تسعى إلى تنمية القطاع الصناعي باعتباره أحد الركائز الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ونظرا لتوفر العديد من المقومات والمعطيات في الدول المصدرة كتوفر رؤوس الأموال والطاقة وبعض أنواع المواد الأولية، مما يتيح إمكانية إقامة العديد من الصناعات خاصة تلك التي تعتمد على النفط الخام والغاز الطبيعي، وذلك من خلال إقامة العديد من الصناعات الكبيرة والصغيرة وفي مختلف الفروع والأنشطة الصناعية، يمكنها البدء بالصناعات المرتبطة بالقطاع النفطي، حيث حققت الصناعات التحويلية تقدما كبيرا، وذلك بالتزامن مع التقدم في حجم الإنتاج، كما يمكنها التركيز على الاهتمام بالصناعات الأخرى (الصناعات المعدنية، الأثاث، صناعة الخشب، صناعة الألمنيوم، ومواد البناء، والآلات والمعدات ..) وهي من أهم القطاعات التي يعول عليها لتحقيق هدف التنويع الاقتصادي، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن القطاع الصناعي سيبقى محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية[1].

تعتبر الصناعة حسب المقاييس الاقتصادية أحد المحاور المؤهلة لتحقيق هدف تنويع مصادر الدخل، للسياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة لتنمية وتطوير مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، فالتنمية باعتماد التنويع الاقتصادي في القطاع الصناعي، تتطلب توزيعا متوازيا لمختلف أوجه النشاط الإنتاجي، والتصنيع باعتباره عملية متشابكة، ومعقدة بين مختلف الصناعات الإنتاجية والاستهلاكية، يؤدي تكاملها إلى تحقيق قيمة مضافة عالية.

ثانيا: القطاع الفلاحي

القطاع الفلاحي يعتبر العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، إلا أن الدول المستندة على الريع النفطي خاصة تعاني من مشكلة الاستيراد المفرط للمنتوجات الزراعية التي تلتهم مبالغ كبير وبالعملة الصعبة وهو ما جعلها تتخبط في تبعية غذائية شبه مطلقة، مما جعل هذا القطاع عائقا لعملية التنمية التنويعية بدلا أن يكون مساهما فيها، فمهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى.

يعتبر القطاع الفلاحي هو الأجدر بالاهتمام في الاقتصاديات الريعية ضمن إطار إستراتيجية التنويع خاصة إذا توفرت المقاومات الأساسية (الطبيعية، البشرية، والتقنية المناسبة)، وتستلزم عملية النهوض بالقطاع الفلاحي حزمة من الوسائل والسياسات الزراعية للنهوض بواقعه والارتفاع بمساهمته من خلال البدء بتصحيح

[1] محيسن عبد الحليم، **"القطاع الصناعي...ركيزة أساسية تتطور"**، مجلة رؤى اقتصادية، دائرة التنمية الاقتصادية، أبوظبي، العدد الرابع، مارس 201، ص ص: 3.

الاختلالات الهيكلية في هذا القطاع، واعتماد سياسة استثمارية مدروسة في هذا المجال من خلال استغلال أمثل للمساحات الزراعية ، واستصلاح الأراضي، ومنع احتكارها وتأمين البنى التحتية من سدود وحفر للآبار، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص والأجنبي في مشاريع الزراعة والتربية الحيوانية، من خلال التسهيلات، والتشريعات، والإعفاءات الضريبية[1].

ثالثا: القطاع السياحي

رغم اختلاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للسياحة باختلاف أنواعها، فان تجارب مختلف الدول تشير إلى التزايد الملحوظ في الدور الذي تلعبه السياحة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل، حيث استطاعت هذه الدول الوصول إلى أرقام كبيرة للناتج السياحي بها كايطاليا واسبانيا وغيرها لما تتمتع به السياحة من وزن كبير في اقتصاديات هذه الدول ينعكس أثره على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وحل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها فأصبحت السياحة ترتبط بالتنمية الاقتصادية ارتباط كبيرا وتمثل أحد الصادرات الهامة غير المنظورة وعنصر أساسي من عناصر النشاط الاقتصادي في الدول المختلفة، إذن للسياحة دور مهم في تعزيز وتقوية الاقتصاديات الريعية، وهي التي معظمها يزخر بإمكانات سياحية طبيعية وثقافية وأثرية معتبرة، ويمكن أن تلعب أدوار تنموية وتنويعية في جوانب اقتصادية، اجتماعية وثقافية وبيئية أخرى، حيث تتميز بأثرها المضاعف الناجم عن الرواج والانتعاش في عشرات الصناعات والخدمات وبالتالي زيادة الإيرادات، ويرى مختصين وخبراء في مجال السياحة أنه إذا ما استغل واقع السياحة في الدول الريعية، وخصصت لها مخططات وبرامج في اتجاه قيام صناعة سياحية، ستكون نفط الدول المصدرة في المستقبل.

رابعا: قطاع الخدمات

قفز قطاع الخدمات، خلال العقود الأخيرة قفزة كبيرة وأصبح القطاع الرائد والديناميكي بالنسبة للنمو، وهذا ما يعكسه النمو الكبير للعمالة مقابل التناقص النسبي للعمالة الموظفة في قطاعات الإنتاج المادي (الزراعي والصناعي)، وهذا دليل على المكانة المهمة التي بات يحتلها في الحياة الاقتصادية والتي يتوقع لذا مزيدا من الازدهار[2]، إذن اعتماد إستراتيجية التنويع في هذا القطاع، يتطلب إحداث تغيير هيكلي في بنيته، بشكل يرفع من الوزن النسبي للخدمات الإنتاجية والاجتماعية، التي تنعكس على تنمية قوى الإنتاج والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك راجع إلى أن هذا القطاع ذو أثر قوي في تقدم ونمو قطاعات الإنتاج المادي (الزراعي والصناعي).

[1] طبايبية سليمة، **مرجع سابق** ، ص: 9.
[2] مرزوك عاطف لافي وحمزة عباس مكي، **مرجع سابق**، ص: 59.

خاتمة الفصل

لم تتخذ الدول النفطية الخطوات اللازمة من السياسات السليمة في أوقات الرخاء وطفرة أسعار النفط، لتحويل اقتصادياتها من ريعية تعتمد على الاستخراج، والاستقطاع، والتوزيع، إلى اقتصاديات تعتمد على العمل والإنتاج، وتنويع الأنشطة والصادرات، من أجل الوصول إلى تحقيق نمو قابل للاستمرار على المدى البعيد ذلك يعود إلى غياب الوعي وسياسات الاستشراف والنمو المبني المتعلقين بصناعة المستقبل وعدم استفادتها من الأزمات والصدمات السابقة.

الآن الدول النفطية أو الريعية أمام تحد كبير، خصوصا مع المستجدات العالمية وما له علاقة باتفاقيات تغير المناخ وموجة التراجعات الأخيرة في أسعار النفط التي انعكست سلبا على حجم العائدات، وهو ما يفرض عليها ضرورة إحداث تحولات جوهرية في هيكلة الاقتصاد التي تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات، في إطار ما يعرف إستراتيجية التنويع الاقتصادي، أو التوجه نحو الطاقات غير التقليدية وصولا إلى الطاقات المتجددة على المدى البعيد من أجل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة التي تضمن في النهاية توليد طاقة إنتاجية ذاتية ومتجددة ذات أداء اقتصادي واجتماعي كفء وتوفر الاحتياجات الأساسية للمجتمع، منه تحرر الاقتصاد من التبعية الريعية للنفط.

الفصل الثالث

متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الصدمة النفطية 2014

تمهيد

لكل دولة في العالم اختيارات متعددة في نماذج النمو بين التوازن واللاتوازن، بين الريع والصناعة، بين السلع والخدمات، بين التنوع القطاعي والتركيز على قطاع واحد، فمنذ الاستقلال والجزائر تتبع نماذج نمو غير متوازنة، وهي نماذج محترمة لو استعملت استعمالا يليق بمحتواها الاستراتيجي أي (تحقيق التراكم الرأسمالي في قطاع محدد أو أكثر) كخطوة أولى في طريق توزيع الاستثمارات على القطاعات الأخرى أي لو كانت في إطار رؤية بعيدة المدى لإنتاج الثروة وضبط نظام الإنتاج، وهكذا جربت الجزائر نموذج النمو المبني على الصناعات المصنعة في السبعينيات ولكنه لم يكتمل بسبب التحول إلى اقتصاد السوق بداية الثمانينات، ثم جربت نموذج النمو المبني على الريع من المحروقات مكن البلاد من صادرات مهمة على سلم تحقيق تراكم النقد الأجنبي (واحد تريليو ن دولار) خلال 20 سنة ولكن سوء تخصيص الموارد بين القطاعات خارج المحروقات أي قطاعات الثروة حرم البلاد من فرصة الصعود لمصاف الدول التطورية (البريكس) * أي الى فرصة تحقيق معيارية الأمن الاقتصادي وبقاء اقتصادها متأثرا بتغيرات سوق النفط.

من خلال هذا الفصل واستنادا على الأفكار والحلول التي قدمها بعض الخبراء الاقتصاديين لتجنب وقوع الجزائر في أزمة اقتصادية، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول يتم من خلاله عرض مختلف انعكاسات الصدمة النفطية التي كانت منتصف العام 2014 على المؤشرات والتوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري ومختلف السيناريوهات المواجهة للاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثاني فيتم من خلاله استعراض وتحليل واقع الاقتصاد الجزائري وإبراز أهم نقاط القوى والحلول للتكيف مع الصدمة والخروج منها في المدى القصير والمتوسط قصد ضمان نمو مستديم 7٪ آفاق 2022 الممهد للإقلاع الاقتصادي آفاق 2030.

* **البريكس (BRICS):** مصطلح يطلق على مجموعة الدول الصاعدة والمتكون من الحروف الأولى لهذه الدول وهي: البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا.

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية 2014 والسيناريوهات المواجهة له

الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات الريعية التي ترتكز أساسا على قطاع المحروقات والذي يمثل أكثر من 65٪ من إيرادات الميزانية وأكثر من 25٪ من الناتج الإجمالي المحلي والصادرات التي تتشكل ما نسبته 97٪ نفط و 98٪ محروقات [1]، جعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، آخرها الصدمة النفطية خلال الربع الأخير من العام 2014، حيث انخفض سعر النفط إلى حوالي 58 دولار للبرميل بعدما كان يتجاوز 100 دولار للبرميل، لتتواصل سلسلة الانخفاض حيث بلغ 21 دولار للبرميل أوائل شهر فيفري 2015 للمرة الأولى منذ شهر ماي 2009 لتمتد إلى عام 2016، حيث سجلت خلال الربع الأول حوالي 29.91 دولار للبرميل [2]، ويؤكد الخبراء أن المؤشرات تنبئ بان الأسعار لن تعاود الصعود في المدى القصير، وشدة الهبوط لم يسبق لها مثيل تقريبا، إذ لم يكن أشد منها سوى انهيار عام 2008 حينما هوت الأسعار إلى 40 دولار للبرميل، فرغم الانتعاش القليل إلى أنها لن تتجاوز 60 دولار على المدى المتوسط، ويعزى انهيار الأسعار إلى عدة أسباب أهمها: زيادة العرض بسبب الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري، تحول في سياسة أوبك من استهداف سعر معين إلى الحفاظ على حصتها في السوق، وفي جانب الطلب تباطأ النمو الاقتصادي العالمي..، وما يميز هذه الصدمة عن سابقتها (2008)، أن هذه الأخيرة كانت نتيجة عوامل الطلب، أما الوقت الحالي فتخص عوامل العرض والتي تؤدي دورا مهيمنا في السوق النفطية.

المطلب الأول: انعكاسات الصدمة النفطية على الميزانية العامة وأداء الاقتصاد الجزائري

انعكس انخفاض أسعار النفط سلبا على الميزانية العامة وعلى الأداء الاقتصادي الجزائري، وذلك جاء كنتيجة منطقية لارتباطهما بأسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما سيتم التعرض إليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: انعكاسات الصدمة النفطية على إيرادات ونفقات الدولة (الميزانية العامة)

على صعيد تدفق إيرادات الميزانية أقفلت ميزانية 2016 على إشارات مقلقة، نفقات الميزانية أغلقت على 7984.2 مليار دينار (حوالي 74 مليار دولار)، مقابل إيرادات قدرت بـ 4747.4 (أي عند عتبة 43.5 مليار دولار) ما يعني عجزا بـ 3236.8 مليار دينار (أكثر من 29.5 مليار دولار)، والجدول الموالي يوضح إيرادات ونفقات الميزانية خلال الفترة 2009-2016.

---

[1] **تقرير بنك الجزائر 2014،**
الموقع: www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الزيارة: 2017/01/03.
[2] **التقرير الشهرية لمنظمة أوابك، 2015، 2016،**
الموقع: www.oapeqorg.org، تاريخ الزيارة: 2017/03/05.

(الجدول 3-1): إيرادات ونفقات الميزانية خلال الفترة (2009-2016)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات	3275.3	3074.6	3786.8	3804	3878.7	3927.7	4480.2	4747.4
النفقات	4246.3	4466.9	5853.6	7058.1	6092.1	6995.7	7656.3	7984.2
عجز الميزانية	971	1392.3	2066.8	3254.1	2213.4	3068	3176.1	3236.8

الوحدة: مليار دينار جزائري

المصدر: وزارة المالية، بنك الجزائر،

المواقع: http://www.mf.gov.dz/، http://www.bank-of-algeria.dz/، تاريخ الزيارة: 2017/01/05.

أولا: باب إيرادات الدولة

تعتمد إيرادات الدولة على الجباية العادية والجباية النفطية بدرجة اكبر، وهو ما أكده صندوق النقد الدولي يوم 19 أكتوبر 2016 في تقريره عن آفاق الاقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط ووسط آسيا متضمنا فصلا عن الجزائر يؤكد فيه أمرين، الأول هو حجم المخاطر المستقبلية أمام الاقتصاد الوطني في صورة يطبعها التشاؤم، والأمر الثاني هو حاجة الجزائر لتطوير جبايتها خارج المحروقات، هذه المعطيات تعتبر معطيات غير جديدة لأنها جاءت في سياق تحليل مماثل لعديد من الخبراء والملاحظين الجزائريين.

أشارت رسائل حكومية مؤخرا إلى ضعف الجباية على مستويات ولايات الوطن وهي نفسها الجباية المحلية، وان التحويلات المركزية لتمويل الولايات قد انتهت وان على الجهات تدبير مواردها المالية من خلال المشاريع الاستثمارية التي عليها إطلاقها كما أشارت أن معدل تحصيل الضريبة حاليا لا يزيد عن 12٪، ويبلغ حجم الضريبة غير المحصلة حوالي 2000 مليار دينار جزائري (1000 مليار دينار لصكوك بدون رصيد و 1000 مليار دينار ناجمة عن عدم التحصيل) وهو ما يمثل حوالي 200٪ من الجباية النفطية المتوقعة كلها نهاية 2016 والمقدرة بـ 1667 مليار دينار، أما عن وضعية الولايات فيما له علاقة بالالتزام الجبائي أن 99٪ من الجباية العادية في الدولة تأتي من 12 ولاية فقط من مجموع 48 ولاية، هذا يعكس بعد الجزائر عن النجاعة الضريبية [1]. الجدول الموالي يوضح تطور الجباية النفطية والجباية العادية خلال الفترة (2009-2016).

[1] **الإذاعة الجزائرية**، تصريح وزير المالية عبد الرحمان بن خالفة يوم الأربعاء 30 مارس 2016 خلال الملتقى التحسيسي للإجراءات الجبائية بالعاصمة والذي نظمته المديرية العامة للضرائب لفائدة الهدراء الجهويين والاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين.
الموقع: **http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160330/73185.html**، تاريخ الزيارة: 2017/01/03.

(الجدول 3-2): تطور الجباية النفطية والجباية العادية خلال الفترة (2009-2016)

البيان	جباية نفطية	جباية عادية
2009	2412.7	1263.3
2010	2905	1487.8
2011	3979.7	1810.4
2012	4184.3	2155
2013	3678.1	2262.8
2014	1870	2350
2015	1722.94	2757.26
2016 (جوان)	883.138	1433.458

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

المصدر: وزارة المالية،

الموقع: http://www.mf.gov.dz/، تاريخ الزيارة: 2017/01/05.

من المتوقع أن تبلغ الجباية النفطية نهاية العام الجاري ما يقارب 1667 مليار دينار، وهو رقم يبتعد كثيرا عن رقم عام 2012 أي 4184 مليار دينار، نسبة التراجع إذن في الخمس سنوات الأخيرة لامست 60٪ في حين كان طموح الحكومة في إعداد ميزانية 2016 أن ترتفع الجباية العادية بنسبة 4٪ هذا يعني أن استمرار اتجاهات سوق النفط على وضعها الحالي سينقل ثقل الجباية من وعائها التقليدي إلى وعاء جديد أكثر اتساعا واقل ضغطا وأطول استدامة وإلا فان مؤشرات تحصيل الضريبة لا تسمح بكثير من التفاؤل.

ثانيا: باب نفقات الدولة

ترتبط إيرادات ونفقات الدولة بأسعار النفط في الأسواق الدولية طردا، والجدول الموالي يوضح نفقات الدولة والمتشكلة من ميزانية التسيير والتجهيز خلال الفترة (2012- نوفمبر2016).

(الجدول 3-3): ميزانية التسيير والتجهيز خلال الفترة (2012- نوفمبر2016)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
نفقات التسيير	4782.63	4131.53	4494.33	4617	4807.4
نفقات التجهيز	2275.54	1892.6	2501.44	3039.3	3176.8
المجموع	7058.17	6092.13	6995.77	7656.3	7984.2

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

المصدر: وزارة المالية،

الموقع: http://www.mf.gov.dz/، تاريخ الزيارة: 2017/01/05.

ميزانية التجهيز، والتي لها طابع استثماري يتولد عنه زيادة الناتج الوطني الإجمالي ومنه زيادة ثروة البلاد، فمن خلال الجدول عرفت النفقات التجهيز نموا مطردا رغم تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بنسبة 21.26٪ مقارنة بالعام 2014، وهذا راجع إلى استكمال برامج المخططات الخمسية التي تهدف إلى دعم النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما ميزانية التسيير هي التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير النشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، أي ضمان استمرارية سير مصالح الدولة، والملاحظ أن نفقات الدولة بقيت في تزايد مستمر رغم انخفاض أسعار النفط مما زاد من تفاقم عجز الميزانية وهذا راجع للسياسة المتبعة والقائمة أساسا على توزيع الريع، ويلاحظ ذلك في بنود ميزانية التسيير أهمها بند التحويلات الاجتماعية أو الدعم الاجتماعي الذي يعتبر إحدى أدوات سياسة التوزيع التي تدخل ضمن إطار إستراتيجية معينة للدولة لتتمكن من خلق التوازن في القدرة شرائية وخلق مناخ للتنمية المتواصلة.

يأخذ الدعم جزء كبيرا من مبالغ التحويلات الاجتماعية وهذه الأخير تقتطع لدعم الإنتاج ودعم الاستهلاك بصفة خاصة، حيث توجد زاويتين في توجيه الدعم : الدعم المعمم والدعم المخصص لطبقة ما، وعند التحدث عن الجزائر فهي تتبع سياسة الدعم المعمم أي يستفيد منها جميع طبقات المجتمع على اختلاف دخلهم فخلال 15 سنة الماضية تم استعمال الدعم كوسيلة لإشراك كل فئات المجتمع في مدخول الريع والجدول الموالي يوضح تطور التحويلات الاجتماعية من ميزانية الحكومة والناتج الداخلي الخام.

(الجدول 3-4): تطور التحويلات الاجتماعية ونسبتها من ميزانية الحكومة والناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2009-2016)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مجموع التحويلات (مليار دينار)	1207.9	1239.2	2065	1868.5	1574.4	1609.1	1750.6	1840.5
التحويلات الاجتماعية/ ميزانية الحكومة	٪28.8	٪26.6	٪34.8	٪24.1	٪22.9	٪21	٪20	٪23
التحويلات الاجتماعية/ الناتج الداخلي الخام	٪12.1	٪10.3	٪14.3	٪12.3	٪9.5	٪9.1	٪9.6	٪9.8

المصدر: وزارة المالية،

المواقع: http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/nplf%20A%202014.pdf
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/RPLF2015.pdf
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/RPLF2016.pdf، تاريخ الزيارة: 2017/01/06.

من خلال الجدول، انه هنالك ارتباط وثيق بين النفقات والمداخيل من العائدات النفطية ويلاحظ أن بند التحويلات الاجتماعية يشكل نسبته تتراوح بين 20٪ و 35٪ خلال السنوات الأخيرة من ميزانية الحكومة وحوالي 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فمنذ العام 2009 المبالغ المعدة للدعم كانت حوالي

1208 مليار دينار (17 مليار دولار) وما يزيد عن 13155 مليار دينار (أي حوالي 120 مليار دولار) خلال الثماني سنوات الأخيرة[1]، وفي ظل انهيار أسعار النفط منذ بداية ظهور آثاره عام 2015 تزايدت التحويلات الاجتماعية وهو ما يشكل عبئا إضافيا على ميزانية الدولة وهو ما يتطلب على الدولة إعادة النظر في سياستها المالية والعمل على اتخاذ إجراءات استعجالية أكثر فعالية قبل نفاذ صندوق ضبط الموارد والاحتياطي من النقد الأجنبي الذي يقتطع منه لتمويل العجز.

الفرع الثاني: انعكاسات الصدمة النفطية على أداء الاقتصاد الجزائري

يتغير معدل النمو الاقتصادي في الجزائر حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة وخاصة أوضاع السوق النفطية لأن النمو الاقتصادي في الجزائر مرهون بالنمو في قطاع المحروقات، والجدول الموالي يوضح معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام.

(الجدول 3-5): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2010-2015)

البيان	المحروقات	الفلاحة	الصناعة خارج المحروقات	البناء والأشغال العمومية	الخدمات التجارية	معدل نمو الاقتصاد الحقيقي
2010	٪34.9	٪8.5	٪5.1	٪10.5	٪21.6	٪3.3
2011	٪35.9	٪8.1	٪4.6	٪9.1	٪20.1	٪2.4
2012	٪34.2	٪8.8	٪4.5	٪9.2	٪20.4	٪3.3
2013	٪29.8	٪9.8	٪4.6	٪9.8	٪23.1	٪2.8
2014	٪27.0	٪10.6	٪5.0	٪10.8	٪25.2	٪3.8
2015	٪18.9	٪11.7	٪5.4	٪11.5	٪27.4	٪3.9

المصدر: تقارير بنك الجزائر، 2014، 2015، ص ص: 150، 113.

الموقع: www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الزيارة: 2017/03/09.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن التأكيد أن النمو الاقتصادي في الجزائر يعرف تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، مع دخول مصادر أخرى لهذا النمو وبخاصة الخدمات التجارية والفلاحة والأشغال العمومية وتمثل هذه الأخيرة أهم خاصية للنمو في الجزائر في الوقت الراهن، كما يمكن ملاحظة ما يلي:

النمو الإجمالي متذبذب وضعيف نسبيا، في المتوسط قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المعنية 3.25٪، وهو ضعيف نسبيا كونه يتأثر بالنمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات وبدرجة أقل لقطاعي الصناعة والفلاحة شديد التقلب، فهو رهين التغيرات الخارجية غير المتحكم فيها،

[1] **وزارة المالية،**

الموقع: www.dgpp-mf.gov.dz، تاريخ الزيارة: 2017/01/06.

يتبعه قطاع الخدمات بنسبة مساهمة تقدر في المتوسط بحوالي 23٪ وهي نسبة عالية، أما فيما يخص قطاع الأشغال العمومية، فقد شهد حركية كبيرة وكانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي محترمة حيث بلغت في المتوسط 10.15٪ سبب ذلك ارتفاع حجم الاستثمار العمومي الموجه لهذا القطاع، سواء في شكل برامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو برامج السكن، أما قطاع الفلاحة فقدرت مساهمته بحوالي 9٪ وهي نسبة متواضعة، إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة للقطاع في إطار برامج التنمية، وكذا عمليات الاستصلاح التي استفاد منها، مع التأكيد أن نمو هذا القطاع يبقى مرتبطا بدرجة عالية بالظروف المناخية، جاعلا مساهمته في النمو الإجمالي غير منتظمة، أما القطاع الصناعي والذي يهيمن عليه بشكل شبه كلي القطاع الخاص، بقيت مساهمته هي الأضعف، حيث لا يشكل سوى 4.8٪ من الناتج المحلي خلال نفس الفترة[1]، هذا رغم التخصيصات التي استفاد منها قطاع الصناعة العمومية.

يمكن القول أن معدل نمو الناتج المحلي الخام يرتبط بتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية للنفط، ورغم أن الاقتصاد الجزائري يتشكل من 14 قطاع يمكن أن يساهم في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن القطاعات المساهمة بشكل كبير في الاقتصاد الجزائر هي ثلاث قطاعات فقط (محفزة) تقود الاقتصاد ومعرضة للخطر نظرا لترابط هذه القطاعات فيما بينها والتي تعتمد أساسا على عوائد المحروقات، وهي: الخدمات التجارية والمحروقات والأشغال العمومية أما باقي القطاعات تعتبر قطاعات راكدة تعطي اقل من طاقتها (بين 3٪ و9٪)، أفضلها الفلاحة وأضعفها السياحة وتتوسطهم الصناعة.

المطلب الثاني: انعكاس الصدمة النفطية على الميزان التجاري، سعر الصرف والتضخم

هنالك علاقة بين ارتبا ط الميزان التجاري وسعر الصرف والتضخم، فعند الاعتماد على إدارة سعر الصرف قصد التقليل من تنافسية المنتوج الأجنبي في السوق الوطنية (لان سعره يصبح أعلى) ومع وصول طلبات التوريد الجديدة سوف تحدث ارتدادا ت على مستوى أسعار التجزئة مما يؤدي إلى احتمال ارتفاع مؤشر التضخم لتتآكل القدرة الشرائية للمواطنين.

الفرع الأول: انعكاسات الصدمة النفطية على الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري هو الوجه الاقتصادي للدولة في قياس التبادلات الخارجية في السلع والخدمات، ويقيس محتوى التنوع في منظومة الإنتاج إلى جانب الفائض الذي يتحول بفضل المزايا النسبية والتنافسية إلى مصدر مهم من مصادر النقد الأجنبي.

[1] وزارة المالية،
الموقع: www.dgpp-mf.gov.dz، تاريخ الزيارة: 2017/01/06.

تراجع الفائض التجاري للجزائر نهاية العام 2014 بحوالي 5.6 مليار دولار مقارنة بالعام 2013 أي ما نسبته 56.7٪، فالميزان التجاري لأية دولة يقيس الفجوة بين الصادرات والواردات وهي تحتمل ثلاث صور ممكنة: الفائض، العجز والتوازن، وتشمل البيانات التجارية الخارجية كلا من السلع والخدمات، الجدول الموالي يوضح تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2006- نوفمبر 20116).

الجدول(3-6): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2006-نوفمبر 2016

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016 (نوفمبر)
الواردات	21.7	27.63	39.5	39 .3	40.4	47.24	50.37	55.02	58.6	51.70	42.78
الصادرات	54.6	60.16	79.3	45.2	57	73.49	71.86	64.97	62.9	34.66	25.58
الميزان التجاري	33.1	32.53	39.8	5.9	16.6	26.24	21.49	9.94	4.3	-17.03	-17.20

المصدر: وزارة المالية،

الموقع: http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique?id=43، تاريخ الزيارة: 2017/01/02.

تراجع الفائض التجاري للجزائر نهاية العام 2014 بحوالي 5.6 مليار دولار مقارنة بالعام 2013 أي ما نسبته 56.7٪، وعندما يتراجع الميزان التجاري فهو يعكس إما زيادة الاستيراد أو تراجع التصدير، وفي حالة الجزائر ومن خلال الجدول أعلاه، يلاحظ زيادة الواردات (58.6 مليار دولار عام) وتراجع التصدير (62.9 مليار دولار) في وقت واحد في السنوات الأخيرة، وبما أن صادرات الجزائر تتشكل من ما نسبته 97٪ نفط و98٪ محروقات فقد بلغت أعلى مستوى لها عام 2008، أما الواردات فقد انتقلت في العام 2006 من 21.46 مليار دولار إلى 58.6 مليار دولار عام 2014، في عام 2015 تواصل تراجع الميزان التجاري ليؤكد عجزه بـ 17 مليار دولار تحت الصفر مبتعد بكثير عن وضعية نهاية 2014 (حوالي 4.3 مليار دولار فوق الصفر)، ما يعني فقدان حوالي 12.73 مليار دولار، كما يلاحظ من خلال قراءة بيانات التجارة الخارجية خلال الفترة من 2012-2014 (36 شهرا) سجل معدلا للتراجع المستمر على أساس شهري قدره 609.72 مليون دولار، وبلغة النسب تراجع الميزان التجاري الجزائري خلال ذات الفترة حوالي 83.61٪[1]، وهو مؤشر قياسي مهد للعجز الذي سجل بداية 2015 ولأول مرة خلال 15 سنة الأخيرة.

[1] **وزارة المالية،**

الموقع: www.dgpp-mf.gov.dz، تاريخ الزيارة: 2017/01/02.

تراجع رقم حركة التصدير خارج المحروقات نهاية الربع الأول من العام 2016 مع نتيجة تصدير النفط والغاز لنفس الفترة من العام 2015 بنسبة لامست 38٪ حيث انتقل الرقم من 9.1 مليار دولار إلى 5.5 مليار دولار في حالة المحروقات ومن 0.7 مليار دولار إلى 0.4 مليار دولار في حالة المنتجات الأخرى، وفي آخر السداسي الأول من 2016 تراجع الميزان التجاري الجزائري إلى أكثر من 11 مليار دولار (11932 مليون دولار) تحت الصفر وفي نهاية 11 شهرا الأولى إلى أكثر من 17 مليار دولار تحت الصفر[1]، ما يعني أن الاتجاه العام سيؤول إلى عجز تجاري يقارب 20 مليار دولار تحت الصفر آخر العام 2016 وهو عجز تجاري غير مسبوق في تاريخ الوقائع الاقتصادية للجزائر وكنتيجة منطقية لارتباط الصادرات في الاقتصاد الوطني (المدى القصير) بالقيمة السوقية للنفط، أو كنتيجة تفسر الترابط الشديد بين الجانبين في منظومة إنتاج لا تتمتع بالفائض المطلوب لتنويع الميزان التجاري ما يدفع إلى البدء بجدية في تطويره قبل فوات الأوان أي قبل أن يتعقد المشهد الاقتصادي والمالي للدولة حيث تصبح عمليات التصحيح أعلى كلفة.

الفرع الثاني: انعكاسات الصدمة النفطية سعر الصرف والتضخم

سعر صرف الدينار الجزائري لا يقوم على معيار الشفافية أي لا يعبر عن قيمته الحقيقية ليس من اليوم (2013-2016) بل منذ فترة ولكن تدخل بنك الجزائر في إدارة سوق الصرف بعيدا عن أساسيات السوق النقدية جعل من سعر صرف الدينار سعرا إداريا وليس معوما وسعرا فوق قيمته الحقيقية، وذلك بدعم من السياسة المالية أي الجباية النفطية واحتياطي الذهب والنقد الأجنبي.

الجدول (3-7): يوضح سعر صرف الدينار مقابل الدولار واليورو خلال الفترة (2012-2016)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
دينار/ دولار	77,55	79,38	80,56	100,46	109,47
دينار/ يورو	102,16	105,44	106,91	111,44	121,18
التضخم	8,89	3,25	2,92	4,78	6,40

المصدر: وزارة المالية،

الموقع: http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/155/Taux-de-Change.html،

تاريخ الزيارة: 2017/03/05

من خلال الجدول أعلاه، يلاحظ أن سعر صرف الدينار في تهاو مستمر أمام عملتي اليورو والدولار بشكل مستمر، خاصة خلال وبعد الصدمة النفطية 2014، حيث تراجع سعر صرف الدينار مقابل الدولار بنسبة 22.85٪ أي من 77.55 عام 2012 إلى 100.46 دولار عام 2015 مقابل كل واحد دينار ليتواصل انخفاضه لعام 2016 بنسبة تقدر بـ 29.2٪ مقارنة بعام 2012، أما بالنسبة لليورو

[1] **وزارة التجارة،**

الموقع: http://www.commerce.gov.dz ، تاريخ الزيارة: 2017/01/02.

فقد تراجع سعر صرف الدينار نهاية العام 2015 بنسبة تقدر بـ 8.3٪ ليتواصل انخفاضه نهاية العام 2016 بنسبة 16٪ مقارنة بالعام 2012[1].

لجوء بنك الجزائر (يتبع وزارة المالية أي يتبع الحكومة) إلى الخفض الإداري للدينار جاء في تناغم مع حقيقة السوق النقدية ، فقد جاء ليعوض خسارة الميزانية من الجباية النفطية (تراجع بـ 45٪ في عام واحد 2013–2014)، وللحد من الواردات 58.6 مليار دولار عام 2014 و 51.7 مليار دولار عام 2015 ومتوقع 57 مليار دولار نهاية 2016 على أساس أن الاستيراد بالدينار الضعيف يقلل من تنافسية المنتوج الأجنبي في السوق الوطنية لأنه يصبح سعره أعلى في حالة الاقتصاديات ضعيفة التصدير ، إلا أن هذه السياسة تعتبر مجازفة وذلك بسبب آثارها التضخمية على اقتصاد الذي لا يتحمل مزيدا من التضخم، حيث ارتفع مؤشر التضخم بدء من العام 2015 إلى 4.87٪ ليصل نهاية العام 2016 إلى 6.4٪[2] وقد يقترب من تضخم برقمين اثنين (اكبر من 10٪)، ولذلك وجب اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لأنها قد تحدث كارثة حقيقية للدينار في حال استمرار تراجع سعر البرميل نظرا لتأثر القدرة الشرائية للمواطنين.

المطلب الثالث: انعكاسات الصدمة النفطية على صندوق ضبط الإيرادات والاحتياطي من النقد الأجنبي

تم إنشاء صندوق ضبط الموارد من خلال قانون المالية التكميلي عام 2000، وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ حقق رصيد الميزانية فائضا قدره 400 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع إيرادات الجباية النفطية إلى 1213.2 مليار دينار خلال نفس السنة [3]، ومن أجل الاستفادة من هذه الفوائض واستعمالها في الحفاظ على استقرار الميزانية العامة للدولة وبالنظر لعدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى البعيد والمتوسط يعمل هذا الصندوق على امتصاص فائض إيرادات الجباية النفطية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة في نفس السنة ، حيث حدد من خلال هذا القانون نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق وأدخل عليه عدة تعديلات.

أول تعديل كان في سنة 2004 من خلال قانون المالية، وقد أضاف هذا التعديل تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية في جانب الإيرادات لهذا الحساب [4]، أما التعديل الثاني

---

[1] **وزارة المالية،**

الموقع: **www.dgpp-mf.gov.dz**، تاريخ الزيارة: 2017/01/05.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] بوفليح نبيل، **"صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية"** ،المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد الرابع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010، ص 84.

[4] المادة 66 من القانون رقم 03-22 الصادر في الجريدة الرسمية، العدد الثالث والثمانون، المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 المتضمن لقانون المالية لسنة 2004، ص ص: 22 ،23.

جاء سنة 2006، وقد أضاف إلى جانب النفقات من هذا الحساب الخاص تمويل عجز الخزينة العمومية بشرط أن يكون رصيد الصندوق لا يقل عن 740 مليار دينار[1].

يعتبر صندوق ضبط الموارد احد الحسابات الخاصة بالخزينة في الجزائر ، ويقصد بالحسابات الخاصة هي جميع العمليات المالية المترتبة عن خروج أموال من الخزينة أو دخولها بصورة غير نهائية فهي لا تعتبر إيرادا أو إنفاقا بل هي أموال تدخل للخزينة على أن تخرج منها من بعد والعكس صحيح[2]، ينص قانون إنشاءه على ما يلي[3]: "يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد" ، ويقيد في هذا الحساب جانبين جانب الإيرادات يتكون من فائض القيمة الناتج عن إيرادات جبائية تفوق تقديرات قانون المالية، كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق وتسبيقات بنك الجزائر للتسيير النشط للمديونية، أما عن جانب النفقات فيكون من ضبط نفقات وتوازن الميزانية الدولة المحددة عن طريق قانون المالية السنوي، تخفيض المديونية الخارجية، تعويض ناقص القيمة الناتجة عن مستوى إيرادات جبائية نفطية تقل عن تقديرات قانون المالية، تغطية العجز في الخزينة العمومية وتسبيقات بنك الجزائر للتسيير النشط للمديونية ، حيث أن مجال عمل الصندوق يتركز أساسا داخل البلد باعتبار أن الوظيفة الرئيسية له تتمثل في امتصاص فوائض الجباية النفطية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على المستوى ميزانية الدولة نتيجة ا نهيار أسعار المحروقات، لكن يمكن أن يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية الخارجية.

أما احتياطي النقد الأجنبي، فهو ما تحتفظ به الدولة من الودائع والسندات من العملات الأجنبية أي الذي تحتفظ به البنوك المركزية والسلطات النقدية من أجل دعم العملة ودفع الديون المستحقة على الدولة، كما يعرف على انه تلك الأصول الخارجية التي تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية والتي تتحكم فيها من أجل التمويل المباشر لاختلالات المدفوعات، والتنظيم غير المباشر لكميات هذه الاختلالات من خلال التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة أو لأغراض أخرى والمصطلح الأصح هو الاحتياطي الدولي[4]. الجدول الموالي يوضح تطور كل من صندوق ضبط الإيرادات والاحتياطي من النقد الأجنبي خلال الفترة (2012-2016).

[1] المادة 25 من الأمر 03-06 الصادر في الجريدة الرسمية، العدد السابع والأربعون، المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2006، ص08.

[2] حسين الصغير، **"دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية"** ،دار المحمدية العامة، الجزائر، 2001، ص: 9.

[3] المادة 10 من القانون رقم 2000-02 الصادر في الجريدة الرسمية، العدد السابع والثلاثون، المؤرخ في 28 جوان 2000 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2000، ص07.

[4] زايري بلقاسم ، **"كفاية الاحتياطات الدولية في الجزائر"** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد السابع، 2009، ص: 47.

(الجدول 3-8): تطور كل من صندوق ضبط الإيرادات والاحتياطي من النقد الأجنبي خلال الفترة (2012-2016)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
صندوق ضبط الإيرادات	102.08	96.95	91.53	49.37	33.03
اقتطاعات تمويل عجز الميزانية	29.39	24.87	36.81	28.73	16.55
رصيد صندوق ضبط الإيرادات	72.69	72.08	54.72	20.64	16.48
الاحتياطي النقد الأجنبي	190.66	192.5	178.93	143.14	114.1

(الوحدة: مليار دولار)

المصدر: وزارة المالية،

الموقع: http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/frr/Frr2015.pdf ،
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/RPLF2016.pdf،
تاريخ الزيارة: 2017/01/05

من خلال الجدول يلاحظ أنه منذ انهيار أسعار النفط تحت عتبة 100 دولار للبرميل، أصبح صندوق ضبط الموارد يسجل تراجعا متزايدا متأثرا بتراجع الجباية النفطية، كما يلاحظ زيادة نسبة الاقتطاعات الموجهة لتعويض عجز الخزينة العمومية بما يزيد عن 50٪ من إيرادات الصندوق [1]، وبالمقابل يمثل كل من صندوق ضبط الإيرادات والاحتياطي من النقد الأجنبي مخزون إيرادات الدولة ولولا عدم التباطؤ في استغلال هذه الموارد (233 مليار دولار عام 2014 و 164 مليار دولار عام2015) لكان الوضع غير وضع اليوم، إذن يبقي كل من صندوق ضبط الموارد والاحتياطي النقدي قادر على وضع التوازنات الكبرى للدولة في مجال الحماية لمدة عامين (مقدر بحوالي 110 مليار دولار).

المطلب الرابع: صور خلل الاقتصاد والسيناريوهات المواجهة في ظل الصدمة النفطية 2014

هدفت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ بداية تسعينات القرن العشرين إلى تغيير بنية الاقتصاد الكلي، إلا أنها لم تستطيع تحريره من هيمنة المحروقات عليه، بحيث مزال هذا القطاع هو المحرك الأساسي للاقتصاد، بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات الأخرى خاصة القطاع الصناعي والزراعي من جهة، ومن جهة ثانية إلى وتيرة النمو التي يسجلها قطاع المحروقات منذ أواخر التسعينات، نتيجة تزايد الطلب العالمي على النفط وتدعيم القدرات الإنتاجية الجزائرية.

[1] **وزارة المالية،**
الموقع: www.dgpp-mf.gov.dz، تاريخ الزيارة: 2017/01/05.

الفرع الأول: صور خلل السياسة الاقتصادية في الجزائر

ورثت الجزائر منذ الاستقلال اقتصادا مشوها وغير متوازن، وأمام هذه الوضعية المتدهورة بادرت السلطات محاولة تنظيم النشاطات والقطاعات الاقتصادية، من خلال مخططات متتالية يحتل فيها التصنيع مكانا مركزيا والنظام الاشتراكي كخيار سياسي واقتصادي قصد تحقيق الأهداف التنموية، إلا أنها في الأخير لم تفلح في بلوغ هذه الأهداف لتداعيات عديدة، وكانت الخلاصة هي وجوب إجراء تحولات عميقة في الهيكل الاقتصادي رغم الكلفة الباهظة عام 1989، وبسبب الحاجة لهذا التحول ونظرا للظروف المالية في ذلك الوقت كانت هنالك تجربة مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية قصد تجاوز الأزمة عن طريق سلسلة طويلة من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من تلك المؤسسات وكانت نتائجها ايجابية على مستوى الاقتصاد الكلي وأخرى سلبية على الوضع الداخلي خاصة السياسي والأمني.

بعد هذه التجارب عمدت الجزائر إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تمثلت في أربع برامج خمسية، سمي البرنامج الأول ببرنامج الإنعاش الاقتصادي وكان خلال الفترة (2001-2004)، والثاني والثالث أطلق عليهما برامج دعم النمو الذي كانا بمثابة برامج تكميلية للإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2005-2014)، أما الرابع فجاء لاستكمال أهداف البرامج السابقة تجسيدا لهذه السياسة التي هدفت إلى دعم النمو الاقتصادي عن طريق رفع حجم الإنفاق الاستثماري الحكومي خلال الفترة (2015-2019)[1].

يتشكل الاقتصاد الجزائري من 14 قطاع يمكن أن يساهم في الناتج المحلي الإجمالي، يسير بـ37 وزارة ذات طابع قطاعي إلا أن ما يعاب عليها هو عدم وجود ولا وزارة ذات طابع أفقي تنسيقي بين هذه الوزارات رغم التجربة السابقة لوزارة الاستشراف والتي لم تدم طويلا وفي 2012 أطلقت كتابة دولة للاستشراف والإحصائيات بغرض التخطيط الاستراتيجي ولكنها ألغيت بعد 13 شهرا على الرغم من نجاحها في تصميم رؤية الجزائر 2030.

أولا: السياسة التجارية

مازال القطاع التجاري يرسل إشارات سلبية عن وضعية السوق الموازي فهو بحاجة لمزيد من التنظيم من أجل تحقيق معياري الشفافية والتنافسية في الداخل وتوازن الميزان التجاري مع الخارج.

أ -القطاع غير الرسمي

يختزن السوق الموازي أو ما يعرف بالقطاع غير الرسمي كتلة نقدية مهمة تزيد عن 34 مليار دولار أي ما يشكل حوالي 27٪ من حجم النقد المتداول في الاقتصاد وحوالي 46٪ من إجمالي النشاط[2]، أرقام

[1] بريش عبد القادر، معزوز لقمان، **"التجربة التنموية الجزائرية مطلع الألفية الثالثة بين الواقع والمأمول"**، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند، البويرة، 29-30 نوفمبر 2016، ص: 02.

[2] **وزارة المالية، الموقع: www.mfdgi.gov.dz**، تاريخ الزيارة: 2017/01/06.

كهذه تؤشر إلى نتيجة واحدة وهي أن النشاط الموازي في الجزائر لم يعد قطاعا غير رسمي فقط بل اقتصادا موازيا كاملا يتمتع بجميع قواعد السوق وتشكيل القيمة وتراكم رأس المال.

الموجه الرئيس للقطاع الموازي هو القطاع الخاص الذي يعمل في اتجاه تكوين الطبقة البرجوازية الصغيرة من خلال عملية تراكم رأس المال وهي نفسها العملية الصعب تحقيقها في ظل النظام الاقتصادي الحالي أي في ظل قوانين الاستثمار التي تمنح القطاع العام جل المشروعات ذات المحتوى الرأسمالي الكبير، وبذلك يصبح الاقتصاد الموازي في الجزائر نتيجة منطقية للسياسة الاقتصادية المنتهجة، فتنظيمه يبدأ بتصحيح السياسات على أساس توازن سوق رأس المال بين القطاعين العام والخاص.

من مؤشرات هذه النتيجة هي الميزات التنافسية التي يتمتع بها الاقتصاد الموازي في مجال التوزيع واستثمار الزمن وصناعة قرارات السوق أي مستوى الأرباح، الأجور، رقم الأعمال، أعباء النشاط، تكاليف الاستثمار، عرض النقد الأجنبي، سعر صرف العملة، التشغيل..، وهي المؤشرات التي كان على السلطات التحكم فيها بالشكل الذي يمنع تشكل القطاع غير الرسمي، فالتهريب على الحدود يعتبر نشاط اقتصادي مواز يختزن رقم أعمال يعجز الإحصاء عن تحديده بسبب غياب آليات الإحصاء المبني على المعرفة ولكنه رقم مهم على خلفية ما تكشفه السلطات يوميا من عمليات التهريب، وبذلك يعتبر اقتصاد غير رسمي ومواز يفرز مخاطر جمة على ميزانية الدولة وهدر أموال الدعم ولكنه ناتج هو الآخر عن نقص في كفاءة السياسات الاقتصادية فيما له علاقة بدعم الطاقة والمواد الغذائية وإدارة السوق.

للعائلات دور حقيقي في ترسيم القطاع الموازي في الاقتصاد الوطني بدافع من الطلب الفعال الذي توفره للسوق غير الرسمية على السلع والخدمات التي تتصف بالوفرة وبأسعار أدنى من الأسعار الرسمية وبتنوع المنتج وهي نفس الحالة التي سادت في السبعينات قبل أن تتراجع في وسط الثمانينات بفعل آلية الانفتاح على التجارة الخارجية، وعليه تتمتع الجزائر بدور متقدم في دعم السوق الموازية لأنها مستفيدة من مزاياها في استدراك النقص الهيكلي في الاقتصاد الرسمي سواء تعلق الأمر بسوق الشغل أو سوق السلع والخدمات أو سوق النقد وهي نفسها أسواق الاقتصاد، ولذلك تشكل فرصا حقيقية للعائلات لكنها أيضا مخاطر على الاقتصاد في جانب الجباية أو الضريبة أو تهريب الدعم أو تركز رأس المال.

ب -الميزان التجاري الجزائري

إن المتتبع للحالة الاقتصادية في الجزائر يجد أن الخلل لا يكمن في عجز الميزان التجاري نفسه، فقد عاشته أهم قوة اقتصادية في العالم أي أمريكا بعد نهاية الحرب العالمية الثاني ة (1939-1945) حيث فقدت في 12 سنة (1958-1970) ما يعادل 6 مليار دولار (مع مراعاة القوة الشرائية للدولار في تلك الفترة التي كانت مرتبطة بالذهب) [1]، لكن الخلل يكمن في أن يكون العجز بنيويا أي مبنيا على

[1] بورزامة جيلالي، **"رؤية تحليلية حول انخفاض الدولار الأمريكي الأسباب والتداعيات"** ، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد الثالث والعشرون، 2014، ص، ص: 40، 43.

اتجاهات الاقتصاد خلال فترة طويلة من الزمن وليس على ظروف السوق للمدى القصير، وهو ما ينطبق على الحالة الجزائرية عندما يتم تصفح بيانات التجارة الخارجية منذ العام 2000، وهو ما يستدعي إجراءات مستعجلة وفعالة لإدارة العجز، إذن يمكن القول أن تراجع التجارة الخارجية للجزائر لم يعد اتجاها ظرفيا ناجما عن ظاهرة "الصدمة" بل هيكليا ناجما عن هشاشة نمط الإنتاج وذلك لاعتبارين اثنين: الاتجاه المستمر لتراجع الميزان التجاري خلال الأعوام الأخيرة والوضعية التي آلت إليها سوق النفط منذ العام 2008 من حيث حجم الاستثمارات ومستوى الإنتاج الوطني من جهة والطلب الخارجي المتوقع للمدى المتوسط من جهة ثانية، فتتبع سلوك السوق الجزائرية يكشف أن موضوع التجارة الخارجية يتجاوز الظرف إلى الحالة ويعني ذلك أن المشكلة كامنة في قدرات الإنتاج التي لا تسمح بتلبية الطلب الداخلي دون اللجوء للاستيراد وكامنة أيضا في قدرات التصدير المرتبطة أساسا بسعر النفط في الأسواق العالمية.

في التجارة الخارجية مصيدتين، مصيدة حقيقية عندما تخضع لمقاربة الظرف بدل الهيكل، حيث تشكل اتفاقيات التجارة الحرة والتفكيك الجمركي ضغطا خارجيا على الموازين التجارية التابعة لدول أنماطها الإنتاجية هشة –شان الجزائر– وقد يكون تعطل مسار انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية عاد بفائدة وإلا تفاقم تراجع الميزان التجاري إلى عجز حاد تصعب معالجته خارج سياسات الإنتاج، فالدول الذكية تلجا للاستيراد لتصحيح أنماط الإنتاج أو لضبط الأسعار الداخلية وليس لتلبية الطلب الداخلي الذي عليه أن يتكأ على نمط التوزيع في قطاع الإنتاج بين إنتاج الثروة وإنتاج التجارة، أما المصيدة الثانية في التجارة الخارجية هي سعر صرف العملة الوطنية لقاء العملات التي تقيم بها أسعار الواردات والصادرات، فالبلد المصدر يستفيد من عملة ضعيفة لأنه يبيع بسعر ارخص، والبلد المستورد يستفيد من عملة قوية لأنه يشتري بسعر ارخص، أما أن تهبط عملة دولة لا قدرات تصديرية لها بعملة الاستيراد (الاورو في حالة الجزائر) فهذا يعكس خللا هيكليا في السياسة الاقتصادية[1].

منذ انهيار أسعار النفط وتسجيل الميزان التجاري عجزا فاق 17 مليار دولار والدولة تعمل على تقييد سياسة الطلب ولكن عندما يلاحظ أن الأسواق ترسل إشارات تراجع قوية في فترة وجيزة يؤكد أن سياسة تقييد الواردات لا تجدي نفعا في حالة ضعف مرونة الإنتاج الداخلي وتواصل اتجاه الصعود في دالة الطلب الداخلي، حالة كهذه تتطلب تدخلا قويا للدولة ليس في مجال تقييد سياسة الطلب كما هي الحالة الآن بل في ضبط سياسة العرض على نحو مختلف تماما أي بتصميم وتطبيق نموذج جديد للنمو يجسد فك الارتباط بالصادرات وحيدة الجانب ولاسيما شديدة التأثر بتغير الأسواق، وفي نفس الوقت يعرف الدور الوظيفي للدولة باعتبارها احد الأعوان الاقتصاديين المهمين في المجتمع وتمثلها الحكومة بقطاعاتها ومؤسساتها المعروفة، والتي يكمن دورها في تحقيق أهداف النمو والذي يبدأ من تحديد تلك الأهداف للمدى البعيد فضلا عن المديين القريب والمتوسط.

[1] مصيطفى بشير، **مرجع سابق**، ص: 17.

هنالك العديد من العوامل ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في رسم الصورة التي آلت إليها وضعية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وجميعها عوامل يمكن تجاوزها بقليل من المعرفة والحكمة والذكاء والإرادة، فعلاوة على قانون الصرف الذي مازال يشوش على قرارات التصدير بالنسبة للمصدرين الخواص على قلة عددهم 400 مصدر ويزيد من مخاطرة هذا النشاط، هنالك الوضعية التي آلت إليها هيئات المرافقة التي أطلقت منذ عام 1984 وأثبتت الوقائع محدوديتها في غياب مفهوم إعادة التأهيل كي تواكب تطور الأسواق، هناك أيضا ضعف البنى القاعدية ذات العلاقة بالتصدير خارج المحروقات مثل مرافق التخزين والموانئ المتطورة المعصرنة والمناطق الحرة وشبكات النقل، وهناك أيضا الغياب الكلي للمراصد الذكية لمتابعة مؤشرات الأسواق الخارجية وهو ما يعبر عنه اختصارا بنظم اليقظة[1].

ثانيا: السياسة النقدية والمالية في الجزائر

يجب إعادة النظر (تطوير) في السياسة النقدية والمالية، وذلك بهدف الانتقال سريعا من إجراءات تصحيح الميزانية إلى سياسة ضبط الاقتصاد ضمن رؤية الضبط للمديين المتوسط والبعيد.

أ -سعر الصرف

تتبع البنوك المركزية في كل دول العالم السياسة النقدية للاقتصاد ولا تتبع السياسة الجبائية التي تديرها مؤسسات أخرى مثل الضرائب والجمارك والأبواب المنسية الأخرى للجباية، ولأجل ذلك تتمتع البنوك المركزية باستقلالية تنفيذية حتى لا تخرج عن دور مراقبة السيولة، إدارة سعر الصرف والفائدة، تعزيز قيمة العملة وتأطير السوق النقدية ومؤسساتها وإنشاء النقود، وجميعها أدوار إستراتيجية في مسعى الاستقرار النقدي للدولة ومن ثمة الاستقرار الاقتصادي ، وعندما يتحول البنك المركزي إلى أداة في يد الموازنة العامة في حالة مصاعب جبائية فعلى الجميع (سلطات نقدية ومالية معا) تحمل آثار ذلك على مستوى السوق النقدية حيث تشكل سوق النقد طرفا واحدا فقط من أطراف العملية المالية بين أطراف مهمة أخرى هي سوق رأس المال وسوق الأوراق المالية، وعليه فإن أي اهتزاز في وظيفة السوق النقدية يصيب ويؤثر في بقية الأسواق وهو فعلا ما يبديه الاقتصاد الوطني حاليا.

في موضوع سوق الصرف تتميز الجزائر بسوق غير منظمة، لأنها تسير بسعرين اثنين لسعر صرف الدينار، تقودهما سوقان كاملتان اثنتان، الأولى هي السوق الرسمية بمعاملات قصيرة الأجل ضيقة تحت ضغط القيود على عرض النقد الأجنبي، والثانية هي السوق الموازية الأكثر نشاطا في العمليات قصيرة الأجل مستفيدة من عرض غير محدود للنقد الأجنبي (تعدد العارضين)، الشيء الذي يفسر الفرق الشاسع بين السعرين، عكس ما هو عليه الحال في الدول التي تعمل بمكتب الصرف، ف بعد تراجع السياسة المالية وتراجع احتياطي النقد الأجنبي وبدأ الدينار يكشف عن حقيقته لأنه أصبح يعبر عن

[1] مصيطفى بشير، **"اقتصادنا: الفرصة المتبقية"**، دار الجسور للنشر والتوزيع، 2016، ص ص:43، 44.

الوضعية الحقيقية للسوق النقدية وهي وضعية العرض المعمم، والمقصود بذلك هو أن عرض الدينار أعلى بكثير من الطلب عليه لذلك فحالة العرض غير المحدود يعود إلى سبب ضخامة السيولة في السوق الموازية (حوالي 4500 مليار دينار) في مقابل طلب محدود بسبب ضعف استثمار القطاع الخاص وضعف ادخار العائلات وانعدام سوق الطلب على التمويل الخاص بالمؤسسات الصغرى (البورصة) ثم لجوء المتعاملين أي (المستوردين) الصغار لطرح الدينار في سوق الصرف الموازية لصالح ال يورو مما ضاعف من الطلب على النقد الأجنبي وبالتالي زاد من قيمته مقابل الدينار ، ولذلك تعتبر سياسة الدينار الرخيص مجازفة حقيقية في حالة الاقتصاديات ضعيفة التصدير بسبب آثارها التضخمية على الاقتصاد، الذي لا يتحمل مزيدا من التضخم ومنه فهي سياسة تمتص مزاياها في تعويض الجباية النفطية المتراجعة.

من المفروض أن يتفرغ البنك المركزي لدوره الفني والتاريخي الذي هو ضمان الاستقرار النقدي للدولة وبذلك فهو يربح على مناح مهمة عد يدة أهمها استقرار العملة، إنعاش المعاملات المالية قصيرة الأجل، تنشيط مؤسسات السوق النقدية التي هي البنوك التجارية ومكاتب الصرف وقبلها البنك المركزي في حد ذاته من خلال الدخول في ديناميكية نقدية يقظ ة، لكن لجوء بنك الجزائر (يتبع وزارة المالية أي يتبع الحكومة) إلى الخفض الإداري للدينار جاء في تناغم مع حقيقة السوق النقدية ليعوض خسارة الميزانية من الجباية النفطية وللحد من الواردات ، وهذا يعتبر غير صحيح في الحالة الجزائرية نظرا للاعتبارات التالية: عدم مرونة الإنتاج الوطني من حيث الكم والجودة، تضاعف الطلب الداخلي تحت ضغط زيادة الإنفاق الحكومي وارتفاع الأجور وتضخم السيولة في السوق الموازية (حوالي 34 مليار دولار) ما يعني محدودية اثر الدينار الضعيف على الميزان التجاري ومنه تحمل المستهلك اثر زيادة الأسعار غير المسقفة وليس المستورد ، باختصار الهدف من الدينار الضعيف هو ضبط ميزانية الدولة وضبط الميزان التجاري في جانب الواردات وليس رفع التصدير كما هو في الحالة الصينية (البنك المركزي الصيني عام 2015 خفض اليوان ثلاث مرات في أسبوع واحد ولكن بهدف حفز التصدير وليس خفض الاستيراد كما هو الحال في الحالة الجزائرية)[1].

ب -النظام الجبائي

النظام الجبائي في الجزائر يشكو من ثغرات جمة رغم المزايا الايجابية الكثيرة التي يتصف بها، أهمها النسب الضريبية المحفزة المعروضة للمستثمرين (18٪) والتي تقل كثيرا عن دول مجاورة ودول أخرى (المغرب، تونس، مصر، السودان، الإمارات...) في المقابل النسبة العالية لمعدل الادخار من الناتج المحلي الإجمالي (38٪)، كل هذا يبدي ضغطا جبائيا أكثر وضعيف في مؤشر العدل بين الولايات من جهة والمؤسسات والقطاعات من جهة أخرى، كما انه يفتقد إلى نجاعة التحصيل، هذه الثغرات هي نفسها التي جعلت الجباية الوطنية جباية نفطية بامتياز في تمويل نفقات الجماعات المحلية وفي التحوط المالي

[1] مصيطفى بشير، **"نهاية الريع، الأزمة والحل"**، مرجع سابق، ص: 22.

المعروف بصندوق ضبط الموارد، وهي نفسها الثغرات التي سمحت لـ 75٪ من ولايات الوطن لا تساهم بأكثر من 1٪ من جباية الدولة العادية في حين يتحمل 25٪ منها 99٪ الباقية، وهي الثغرات نفسها التي جعلت من الجباية العادية جباية عمومية بامتياز ولولا شركات القطاع العام على قلتها والتي لا تتجاوز نسبتها 5٪ من النسيج الاقتصادي الوطني لاختفت الضريبة من المشهد الجبائي كليا، ومنه الاتجاه المتنازل والسريع للجباية النفطية منذ العام 2008، حيث بلغت نسبة التراجع 60٪ لحد الآن لا يسمح بمزيد من التأخر في عصرنة النموذج المالي والذي من المفترض أن يندمج أكثر في الاقتصاد الحقيقي وان ينظر إليه كتابع لنموذج النمو وليس كمحفز للثروة فقط.

ج -الإنفاق العمومي

أصبح شح السيولة في الاقتصاد الوطني واقعا وليس توقعا بسبب تراجع موجودات النقد الأجنبي المعد للتحويل بدء من الربع الأخير من العام 2014 ثم حالة العجز في كل من الميزان التجاري ورصيد الخزينة نهاية الربع الأول من العام 2015.

في باب النفقات ذات التكلفة العالية وفي ظل تراجع الإيرادات، وجب على الحكومة إعادة النظر في توجيه منظومة الدعم القائمة على مبدأ توزيع الريع وليس توزيع الثروة، لان الوضع الحالي لا يسمح بالاستمرار في نفس المنحى باعتبار أن أداة الدعم تتبع سياسة التوزيع، فانتقل التوزيع في الفترة الأولى من الاشتراكية ثم إلى اقتصاديات السوق والآن هي ذاهبة إلى حرية الاقتصاد آفاق 2030، لكن الجزائر بقيت على نفس الأداة (الأداة الاشتراكية) أي انه منذ الاستقلال وهي على نفس المنحى رغم تطور نمط النمو مرتين وذاهب إلى النمط الجديد (النمط الحر)، أي إتباع سياسة الدعم المعمم الذي يستفيد منها جميع طبقات المجتمع على اختلاف دخلهم والعمل على دعم العديد من السلع الكمالية (السكن، مشتقات النفط، الصحة...) مع وجود المشكل الكبير هو عدم وجود قاعدة بيانات، مما أدى ذلك إلى تطور وتوسع السوق الموازي كالتهريب، إضعاف القدرات الإنتاجية وعدم وجود عدالة اجتماعية..، مما جعل الدول المصدرة للمنتجات هي المستفيد الأول من هذه السياسة نظرا لان الجزائر لا تنتج هذه السلع بل تقوم باستيرادها.

لذلك فمن الضروري إعادة النظر في سياسة الدعم الحكومي وإطلاق سياسة جديدة تستهدف الشرائح الأكثر استحقاق لهذا الدعم ويمكن الاستفادة من التجربة الإيرانية للدعم الموجه يكون عن طريق الحساب الخاص للأفراد ذوي الدخل الضعيف، حيث تعتبر أداة الدعم في الجزائر قائمة على ما يعرف بتوزيع الريع (أي ليس هنالك حكامة في التوزيع) ويستفيد من هذا الدعم جميع شرائح المجتمع على اختلاف مستويات المعيشة والأجور، وبالتالي وجب تغيير هذه السياسة وجعلها تتكيف مع النمط الجديد للاقتصاد، كما وجب إعادة تقييم ميزانيات القطاعات المختلفة ومنح الأولوية للقطاعات المنتجة للثروة وذلك عن

طريق وضع السياسات القائمة على مفهوم اليقظة الإستراتيجية المبنية على التوقعات الرشيدة والمعلومات الإحصائية السليمة.

الفرع الثاني: السيناريوهات المواجهة للاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية 2014

أمام الاقتصاد الجزائري ثلاث سيناريوهات مواجهة للاقتصاد الجزائري كالتالي:

- **السيناريو المرجعي أو الأساسي:** وهو يعبر عن استمرارية الوضع الحالي كما هو أي بنفس الرؤية، نفس أدوات السياسة الاقتصادية، نفس الحكومة، وتكون النتيجة هي نفاذ النقد الأجنبي مما ينتج عنه أزمة مالية تدفع السلطات الجزائرية إلى اللجوء للتمويل الخارجي ويكون عن طريق الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الخارجي) أو أسواق الحكومات (الصين..)
- **سيناريو الهبوط:** وهو سيناريو تشاؤمي، يعني تكون الجزائر أقل مما هي فيه، ينتج عادة عندما تكون هنالك صعوبات مستديمة في الميزانية أي تغير نحو الأسفل في مجال النفقات العامة ومحاولة تدبير موارد أخرى في جانب الإيرادات (فرض ضرائب، تمويل القطاعات أو بالمشاريع، الدعم الحكومي وسلع الاستهلاك ، تجميد التوظيف،..)، وهو ما يعبر عنه عادة بالتقشف.
- **سيناريو الصعود:** وهو سيناريو تفاؤلي، أي الصعود ولكن بعيدا عن الصدمة النفطية، ويكون ذلك في مرحلة أولى القيام بإجراءات استعجالية قصيرة الأجل تعمل على فك الارتباط بالصدمة وفي مرحلة ثانية العمل على تحويل مخاطر الوضع الحالي إلى فرص للمستقبل وفق معيار الإقلاع والنشوء بتحريك القطاعات الراكدة.

من المستبعد أن تكون الجزائر في أزمة اقتصادية معقدة وذلك راجع إلى هامش المناورة الذي تتمتع به الحكومة في تلبية الطلب الداخلي للمدى القصير وفي تمويل المشاريع للخطة الخمسية الحالية (2015-2019) والتي حجمها يقدر بحوالي 262.5 مليار دولار أي بمعدل 52.5 مليار دولار سنويا، لكنها ستواجه وضعية أكثر تعقيدا بعد سنتين أن استمرت مؤشرات التصحيح الاقتصادي على ما هي عليه الآن وذلك نظرا لتباطؤ تنفيذ المشاريع المتعلقة بالشطر المتبقي من الخطة الخمسية السابقة (2010-2014)، حيث تخص المشاريع جوانب حساسة كمشاريع السكن، التشغيل والصحة، كذلك توتر المعطيات على الجبهة الدفاعية للدولة جراء الوضع الأمني الإقليمي، مما يعني تغير التخصيصات المالية (زيادة مهمة في نفقات التجهيز، ضبط ميزانية الدفاع واستمرار وتيرة الإنفاق الاجتماعي بنفس المنهجية المعمول بها في السنوات السابقة)، وذلك يأتي في مقابل عدم مرونة الإيرادات تحت ضغط تراجع الإنتاج من المحروقات وانخفاض أسعار النفط، وهامش المناورة الذي تتمتع به الحكومة يتمثل في كل من صندوق ضبط الإيرادات والاحتياطي من النقد الأجنبي، أي أن مجموع 110 مليار دولار تضع التوازنات الكبرى للدولة في مجال الحماية لمدة عامين، هذا في مجال المخزونات، أما على صعيد تدفق إيرادات الميزانية،

فان آخر السنة سيقفل على إشارات مقلقة وهي: تراجع الصادرات، استقرار الاستيراد حول السقف العالي، تفاقم عجز الميزان التجاري غير المسبوق في تاريخ الوقائع الاقتصادية للجزائر، عجز الموازنة، استمرار تراجع سعر صرف الدينار أمام سلة العملات إلى النقطة التي يتم توازن الميزانية من خلال موارد جديدة للجباية خارج النفط والمحروقات واقتراب السيولة في السوق الموازية من الطلب عليها أي ارتفاع الطلب على الدينار وهذا لن يكون إلا بحفز الاستثمار وتشجيع ادخار العائلات وتحسين مناخ الأعمال وتحرير سوق رأس المال حيث سيتم امتصاص السيولة الزائدة والتقرب من السوق النقدي المتوازن، فللدينار الضعيف آثار مباشرة تتمثل في:

- ارتفاع الأسعار غير المدعمة (السيارات، قطع الغيار، الدواء، العلاج بالخارج، الملابس...)
- ارتفاع فاتورة الدعم الحكومي (مشتقات النفط، الحبوب، الزيوت، السكر، الحليب...) وهو ما يضيف عبئا جديدا على الدولة (بند الإنفاق الحكومي).
- ارتفاع مؤشر التضخم بدء من السداسي الأول 2016 (6.4٪) وقد يقترب من تضخم برقمين اثنين (اكبر من 10٪).
- وفي جانب السياسة النقدية خفض الدينار يؤدي إلى مرحلة لاحقة إلى رفع سعر الفائدة لدى البنك المركزي بين نصف النقطة والنقطة مئوية لضبط كلفة الإقراض ما يؤدي آليا إلى ارتفاع كلفة رأس المال ومن ثمة كلفة الاستثمار.

من خلال ما سبق، سيتم الاعتماد على السيناريو التفاؤلي (سيناريو الصعود)، وذلك الى الفرص الكامنة في الاقتصاد الجزائري والتي تؤهله لتخطي الأزمة بقليل من الحكمة والذكاء بل وجعله في مصاف الدول الصاعدة، وذلك بالاستغلال الأمثل لما تبقى من مخزون النقد الأجنبي في القيام بإجراءات التصحيح والضبط للاختلالات الموجودة في الاقتصاد وتحويلها إلى فرص تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني والرفع من معدل الأداء الاقتصادي من 3٪ حاليا إلى نمو مستديم 7٪ في مدى المتوسط.

المبحث الثاني: إجراءات تحقيق الصعود الاقتصادي في الجزائر آفاق 2030

للجزائر إمكانيات للالتحاق بمجموعة الدول الصاعدة في 2030، بشرط تحقيق شروط الإقلاع الاقتصادي في آفاق 2019، وهذه الإمكانيات تخص الإمكانيات المادية، المالية، البشرية والطبيعية مع شرط توفر الإرادة التي يفترض أن تؤكدها أو تنفيها منهجية العمل الحكومي، فالإمكانيات لحسن الحظ متوفرة يبقى فقط الشروع في تطبيقها وفق منهجية الصعود، وذلك من خلال آلية معروفة في مجال تقاسم التجارب بين الدول وهي آلية " Banchmarking"، وتعني أن تجارب النشوء أو الصعود الاقتصادي يمكن اقتباسها من دولة لأخرى ضمن الإطار الاجتماعي والثقافي لكل مجتمع، إذن توجد الكثير من الحلول أمام السلطات الجزائرية ويمكن تفعيلها تحت مظلة المتوفر من النقد الأجنبي ومدروسة للضبط الاقتصادي للمديين المتوسط والبعيد أي برؤية اليقظة المبنية على إستراتيجية صناعة الغد وذلك بهدف تصحيح الاختلالات قصد التكيف مع الصدمة والخروج منها ثم تحقيق الإقلاع الاقتصادي في مرحلة أخرى ويبدأ ذلك من خلال إعادة النظر (أي تطوير) في السياسات المنتهجة في القطاعين النقدي والحقيقي، وذلك بتطبيق سياسة اقتصادية جديدة ومبتكرة للمدى المتوسط.

المطلب الأول: إجراءات قصيرة المدى للتكيف مع الصدمة والخروج منها آفاق 2022

زادت مؤخرا التصريحات في موضوع الحالة اقتصادية للجزائر، وبات المواطن أقرب إلى المؤشرات الحقيقية الخاصة بالمستقبل القريب، وهي مؤشرات أثارت بعض القلق خاصة وأنها تزامنت مع صدور البيانات المتعلقة بالمؤشرات الكلية للاقتصاد، فلم يبقى هنالك المزيد من الوقت لتحليل البيانات والمؤشرات المذكورة لأنها تنسجم تماما مع اقتصاد يعتمد على موارد ضيقة للنقد الأجنبي ولموازنة الدولة وبالتالي فهذا الموضوع لا يخرج عن دائرة الوصف النمطي لاقتصاديات هشة غير مقاومة للصدمات، ولذلك من المناسب التفرغ للمعالجة الأكثر نجاعة تحسبا لوضعية الإقلاع الاقتصادي المطلوبة آفاق العام 2022، ففي مرحلة أولى يجب استغلال الأوراق التي بين يدي الحكومة وعلى رأسها مخزون الحلول التي استهلكت إطارات الدولة في تصميمها وقتا طويلا منذ أكثر من عشرين عاما (أي عام 1993) والمؤرخ للأزمة الهيكلية التي شهدها الاقتصاد الوطني، حلول تصب في هدف محدد هو إدارة الاقتصاد على قاعدة التوازن، وما تبقى آليات جزئية لتحقيقه، صحيح أن الوضع الحالي يستدعي حلولا استعجالية لارتباطه بمؤشرات آخذة في التفاقم بشكل سريع وبحالة تبدو للبعض غير متوقعة لأنه قبل سنوات قليلة لم يكن الأمر كذلك ولحسن الحظ فان السياسات بعيدة المدى تحمل أيضا أجوبة للمدى القصير.

الفرع الأول: إجراءات تخص تخفيف الضغط عن الميزان التجاري

يجب أن يتم وقف نزيف النقد الأجنبي عبر البوابات التي باتت اليوم أكثر وضوحا وخاصة بوابة التجارة الخارجية، التحويلات الاجتماعية وإدارة أكثر رشادة للإنفاق على النشاطات ذات الصلة بالأسواق

الخارجية وإدارة جديدة للدعم الحكومي، وهذا الأمر يستدعي تدقيقا فنيا في هيكل الواردات ومقارنته بإمكانيات البلاد سواء تعلق الأمر بالإنتاج الوطني أو التسيير المؤسساتي، ويستدعي أيضا تفسيرات مقنعة للصعود المتسارع في واردات الجزائر خلال السنوات العشر الأخيرة مع ما ضخته الدولة في دواليب الاقتصاد من استثمارات.

في حالة الجزائر تكشف الأرقام منذ العام 1990 اتجاهات معاكسة تماما تميزت بتزايد الواردات (خارج خام النفط والغاز) بنسبة لامست 300٪ وبتناقص التصدير خارج المحروقات من نسبة 20٪ إلى 2.5٪ حاليا، ومن حيث تنوع النوع الأخير من التصدير ينبغي الإشارة إلى أن 75٪ من الصادرات غير النفطية هي في المضمون صادرات نفطية (هليوم، امونياك، فوسفات ومشتقات نفطية أخرى)، لاتزال عمليات التصحيح الهيكلي في كثير من الدول تتبع نسق عمل صندوق النقد الدولي وهي عمليات تصحيحية فعلا لأنها تعني عمليات الأجل القصير(سعر الصرف، التمويل الخارجي، تحرير الأسعار، نظم التقاعد، إدارة نفقات الدولة) وهي بذلك تتيح لمعظم الحكومات هامش مناورة مقبولا لإدارة الأزمات ولكنها لا تعطي حلولا فعالة لتحقيق وضعية الاستقرار وذلك لسبب واضح وهو أن الاستقرار الاقتصادي للدولة مازال مرهونا بسياسات الضبط.

الفرق بين سياسات التصحيح وسياسات الضبط أن الأولى تعمل في ظل نموذج نمو مستقر يتمتع بمؤشرات كلية للاقتصاد تدعو للتصحيح بينما تتطلب وضعية اللاتوازن في الاقتصاد الكلي (لا توازن في جميع الأسواق في وقت واحد) ضبط نموذج النمو في حد ذاته وهي عملية إستراتيجية بالنظر إلى مضمونها ونتائجها التي تتجاوز التصحيح القصير المدى (نموذج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي يغطي 3 سنوات) إلى التخطيط للمدى البعيد بحيث يتم التقاط إشارات الأسواق واتجاهات الاقتصاد والطلب الداخلي وحركة السكان وبعاد الإقليم والجهات لفترة لا تقل عن 30 عاما وتمتد لنهاية كل قرن.

كما أوصى تقرير الهيئة الدولية في موضوع خفض سعر الدينار، ففي المدى القصير يمكن التدخل عن طريق إدارة سعر صرف العملة ولكنها أداة في السياسة النقدية غير فعالة في المحتوى الجزائري بسبب ضعف بنية الصادرات والمرونة المحدودة للعرض من المنتوج الوطني، والدليل على ذلك هو تراجع رصيد الميزان التجاري الذي تم الإشارة إليه في نفس الفترة التي تراجع فيها سعر صرف الدينار والمطلوب في المرحلة الحالية هو وقف نزيف النقد الأجنبي الذي مازال يهدد ما بقي من الاحتياطي ويرفع من احتمال الاستدانة الخارجية، ربما يبقى التدخل عن طريق إدارة ميزان الواردات بشكل أكثر فعالية وهو ما لم يحدث لحد الساعة حيث أكدت بيانات التجارة الخارجية للبلاد (جانفي- فيفري 2016) تراجعا محتشما للواردات لم يزد عن 13٪ (في المقابل تراجع للصادرات خارج المحروقات بلغ 38٪)[1].

[1] **وزارة التجارة الخارجية،**
الموقع: www.commerce.gov.dz، تاريخ الزيارة: 2017/01/02.

المطلوب هو تحرير الاستثمار من العائق البيروقراطي وتشجيع الإنتاج المحلي بدل الاستيراد وإطلاق منظومة اليقظة الإستراتيجية في قطاع التجارة وتزويدها بقاعدة البيانات الخاصة بتطور متغيرات التجارة الخارجية للجزائر وشبكة تحليل البيانات بالإضافة إلى خلايا اليقظة المركزية والمحلية التي تعمل على اقتراح أدوات التدخل الحكومي المناسب لضمان توازن السوق، ومنه تعمل هذه المنظومة على[1]:

- التحليل الفني لمعطيات التجارة الخارجية على أساس الشركاء، سلة الواردات، طبيعة التسهيلات، دراسات الأثر، سلبيات السياسات المنتهجة في مجال التصدير واتجاه الأسواق الواعدة آفاق 2030.
- على ضوء هذا التحليل يمكن وضع قائمة رمادية بقائمة المنتجات المعرضة للتقييد وهي نفسها المنتجات الممكن إنتاجها في الداخل وفق رؤية متطورة لمنظومة الإنتاج الوطني وذلك جنبا إلى جنب المنتجات التي ينبغي ترقية ميزاتها التصديرية ومن ثمة التوجه نحو الاستثمار في منتجات التصدير.
- تصميم حواجز غير جمركية جديدة للحد من فائض الاستيراد والرفع تنافسية المنتجات الوطنية المعدة لتلبية الطلب الداخلي كنوعية المنتوج، معيارية السلامة الصحية، معيارية التغليف، معيارية عدم التأثير على البيئة، معيارية منشأ المنتوج، معيارية أولوية الاستهلاك بالنسبة للعائلات الجزائرية..

موازاتا مع هذه الإجراءات قصيرة المدى، لا غنى عن السياسات البنيوية المبنية على الضبط في ضمان توازن الأسواق للمدى البعيد، وهنا يمكن الاستفادة من اليقظة الإستراتيجية للتجارة الخارجية وتصميم سياسة جديدة للتصدير خارج المحروقات عبر جلسات يديرها مهنيو القطاع، والمتدخلون في تصميم هذه الإستراتيجية هم كثيرون وقد يكون مواتيا إنشاء لجنة قطاعية تتكون من خمس وزارات هي: الصناعة، المالية، الخارجية، الداخلية والنقل تعمل على إطلاق خطة طموحة في ظل إستراتيجية حفز الصادرات خارج المحروقات تصممها وزارة التجارة، ويكون من الأفضل أن توكل المهمة لوزارة منتدبة جديدة (الوزارة المنتدبة للتجارة الخارجية) مهمتها القفز بالصادرات الجزائرية خارج المحروقات من النسبة الحالية (2.5٪) من إجمالي الصادرات إلى النسبة الحقيقية الكامنة في القدرات الحالية والممكنة في المستقبل، لذلك لن تواجه الحكومة أية صعوبات في تصميم هذه الإستراتيجية إلا من جانب واحد هو تطوير البطاقات التقنية وآجال التنفيذ المناسبة عند التطبيق، وكل هذا يكون على أساس ثلاث معايير[2]:

- تحديد الأهداف الكمية لحجم التصدير خارج النفط آفاق 2021، 2030، 2050.
- تحديد القطاعات ذات المزايا النسبية والتنافسية في آن واحد بين ما هو سلع منظورة وغير منظورة (خدمات) وحتى تلك القطاعات التي يمكن اكتشاف واثبات مزاياها آفاق 2021 أي الطاقات المتجددة وميزان الابتكار.

[1] مصيطفى بشير، **"نهاية الريع، الأزمة والحل"**، مرجع سابق، ص20.
[2] **المرجع نفسه**، ص: 22.

– العمل على تحديد وجهة التصدير أي صناعة الأسواق وهي مهمة لها علاقة بالفعل الدبلوماسي والترويج والانتشار بمفهوم التسويق وإطلاق مراكز الضغط في الأسواق المستهدفة.

الفرع الثاني: إجراءات تخص السياسة المالية والنقدية

يمارس بنك الجزائر منذ فترة سياسة نقدية مواتية لانخفاض الجباية النفطية، لكنها غير مواتية لاقتصاد مفتوح على الاستيراد والحصيلة هي معدلة يصعب حلها إلا بعد فترة اختبار، فسعر الدينار المتراجع أمام الدولار يرفع من الجباية النفطية عند تحويلها للعملة المحلية ولكنه في نفس الوقت يرفع من القيمة الاسمية للواردات في ضوء انتعاش الدولار أمام اليورو، وفي هذه الحالة تكون سياسة الموازنتية أكثر نجاعة لأنها تسمح برفع التحصيل الجبائي دون آثار جانبية بشرط أن يتم ذلك وفق دراسة الأثر.

أولا: الابتكار في التحصيل الجبائي

لقد بات من المستعجل إعادة النظر في نظام التحصيل الجبائي عن طريق تطوير الإدارة الجبائية بدل نسب الضريبة التي مازالت تتغير في كل قانون مالية جديد، ويربط نسبة الضريبة بمستوى الدخل في حد ذاته ما يعني الاقتطاع من الثروة الحقيقية، وفي اتجاه تأمين مستقبل إيرادات الدولة وفي ضوء تقلبات أسعار النفط وجب تغيير سياسة التحصيل الجبائي بسياسات أكثر فعالية والذي يكون ضمن رؤية شاملة لحفز الجباية أي ضمن فكرة الإصلاح المبني على الابتكار المالي وتحقيق التحصيل الأمثل للضرائب ويكون ذلك عن طريق مؤسسة حكومية تعمل على معالجة التهرب الجبائي لأنها تحول الجباية من فكرة العبء إلى فكرة المنفعة بالنسبة لدافعي الضرائب، وتطبيقها يحتاج إلى وكالة وطنية للجباية تعمل تحت صلاحيات الابتكار الجبائي، ومن الأفضل أن تعمل تحت وصاية وزارة منتدبة للجباية هدفها الأساسي هندسة رؤية جبائية جديدة مبنية على الاقتطاع من الثروة الحقيقية، أي من النمو خارج المحروقات وليس الاقتطاع الكبير من مبيعات النفط، هدفها الثاني هو إدماج جميع دافعي الضرائب في الجباية العادية بطريقة آلية وبدافع من المتعامل الاقتصادي نفسه وليس بطريقة التحصيل المبني على المتابعة كما هو الحال حاليا[1].

ثانيا: إدماج السوق الموازية في السوق الرسمي

وضع سوق الصرف في الجزائر يعتبر وضع غير طبيعي في إطار تماسك السياسات النقدية، وذلك راجع إلى الاستجابة الفورية والقوية التي تبديها سوق الصرف الموازية لكل عملية رسمية تستهدف تخفيض قيمة العملة لسبب أو لآخر والتي يمكن التعبير عنها برد فعل الانخفاض، ففي حالة زيادة الطلب على السوق الموازية بسبب ميزة العرض غير المحدود وغياب مكاتب الصرف والتي بإمكانها امتصاص جزء

[1] مصيطفى بشير، **"نهاية الريع، الأزمة والحل"**، مرجع سابق، ص: 15.

من الطلب بإدارة البنك المركزي، من السهولة فهم الهروب السريع لقيمة الدينار نحو سعر الصرف الموازي بعيدا عن توقعات السلطات النقدية.

يمكن الاستفادة من مزايا السياسة النقدية في تمتين السياسة الاقتصادية للدولة باحتواء سريع للسوق الموازية قبل أن ينحدر الدينار لمزيد من التراجع بدفع من السوق الموازية، وحينها تصبح هذه الأخيرة الموجه الرئيس لسوق الصرف بدل البنك المركزي ، الأمر يتعلق بأداتين اثنتين ذات طابع نقدي بحت هما[1]:

- **استبدال دينار جديد بالدينار الحالي** : وهذا قصد امتصاص السيولة ومعالجة العرض غير المحدود في سوق الصرف الموازي، حيث يساوي دينار جديد عشرة دينار حالي وهذا يساعد على امتصاص الكتلة النقدية في السوق (باعتبارها لا تساوي شيء بعد 6 أشهر)، التخلص من الأوراق النقدية المزورة، خفض معدل التضخم والحفاظ القوة الشرائية للعملة وإعطاء فرصة للدينار لاسترجاع قوته لدفع الاقتصاد باعتبارها وسيلة للتبادل ومحرك للاقتصاد.
- **إطلاق مكاتب للصرف ضمن الجهاز المصرفي للدولة** : وتكون هذه الأخيرة تتمتع بمزايا جبائية وأسعار وتكاليف وعرض للنقد الأجنبي ، الذي سيكون محفزا على هذا النشاط والذي بإمكانه دعم السياسة المالية للدولة من خلال جباية مهمة جديدة ، فبفتح محلات أو شبابيك الصرف الخاصة ضمن القانون التجاري الجزائري، سواء كان داخل البنوك التجارية أو خارجها مع فرض ضريبة منخفضة على الأرباح 1٪ دون تقييده بسقف المبلغ المصرف كما هو الحال الآن (منحة السياحة)، ستعود بنتائج مهمة، حيث سينتقل السوق الموازي اتوماتيكيا بالسوق الرسمي ويتم سحب جزء من الكتلة النقدية خارج الاقتصاد ويقترب سعر صرف السوق الموازي بسعر صرف السوق الرسمي.

عمليتان ستخرجان الاقتصاد الوطني من جمود السياسات وتفعلان المعاملات قصيرة الأجل وتمنحان الفرصة لتنشيط سوق رأس المال بتفرغ كامل لبنوك الاستثمار والمؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي بإمكانها تأطير المعاملات متوسطة وطويلة الأجل ومعاملات البورص ة، وموازاة مع ذلك وجب تطهير مناخ الأعمال ويتم ذلك عن طريق التسهيلات، استقرار القوانين والقرارات الحكومية مما يدعم الثقة بين المتعاملين والبنوك، ضبط الأدوات التشريعية المنظمة للاقتصاد الوطني ومنها قانون النقد والقرض كي يلتقي مع حاجات الاقتصاد الوطني للتمويل الداخلي وادخار العائلات خاصة مع الوضعية غير الناجعة لبورصة الجزائر، حيث يتم تحرير السوق النقدية بتحرير سعر الفائدة ورفع العائد في السوق الرسمي، تحرير سوق التمويلات، وضع أدوات محفزة لعمل السوق المالي (البورصة)، تحرير البنوك التجارية من عوائق التوسع في التمويل، وضع عقوبات صارمة على الاحتياطات النقدية غير الموظفة، وضع قيود

[1] مصيطفى بشير، مبتول عبد الرحمان ، **"لماذا يدخرون الجزائريون أموالهم بالعملة الصعبة؟"** ، برنامج النقاش الاقتصادي، أمين لعمارة، قناة دزاير نيوز، 2017/02/23.

على التوسع النقدي للإنفاق الحكومي، تدخل البنك المركزي باستمرار في ضبط الأسواق ويجب تزويده بخلية يقظة إستراتيجية للضبط النقدي تقوم بدور لوحة القيادة لعمل الجهاز المصرفي والنقدي.

الفرع الثالث: إطلاق منتجات بنكية مبنية على صيغ التمويل الإسلامي

نظرا للاتجاه المتصاعد لصيت التمويل الإسلامي حيث انتقل من بنك وحيد في دبي (بنك دبي الإسلامي) إلى مئات البنوك عبر العالم، أنشطها في عواصم الدول الرأسمالية (لندن، طوكيو، باريس، بروكسل..)، ومن أهم الأسباب المتزايدة التي ساهمت في تصاعد وانتشار التداول بمنتجات الصيرفة الإسلامية ضمن أوسع الفضاءات البنكية في العالم يعود إلى الاستفادة من الأزمة المالية العالمية 2008 وذلك من خلال قاعدة توزيع مخاطر الإقراض والأعباء بين الأرباح والخسائر، وهي نفسها قاعدة الغنم بالغرم والبيع بالضمان، وفي تحقيق أمثلية الأرباح بفضل تنوع المحافظ الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية، ففي حال تنويع المنتجات البنكية بالجزائر بإدماج الصيرفة المبنية على الفقه الإسلامي، يتوقع رفع الحاجز النفسي بين المنظومة البنكية الحالية والمتعاملين الاقتصاديين (العائلات والمؤسسات)، فللعائلات الجزائرية موقف واضح من المنظومة التقليدية من جهتين هما التعامل بحسابات الادخار (الإيداع بفائدة) والاقتراض الموجه للاستهلاك، كما لأغلب المؤسسات الصغيرة في الجزائر والمستثمرين الخواص والتجار موقف سلبي من التمويل التقليدي المبني على الفائدة لأسباب دينية محضة، ينتظر أن تنجر عن هذه الحالة نتائج أخرى مؤكدة منها[1]:

- تعبئة ادخار العائلات لصالح الاستثمار، خاصة وان الجزائر تشهد أعلى مستويات الادخار في منطقة شمال إفريقيا عند مستوى 38٪، في حين تصنف بأدنى مستوى للاستثمار عند عتبة 18٪، وبالتالي فمن المتوقع –عند بدء تطبيق الصيرفة الإسلامية– أن تلتحق مستويات الاستثمار بمستويات الادخار لدى العائلات وشركات القطاع الخاص.
- استقطاب جزء مهم من السيولة في السوق الموازية والتي تعاني من الحاجز النفسي وحجمها حاليا يلامس 37 مليار دولار، وللدلالة على أهمية هذا الأثر، فبمقارنة سيولة السوق الموازية بسيولة البنوك التجارية في الجزائر فهي تمثل أكثر من أربعة أضعافها (411٪ أي 9 ملايير دولار)[2].
- خلق تنافسية بنكية جديدة بين البنوك، فيتوقع عند بدء العمل بالصيرفة الإسلامية في الجزائر بشكل أوسع عما هو عليه الآن، حيث لا يتعدى عدد المتدخلين الثلاثة (بنك البركة، بنك الخليج، بنك السلام)، الدخول في ديناميكية تنويع المنتجات البنكية بما يخدم قاعدة إدارة المخاطر، وهي نفسها

[1] مصيطفى بشير، **"على أبواب التمويل المبني على الفقه الإسلامي"**، جريدة الحياة، الجزائر، العدد ألف وواحد، 2017/02/02، ص12.
[2] تقرير بنك الجزائر، **"التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمر"** 2017/01/29، ص: 11
الموقع: www.bank-of-algeria.d، تاريخ الزيارة: 2017/02/05

الديناميكية التي نجحت في دول غربية كثيرة مع بدء العمل بالشبابيك الإسلامية (بلجيكا، لوكسمبورغ، بريطانيا، فرنسا..).

ومنه يتم تنويع المحافظ الاستثمارية أمام المودعين وطالبي التمويل للاستثمار والاستهلاك معا، حيث تعرض الصيرفة الإسلامية منتجات تمويلية غير معروفة في الصيرفة التقليدية (مثل: عقود التمويل بالمضاربة مع العمل والمعرفة، المشاركة، المساقاة، الاستصناع، الإجارة، الوضيعة، السلم، المزارعة، المرابحة، القرض الحسن)، تنويع من شانه تحريك القطاعات الراكدة في الجزائر وعددها 11، هي نفسها القطاعات التي يستهدفها التمويل الإسلامي وفق قاعدة "ضمان الأصول".

الفرع الرابع: إعادة النظر في سياسة التحويلات الاجتماعية

هنالك اتفاق بان السياسة الاجتماعية قاعدة متبعة في العديد من الدول بما في ذلك الدول الصناعية (كبريطانيا على سبيل المثال)، لكن في الجزائر التطور الاقتصادي مؤخرا ألقى بقيد جديد على هذه السياسة بالنظر إلى وضعية الميزانية ولهذا من الضروري إعادة النظر في أداة الدعم الحكومي والتي ساهمت في توسع السوق غير الرسمي عن طريق التهريب وذلك بسبب دعم المنتج في حد ذاته (الطاقة والمواد الغذائية)، فيمكن لأي شخص أن يهرب المنتج المدعم ولكن لا يمكنه تهريب المداخيل المدعمة، ومنه تغيير هذه الأداة وجعلها تتكيف مع النمط الجديد للاقتصاد وإطلاق سياسة جديدة تستهدف الشرائح الأكثر استحقاق لهذا الدعم.

يمكن الاستفادة من التجربة الإيرانية للدعم الموجه ويكون عن طريق الحساب الخاص للأفراد ذوي الدخل الضعيف، وستكون الحكومة أول المستفيدين ومعها جميع العائلات ويتم ذلك من خلال تحرير الأسعار تماما (الطاقة والغذاء) وضخ منحة يمكن تسميتها بـ "منحة التحويل الاجتماعي" في مداخيل العائلات المتضررة ويكون ذلك بالعودة إلى مؤشر التماسك الاجتماعي الذي يعمل على الفرز عن طريق الفرق بين الحد الأدنى للعيش الكريم الذي يسمح للعائلة بالعيش في مستوى مقبول ومستوى الدخل، وبالنظر لحالة الجزائر من السهل تحديده لان هنالك حوالي 10 مليون عائلة، ومنه يمكن للحكومة تطلق تعداد سكاني على منحة التماسك الاجتماعي لفرز 10 مليون عائلة من حيث المداخيل، الحد الأدنى يمكن الوصول إليه عن طريق دراسة لسلة الأسعار وسلة الاستهلاك وبالتالي تكون هنالك قاعدة بيانات واليات أساسية للمواد المدعمة حيث تبدأ هذه المنحة من 0٪ بالنسبة للعائلات التي يكون الفرق بين مستوى المعيشة والدخل كبير وتتزايد هذه المنحة بتناقص ذلك الفرق مع تطبيق الصرامة القانونية تجاه المتلاعبين من خلال الاستفادة من الدعم، كل هذا سيساعد على تطبيق سياسة اجتماعية حقيقية مبنية على حقيقة السوق وعلى آفاق الميزانية 2030 عندما يكون هناك قيد جديد وهو الريع من النفط سيقترب

من الصفر والنتيجة الحقيقية للاقتصاد هي الثروة، أي توزيع الثروة وليس توزيع الريع لان توزيع الريع يكون للجميع أما توزيع الثروة يكون فقط لمستحقيه تحت ما يسمى بـ "حكامة مالية الدولة"[1].

المطلب الثاني: إجراءات متوسطة الأجل آفاق 2030

تتعلق هذه المرحلة بتفعيل رؤية الجزائر آفاق 2030 وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات تتعلق بـ:

الفرع الأول: الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص

في الجزائر القطاع الاقتصادي مقسم إلى ثلاث متدخلين رئيسيين[2]:

- **القطاع الحكومي :** وهو الموروث عن حقبة السبعينات والمهمين على رقم الأعمال على الرغم من عدده الذي تناقص بشكل كبير حيث لا يزيد نسيج القطاع العام عن 16 ألف مؤسسة ويشكل نسبة تقدر بـ 1.8٪ من مجموع النسيج الاقتصادي وهو ضعيف من ناحية الانتشار إلا أنه قوي من ناحية المخزون المالي ورقم الأعمال ورأس المال.
- **القطاع الخاص :** عكس القطاع الحكومي والمهيمن من ناحية العدد حيث يشكل ما نسبته 98٪ من النسيج الاقتصادي سواء كانت شركات عائلية أو فيزيائية (شخصية) أو معنوية ولكن في نفس الوقت حوالي 96٪ من هذا النسيج ليس له تراكم رأس مالي أي رقم أعماله يقل عن 20 مليون دينار إذن هو قوي من حيث الانتشار وضعيف من حيث تراكم رأس المال.
- **الشركات المختلطة والشركات الأجنبية :** عددها 2000 شركة تشكل ما نسبته 0.2٪ وهو ما يؤشر إلى ضعف التراكم الرأس مالي في القطاع الخارجي والمختلط، فهذه التركيبة تعتبر غير مواتية للنمو، للتراكم الرأسمالي والجباية باعتبار هضعيف التراكم الرأس مالي وليس لديه مساهمة في الثروة لدفع الجباية.

هذا الموجز يعكس نتيجة التهرب الضريبي باعتبارها ثقل على نتيجة رقم أعمال، أما القطاع العام والذي يساهم في دفع الجباية عدده قليل من حيث المساهمة في الثروة، كما يعكس الإمكانيات الهائلة في القطاع الخاص غير المستغلة باعتبار أن حوالي 70٪ من فرص التشغيل موجودة في القطاع الخاص، إلا انه تحت الأمثلية، وذلك بسبب ضعف التدخل في القطاعات (القطاع المتدخل فيه بكثرة هو التجارة ثم الوساطة أو الخدمات، أما الصناعة فهو ضعيف جدا حوالي 10٪ وفي هذه النسبة يوجد 23.4٪ في الصناعات الغذائية وإذا أضيف لها صناعة الملابس والصناعات التقليدية يرتفع الرقم إلى حوالي 30٪)[3]،

[1] مصيطفى بشير، **"سياسة الدعم في الجزائر...رحمة تتحول إلى تبذير مقنن"**، برنامج نقاش على المباشر، قناة النهار، 2017/01/15.
[2] **الديوان الوطني للإحصاء (O.N.S)**،
الموقع: http://www.ons.dz/IMG/pdf/revue_presse_RE_en_arabe.pdf، **تاريخ الزيارة**: 2017/01/15
[3] **الديوان الوطني للإحصاء (O.N.S)، مرجع سابق،**
الموقع: http://www.ons.dz/IMG/pdf/revue_presse_RE_en_arabe.pdf، **تاريخ الزيارة**: 2017/01/15

كما أن أكثر من 90٪ من القطاع الخاص يتم تمويله خارج البورصة أي من العائلات وهو ما يفسر ضعف رقم الأعمال ، كما أن الانتشار الجغرافي فان مؤسسات القطاع الخاص توجد فقط في المناطق الحضرية وهو ما يفسر كذلك هجرة اليد العاملة نحو المدينة، حوالي 76٪ من هذه المؤسسات تتركز في المدن الكبرى وهو ما يفسر ضعف التنمية المحلية ، إذن هنالك هامش كبير متاح أمام القطاع الخاص، كما يوجد هامش كبير للتدخل أمام الحكومة للرفع من قدرات القطاع الخاص.

لحد الساعة ولعقود من تاريخ الوقائع الاقتصادية في الجزائر، ظل القطاعان العام والخاص على طرفي نقيض بسبب الانتقال السريع بين نمطي النمو الاشتراكي والنمو المبني على اقتصاديات السوق مما أفرز ثقة غير مكتملة بين رأس مال الدولة ورأس مال الطبقة البرجوازية الناشئة، حيث يرى الأول في الثاني احتمالات التغول ويرى الثاني في الأول ميزة الاحتكار الممنهج، وحتى تخرج الجزائر من هذه الازدواجية ينبغي تشجيع الانفتاح على القطاع الخاص بعمليات على أرض الواقع، وفي نفس الوقت ينبغي إطلاق "ميثاق للشراكة الإستراتيجية بين القطاعين"، وهذا الأخير يحقق الإجماع الوطني ويضع أدوات الضبط فيما له علاقة بالاستحواذ على أصول القطاعات الإستراتيجية في البلاد.

لو يكتب لفكرة "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" أن تبرز في الجزائر في هذا الوقت حيث الأنظار متطلعة لتجديد نموذج النمو فسيضاف ذلك إلى سلسلة أدوات النمو التي أهملت في البناء الاقتصادي بفعل السياسات المبنية على القيمة الجارية لريع المحروقات بدل المؤشرات المتوقعة في المستقبل، هذا الإهمال هو الذي أفضى إلى تحديات المرحلة الحالية إلى تحديات ميزانية الدولة وهي الممول الأخير للقطاع العام من حيث: حدود الموازنة، هيكلة ميزان المدفوعات، تطور الطلب الداخلي للسكان وأخيرا درجة المخاطر في الإنفاق العمومي، تحديات لا تملك الحكومة أمامها هامشا واسعا للتدخل لأنها تتشكل خارج القرار الحكومي، فيحين يتمتع القطاع الخاص بقدرة أكبر في مجالي تخصيص الموارد والتكيف مع حاجات التمويل بشرط أن تهيئ له الحكومة المجال الطبيعي للنشاط أي شروط التشريع المرن، شروط الحماية ثم تسهيلات الاستثمار.

حتى لا تثير فكرة (فتح رأس مال القطاع العام للمتعامل الخاص) مخاوف البعض من تحولها إلى أسلوب خصخصة موجه، يحسن أن تدرج الفكرة في إطار (الشراكة الإستراتيجية يبن القطاعين الخاص والعام) ومن ثمة في إطار (ميثاق للشراكة الإستراتيجية الوطنية) يعرف العملية برمتها من حيث الحقوق والواجبات، كما يعرف إلغاء الحواجز أمام الدخول في البورصة، الحماية والضمان عند الدخول في البورصة من الإفلاس والمنافسة، مناخ الأعمال عن طريق إعطائه الأولوية في فرص في الصفقات، التسهيلات العقارية والجبائية، الخدمات المقابلة للجباية، هذه الضمانات تسمح نجاعتها في دعم رأس المال الوطني بالدرجة الأولى تحت "ميثاق الشراكة الإستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص" ، مما

يؤدي إلى حسن استغلال الموارد وإعطائه فرصة للمخاطرة في القطاعات ذات الخطر العالي (الصناعات الكبرى: بناء الطرق، السكك الحديدية، التكنولوجيا، الاستثمار الفلاحي، الاستثمار السياحي،..).

إذن لاقتصاد الجزائر مزايا نسبية كثيرة يسهل تحويلها إلى مزايا تنافسية خاصة في الفضاء الإفريقي خاصة الاستثمار الصناعي إذا عرفت الحكومة كيف تدير فكرة (فتح رأس المال العام على القطاع الخاص) على أساس الشراكة الإستراتيجية، أمكن (على المدى المتوسط) تسجيل نقاط متقدمة من جهة ورفاهية السكان من جهة ثانية، وبالتالي لا شيء يسمح بتفويت فرصة أخرى من الصعود (2030)، حيث ستربح البلاد على صعيد الجباية بتعويض جزء من الاستثمار الحكومي المبني على الجباية النفطية باستثمار مبني على جباية القطاع الخاص، وستربح البلاد على صعيد توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة (وخاصة البنى القاعدية كثيفة رأس المال والتشغيل) منتفعة بدراسة المخاطر ورشادة القرار التي يتمتع بها القطاع الخاص فضلا عن الرؤية الاجتماعية التي تتمتع بها الحكومة، وستربح البلاد كثيرا على صعيد نسب النمو عن طريق إدماج متغير جديد في معرفات النمو هو (رأس المال الوطني) المفضي إلى متغير الاستثمار الوطني والذي سيكون له اثر مباشر على النمو، التشغيل والجباية، فعلى سبيل المثال وحسب دراسة على الاقتصاد الكوري الجنوبي بين العامين 2001 و2008 أي خلال 7 سنوات أدى إلى ارتفاع مؤشر الاستثمار بالشراكة بين القطاعين العام والخاص من 1.1٪ إلى 8.05٪ ومن ثمة ارتفاع الأثر على النمو الاقتصادي من 3.5٪ إلى 19.8٪[1].

الفرع الثاني: إطلاق سوق للأصول الخيرية

الاقتصاد الاجتماعي يعني أن تتحكم الدولة في تلبية الطلب الداخلي للسكان على السلع الأكثر ضرورة وعلى الخدمات ذات العلاقة بالتنمية البشرية، ففي حالة الوفرات المالية وضعف ضغط الديموغرافيا تظل القرارات الاجتماعية لدى واضعي السياسات حلا مفضلا لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وإدارة الفقر، لكن يحدث في الحالة العكسية نفس الحل يتحول إلى عبئ جديد على الدولة وهو ما تشهده الجزائر حاليا من حراك لافت في مجال التعاطي مع المرحلة الجديدة في الاقتصاد الوطني، وهي مرحلة تطبعها مؤشرات التراجع في مالية الدولة ولكن في نفس الوقت التنامي في الوعي باحتمالات المستقبل، وهو ما يدفع فعليا إلى التفكير في مباشرة مرحلة انتقالية في مجال السياسات النقدية والمالية تقود البلاد الحلول أكثر نجاعة وديمومة (المدى المتوسط والبعيد) في مجال السياسات الاقتصادية فربما يكون ضبط التوجه الاجتماعي للدولة بحيث تصمم القرارات على أساس النجاعة والاستدامة من الحلول المبتكرة ويعني ذلك دعم التدخل المركزي في مداخيل العائلات واسترداد الجباية بتدخل أوسع من العائلات نفسها.

[1] مصيطفى بشير، **"اقتصادنا: الفرصة المتبقية"**، مرجع سابق، ص ص: 21،22.

أولا: الحاجة لمأسسة العمل الخيري

صندوق الوقف هو عبارة عن وعاء تجمع فيه الأموال الموقوفة التي تستثمر في مشاريع متنوعة وتعمل على تنميتها وتطويرها لتحقيق عوائد تنفق في سبيل الخيرات، وتأتي مقاربة الزكاة على رأس المفاتيح ذات التميز والتي ظلت منسية في مالية الدولة قرونا طويلة من الزمن، أما عن العمل الطوعي فهو عمل خيري غالبا ما يكون دون مقابل، و الإسلام له موقف واضح في هذا الأمر، حيث قرن بين التطوع والخير وجعل العائد على العمل الخيري لصالح المتطوع نفسه.

للجزائر تجارب سابقة في هذا المجال، حيث أنشئ صندوق مركزي للأملاك الوقفية وعرف على انه حساب خاص بالأموال الوقفية[1]، وقدرت حصيلة الأوقاف عام 2015 بما يزيد قليلا عن 127 مليون دينار، ويوجد حوالي 10401 ملك وقف لنفس العام، وهنالك عوامل للإنتاج مخصصة لأهداف غير ربحية بل وللجزائر أصول وقفية خارج البلاد مؤشرة بالعملة الصعبة ، كما كانت هنالك تجربة للجزائر عام 2003 وهي تجربة متميزة، حيث أطلقت "صندوق الزكاة" الذي استطاع في آخر حصيلة له جمع 1.45 مليار دينار ما يساوي 0.0135 مليار دولار في حين كان يلامس الناتج الداخلي الخام للجزائر 172.3 مليار دولار[2]، ما يعني أن نسبة عالية جدا من وعاء زكاة الجزائريين لازالت خارج التنظيم المالي المؤدي إلى كفاءة رأس المال الذي خلقه الله تعالى لتحسين حياة الناس أي تحقيق معيارية "الرفاه عبر ولايات الوطن" دون احتساب عروض التجارة وزكوات الأصول الأخرى.

تتمتع الجزائر بمجتمع مدني يزيد حجمه عن 100 ألف جمعية وطنية ومحلية ما يساوي 17٪ من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن عدد الجمعيات التطوعية منها لا يتعدى 4304 جمعية ما يعني 3.95٪[3] وهي نسبة لا تكاد تساوي شيئا أمام المطلوب إطلاقه من نسيج للعمل الخيري يتوخى المحافظة على التماسك الاجتماعي ويجسد المسؤولية الاجتماعية للدولة ولمعرفة الأثر الاجتماعي للعمل التطوعي يكفي مراجعة بيانات الدول المتقدمة في هذا المجال مثل أمريكا التي تحصي 1.5 مليون جمعية تطوعية تساهم في نمو الناتج الداخلي الخام بما يساوي 4٪ أي ما يقارب مساهمة قطاع الصناعة في الجزائر في القيمة المضافة للاقتصاد، أو بريطانيا التي تحتضن 350 ألف جمعية طوعية أي ما يقارب عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلاد، أو فرنسا التي تحصي 600 ألف مؤسسة طوعية توفر ملايين فرص العمل، أو الكيان الصهيوني الذي به 35 ألف منظمة خيرية تدير تبرعات قدرها 11 مليار دولار أي ما يزيد كثيرا عن إجمالي عدد المنظمات الخيرية في الوطن العربي.

---

[1] المادة 35 من المرسوم التنفيذي 98-381 الصادر بالجريدة الرسمية، العدد التسعون، المؤرخ في 2 ديسمبر 1998 المتعلق بشروط إدارة الأملاك الوقفية وتسييرها وحمايتها وكيفيات ذلك، الصادر في 12/1/ 1998.

[2] **وزارة الشؤون الدينية والأوقاف،**

الموقع: www.marw.dz، تاريخ الزيارة: 2017/03/15.

[3] **وزارة الداخلية والجماعات المحلية،**

الموقع: http://www.interieur.gov.dz/images/pdf/listeassossaciation-ar.pdf، تاريخ الزيارة: 2017/02/25.

هذه إشارات سريعة لإمكانيات الاقتصاد غير المادي لو تضاف إلى الخدمات الذي أصبح يغطي 70٪ من القيمة المضافة في الاقتصاد العالمي ومن خلال رؤية واضحة ومحددة ومدروسة وواعية لأمكن تصور نموذج اقتصادي جديد يمكن أن يطلق عليه "الاقتصاد التضامني"، فعندما يضاف الاقتصاد الاجتماعي للدولة واقتصاد المؤسسة للقطاع الخاص يمكن من إعطاء فرصة أخرى من فرص النمو المستديم بفضل طبيعة مكونات هذا النمط من الاقتصاديات وهي عوامل دورية ودائمة بفضل إمكانات التشارك الاستراتيجي بين هذه الأنماط في الاقتصاد، ففي المحتوى الجزائري يجب الإسراع في إطلاق المنتجات المبتكرة للسياستين النقدية والمالية قبل فوات الأوان، ليس للصعوبات المالية التي تمر بها الموازنة وحسابات التجارة وميزان المدفوعات ورصيد الخزينة، بل للمنافع المتوقعة منها على منحى الاستقرار في مداخيل العائلات الآخذة في التآكل تحت ضغط التضخم، ففي هذا الاتجاه يبرز الاقتصاد المبني على الأعمال الخيرية والاقتصاد قليل المخاطر بين أطراف العملية الاستثمارية، وهي نفسها الاقتصاديات التي تنتج الصكوك الإسلامية والقروض التشاركية وحسابات الادخار الموجه للاستثمار.

الطلب الداخلي في النظرية الاقتصادية لم يكن مشكلة إلا في حالة غياب سياسة اقتصادية مبنية على سياسة العرض، أي تحويل الطلب المذكور إلى حافز للإنتاج، وتسمى هذه الحالة بـ "سياسة الطلب الزائد في سوق السلع والخدمات" دون طلب مناسب في "سوق العمل" والنتيجة لذلك تطور البطالة والتضخم في اتجاه واحد وهو ما يلاحظ في الاقتصاد الوطني، فالبناء الديموغرافي، التهرب الضريبي، ضعف النمو الناجم عن حدود القيمة المضافة في القطاع الحقيقي، توسع الفئات الهشة فعلى سبيل المثال تحتضن الجزائر فئة ذوي الاحتياجات الخاصة التي تلامس 3.5 مليون نسمة بما يقدر بـ 7.5٪ من السكان، فئة العجزة (60 إلى 70 سنة) تلامس 3.34 مليون نسمة أي ما يقدر بـ 8.26٪ من السكان، البطالة أو العاطلون عن العمل يشكلون ما نسبته 11٪ من الفئة القادرة عن العمل [1]، فئة اليتامى والأرامل، ثم فئة الفقراء الذين يلامس عددهم 1.5 مليون نسمة*، وبالنظر إلى الآفاق الاجتماعية للجزائر 2030 إلى 2050 حيث من المنتظر أن يقفز عدد السكان إلى 54.5 مليون نسمة ثم إلى 77 مليون نسمة مع توسع شريحة المسنين لتقفز إلى 14٪ آفاق 2030، وذوي الحاجات الخاصة إلى 5.5 مليون بعد 15 سنة وما ينجر عن ذلك من حالات فقر أخرى، ما يعني حاجات جديدة للتضامن ويقتضي تدفقات مالية غير محدودة لا أحد يستطيع ضمانها بالشكل التطوعي الحالي حيث تفتقر الجزائر إلى إحصائيات دقيقة عن معرفات العمل التطوعي أي عدد المنتسبين والتدفقات المالية ونسبة المساهمة في دخل العائلات المعوزة إلى جانب ميادين التدخل في المدن والقرى وقطاعات النشاط.

[1] **الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)**،
الموقع: www.ons.dz ، تاريخ الزيارة: 2017/02/26.
* تم إحصائهم بناء على عدد طلبات تضامن شهر رمضان عبر الولايات.

بالنظر إلى تقديرات السيولة غير الرسمية المهم يمكن تحويله إلى مدخرات جديدة في حال استمرار السلطات النقدية في طرح منتجات جاذبة بالمفهوم الحقيقي وليس النظري لأن نفس العائد على الادخار لا يكون دائما جاذبا لدى العائلات، وعلى نفس السلطات النقدية البحث في عوامل الجذب من خلال الدراسة الفنية وأسلوب الاتصال المؤسساتي، فلدى زاوية التيجانية في الجزائر إمكانيات معتبرة لجذب من مليون إلى مليون ونصف المليون سائحي ديني في كل موسم، ما يعني على الأقل مليار إلى مليار ونصف دولار في كل موسم، فجميع الدول بما فيها الجزائر لديها قطاع وزاري كامل وهيئات إدارية رسمية مزودة بسياسات مدروسة للتكفل بانشغال الطلب الداخل الزائد وهو انشغال اجتماعي وديموغرافي واقتصادي في وقت واحد، ويوفر المجتمع المدني والاقتصاد التضامني أو التشاركي فرصة حيوية لتخصيص جزء من موارد المجتمع لخدمة هدف التماسك الاجتماعي وتلبية جزء مهم من السكان أي طلب الفئات الهشة دون أن يشكل ذلك أي عبئ إضافي على الموازنة، بل يوفر بين يدي الحكومة موارد جبائية جديدة ومهمة لا توجد في وصفات الهيئات المالية الدولية[1].

تجربة الجزائر مع صندوق الزكاة نجحت في التحسيس الرسمي والشعبي بالجدوى الاجتماعي للزكاة وهاهي الفرصة التاريخية حلت ليمتد التحسيس إلى الجدوى الاقتصادي والمالي، فالاستثمار في الوقف بالزكاة والتطوع يساهم في تحسين النموذج المبني على الثروة الذي يعتبر أكثر متانة من النماذج المبنية على الجباية النفطية أو العادية وذلك راجع إلى استدامة تدفق الزكاة وثبات نسبتها أمام صانعي القرار في المؤسسة أو في ميزانية العائلة إضافة إلى خاصيتها في سحب السيولة نحو الاستثمار تحت قيد الركنية والوجوب من جهة ومخافة أن يهتلك المال كله بفعل نسبة الزكاة (2.5٪ سنويا) من جهة ثانية، بالإضافة للمقبلين على الأعمال التطوعية وهذا عكس الضرائب المعرضة للتهرب والثروات موضوع الاكتناز دون اهتلاك، فالجدوى الاقتصادية للعمل الخيري والتضامني يتطلب تشريعا قانونيا وإداريا ومحاسبيا أي تشريعا مؤسساتيا يعمل على تحويل وظيفة الزكاة والتطوع إلى وظيفة دولة عن طريق صندوق سيادي للاستثمار يعود ريعه على الفقراء والمحتاجين من خلال الاستغلال الأمثل لأموال الوقف.

تتحقق هذه الجدوى الاقتصادية عبر ثلاث مراحل، ففي مرحلة أولى يتم إقناع الهيئات ذات العلاقة بمالية الدولة بجدوى نموذج النمو الذي يتسع للتطوع وفريضة الزكاة كأداة جبائية عالية التأثير ثم إقناع دافعي الزكاة والعمل الخيري (أفراد، مؤسسات) بضرورة تنظيم التحصيل في شكل صندوق سيادي وطني يسمح بتحقيق أهداف الزكاة والتطوع في مقاومة الفقر الزاحف مع كل تحول اقتصادي مقاومة أكثر نجاعة وإطلاق فرص تنمية وتشغيل جديدة يستفيد منها الجميع بما في ذلك الحكومة وفي مرحلة ثانية، يتم تشكيل فريق العمل مع ضرورة اعتماد كفاءات متخصصة قصد ضمان الجدية والفعالية في إدارة الأوقاف الجزائرية التي ظلت لأمد بعيد تسير بطريقة أقل ما يقال عنها أنها غير فعالة، بل عطلت ترقية

[1] بشير مصيطفى، **"اقتصادنا: الفرصة الأخيرة"**، مرجع سابق، ص: 105.

الأوقاف بما يتوافق والمعايير العلمية الحديثة في مجال الإدارة الذي عليه انجاز الدراسة التقنية للمشروع في ترافق مع دراسة السوق وإطلاق قاعدة بيانات يمكن أن يطلق عليها "بيانات الزكاة والتطوع" ، ومن جانب آخر تطوير التعاون الدولي والاستفادة من التجارب الدولية في مجال الأوقاف من خلال النشاطات التي تمارسها مديرية التعاون والعلاقات مع الخارج، والتي تبحث دائما عن سبل التعاون مع الهيئات العالمية المهتمة بالأوقاف كالأمانة العامة للأوقاف بالكويت، الهيئة العالمية للأوقاف بالبنك الإسلامي للتنمية..، أما المرحلة الثالثة، فيتم التأطير الشرعي والتشريعي للمؤسسة للاندماج في قوانين الدولة (القانون التجاري وقانون الاستثمار والاستثمار الوقفي وقانون الجباية)، وأخيرا تتم عملية إطلاق صندوق هذه الهيئة وفق الشروط الشرعية والتشريعية اللازمة.

يمكن إطلاق هيئة استثمارية خيرية ضمن نسيج المجتمع المدني كعمليات شريكة للحكومة من منظور استراتيجي وليس نشاطا موسميا أو مناسباتيا تتمتع بخارطة طريق مدروسة لتحقيق المسؤولية الاجتماعية للثروة والجهد والخبرة والوقت على أوسع نطاق، تعمل على جمع أموال: الأوقاف، الزكوات، الصدقات، التطوع، التضامن، ارث من لا ورث له، أموال اليتامى، إعانات.. ، وتحويلها إلى أصول قابلة للتوظيف في سبل الخيرات ولكن في شكل استثمارات مربحة ذات طابع إنتاجي وخدماتي، كأن تستغل العقارات الوقفية التجارية والفلاحية..، تؤدي مع الزمن إلى بروز "سوق للأصول الخيرية".

لا شيء يستطيع أن يعبئ الثروة في اتجاه المصلحة الاجتماعية أنجع من المبادرة، وفي الجزائر لا زالت الأصوات تتعالى منددة بالتهرب الجبائي وبالفساد وبسلوك رأس المال الخاص المتراكم خارج الدوائر الرسمية، والعكس يحصل تماما في حالة مأسسة العمل الخيري حيث يكون الإنفاق مربوطا بالحوافز النفسية وغير مربوط بالمقابل المادي المعروف، ففي هذه الحالة فقط يمكن للتدفقات المالية أن تجري داخل المجتمع بشكل مختلف أي بالشكل الذي يصب في المسؤولية الاجتماعية ومنها إلى النمو والناتج الداخلي المبني على الخدمات العمومية بما فيها التحويلات الاجتماعية المتأتية عن التطوع والخيرات ومناصب الشغل والتدفقات النقدية السنوية التي ستنشأ عن مشروعات المؤسسة تحت عنوان الزكوات والخيرات المختلفة، ومنه سيتحول المجتمع المدني في الجزائر إلى شريك استراتيجي للحكومة في تصميم ومرافقة تنفيذ السياسات العمومية على مستوى الإقليم في نفس مستوى المجتمع الاقتصادي والسياسي والقضائي، وذلك بإدماج نشاطات المجتمع المدني في خطة عمل الحكومة، ومن ذلك النشاط الخيري الذي مازال مهمشا بسبب إهماله في السياسات العمومية.[1]

[1] بشير مصيطفى، **"اقتصادنا: الفرصة الأخيرة"**، مرجع سابق، ص: 101.

ثانيا: كيفية عمل هذه الهيئة وأساليب تمويلها

يحصل المستثمر الباحث عن رأس المال على أرباحه الناتجة عن نشاط استثماري فعلي، بشرط أن يتعهد بالاستثمار في القطاع الذي تحدده له الهيئة الاستثمارية، والذي يضمن تنمية استثمار الملك الوقفي أو يضمن تغطية جيدة للنشاط ويكون منسجم مع هدف تلبية جزء مهم من الطلب الداخلي دون أي عبئ بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويكون استثمار هذه الأموال على أساس بقاء ملكية الأصول لصندوق الهيئة خلال فترة النشاط لتنتقل ملكيتها إلى أصحاب المشاريع في النهاية، أي بعد تسديد المبالغ المستحقة عليهم، ثم يتعهد بدفع الزكاة والمساهمة في تمويل الصندوق والذي يمكن إطلاقه تحت اسم "صندوق الخيرات" يكون بمثابة آلية لتدوير الأصول الخيرية انسجاما مع طبيعة الهيئة، وأخيرا يتعهد بطرح أسهم في سوق الأصول الخيرية، وتزود هذه السوق بقاعدة بيانات إحصائية للمديين المتوسط والبعيد عن مبادرات الاستثمار الباحثة عن التمويل، وعن الوعاء المالي الخيري المتوفر، وعن فرص التمويل الخيري عبر الولايات، كما تزود هذه السوق بخطة إعلامية متطورة للتوعية بأهمية الاستثمار الخيري كطريقة ناجعة لتكوين قيمة مضافة في دخل المجتمع لصالح شريحة واسعة من السكان[1].

يمكن تجسيد هذه الفكرة من خلال أساليب تمويلية تحتاج إلى من يطورها لتصبح قادرة على تلبية الحاجات الاقتصادية المعاصرة بما يضمن استخداما أمثل للموارد، وتلبية رغبات المتمول الذي يبحث عن صيغ تمويلية تتفق وقواعد التمويل الإسلامي المبنية على أساس قاعدة "الغنم بالغنم"، و"الخراج بالضمان"، وأيضا تلك الأساليب التي تحترم فقر المتمول كالقرض الحسن، أو تمويلها بالصكوك الوقفية، فالصكوك الوقفية تعتبر أداة من أدوات التمويل على شكل وثائق أو شهادات خطية متساوية القيمة قابلة للتداول تمثل المال الموقوف وتقوم على أساس عقد الوقف سواء كانت هذه الأموال أصولا ثابتة (عقارات) أو أصولا منقولة (نقود، وسال نقل أو حقوق التأليف وبراءة الاختراع..) وتوجد العديد من صيغ التمويل والاستثمار في الأوقاف بالاعتماد على الصكوك الوقفية كالأسهم الوقفية أو المضاربة الوقفية ومن الأمثلة الناجحة في هذا المجال التجربة السودانية، كما توجد السندات الوقفية (سندات المشاركة وصكوك الإيجار أو سندات الأعيان المؤجرة وسندات التحكير والمقارضة..)[2]، ومن بين هذه الأساليب يوجد[3]:

- **التمويل عن طريق التأجير:** يقصد بالتمويل عن طريق التأجير تملك الصندوق لأصول مادية كالآلات مثلا ويقوم بتأجيرها للمتمول الفقير، على أن تكون الحيازة للمتمول والملكية للصندوق، وقد يأخذ هذا النوع شكلين:

[1] بشير مصيطفى، **"نهاية الريع: الأزمة والحل"**، مرجع سابق، ص: 93.
[2] رملي حمزة، **"فرص تمويل واستثمار الوقف الجزائري بالاعتماد على الصكوك الوقفية"** ، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 5 و6 ماي 2014، ص: 181.
[3] مسدور فارس، **"إستراتيجية استثمار أموال الزكاة"**، مجلة رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، العدد صفر، جويلية 2003، ص ص: 25- 29.

- ✓ **التأجير التشغيلي:** يمتلك صندوق الهيئة المعدات والعقارات المختلفة، ثم يقوم بتأجيرها إلى المتمولين حسب حاجاتهم، وبالتالي فهو يصلح لتمويل جميع أنواع الأصول المعمرة، (كما يصلح لتمويل المستهلك من أجل السكن وسائر العقارات، وكذا تمويل السلع الاستهلاكية المعمّرة كالسيارات والثلاجات وغيرها)، وطبقا لهذا النظام التمويلي، يشتري الصندوق آلة حسب المواصفات التي يقدمها المتمول ويقوم بتأجيرها له، ومدة الإيجار قد تتراوح بين ثلاثة أشهر وخمس سنوات أو أكثر، يحددها عقد مشترك طبقا لطبيعة العين المؤجرة، وأثناء فترة الإيجار يظل الأصل في ملكية الصندوق، وتكون الملكية المادية للأصـل وحق استخدامه للمستأجر –الشاب المستثمر الفقير–، وبعد انتهاء مدّة الإيجار تنتقل هذه الحقوق إلى الصندوق، كما يتم الاتفاق على جدول دفع الإيجار طبقا لحجم مبلغ التمويل وشروطه بين الصندوق والمتمول.
- ✓ **التأجير المتناقص المنتهي بالتمليك:** حيث يمكن من خلال هذه الصيغة أن يقوم المتمول بشراء العين المؤجرة بناء على أقساط إضافية يدفعها للصندوق إلى جانب مبلغ التأجير، عند نهاية العقد يكون الشخص قد تملك العين المؤجرة بصفة نهائية، وتجدر الإشارة إلى أنه يحبذ هذا النوع من التمويل لدى الصندوق خاصة وأنه مرتبط بمبدأ التمليك.

– **التمويل عن طريق المشاركة:** المشاركة أسلوب تمويلي يشترك بموجبه الصندوق مع المتمول الفقير في تقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما، على أن توزع نتيجة الاستثمار بين الصندوق والمتمول الفقير بنسب معلومة متفق عليها في عقد التمويل، حيث يمكن أن يمول الصندوق مشاريع لحرفيين لا يملكون سوى محلاتهم مثل من يملك ورشة لكنها غير مجهزة فيكون شريكا للصندوق في مشروعه على أساس المال من الصندوق، المحل من الفقير المستحق للتمويل + مهنته أو خبرته أو شهادته، وتأخذ المشاركة شكلين أساسيين هما[1]:

- ✓ **المشاركة الدائمة:** تدوم ما دام المشروع قائما.
- ✓ **المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:** وتنتهي بتملك المتمول الفقير للمشروع بعد فترة محددة، وهذا بعد أن يطفئ مساهمة الصندوق في المشروع، وهذا النوع من المشاركات هو الذي يحبذ في تمويلات الصندوق، ذلك أنها مبنية على قاعدة التمليك للعين المتشارك عليها.

ويمكن أن يشترط الصندوق على صاحب المشروع أن يوظف عددا من الفقراء، مقابل أن يتنازل لهم عن نصيبه على أساس أن يكونوا شركاء في المشروع وعاملين فيه في نفس الوقت، كما يمكن أن يملّك الصندوق الفقراء أسهما لمؤسسة مصغرة أو متوسطة، على أن يكونوا عمالا فيها، حتى يحفزهم ذلك على الرفع من إنتاجية العمل وتحسين النوعية، ذلك أنهم معنيون بالأرباح الناتجة عن نشاط المؤسسة.

[1] بن حبيب عبد الرزاق وسعيدي طارق، **"صندوق الزكاة ودوره في تفعيل سياسة التشغيل عرض نموذج الجزائر"**، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 13 و14 أفريل 2011، ص: 26.

- **التمويل عن طريق المضاربة:** في الكثير من الأحيان يوجد أناسا يمتلكون القدرة على العمل والابتكار، لكنهم يفتقدون المال لتحقيق أعمالهم وابتكاراتهم، أو بصفة عامة القيام بنشاطاتهم الاقتصادية، وحل هذه المشكلة التمويلية نجده في عقد التمويل بالمضاربة، الذي أرسى له الفقهاء قواعد وأسسا، جعلته يتمتع بالمرونة، وإمكانية التطبيق على أرض الواقع وسد حاجات المتمولين.

يمكن أن يكون التمويل بالمضاربة لدى صندوق الهيئة خاصا بالمتخرجين من الجامعات ومختلف المعاهد والحاملين لشهادات متخصصة مثل: الطب، البيطرة، الهندسة المعمارية، الإلكترونيك، الإعلام الآلي...الخ، ويمكن أن يخصص أيضا لأصحاب شهادات التكوين المهني: كالخياطة، النقش على الخشب، الخراطة، الترصيص،...الخ، هؤلاء لا يمتلكون إلا تكوينهم العالي أو المهني (على أن يكونوا فقراء)، يمكن أن يمول الصندوق مشاريعهم على أساس المضاربة، وتأخذ المضاربة شكلين أساسيين هما:

- ✓ **المضاربة الدائمة:** وتستمر باستمرار المشروع.
- ✓ **المضاربة المتناقصة المنتهية بالتمليك:** وتنتهي بتمليك المشروع للمتمول، وهي التي تفضل في تمويلات صندوق الزكاة نظرا لكونها مبنية على تمليك العين المتعامل عليها مضاربة.

يفضل أن تكون النشاطات التي يقترحها المتمول مقدمة في شكل تعاونيات شبابية تجمع ما بين 3 إلى 10 أفراد، وتوزع نتيجة المشروع عن طريق جزء من الأرباح وهو الأكبر يكون من نصيب أصحاب المشروع، والجزء الآخر يكون من نصيب الصندوق، على أن يملك المشروع في النهاية لصالح الشباب بعد فترة 5 سنوات كأقصى حد.

- **التمويل بالقرض الحسن:** قد توجد نشاطات استثمارية بسيطة يحتاج أصحابها إلى تمويل لضمان استمرار تلك النشاطات، لكن إمكانية رد المال المقترض من المتمول غالبا ما تكون ضعيفة، لذا فقد يلجأ صندوق الزكاة إلى اعتماد هذا النوع من التمويل إذا ثبت لديه ضرورة الحفاظ على منصب الشغل (أو مناصب الشغل) المرتبطة بالنشاط البسيط الذي يحتاج إلى هذا النوع من التمويل، وبالتالي قد يكون الصندوق أمام حالتين: إما العجز عن السداد، وهنا يكون من الأفضل إعفاء المتمول من التسديد نظرا لحاجته أو طلب تمديد الأجل وتخفيف الضغط عليه إن ثبت لديه القدرة على التسديد المستقبلي.
- **الأسهم والسندات الوقفية:** يمكن أن تستعين إدارة الهيئة في تعمير أرض وقفية عن طريق الاستعانة بالتمويل السندي أو بالأسهم الوقفية، وهي عبارة عن منح حق استغلال المال لصالح الأوقاف – وفق طرق شرعية–، وبعد إنجاز المشروع وتشغيله (تأجيرا أو استثمارا معينا) يتم إطفاء هذه السندات والأسهم الوقفية من الإيرادات المتأتية من المشروع

قصد ضمان التجديد في المشاريع، وإعطاء الفرصة لمشاريع أخرى بعد أن تنتقل المشاريع الممولة سابقا لعقارها الخاص ولتمويلها الذاتي أيضا، ولتكن الفترة نفسها في التمويل والاستقلال، كما يوجد تقنيات تمويلية أخرى مثل تلك المخصصة للقطاع الفلاحي كالتمويل بالمغارسة والمزارعة والمساقاة، ومن اليسير تطبيقها بما يتوافق والأهداف الإستراتيجية للصندوق وأيضا أولويات خيارات الاستثمار في المنطقة.

ثالثا: المشاريع التي يمكن أن تمولها الهيئة

من بين المشاريع ذات الأولوية في التمويل ونظرا لخصوصية تعاملات صندوق هذه الهيئة، فإن المشاريع التي يفضل أن يمولها لا بد أن تتميز بمجموعة من الخصائص هي[1]:

- **مشاريع ذات آثار اجتماعية إيجابية:** حيث لا يبقى المتمول فقيرا عند نهاية العقد، بل يصبح قادرا على دفع الزكاة، وفوق كل هذا وذاك قد يوظف فقراء في مشروعه يستغنون عن طلب الزكاة.
- **مشاريع ذات آثار اقتصادية محفزة** : وقد يتجسد ذلك من خلال التخفيف من ضغط البطالة على ميزانية الدولة، تلبية لحاجات اقتصادية لا يمكن أن تلبى إلا من خلال المشاريع المصغرة والصغيرة والمتوسطة.
- **مشاريع تحترم قواعد الشريعة الإسلامية:** حيث أن الصندوق لا يمول مشاريع مدمرة للمجتمع، وبالتالي يجب أن يكون المشروع الممول كله حلالا.

وعلى هذا الأساس هناك بعض المشاريع يجب أن تكون ذات أولوية في التمويل، وهذا نظرا لما لهذه المشاريع من آثار اجتماعية واقتصادية بالغة الأهمية، يمكن أن تصنف كما يلي:

- **المشاريع الطبية وشبه الطبية:** والتي تتميز بكونها تضمن العلاج بتكلفة أقل، حيث يمكن أن يكون هذا أحد الشروط التي يفرضها الصندوق قبل تمويل المشروع، وقد يتجلى ذلك من خلال الدراسة الاقتصادية للمشروع والأسعار التي يقترحها، والتي تضمن مناصب شغل دائمة على أن لا يتضمن توظيفا للطاقات العاطلة في المجتمع، والتي تعتبر عالة عليه، كما يضمن استمرارية التدفقات النقدية على أساس ان مثل هذه المشاريع غالبا ما يكون مربحا، خاصة إذا كانت نوعية الخدمات راقية.
- **المشاريع الحرفية تتميز بكونها:** والتي تضمن استمرار الحرف، خاصة التقليدية منها والتي بذلت من أجل الحفاظ عليها جهود بالغة الأهمية، والتي تضمن مناصب شغل دائمة، فالحرفي المتمسك بحرفته يحاول دائما مسايرة التطورات الحاصلة فيها وهذا ما يضمن استقرارا في مناصب الشغل، كما تضمن تدفقات نقدية مستمرة، حيث يتزايد الاهتمام بالحرف خاصة التقليدية منها في ظل الانفتاح الاقتصادي، وأيضا رجوع المجتمع إلى الاهتمام أكثر بالحرف التقليدية خاصة في أشغال البناء، والزخرفة والنسيج...الخ، كما أن تكاليف تمويلها معتدلة، نظرا لكونها مشاريع صغيرة أو مصغرة وقد

[1] الصيفي عبد الله علي محمود، **"تنمية واستثمار أموال الصدقات رؤية شرعية تطبيقية معاصرة"** ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، غزة، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، 2017، ص ص: 119، 120

تكون متوسطة إن استدعت الضرورة لذلك، من هذه المشاريع: النقش على الخشب والنحاس، صناعة الفخار التقليدي، النسيج التقليدي، الحجارة المنحوتة، الحدادة والترصيص...الخ

- **المشاريع الخدماتية:** والتي تتميز بكونها تستجيب لحاجات السوق والذي برزت فيه أنشطة اقتصادية لزمت دعمها بنشاطات خدماتية قد تكون بسيطة في تركيبتها، لكنها مهمة لتوفير محيط استثماري ملائم، وتكاليف تمويلها بسيطة، نظرا لكونها لا تحتاج إلى معدات كبيرة، بل قد تقتصر في بعض الأحيان على حاسوب وطابعة وناسخة، وقد تكون في بعض الأنشطة الحرفية في آلات يدوية بسيطة للصيانة كما تضمن مناصب شغل مستقرة، نظرا لارتباطها بالتطورات الاقتصادية الحاصلة في البلاد والتي تتسم بالتوسع الرتيب وتضمن تدفقات نقدية هامة، وهذا طبعا مرتبط بديناميكية النشاط الخدماتي الذي يجب أن يواكب التطورات المختلفة الحاصلة في المحيط، من هذه المشاريع: مكاتب الدراسات، خدمات الهاتف والانترنيت، خدمات الصيانة، خدمات الإعلام الآلي، خدمات التكوين البسيط (الخياطة، الحلاقة ..)، خدمات الدروس المسائية، الصيانة في مختلف المجالات، دور الحضانة، المغاسل الآلية والبستنة..
- **المشاريع الإنتاجية:** تتمتع بمجموعة من الميزات كقدرتها على توظيف أكبر، وهذا يرجع في بعض الأحيان إلى أنها تأخذ شكل مؤسسات متوسطة، تكاليفها مرتفعة نوعا ما نتيجة ارتفاع أسعار المعدات والآلات التي تحتاجها، تضمن تدفقات نقدية هامة، تعكس الضخامة النسبية للمشروع ومن هذه المشاريع، صناعة الألبسة، صناعة الأغذية، صناعة الأثاث، صناعة مواد البناء البسيطة..
- **المشاريع الفلاحية:** من ميزاتها توظيف أكبر، كونها لا تحتاج إلى عدد كبير من المؤهلين، وأن اكتساب تقنياتها لا يتطلب قدرات فكرية راقية، تكاليف شبه ثابتة ومتوسطة، وهذا مرتبط بطبيعة النشاطات الفلاحية الممولة وحجمها، مردودها أكبر، خاصة في الفترات التي تتميز بوفرة المياه والأسمدة، وتضمن تدفقات نقدية متباينة، تعكس تطور مردود في المشروع والقدرة على المنافسة في السوق، من هذه المشاريع: تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الماشية، المشاتل..

أما فيما يخص الاستثمارات العقارية الوقفية والتي تمثل معظم ممتلكات الوقف في الجزائر، فلم يعرف إلى غاية اليوم تطبيقات ميدانية قوية، ذلك أن الوتيرة التي تسير بها مختلف المشاريع الاستثمارية الوقفية ضعيفة جدا مقارنة بالإمكانات المتاحة في هذا المجال ، وهذا نظرا لاسترجاع أراض وقفية وعقارات هامة في وسط المدن وفي أماكن سياحية من الدرجة الأولى، لذا فهي تعتبر مشاريع واعدة وتبرز النقلة النوعية في هذا المجال، فمن الواجب التفكير في استغلالها بتطوير الصيغ التمويلية نظرا لملائمتها الاقتصادية بما تتيحه فرص الاستثمار الوطني أو الأجنبي، فعوض أن تبقى مرتكزة على السكنات الوقفية وملحقاتها التجارية، يمكن أن ترقى إلى المجالات التالية[1]:

[1] مسدور فارس، **"الاوقاف الجزائرية بين الاندثار والاستثمار"**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد العشرون، 2008، ص: 14.

- **الفندقة الوقفية:** ويقصد بها الاستثمار في إنشاء فنادق على الأراضي الوقفية وبالشكل الذي لا يتناقض مع تعاليم الشريعة الإسلامية، ويقصد بها الفندقة الإسلامية الراقية.
- **القرى السياحية:** يمكن أن تستثمر الأوقاف في إنشاء قرى سياحية في أماكن مختلفة من أرض الوطن وليس فقط في الأماكن الساحلية، وإنما يمكن الاستفادة من فكرة المنتجعات السياحية في العالم على أن تكون بمسحة إسلامية مميزة تحترم فيها العادات والتقاليد الإسلامية الحميدة.
- **المستشفيات والعيادات المتخصصة :** لا يوجد أي مانع في أن تكون الاستثمارات العقارية الوقفية عبارة عن مستشفيات وعيادات متخصصة تمارس نشاطها وفق أسعار تأخذ بعين الاعتبار وضعية المحتاجين والفقراء، وهذا بغية ترقية الخدمة الصحية الخاصة التي تأخذ بعين الاعتبار المستويات الاجتماعية المختلفة للمواطنين.
- **المدارس والمراكز الوقفية المتخصصة:** لا يقصد المدارس القرآنية فقط، وإنما تلك المدارس المتخصصة في تعليم اللغات، الإعلام الآلي، الحرف التقليدية، الصناعات الصغيرة،.. وهذا بناء على أساليب التسيير الخاص لكن بصبغة اجتماعية.

في الأخير، حتى تتمكن الجزائر في المستقبل من الحفاظ على تماسكها الاجتماعي، يكفي أن يطلق المجتمع المدني "المؤسسة الوطنية للتطوع والخير"، تكون على درجة عالية من جودة الإدارة والتخطيط والتدريب والاستثمار في مجالات التماسك الاجتماعي والصحي والبيئي، لتضاف إلى باقي مفاتيح النمو التي على البلاد تفعيلها في صناعة غد الجزائر.

الفرع الثالث: تطبيقات المعرفة في إدارة المؤسسات العمومية

ترتبط كفاءة إدارة الخدمة العمومية بمدى تكافؤ تنظيمها مع مراكز القوى المتواجدة في المحيط، ومدى تحقيقها لهدف تهيئة الإقليم والأهداف الايكولوجية من خلال علاقتها بالفضاء الخارجي وبشكل عام مدى شرعيتها، ويعد هذا الأخير الهدف الأساسي لها[1]، فللحاجة إلى خدمة عمومية برؤية جديدة يكتسي أهمية خاصة في مرافقة البلاد لتخطي مرحلة الانتقال من الدولة السوق، حيث يبرز التوزيع كأداة فنية لتلبية حاجات السكان إلى الدولة التطورية الصاعدة ويبرز النمو المبني على الصناعة وإنتاج المعرفة.

جاء في تقرير مهم نشرته منظمة الشفافية الدولية العام 2005، أن العالم يخسر سنويا ما يعادل 4 تريليون دولار جراء الفساد في عمليات متعلقة بالخدمات العمومية للمواطنين، وفي 2009 قامت نفس المنظمة باستقصاء شمل 69 دولة، كانت نتيجته أن من عشرة أشخاص يدفعون رشاوي للحصول على الخدمة العمومية (الكهرباء، النقل، الماء، الصحة، الاتصالات والتهيئة..)، ما يعني سوء في إدارة الموارد

[1] رفاع شريفة، **"نظرية الإدارة العامة الحديثة ودورها في معالجة إشكالية إدماج مفهوم الأداء في الخدمة العمومية"** ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد السادس، 2008، ص: 105.

المالية للمواطنين الذين ينفقون أكثر للحصول على خدمات أقل، فهي ظاهرة لا تكاد تخلو من دولة واحدة في العالم ولو بنسب متفاوتة، لكن دولا بعينها مثل الدول الاسكندنافية * أثبتت أن جودة الإدارة مكنتها من تحقيق نقاط مهمة على سلم الثقة في مؤسسات الحكومة وهو ما زاد من التحصيل الجبائي وخدم النمو المستديم وحسن من إدارة المؤسسات وفق معيارية الجودة، ونشر البنك العالمي (2009)، ترتيب الدول في مؤشر الحوكمة من (2.5−) كأضعف مؤشر إلى (2.5+) كأقوى مؤشر، حيث تصدرت السويد السلم بـ (1.65+) نقطة، تأخرت ليبيا إلى (1.88−)، فيحين تقع الجزائر في مستوى (1.02−)[1]، وهو مستوى أقل من المتوسط (خط الصفر) ما يعني ضرورة بذل مزيد من الجهد لتحسين أداء الحوكمة الإدارية والتي تعتبر المدخل الحيوي لتحسين الخدمة العمومية ومن ثمة تحسين درجة ثقة المواطنين في أجهزة الحكومة.

حاليا، تمر الجزائر جراء هبوط أسعار النفط بمرحلة انتقال في مالية الدولة من نمط الموازنة المبنية على توزيع الريع إلى الموازنة المبنية على العائد على الثروة خارج المحروقات، أي على جباية القطاعات الاقتصادية، مرحلة قد تأخذ مساحة من الوقت تتوقف على جودة إدارة الاقتصاد وقدرة الحكومة على توجيه السياسة المالية للدولة لأهدافها المرسومة، أي ضمان الخدمات الأساسية للمواطنين للمدى البعيد أي بارتباط ضعيف بأسواق الطاقة وبتقلبات الأسعار العالمية ، و الأمر يتطلب إدارة بالمعرفة للحاجات الأخذة في التعقد على آفاق لا تقل عن ربع قرن وتمتد للعام 2100، وهي نفسها الفترة التي على البلاد القفز فيها من الدولة السوق إلى حالة الدولة الإستراتيجية مرورا بحالة الدولة الصاعدة.

بات الأمر ملحا في إطار الإدارة بالمعرفة لشؤون الاقتصاد الذهاب إلى الحلول الأكثر واقعية وفعالية في تنفيذ مخططات التنمية على أساس توفير الخدمة الأساسية للمواطنين كرافع آخر من روافع الثقة فضلا عن تحقيق أهداف النمو المستديم في مستوى 7٪ و 10٪، والأمر يتطلب في مرحلة أولى إنتاج قيادة إدارية لديها حس الخدمة العمومية واحترام المواطن والرقابة الذاتية على الوظيفة أي حس الإدارة الراشدة، وفي مرحلة ثانية تحتاج الدولة إلى نظم متابعة تنفيذ نصوص الخدمة العمومية تقودها مؤسسات مختصة في الرقابة على الصفقات العمومية ومشاريع البنى التحتية ومناخ إطلاق وتطوير المؤسسات الصغرى ومتناهية الصغر بالشكل الجيد الذي يحد من التكاليف الزائدة في إيصال الخدمة العمومية وفي تنفيذ الاستثمارات.

في الأخير تصب المرحلتان المذكورتان في خانة واحدة هي تحويل التكاليف الزائدة على الخدمة العمومية إلى برامج التوظيف ومنتجات تحسين حياة السكان كمقابل لما يدفعه هؤلاء من التزام جبائي وقد لا تحتاج الحكومة لحفز المواطنين على أداء الجباية ولا مكافحة التهرب الضريبي إذا عرفت كيف تحد

* **الدول الاسكندنافية:** هي دول شمال القارة الأوروبية وتشمل كل من، النرويج، السويد، الدنمارك، فينلندا، ايسلندا وجزر فارو.

[1] world bank institue, **«data base of good governance indicators 2009»**,
At : **www.worldbank.org**, 28/02/2017

من الفساد الإداري وتزيد من المقابل على الجباية أي من الخدمات العمومية ذات العلاقة بالأداء الجبائي، فهو حل ذكي لتحقيق الجذب الجبائي لا يكلف كثيرا ويزيد من المسؤولية الاجتماعية للحكومة، فكثير من المواطنين يضطرون للدفع أكثر من أجل الولوج للخدمة العمومية ونفس الشيء ينطبق على حملة المشاريع وخالقي الوظائف وممارسي النشاطات والمتقدمين للصفقات العمومية، تكاليف إضافية لا يجدون ملجأ لاحتسابها سوى التهرب الجبائي والى حد ما احتسابها في تكاليف النشاط ما يزيد من الأسعار عند الاستهلاك ويحول الموارد من خدمة النمو إلى خدمة المنافع الشخصية على حساب الخدمة العمومية، وهو ما تعمل عليه الدول الذكية من مقاومة ضد تحويل الخدمة العمومية عن أهدافها الاجتماعية والاقتصادية بإطلاق معايير الرقابة والمساءلة والمحاسبة المالية والمثال الأعلى في ذلك دولة السويد التي تقدمت على سلم النمو مع قلة مواردها ولكن مع أسلوب حوكمتها[1].

الفرع الرابع: تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر

اضطرت الجزائر نتيجة انعكاسات الأزمة النفطية 1986 وزيادة حجم المديونية إلى التخلي عن نظام التخطيط المركزي وكان لابد من إنشاء سوق مالي وبورصة لتواكب التطورات الحاصلة على المستوى الاقتصادي، ففكرة إنشاء سوق للأوراق المالية الجزائرية جاءت اثر الإصلاحات التي أعلن عنها سنة 1987، لتتوالى بعدها عدة قوانين ومراسيم تشريعية اقتصادية لتتوج بصدور المرسوم التشريعي رقم 10/93 المؤرخ في 1993/05/23 الذي يقضي بإنشاء بورصة للقيم المنقولة في الجزائر، والتي لم تظهر للوجود إلا سنة 1996 لتباشر نشاطها الفعلي في 13سبتمبر 1999[2]، وبذلك أصبحت بورصة الجزائر واقعا ملموسا من الناحية المؤسساتية وهذا في حد ذاته خطوة هامة نحو المساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية .إلا أنه توجد معوقات حالت دون تحقيق الفعالية المرجوة منها وهذه العقبات قد تأخذ طابع اقتصادي ، واجتماعي وثقافي وتنظيمي..

أولا: معوقات سوق الأوراق المالية

لابد من تشخيص هذه العقبات حتى يتسنى إعطاء الحلول التي من شأنها أن تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من بورصة الجزائر، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

– **العوائق الاقتصادية:** تعتبر أغلبية المؤسسات الخاصة مكونة على شكل شركات ذات مسئوليةٍ محدودة أو شركة تضامن ليس لدى ملاكها استعداد لفتح رأس مالها للغير الوضعية الصعبة للمؤسسات الجزائرية التي عرفت إختلالات في توازنها على مستوى هيكلها المالي بسبب عجز الميزانية، وهذا الوضع لا يشجع

[1] مصيطفى بشير، **"حاجتنا لخدمة عمومية برؤية جديدة"** ، جريدة الحياة، الجزائر، العدد سبع مائة وتسع، ص: 12.
[2] **التقرير السنوي للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة 2010**، ص 72،
الموقع: www.cosob.org، تاريخ الزيارة: 2017/02/27.
[3] عثماني أحسين وشعابنية سعاد، **"النظام المالي المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر"** ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 07/06 ماي 2012، ص: 14.

الأفراد على شراء أسهم هذه المؤسسات حيث تعتبر المردودية شرطا أساسيا لجذب المدخرات وتوجيهها نحو الأصول المالية، بالإضافة للضغط الجبائي الذي يؤدي إلى تغيير السلوك الادخاري والاستثماري للأعوان الاقتصاديين ، بالإضافة إلى ضعف القدرة الشرائية من خلال تأثيره على الادخار وقرارات الاستثمار، وبالتالي يعتبر التضخم عائقا بالنسبة لنشاط البورصة في الجزائر من خلال توجيه رؤوس الأموال في ميادين أخرى غير البورصة.

– **العوائق التشريعية:** وتتمثل العوائق التشريعية عموما في عدم تجزئة البورصة، والشروط القاسية في قبول المؤسسات مع عدم فتح ا لمجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي القاعدة الأساسية لتحقيق عملية التنمية المستديمة، بالإضافة إلى الإطار القانوني المحافظ على عمومية كل من لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، وشركة إدارة بورصة القيم، وكذا الوسطاء في عمليات البورصة.

– **العوائق التنظيمية:** تتمثل في قلة المؤسسات المدرجة والتي تعتبر المحرك الأساسي للبورصة، بالإضافة الى عدم تنوع الأوراق المالية والذي يحد من رغبة المستثمرين على الاستثمار في الأوراق المالية، فالبورصة الجزائرية تعتبر حديثة النشأة ولا يتداول فيها إلا ثلاثة أصناف من الأوراق المالية، مما يجعلها بذلك تفتقر للكفاءة التقنية الأمر الذي يرفع من حجم المخاطر، بالإضافة إلى غياب الشفافية فلا يوجد نظام معلومات يضمن الشفافية لمستعمليها يضاف إليه صعوبة الحصول على هذه المعلومات التي تسمح للمتعاملين القيام بالعمليات التي يريدونها في الوقت المناسب دون الوقوع في خطر، كما أن سير عمل نشاط البورصة يعرقل السير الحسن للتعاملات فإذا كان أمر المساهم غير منفذ كليا وهناك مدة طويلة ليستلم شهادة السهم ، فهذا الوقت الطويل سيحط من رغبته في القيام بأمر بيع أو شراء آخر.

– **العوائق الاجتماعية والثقافية والدينية:** إن العامل الديمغرافي في الجزائر جعل العائلات منشغلة بحاجياتها الأساسية، إضافة إلى هذا فإن العائلات تميل إلى توجيه ادخارها أساسا نحو البنوك العمومية باعتبارها تمثل أكبر قدر ممكن من الثقة والأمان وهذا مما يؤدي إلى إعاقة عمل البورصة في الجزائر، كما يلاحظ غياب الثقافة البورصية وأهميتها لدى أفراد المجتمع، بالإضافة إلى الحاجز الديني لبعض طرق التمويل يعتريها بعض الحرج من الناحية الدينية خاصة السندات باعتبارها قرض ربوي والتي تمثل عائقا حقيقيا بالنسبة للمجتمع من أجل استثمار أموالهم في القيم المتداولة.

ثانيا: طرق ضبط السوق المالي في الجزائر

يمكن الاستفادة من برامج تطوير البورصة في بعض الدول (ماليزيا، عمان، الكويت، مصر، البحرين..)، كما أن نجاح سوق الأوراق المالية في أي دولة من دول العالم يعتمد على ما توفره الحكومة من رعاية لهذه السوق.

بالنسبة للجزائر فمن مظاهر الرعاية للنهوض بسوق الأوراق المالية يتمثل في[1]:

1 **التحكم في المحيط الاقتصادي الكلي:** يكون ذلك من خلال،

- إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي و إصلاح أدوات الضبط الاقتصادي التي كانت تشكو من غياب الشفافية وطغيان للرشوة والفساد وهذا من خلال إصلاح النظام الجبائي الذي يعمل على تبسيط الجباية والرفع من مردوديتها دون المساس بمبدأ العدل الجبائي.
- تسهيل الإجراءات الإدارية المنظمة والمسيرة للنشاط الاقتصادي وكذا لتسريع في عملية الخوصصة.
- العمل على تخفيض سعر الفائدة الذي من شأنه تشجيع المدخرين إلى الاتجاه نحو سوق الأوراق المالية باعتبار أن الأصول المتداولة فيه تعتبر بديلا للودائع المصرفية.
- تفعيل دور بنك الجزائر في تنمية البورصة من خلال السماح بإنشاء بنوك استثمار خاصة للترويج والاكتتاب في الإصدارات الجديدة من الأسهم والسندات وضمان الاكتتاب بها، ضمان البنك المركزي للسندات الصادرة عن المؤسسات العمومية الأمر الذي سيوسع من سوق السندات والعمل على تحرير أسعار الفائدة لما لها من علاقة عكسية مع أسعار الأوراق المالية.
- تفعيل دور الجهاز المصرفي في تنمية البورصة من خلال المساهمة المباشرة في تأسيس الشركات الجديدة بهدف تنشيط سوق الإصدار ومن ثم سوق التداول والعمل على تسويق و ترويج أسهم الشركات الجديدة أو القائمة و التوسع في منح القروض لضمان الأوراق المالية مما يشجع الأفراد والمؤسسات على الاستثمار في الأوراق المالية وإضافة متعاملين جدد في سوق الأوراق المالية.

2 **مقترحات تمس الجانب التنظيمي لبورصة الجزائر:** وذلك من خلال،

- **تجزئة سوق البورصة:** يمكن تقسيم بورصة الجزائر إلى قسمين، سوق رسمية وسوق ثانية ، ففي السوق الرسمية يتم فيها تداول الأوراق المالية للشركات التي توفرت فيهم كامل الشروط ، أما السوق الثانية فيتم فيها تداول الأوراق المالية للشركات التي لم تكتمل شروط إدراجها في السوق الرسمية، مع العلم أن كلا السوقين ينقسمان إلى سوق أولي وسوق الثاوي، وبالتالي فإن شروط الدخول إلى السوق الرسمية تختلف عن شروط الدخول إلى السوق الثانية والعبرة من هذه الشروط هي السماح للمؤسسات الصغيرة المتوسطة من تمويل نفسها، فالبورصة على الشكل الحالي تهدف إلى التخلص من الشركات التي لديها أهمية ضئيلة في السوق ، بسبب الوضعية المالية فبالرغم من وصف البورصة من أنها سوق لجلب الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات إلا أنها تبعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة منها، ومن أجل هذا يجب إعادة هيكلتها حتى تستفيد منها الشركات الكبيرة والمتوسطة.

[1] زيدان محمد ونورين بومدين، **"دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والآفاق"** ، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، ص ص: 17-119.

- **مكننة أنظمة التداول:** لابد من تحديث أنظمة التداول واستخدام التقنيات الحديثة لتسهيل عملية تداول الأسهم، وذلك من أجل رفع كفاءة وسرعة التعامل بالأوراق المالية وزيادة الشفافية والأمان لدى المتعاملين، كإدخال خدمة التداول عن بعد خاصة عن طريق الإنترنت، وهي من ضمن الخدمات الجديدة التي تشهدها الأسواق العالمية وذلك من أجل تمكين شركات الوساطة من إتمام الصفقات من مكاتبها دون الحاجة إلى وجود مندوبين عنها في السوق.
- **تعزيز الشفافية والإفصاح:** أولت أسواق الأوراق المالية العربية اهتماما كبيرا لزيادة درجة الإفصاح وتعديل متطلباته بما يتلاءم مع المعايير الدولية وذلك بهدف تعزيز الدور الرقابي للسوق من جانب، وتوفير تكافؤ الفرص للمتعاملين في السوق من جانب آخر، فمن جانب السوق، يتعين توسيع نطاق المعلومات والبيانات التي يتوجب على لجنة تنظيم البورصة الإفصاح عنها سواء تلك المعلومات المتعلقة بأسماء الجهات المصدرة للأوراق المالية وأسماء أعضاء السوق بالإضافة إلى البيانات الدورية المتضمنة لحركة التداول والمؤشرات المالية الرئيسية، وفي هذا الجانب على شركة إدارة بورصة إصدار نشرات يومية وأسبوعية وشهرية وسنوية تتضمن معلومات عامة عن السوق وقرارات مجلس الإدارة ومعلومات عن أحجام التداول ومؤشرات الأسعار، مع إبرام اتفاقيات مع شركات عالمية لنشر المعلومات الخاصة بالتداول بصورة آنية، كشركتي رويترز وبلومبيرج.

3 **مقترحات بخصوص الجانب التشريعي:** وذلك من خلال مراجعة الإطار التشريعي فللقدرة على التكيف مع المحيط الداخلي والخارجي يعتبر عاملا محددا في نجاح أي مؤسسة، وعليه فإن نجاح سوق الأوراق المالية في الجزائر يقتضي التكيف مع المستجدات والمعطيات ذات الطابع السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، ولا يتم ذلك إلا بوضع التشريعات والتنظيمات الفعالة لتنظيم عملية التبادل في سوق الأوراق المالية خاصة تلك المتعلقة بسلوك المتدخلين، ضف إلى ذلك يجب أن تكون هذه التشريعات واضحة ومرنة ومرتبطة بالمستثمر ، على أن تتماشى هذه التشريعات مع خصائص وطبيعة المجتمع من الناحية الاقتصادية لحماية المستثمرين والاقتصاد الوطني.

4 **مقترحات تخص الجانب الثقافي والديني:** وذلك من خلال،

- **إرساء الثقافة البورصية:** إن تطور سوق الأوراق المالية في الجزائر يقتضي تشجيع العائلات على توجيه مدخراتها نحو الاستثمار في الأوراق المالية، وعليه فإنه يتعين وضع سياسات حقيقية متعلقة بالبورصة يكون الغرض من وراءها تعريف مختلف الأعوان الاقتصاديين سواء كانوا طالبين أو عارضين بأهمية وفائدة هذه المؤسسة في تمويل مختلف الاستثمارات، ولهذا ينبغي انتهاج سياسة إعلامية واضحة عن طريق مختلف وسائل الإعلام ، ولجنة تنظيم ومراقبة البورصة وشركة إدارة بورصة القيم وكذا الوسطاء في بورصة الجزائر وذلك من أجل تبديد المخاوف التي تؤثر على

البورصة كذلك يجب ترسيخ هذه الثقافة لدى الطلبة من خلال المؤسسات التربوية والجامعات وغيرها من الوسائل التي تهدف في مجملها إلى التعريف بهذه المؤسسة الفعالة في تمويل الاقتصاد الوطني.

- **الجانب الديني:** بغية رفع الحرج في التعامل في سوق الأوراق المالية يتعين إنشاء وإدراج أسهم البنوك الإسلامية ودخولها و عملائها كمتعاملين في البورصة و كذا إدراج الأدوات المالية الإسلامية مع الاستفادة من أنظمة الوساطة والتداول التي أنشأتها و جربتها المؤسسات المالية الإسلامية كصناديق الاستثمار الإسلامية.

الفرع الخامس: تطبيقات المعرفة في الأداء الاقتصادي

يعتبر اقتصاد المعرفة تخصص فرعي من الاقتصاد يهتم أساسا بالمعرفة كما يعتبر ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغير سير الاقتصاديات من حيث النمو و تنظيم النشاطات الاقتصادية [1]، حيث أكدت التحولات الاقتصادية التي طبعت العالم نهاية الحرب العالمية الثانية وتجربة النشوء في الدول الصاعدة على نتيجة واحدة: أن القوة العاملة المتدربة على فكرة رأس المال البشري وحدها القادرة على التنافسية في محيط اقتصادي متحول وفي محيط معلوماتي سريع، فهدف الدول تعدى مرحلة تثمين رأس المال الفيزيائي إلى تخصيص الموارد البشرية وتحويل نظرية النمو المبني على المعرفة إلى سياسات وبرامج حكومية، من هذا المنظور يوجد عنصران وجب التفكير فيهما، النمو المستديم الذي يكون نتيجة الشراكة بين قطاع التعليم العالي والقطاع الاقتصادي وحاجة هذا النمو المستديم للتدخل القوي من الدولة في التوجيه وقيادة القطاع الخاص نحو محتوى علمي وبحثي غني في مجال الثروة البشرية ونحو أنماط تسيير وإنتاج ناجعة في مجال الثروة المادية، وعليه ينبغي تحقيق الأهداف الأربعة التالية[2]:

1 تنويع نسيج التعليم العالي

تعتبر ميزانية التعليم العالي في الجزائر الأعلى في منطقة مينا –منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 3.5 مليار دولار (2014)، فيحين تبلغ ميزانية البحث العلمي 0.2 مليار دولار، ما يعني 5.7٪ من ميزانية التعليم العالي، وتعتبر هذه النسبة غير سليمة من زاوية نظر التنمية وتفسر استجابة سياسة القطاع لضغط الطلب على التعليم العالي، ففي هذه الحالة لا مفر من تنويع نسيج مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لصالح القطاع الخاص والقطاعات الأخرى والقطاع الأجنبي، فتجارب الدول مثل أمريكا، سنغافورة، ماليزيا، كوريا الجنوبية أثبتت حدود الاعتماد العالي المبني على القطاع العام وحده، حيث يوجد ترابط بين مستوى النمو ودرجة اندماج القطاع الخاص في التعليم العالي (الأردن: 30٪، الهند: 50٪، اليابان: 78٪، كوريا الجنوبية: 80٪)، فجميع التجارب الناجحة في مجال البحث والتطوير

[1] بوطالب قويدر وبوطيبة فيصل، **"الاندماج في اقتصاد المعرفة: الفرص و التحديات"**،الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، يومي 09 و10 مارس 2004، ص: 205.
[2] مصيطفى بشير، **"نهاية الريع، الأزمة والحل"**، مرجع سابق، ص ص: 130-137.

اعتمدت على الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، الشراكة بين التعليم العالي والتكوين المهني، الشراكة بين القطاع الوطني والجامعات الأجنبية والتكوين المبني على المعاهد المتخصصة الخاصة.

2 جودة التعليم العالي وضمان معياريته

تبدأ جودة التعليم العالي من مستوى المكون الجامعي ومن البرامج التي تتمتع بمحتوى بيداغوجي جيد، ومن خطوات الإصلاح في التعليم العالي دعم المعاهد المتخصصة في تكوين المكون الجامعي حسب الرتب العلمية، ويكون على عاتق هذه المؤسسات المتخصصة في تكوين المكونين ضمان القدرة على الأداء البيداغوجي، القدرة على التوجيه والمتابعة البيداغوجية، القدرة على التقييم البيداغوجي والقدرة على التحفيز البحثي، وفي نفس الاتجاه الذي يعني بجودة التعليم العالي يجب على البرامج أن تحتفظ بقيمتها العلمية من خلال التطوير على سلم معيارية مدروسة: حاجة النمو والمؤسسة المنتجة والمجتمع.

فباعتبار هذه الحاجات متغيرة في الزمن بسبب التحولات التكنولوجية والاختيارات المبنية على المعرفة الجيدة ونظم إنتاج وتوزيع وتخزين المعلومات، فمن الطبيعي إذن أن يحقق التعليم العالي شراكة إستراتيجية مع الفروع الاقتصادية ذات الأولوية في النمو: الصناعة، الفلاحة، الخدمات والابتكار والتكنولوجيا العالية، وتوجد أربع صيغ للشراكة المذكورة هي إشراك المؤسسة الاقتصادية في صياغة برامج التعليم العالي ومرافقة العملية البيداغوجية، تقاسم الوسائل التطبيقية عندما يتعلق الأمر بفروع الصناعة والكيمياء، عقود التدريب المستمر والعمليات المخبرية ومشاريع المؤسسات الناشئة ومحاضن الشركات، فمعايير الجودة متفق عليها ولا جدال فيها وما ينقص سوى الاقتداء بها بدء من نشر مراكز البحث الأساسي والتطبيقي وفق خطة الدولة التنموية إلى تطبيق التركيبة المالية المناسبة لتمويل البحث إلى تصميم عقود الباحثين إلى تعهد الدولة والتزامها بسياسة متينة لدعم البحث العلمي، يمكن متابعة ومراقبة أدائها في هذا الاتجاه بتحسس موقعها على المؤشرات العالمية بشكل سنوي.

3 ضمان أحسن تركيبة لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي

يتمتع المواطنون بتعليم عال مجاني ويحصل الطالب إضافة على ذلك منحة وإقامة طيلة فترة التدرج، لكن الحال يختلف تماما مع الدول المتقدمة والناشئة، ففي موضوع الإنفاق على التعليم العالي لبلدان متقدمة وناشئة البيانات المتعلقة بمساهمة الدولة والطالب وأطراف أخرى في تمويل التعليم العالي تتكفل الحكومات بنسب مئوية تتراوح بين 10٪ و52٪، فتجارب الدول تؤكد على نجاح التركيب المالي للإنفاق على التعليم عن طريق القروض للطلبة أو عبر عقود تمويل مع المؤسسات الاقتصادية كاستثمار في رأس المال البشري، وهو ما يناسب مداخيل بعض الأسر الذي يشهد نموا متزايدا للطبقات البرجوازية الصغيرة، فإعادة النظر في الإنفاق الحكومي يسمح بابتكار حلول أكثر نجاعة لدعم ميزانيات الدول في المستقبل وخاصة في ظل التطور السكاني المتوقع آفاق 2050 دون الإضرار بالعملية البيداغوجية كما تؤكده

بيانات الدول الناشئة، وفي نفس الوقت يمكن إيجاد منافذ مالية لصالح البحث العلمي الخاضع لمعيارية الجودة بالشكل الذي يحسن نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى الناتج الداخلي الخام.

4 نظام محاسبة خاص بالتعليم العالي

عدم امتلاك نظم واليات المحاسبة المعرفية والعلمية على الاستثمار البحثي يؤدي إلى اهتلاك قسط كبير من موازنات البحث العلمي دون مقابل وذلك راجع إلى رؤية الحكومة في جعل التعليم العالي خدمة عمومية، ولذلك من الضروري إعادة النظر في نظام المحاسبة وتحميل المسؤولية العلمية لجميع أطراف العملية التعليمية والبيداغوجية والبحثية عن طريق نظام مدروس للجودة يقوده في مرحلة أولى مرصد لمتابعة أداء الجامعات والمعاهد مزود بمؤشرات للأداء في مستوى أداء الجامعات في الدول الناشئة ثم المتقدمة، ويمكن تأطير هذا النظام بتكفل الحكومة بوضع مؤشرات الأداء النوعي التي على الجامعات والمعاهد الخاصة الالتزام بها في دفتر شروط إطلاق تلك المؤسسات، يتم ربط الإعانات ونظم تمويل التعليم العالي والبحث العلمي بمستوى النتائج المحققة ويتم تصنيف النتائج المحققة على أساس: التقييم البيداغوجي، نسبة التحاق الطلاب بالمؤسسة المعنية بالتقييم، مستوى اندماج الخريجين في سوق العمل، مؤشر البحوث المنشورة في الدوريات العلمية المحكمة ومؤشر الابتكار.

الفرع السادس: الحاجة لرؤية تخطيط الإقليم

تعتبر الجزائر من ابرز الأقاليم شساعة في العالم وتحتل المرتبة الأولى عربيا وإفريقيا وولاية واحدة منها تساوي إجمالي مساحة بعض الدول الأوروبية، وتتمتع بقسم مهم من الأراضي النادرة في العالم، تلامس 30٪ من المخزون العالمي حسب بعض التقديرات، وحوالي 48٪ من حيث جودة الأراضي (السيليكون فالي) الأمريكية التي تنتج 60 مليار دولار سنويا، لا تستغل الجزائر حاليا أكثر من 14٪ من مساحتها الزراعية (حوالي 8 مليون هكتار من 58 مليون هكتار)، كما أنها تتمتع بأكثر من 75 سدا مائيا جلها تتغذى من الأمطار الموسمية وهي هياكل بعيدة جدا عن معايير تخزين الطاقة المقدرة بـ 10 مليار متر مكعب سنويا (قدرة الاستيعاب تراوح مستوى 2 مليار متر مكعب سنوي)، وفي مجال إنتاج الحليب لا تنتج البلاد أكثر من 0.8 مليار لتر في السنة مقابل استهلاك كلي يزيد قليلا عن 5 مليار لتر مرشح للزيادة مع كل صعود ديموغرافي وهناك إمكانية لرفع عدد الأبقار الحلوب إلى مليون بقرة إلا أنها لا تملك أكثر من 400 ألف بقرة، يمتد شريطها الساحلي على مسافة 1644 كم ويبلغ عدد سكانها حوالي 40.3 مليون نسمة وتؤكد المؤشرات أن 65٪ من السكان يتوزعون على 4٪ من المساحة القابلة للعمران وطنيا، فيحين يتوزع 49٪ من سكان كوريا الجنوبية على مساحة 11٪ من مساحة الدولة، ويعني ذلك أن الجزائر لا تتمتع بمؤشر جيد للتركز السكاني وهو المؤشر المحدد بـ 26٪ في انجلترا و 13٪ في فرنسا، كما أن المدينة في الجزائر تفتقر إلى شرط الحضور السكاني، ففي حين تبلغ معيارية شغل المدن في العالم من

3 إلى 10 مليون نسمة لا تملك البلاد أكثر من مدينة واحدة يفوق عدد سكانها المليون نسمة وهي الجزائر العاصمة ولا يتعدى مجموع سكان المدن الجزائرية الكبرى 8 مليون نسمة وهو حجم يقل عن حجم مدينة واحدة في دولة مشابهة هي "سيول" التي تحصي 10 مليون نسمة[1].

لم يتعد رقم تحويلات الجزائريين لبلادهم من النقد الأجنبي للعام 2016 سقف 2.1 مليار دولار فيحين يرتفع الرقم إلى 20 مليار دولار في مصر و 6.4 مليار دولار في المغرب، يبلغ حجم الجالية الجزائرية المسجلة رسميا بالقنصليات الجزائرية في الخارج 7 مليون نسمة، وذلك يعني أن متوسط 300 دولار سنوي لكل مهاجر في حين يرتفع الرقم إلى ألف دولار لكل مهاجر لبناني [2]، هذه قراءة سريعة للفرص الكامنة للأسر المهاجرة الجزائرية والتي يمكن تفعيلها في إطار رؤية الربط الواقعي بالمصلحة الوطنية، والأمر يتعدى التحويلات من النقد الأجنبي إلى التحويلات اللامادية من المعرفة والخدمات والتكنولوجيا، حيث تحتضن الجزائر مخزون من الباحثين والعلماء في مستوى 16 ألف باحث وعالم منهم 6 آلاف يقيمون بالخارج ما يعني 37.5٪ من مخزون العلماء والباحثين في تخصصات مختلفة ، إضافة إلى مليون ونصف المليون من الجامعيين المؤهلين للتحول إلى رأس مال بشري حقيقي، الشيء الذي يؤهل الجزائر لتحقيق الإقلاع والصعود وفق الشروط الفنية المطلوبة.

تعتبر إفريقيا هي العمق الجغرافي الاستراتيجي للجزائر من الجهة الجنوبية، ولكنها في نفس الوقت تشكل مشروع عمق إقليمي وأمني بامتياز إذا أطلقت مشاريع مشتركة في قطاعات محددة، من هذه القطاعات الواعدة لاندماج رأس المال والموارد البشرية والمعرفة توجد الطاقات المتجددة، ثم التجارة والتصنيع وصناعة المعادن والاتصالات والصحة والبيوتكنولوجي والمنتوج الروحي والفني، فعلى سبيل المثال، تؤكد دراسات أن 6 ساعات من شمس الصحراء على مساحة نصف مليون كيلومتر مربع تكفي لتخزين الطاقة الكهربائية لاستهلاك العائلات في الاتحاد الأوروبي لمدة سنة كاملة، وتذهب دراسات أخرى إلى قدرة الجنوب الجزائري على تأمين الطاقة لكافة دول العالم، حسب معيارية (الأمن الطاقوي) بدرجة تصل إلى 4 أضعاف، وتبرز أهمية هذه الإشارة في استباق تداعيات الأزمة الطاقوية التي بدأت تلوح في أفق بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها كل من فرنسا وإسبانيا على خلفية الانسداد في أوكرانيا وتعطل المشروع الروسي التركي الأوروبي (ساوث ستريم) عبر أنقرة، ثم آفاق دخول الميثاق الأوروبي للطاقة 2050 حيز التنفيذ.

عدالة الإقليم تعني بالنسبة للجنوب الكبير تأهيله للنمو المستديم 7٪ آفاق العام 2022 بناء على إشارات المستقبل (اقتصاديات ما بعد النفط)، وتبدأ عملية اقتناص فرص تنمية الجنوب من اقتناص إشارات المستقبل في مجال الأسواق والتحولات التجارية الكبرى، ومنها تحول التجارة المبنية على التصنيع

[1] مصيطفى بشير، **"اقتصادنا: الفرصة المتبقية"**، مرجع سابق، ص: 115.
[2] **تقرير البنك الدولي ، 2016**
الموقع: **www.albankaldawli.org**، **تاريخ الزيارة** 2017/04/29.

من الشمال إلى القارة الإفريقية آفاق العام 2063، وهو تاريخ استكمال الخطة الإفريقية للنمو التي انطلقت في إطار الاتحاد الإفريقي العام 2013، في هذا الإطار أيضا تبرز أهمية التفكير الوطني في استغلال فرص الإقليم الكامنة في الجغرافيا بإدماج ثلاثة أبعاد في هدف واحد هي (الحيز، الإنسان، الفرص الجديدة)، ما يعني خلق الوظائف بنفس نسبة صعود السكان، تزويده بخرائط المسح الكفيلة بإحصائه اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ما يسهل عملية إدماجه في منظومة اليقظة الإقليمية بنفس المعايير المتبعة في الدول المشابهة، وأخيرا تطوير محيط العيش إلى نفس مستوى الكرامة ما يعني تثبيت السكان وتمكين العائلات وترقية العمران، يمكن للولايات الجنوب الاستثمار في خرائط المسح الإقليمي بالشكل الذي يسمح بإبراز معايير الجذب والتنافسية، أي التحول سريعا إلى فرصة إقليمية لتحقيق عائد مناسب على الاستثمار والحياة معا، و الأمر يحتاج لورقة طريق بعيدة المدى تشمل أهدافا قريبة ومتوسطة، أقلها تأمين طاقة المستقبل للجزائريين على سلم الاستدامة والكلفة الدنيا للتعاطي مع جيل الطاقة الجديد، وأعلاها استباق الأسواق والمشاركة في هندسة شبكات التسويق والنقل واللوجستيك والتكوين والعقود بعيدة المدى والتمويل.

يبرز الجنوب الجزائري كمشروع إقليم ذكي يتجاوز حالة السوق في امتصاص المنتجات الخارجية والأجنبية، إلى حالة المؤسسة الكبرى المندمجة في السوق الوطني وفي العمق الإفريقي في نفس الوقت، خطة تمتد للعام 2030 وتتكئ على مجموعة من الاستراتيجيات أهمها: تطوير رأس المال الاجتماعي والمحلي وتطوير الإطار العمراني وتفعيل المحتوى الصناعي وباقي عوامل النمو إلى جانب مواكبة مهن المستقبل في مجال الخدمات التجارية والطاقات المتجددة والمياه والفلاحة الصحراوية، وهي نفسها الاستراتيجيات المعول عليها في تحقيق معياريتين اثنتين فقدها الجنوب الجزائري هما: الجاذبية السكانية والتنافسية الاقتصادية، ومن الجانب التقني يمكن وبسهولة تطوير نحو عشرين عملية ذات محتوى إقليمي تصب في إطلاق مدينة اقتصادية جديدة في الجنوب، متخصصة في توليد الطاقة من أشعة الشمس وقوة الرياح، ومنطقة أخرى على الحدود باتجاه موريتانيا أو إفريقيا الغربية للتجارة الحرة تتغذى من مخرجات الإقليم، وهي مخرجات كثيرة ومتنوعة مثل المعادن وصناعة الحديد ثم المنتج اللامادي في السياحة والثقافة والقيم الفنية والروحية ، ويبدأ تطبيق معيارية الاستثمار المنتج للنمو من تطبيق سياسة اقتصادية مبتكرة للمدى المتوسط تتمثل في[1]:

- مراجعة طرق تقييم ميزانيات القطاعات المختلفة، حيث يجب منح الأولوية للقطاعات المنتجة للثروة.
- إعادة النظر في أسلوب وضع السياسات، حيث ينبغي اعتماد مفهوم اليقظة الإستراتيجية المبنية على التوقعات الرشيدة والمعلومات الإحصائية السليمة الداعمة لمخططات الاستثمار.

[1] مصيطفى بشير، **"اقتصادنا: الفرصة المتبقية"**، مرجع سابق، ص: 120.

- إعادة النظر في طرق إدارة الاستثمار، حيث ينبغي دفع الشراكة الإستراتيجية بين القطاعين العام والخاص بإدماج رأسمال المؤسسات الخاصة ذات المحتوى المعرفي في الصفقات الكبرى، ولاسيما المؤسسات الشبانية التي أثبتت نجاعتها في الميدان.

إضافة إلى الإمكانات الكامنة في المحتوى الوطني للنمو (تشابك القطاعات) هناك أيضا إمكانات الإقليم الكامنة في الولايات، حيث تختزن ولايات عدة معايير الجذب السكاني والاقتصادي ومعايير التنافسية المبنية على شساعة الإقليم ووفرة المواد الطبيعية، ما يعني فرصا واعدة ستنتج عن عملية تحويل الإقليم من الإقليم السكاني إلى الإقليم الاقتصادي أي عن عملية إدماج الولايات في هدف الأمن الاستراتيجي للدولة.

التوصية إذن هي العمل على زراعة المدن الكبرى التي تؤهل الإقليم لمؤشرات القوة السكانية ذات العلاقة بالنمو وإعادة نشر السكان عبر كامل إقليم الدولة الذي يتسع لما يزيد قليلا عن 2.4 مليون كم²، وبهدف تجسير العلاقة بين السكان كتجمع بشري والنمو كمؤشرات كمية ثم التنمية كمؤشرات كيفية تعني رفاهية المواطنين هناك المدن الوظيفية المبنية على المدن الكبرى ذات الميزات التنافسية وميزات الجذب السكاني، وتتمتع الجزائر بإقليم بإمكانه احتضان جميع عوامل التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما يسمح لها من الناحية النظرية بالتحول إلى القوة الاقتصادية الأولى في المنطقة، وتتوزع هذه العوامل على 14 قطاعا تبدأ من المحروقات ومشتقاتها والطاقات المتجددة والبتروكيمياء وتمر على الصناعة الميكانيكية والهندسة الصناعية وهندسة الكيمياء والإلكترونيك وتنتهي إلى الفلاحة والخدمات ومنها خدمات السياحة ثم التكنولوجيا العالية والحيوية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وإذا أضيف إلى ذلك مخرجات التعليم والتعليم العالي والمهني أي مخزون الموارد البشرية لأمكن تصور مدن وظيفية كبرى لا يقل عددها عن 10 مدن تتوزع عبر جميع اتجاهات الدولة شرقا وغربا وشمالا وجنوبا.

المطلب الثالث: تنويع القاعدة الاقتصادية بإعادة تخطيط الإقليم (فكرة المدينة الاقتصادية)

يمكن الاستفادة من التجربة السعودية في تبني فكرة المدن الاقتصادية والتي تستثمر المزايا النسبية لكل منطقة ويتوافر لها الدعم من الجهات الحكومية لتشجيع الاستثمارات الخاصة، ففي عام 2005 تم إطلاق مدينة الملك عبد الله في رابغ (181 كم²)، تلتها مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية (156 كم²) في حائل عام 2006، ثم مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة، ومدينة جازان الاقتصادية (102 كم²)، ويجري حاليا دراسة تأسيس مدينتين اقتصاديتين في كل من المنطقة الشمالية والشرقية لتستكمل بذلك المدن الاقتصادية.

تعمل هذه المدن على توفير بيئة تنافسية جاذبة لدفع عجلة النمو والتنوع الاقتصادي (قطاع: السياحة، التعليم والتدريب المتخصص، الخدمات اللوجستية، الصناعة بأنواعها: التعدين، مواد البناء،

الدوائية، الزراعية والغذائية، البيتروكيميائية، الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، ومختلف القطاعات الإستراتيجية الأخرى..)، الجديد لهذه الفكرة هو تنويع مخرجات الاقتصاد وتشجيع الصناعة الوطنية والأيدي العاملة بتقليص الاعتماد على النفط بالمشاركة الفعالة للقطاع الخاص، زيادة على هذا هو التفكير بتطوير البنية التحتية ذات الجودة العالمية (شبكة القطارات، الموانئ البحرية والجافة، المطارات، المساحات التجارية والفنادق وشبكات الاتصالات...)، وهو ما سيسرع من وتيرة النمو[1].

قد تكون السعودية تأخرت قليلا في تصميم رؤية النمو المتكامل أي التنمية المبنية على معايير النشوء ولكنها تفعل الآن ما يسمح لها بتجاوز حالة التأخر التي تولدت عن نموذج النمو المبني على النفط لصالح مرحلة التقدم الذي سيتولد عن النمو المبني على المعرفة والتنوع الاقتصادي فالوصول متأخرا خير من عدم الوصول أبدا، فهذه الفكرة لا تعتبر معجزة أو كمالا لأنها توجد أيضا في جنوب الصين "مدينة شينزن" وكوريا الجنوبية "مدينة وميناء "بوسان" ثاني اكبر مدينة في كوريا الجنوبية والتي تعمل على تجسير المعرفة بالنشاط الاقتصادي.

فرص الجنوب في بعض ولايات الجنوب تتمتع بنفس شساعة دول كثيرة في العالم ما يسمح لها بـ

- تطبيق اقتصاديات الحجم في مستوى إنتاج 93 قنطارا من القمح في الهكتار الواحد (النموذج الفرنسي).
- بعضها يتميز بما يعرف بالتربة النادرة ما يعني الإنتاج بأربعة فصول في فصل واحد (نموذج سيلكون فالي في أمريكا).
- بعضها يحتضن ثروات منجمية وغازية لم يتوصل المسح الجيولوجي لإحصائها (ولايات وسط وجنوب الصحراء) ما يعني قدرة هائلة على تلبية الطلب الداخلي من الطاقة الأحفورية لعشرات السنين.
- بعضها شديد التركيز للطاقة الشمسية ما يسمح بإطلاق مدن شمسية كاملة لإنتاج الطاقات المتجددة (النموذج المغربي).
- بعضها يتربع على أكبر بحيرة مياه جوفية في إفريقيا (سعة مقدرة بـ 60 مليار متر مكعب) ما يسمح لها بإمداد المياه السطحية الآخذة في النضوب بما يضمن الري المستديم لأقاليم بأكملها.

فللقدرات الإقليمية للجنوب في الجزائر تعتبر فرص حقيقية للنمو ، ورغم أن الجنوب الجزائري استفاد من (صندوق تنمية ولايات الجنوب) لكنه لم يحصد منه الشيء الكثير بسبب ضعف هياكل الدراسات والتنفيذ وطبيعة الحسابات الخاصة ويحسن تطوير هذه الأداة المالية الحكومية المهمة إلى أداة مصرفية في شكل (بنك سيادي للاستثمار في الجنوب) على درجة أكثر تطورا في تخصيص الموارد وإدارة المخاطر ودراسة سوق الأصول، وربما يكون الوقت قد حان لإطلاق (بورصة الجنوب الجهوية) لتمكين

[1] **هيئة المدن الاقتصادية (ECA)**، السعودية، 2014،
الموقع: www.eca.gov.sa، تاريخ الزيارة: 2017/04/03.

الادخار المحلي من تحقيق عوامل الربح المبني على الاستثمار المحلي ليصب ذلك كله في هدف استراتيجي هو تمكين سكان ولايات الجنوب وتزويد الإقليم بعوامل الجذب والتنافسية نظرا للمؤشرات:

شساعة المساحة ونقص في عدالة الاقليم من زاوية نظر السكان، توزع سكاني غير متوازن، إمكانيات كامنة في قطاعات محددة، أعلى رقم للبطالة وطنيا، أعلى رقم للأمية وطنيا، أضعف مؤشر لتعلم اللغة الأجنبية وطنيا، أقل معدل لانتشار البنوك وطنيا، أضعف مؤشر للتنمية البشرية وطنيا، أعلى مؤشر لأسعار السلع والخدمات وطنيا، أضعف مؤشر للخدمات الصحية وطنيا، أضعف مؤشر للبنى القاعدية وطنيا، أضعف مؤشر للمشاركة التنفيذية وطنيا، أضعف مؤشر في هياكل التنمية الصناعية، أضعف مؤشر في متابعة الاستثمار وطنيا، أضعف مؤشر للتشغيل في القطاع العام، أضعف مؤشر في الاستفادة من سياسة حماية البيئة وطنيا، أقل حظا من برامج التنمية الدولية وطنيا، تعتبر طريق للدخول في السوق الإفريقية، من هذه الولايات التي يمكن أن تتحول إلى مدن اقتصادية كبرى يوجد:

أولا: ولاية الأغواط

يسكن الأغواط قريبا من 600 ألف نسمة، ما يساوي 1.55٪ من عدد سكان الجمهورية، يتمتعون بإمكانيات مهمة في قطاعات: الأرض الفلاحية، الموارد المائية، الثروة الحيوانية، مراعي الاستبس، المحروقات من الغاز، مواد البناء، بنى الاتصال القاعدية، الطرق الوطنية، الموقع المتوسط لخارطة البلاد، الجوار المفتوح على الولايات، هياكل التعليم والتعليم العالي والصحة، جيوب عقارية جد مهمة...

رغم كل هذا، ليس بالأغواط نسيج صناعي جاذب أو محطات تحويل فلاحي أو فلاحة عصرية تغطي الطلب أو مراكز لجذب للسكان غير بلديات محددة هي: الأغواط، آفلو، حاسي رمل، ما يكرس توزيعا سكانيا غير متوازن (72٪ من السكان يتركزون حول مركز الولاية)، ما يعني في نفس الوقت نموا غير متوازن، حيث تتربع الأغواط على إقليم سعته أكثر بقليل من 25 ألف كم²، أي ما يعادل 5٪ من مساحة فرنسا التي تنتج سنويا 37 مليون طن من الحبوب، مساحة مهمة من وجهة نظر اليقظة الإقليمية لأنها تعني من منظور كثافة السكان 23 مواطنا لكل واحد كم²، وهو معيار مهم في هندسة العمران ورفاهية السكان والتمتع بفرصة العقار، ولكن وفي نفس الوقت تتفاوت هذه النسبة من بلدية لأخرى، حيث ترتفع في بلدية الولاية إلى 435 مواطن وتنخفض في بلدية الخنق إلى 3.7، ما يعني نقصا في عدالة الإقليم من زاوية نظر السكان.

تصلح ولاية الأغواط لاحتضان مدينة اقتصادية جهوية في الجنوب تعكس معايير اليقظة الإقليمية، وتكون بمثابة مركز جذب للسكان وتحقيق عدالة الإقليم ومحاصرة البطالة الآخذة في التصاعد تحت ضغط حملة الشهادات ، وبالنظر إلى إمكانيات الولاية والتوسع العمراني الذي شهدته خلال العقود الأخيرة، يكون من المناسب الآن الانطلاق في التوسع الصناعي بتسهيل الاستثمار ولامركزية القرار

والاستثمار في صلاحيات السلطات المحلية وتجسير الهوة بين المؤسسة ومحيط البحث العلمي من جهة، وبين الجامعة ومحيطيها الاجتماعي والاقتصادي من جهة ثانية فيمكن تعزيز التنمية المحلية بنسيج اقتصادي ذكي مبني على فكرة (المدينة الاقتصادية) وفكرة (التكامل الجهوي) باندماج البحث التطبيقي مباشرة في أهداف التنمية المحلية عن طريق مشاتل ومحاضن المؤسسات وغير ذلك وتسهيل الحيازة في مجال العقار الصناعي والعقار الفلاحي مع وضع الإدارة في خدمة رأس المال الخاص، لأن القيود الجديدة على رأس مال الدولة لا تسمع بمزيد من الإنفاق العمومي، وسيكون مستقبل الأغواط أكثر التصاقا بالنمو ما كانت ملتصقة بشروط ومعايير يقظة الإقليم[1].

ثانيا: ولاية تندوف

مؤخرا تم تدشين مصنع الحديد والصلب (بلارة) بجيجل الذي تشارك فيه دولة قطر الجزائر لإنتاج 4 مليون طن سنوي من الحديد على مرحلتين تبدأ الأولى بمستوى إنتاج 2 مليون طن سنوي، الحدث مهم جدا من زاوية نظر التصدير خارج المحروقات وتنويع الاقتصاد، والأهم من ذلك أن تتحول ولاية مهمشة في جانب التنمية الإقليمية والقيمة المضافة في الاقتصاد والثقافة والمعرفة إلى قطب اقتصادي متخصص في إمداد مصانع الدولة على المدى القريب ومصانع دول أخرى على المدى البعيد بمادة إستراتيجية تسمى خام الحديد ، كما تم إطلاق محطة جديدة لتوليد الكهرباء بطاقة تقدر بـ 86 ميغاواط، في حضور وإشراف وزير الطاقة، وفي البرنامج الوطني للطاقة حزمة من الأهداف الإستراتيجية أعلاها إنتاج ما قدره 22 ألف ميغاواط من الطاقات المتجددة آفاق العام 2020، ولكن لا أحد يمكنه تأكيد استكمال تلك الأهداف بالنظر إلى صعوبات الميزانية، ومع ذلك يمكن إيجاد التركيبة المالية اللازمة لذلك عند الانفتاح على القطاع الخاص من جهة والقطاع الخارجي، لاسيما رأس المال الإفريقي والأجنبي من جهة ثانية.

تتمتع ولاية تندوف بمزايا تنافسية بين ولايات الوطن تسمح لها بالتحول إلى قطب اقتصادي متخصص وجاذب للاستثمار والسكان، الولاية مجاورة لبلد شقيق هو موريتانيا (سكانها 3.5 مليون نسمة) التي تعتبر ثاني دولة افريقية في تصدير خام الحديد وتنتج ببطاقة ستصل إلى 25 مليون طن سنوي العام 2018 ويعني ذلك متوسط إنتاج 8 طن سنوي لكل نسمة، وبتطبيق معيارية (المحاكاة) يمكن أن نلقب تندوف بموريتانيا الجزائر باحتساب منجمين محتملين فقط هما: غار جبيلات ومشري عبد العزيز الذين يختزنان على حوالي 3 مليار طن من خام الحديد.

يسكن تندوف قرابة 55 ألف نسمة، لكن أغلب اليد القادرة على العمل لا تعمل لأن لاشيء بالولاية يجذب العمالة عدا الحرف البدوية الآخذة في الاندثار على الرغم من بعض المزايا الاقتصادية للمنطقة كاتساع الإقليم، توفر خام السياحة، مهنة تربية الماشية، القرب من سواحل المحيط الأطلسي عبر

[1] مصيطفى بشير، **"نهاية الريع الأزمة والحل"**، مرجع سابق، ص ص: 38، 39.

موريتانيا التي تتمتع بساحل بحري طوله 1400 كم، إضافة إلى المزايا المنجمية المذكورة والمحتملة والتي تتجاوز الحديد إلى النحاس والذهب والفوسفات ، يتحدث أهل تندوف اللهجة الحسانية وهي لهجة افريقية قريبة إلى لغة الضاد، ويقسم المشهد السكاني أربع قبائل عريقة (الرقيبات، سلام، تجاكنت، الشراقة والشعانبة) وجميعها متفاهمة متعاونة ما يعني بعدا انثربولوجيا وتنوعا ثقافيا قابلا لأن يتحول إلى أداء فني يساهم في خدمة تنمية الإقليم حسب معيار التماسك الاجتماعي.

إذا استكملت رؤية (تطوير الإقليم) ذاتها في سياسات الدولة الاقتصادية فستنتفع تندوف من موقعها الجغرافي القابل لمد سكة الحديد نحو إفريقيا (عبر موريتانيا) وولايتين مجاورتين مهمتين هما: أدرار وبشار، ومن مزاياها الفلاحية أي توفر إمكانية تطبيق نمط الاستصلاح الزراعي المبني على (اقتصاديات الحجم) جنبا إلى جنب توفر محطة تحلية المياه، ويمكن لتندوف أن تنتفع من مركب بلارة للحديد والصلب الذي عليه أن يرقي نجاعته الاقتصادية بجدوى اجتماعي وتشغيلي لصالح مصدر مادته الخام خاصة وأن خام حديد غار جبيلات ومشري عبد العزيز يتميز بنسبة شوائب جد ضئيلة ما يميز جودته ، وحتى لا تتكرر تجربة كل من حاسي مسعود (خزان النفط) وحاسي الرمل (خزان الغاز) ينبغي أن يدرج (خزان خام الحديد) بتندوف في خانة تطوير الإقليم وتوازن النمو، وذلك بإطلاق قاعدة بيانات ولائية عن فرص التنمية تمهيدا لإطلاق خلية يقظة إستراتيجية تفكر في تحويل منتوج المناجم إلى توصيات عملية لتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية للولاية، ولعل أقرب طريق إلى ذلك هو أن يعتنق مركب بلارة في جيجل فكرة المسؤولية الاجتماعية وخدمات البنى التحتية للمناطق التي تموله بخام الحديد ومنها ولاية تندوف[1].

ثالثا: ولاية أدرار

تتربع ولاية أدرار على مساحة تلامس خمس مساحة الدولة (480 ألف كم²) وأقل بقليل من مساحة فرنسا، تنفتح حدوديا على عدة ولايات جنوبية وعلى إفريقيا، تختزن تراثا يؤهلها لأن تتحول في لمح البصر إلى عاصمة كبرى للسياحة الثقافية وفوق ذلك تختزن على جزء مهم من أكبر طبقة مياه في القارة الإفريقية وتتمتع بأوسع المساحات الصالحة للزراعة في الجزائر وبأقوى إشعاع للشمس شمال إفريقيا وبحضور طاقوي مهم ، لازالت أدرار تحتفظ بطابعها المعماري وبلون بناياتها الآجري، عاصمتها وأهلها آية في ثقافة المحافظة على المحيط، الأمن فيها يدفع بالعائلات للتمتع بسهرات الهواء الطلق في مركز المدينة إلى الساعات الأولى من الصباح حتى أن بعضهم يطلق عليها "مراكش الصغيرة" وآخرون "مراكش الكبيرة"، ومع ذلك هناك نقائص يجب ذكرها إلى جانب فرص كثيرة في التنمية يجب استغلالها.

تتميز ولاية أدرار بمساحات تتعب النظر إليها، تصلح لاحتضان "فلاحة الحجم" وتسمح بإطلاق مدينة اقتصادية مساحتها لا تقل عن مائة مليون متر مربع تكون بمثابة مركز جذب للاستثمارات وللسكان ولليد

[1] مصيطفى بشير، **"اقتصادنا: الفرصة المتبقية"**، مرجع سابق، ص ص: 129، 130.

العاملة خاصة إذا عرفت الجزائر كيف تطبق الشراكة الإستراتيجية بين رأس مال الدولة وإمكانيات القطاع الخاص، أدرار مؤهلة لثلاثة أنماط من الاستثمار: الاستثمارات الكبرى للدولة في قطاع البتروكيمياء وأبحاث المياه وزراعة الحجم، الاستثمارات المتوسطة للخواص في قطاع مناولة الطاقة والمؤسسات الصناعية والغذائية متوسطة وصغيرة الحجم، الاستثمارات التشاركية بين الدولة والقطاع الخاص في إنتاج الطاقات المتجددة والكهرباء والسياحة والصناعات التقليدية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، ستتحول أدرار إلى حل مستديم لمشكلة الماء في شمال إفريقيا ومنطقة المتوسط خلال القرن القادم (قرن حرب المياه) إذا عرفت الجزائر كيف تبحث في تموين الطبقات السطحية بالماء انطلاقا من الطبقة الجوفية (الألبيان) جنوب الصحراء، ويعجب بـأدرار في نواح عديدة أبرزها الحياة الدينية والروحية والعمران وهمة سلطاتها المحلية من منتخبين وإدارة يمثلها وعي واسع النظر غزير المعرفة.

تعتبر الولاية فقيرة في جانب الاستثمار وكثير من قصورها التاريخية (299 قصرا) تشكو الإهمال، لقصر (أدغا) الذي يحتضن 15 ألف ساكن ، والأمر لا يخص أدرار وحدها بل يلمس نفس الظاهرة لقصور ولاية ورقلة، ومع ذلك يمكن استدراك الوضع برؤية متطورة لفرص النمو في الولاية ومن أبرزها (السياحة الثقافية) التي حولت (جامع الكتبية) في مراكش المغربية إلى مركز جذب سياحي عالمي منقطع النظير، وغير القصور المنسية تهدي أدرار إمكانية الولوج إلى إفريقيا من خلال دولة مالي لكن الأمر يستدعي إطلاق شبكة للسكك الحديدية تدعم رؤية التصدير عبر الصحراء ورؤية المدينة الاقتصادية خاصة وأن أدرار تعني خمسة مطارات كاملة وثلاثة أبعاد جيواستراتيجية هي البعد الإفريقي، المغاربي والمتوسطي، والأهم من ذلك تعني أدرار نصف مليون ساكن ما يعني مخزون تشغيلي مهم في آفاق المساهمة بقوة في معركة النمو الوطني السريع.

جميع المؤشرات تلتقي في نتيجة واحدة هي تمتع ولاية أدرار بمؤشرات التنمية (ظاهرة وباطنة) وبمواطنين على درجة متقدمة من التحضر والوعي والتدين والعلم، ويمكن للولاية القفز سريعا إلى مستوى النمو الحقيقي وفق خطة طريق مناسبة لمحتوى التنمية المتكيفة مع خصوصيات الجنوب: تحويل صندوق تنمية ولايات الجنوب إلى (بنك الجنوب للاستثمار) كي تتحول الدولة من مجرد داعم للهياكل والبنى القاعدية إلى متدخل في النمو، إطلاق نسيج واسع النطاق من محاضن المؤسسات الصغرى والمتوسطة في القطاعات ذات التنافسية، إطلاق نسيج (خلايا اليقظة) عبر بلديات الولاية لتصميم سياسات التنافسية والجذب الاستثماري ولامركزية قرارات الاستثمار ومتابعة تنفيذها وأخيرا تصميم خرائط النمو على آفاق 2030 و 2050 ، فلو يتمكن أهل أدرار (مواطنون وإدارة ومجتمع مدني وأحزاب) من الالتفاف حول فكرة (أدرار 2019)، (أدرار 2030)، (أدرار2050) لأنتجوا نموذجا ناجحا للتنمية المبنية على النمو الفعلي تقتدي به باقي ولايات الوطن[1].

[1] مصيطفى بشير، **"نهاية الريع الأزمة والحل"**، مرجع سابق، ص ص:43، 44.

رابعا: ولاية تمنراست

مساحة تمنراست تزيد قليلا عن 557 ألف كلم مربع، أي أكثر من مساحة فرنسا، ولكن عدد سكانها يقل عن عدد سكان فرنسا بـ370 مرة، بحجم يلامس 190 ألف نسمة، إشارة واضحة إلى خلل في الكثافة السكانية في إقليم يختزن خيرات مادية وغير مادية تكفي لإطلاق سوق جهوية كاملة على منطقة دول الساحل.

يسوق الإعلام صورة مشوهة على هذه المدينة من صور التهريب على الحدود وتجمعات المهاجرين عبر الشريط الإفريقي وقبائل التوارق وأبنائهم المحرومين من التعليم وحالات الأمراض المتنقلة عبر جماعات المهاجرين وحالات العنف والتفكك الاجتماعي ، لكن في الواقع تكتشف أشياء أخرى من طبيعة لم تلمسها يد إنسان، ونخبة متعلمة من شباب يحمل مشاريع استثمارية وأفكارا في المقاولة، ويوجد مركزا جامعيا فيه مشروعين علميين، يخص أحدهما الطاقات النظيفة والآخر الصناعات الغذائية ، فصحيح أن تمنراست لا تعرف الصحافة الورقية، لأن الطائرة لا تحط بها إلا بعد أن يمر يوم كامل على صدور الصحف، وصحيح أيضا أن تدفق النت لا يسمح بكثير من الخدمات على سلم الجودة، إلا أن بيد الحكومة العديد من المفاتيح كي تحول الولاية من مجرد جغرافيا تتربع على مساحة دولة كاملة، إلى إقليم متحرك على طريق اليقظة ويبدي إشارات النمو السريع آفاق 2030.

ولاية تمنراست تعني إرادة الشباب في تنمية ولايتهم، لكن أغلبهم لا توجيه لهم في مجال المقاولاتية، وأن المتخرجين من الجامعة في كل سنة ليس لهم أمل واسع في التوظيف، وأن الشباب المنضوي في الكنفدرالية الوطنية للمقاولين الشباب لا يجد طريقا لافتكاك المشاريع إلا في قطاع الخدمات، ما يعني مؤشرا ضعيفا في فضاء المؤسسات الخاصة ، وفي الطرف المقابل من المعادلة يتحدث التاريخ عن قوافل التجارة والعلاقات الاقتصادية بين الولاية ودول الساحل، مثلما تدل عليه الرسوم على الصخور، كما يبدي الإقليم الجغرافي لتمنراست إشارات قوية عن المزايا التنافسية لأربعة قطاعات اقتصادية هي : فلاحة الصحراء، الصناعة المبنية على تكنولوجيا الطاقات المتجددة والمناجم، الطاقة الشمسية وأخيرا السياحة الثقافية والطبيعية.

مع توفر الميزات التنافسية للقطاعات المذكورة لا تتمتع تمنراست بأي إشارة عن ميزات الجذب السكاني والاقتصادي، بدء من مؤشر الهياكل واللوجستيك كسكك الحديد والميناء الجاف وطيران الشحن، إلى مؤشر مناخ الأعمال كالإدارة الاقتصادية ومؤسسات مرافقة رواد الأعمال في مرحلة فكرة المشروع، إلى مؤشر الخدمة البنكية كأدوات التمويل المطابقة لتفضيلات المستثمرين والانتشار المصرفي، إلى مؤشر عدالة الإقليم بين عاصمة الولاية التي تختزن كل شيء، وأطرافها التي لا تختزن شيئا ، والماء في هذه الولاية لا يبعد عن سطح الأرض سوى بـ 8 أمتار، في حين لا استثمارات تكنولوجية تذكر كي يتحول

هذا الرقم إلى مؤشر مستديم عن السقي الموجه للفلاحة، والشائع عن تمنراست كما هو الحال في تندوف أن قلة الماء وراء تراجع الفلاحة.

يمكن لسكان تمنراست على قلة كثافتهم بالنظر للمساحة وذكاء نخبتهم، اعتناق منهجية صناعة المستقبل لاكتشاف الحلول الأكثر ذكاء ونجاعة في تطوير مؤشر الإقليم الاقتصادي، وذلك عبر ثلاث بوابات معرفية هي: إحصاء فرص الولاية حاضرا ومستقبلا على سلم النمو المبني على التنافسية وجذب رأس المال، إطلاق البطاقات الفنية عن كل قطاع مرشح لحمل النمو، وأخيرا إنتاج الاقتراحات التطبيقية للمساهمة في تصميم سياسات التنمية المحلية التي تتكفل بها دائما السلطات المركزية، تقودها خلايا اليقظة الإستراتيجية.

يمكن الاستثمار في المركز الجامعي بإيجاد جسر الربط المفقود بين مدخلات النمو الاقتصادي والاجتماعي ومخرجات الجامعة، خاصة وأن تمنراست تنتج حاليا 500 دبلوم جامعي في السنة ، ويمكن للسلطات الاستثمار في العمالة المهاجرة وتنظيمها من خلال وكالات متخصصة للتشغيل، خاصة وأن عددا مهما من المهاجرين الأفارقة يحمل مهارات فنية ومهنية مناسبة لاستثمارات الصحراء ، ويمكن للحكومة إطلاق مشاريع أولية بالولايات عبر بوابة الشراكة الإستراتيجية مع رأس المال الخاص، أو عبر توطين رأس المال المحلي في نشاطات الصحراء، كتطوير تربية الإبل والصناعات الغذائية المرافقة لها أو النشاطات المكملة لتكنولوجيا الصحراء أو خدمات التجارة الحرة عبر دول الساحل، كل ذلك في أفق إطلاق المدينة الاقتصادية لتمنراست آفاق 2063، وهو تاريخ استكمال الخطة الإفريقية للنمو[1].

خامسا: ولاية جيجل

ولاية جيجل هي نموذج آخر من نماذج ولايات الوطن التي تنمو ببطء ودون مواردها الكامنة، وربما أنها لا تنمو بتاتا مقارنة بحجم السكان وتطورات الطلب الداخلي للفترة ما بعد 2030، فولاية جيجل التي هي السياحة عينها لأنها تتمتع بشاطئ بحري مصنف طوله 120 كم، حتى باتت تستقطب متوسطا سنويا بين 2 إلى 2.5 مليون سائح داخلي[2]، ليس فيها شيء يدل على صناعة سياحية منظمة ومستديمة ومنتجة للحضارة المبنية على الاستقطاب السياحي فضلا عن السياحة الفصلية التي تتجاوز فترة الصيف، ومشتقات السياحة التي هي الحرف ولاسيما حرف الخشب والفلين.

في جيجل ميناء لو استكملت هياكله ومشاريعه واستثماراته لكان قاطرة أخرى للتنمية المحلية، يؤهل الولاية لأن تكون مركز تصدير في حالة إطلاق مدينة اقتصادية متكاملة بالولاية أو الولايات المجاورة، شأنه في ذلك شأن "ميناء بوسان" جنوب كوريا الجنوبية، لكن ينقص الميناء أن يربط بالطريق

[1] بشير مصيطفى، **"تمنراست التي رأيت"**، جريدة الحياة الجزائرية، العدد ألف وخمسة وعشرون، 2017/3/2، ص: 13.
[2] **مديرية التجارة لولاية جيجل،**
الموقع: **www.dcwjijel.dz**، تاريخ الزيارة: 2017/04/07.

السيار شرق غرب وأن يدمج في منظومة الهياكل الذكية أي (الإدارة المبنية على المعرفة ومعايير الجودة)، وفي الولاية مشروع رائد في عموم إفريقيا هو مصنع إنتاج الحديد ومشتقاته (بلارة) الذي يجسد حقا معنى الشراكة الإستراتيجية مع رأس المال الخارجي مادام هدف إنتاجه يلامس 4 ملايين طن سنويا، ولكن التمون بالحديد الخام لإنتاج الطاقة المناسبة سيرفع من تكاليف الإنتاج إذا لم يتم تطبيق مخطط استراتيجي يربط المصنع بمصدرين للجذب، هما ميناء جن جن للتصدير، ومنجمي غار جبيلات ومشري عبد العزيز بتقدوف، للتزود بخام الحديد، والسبيل لذلك لن يكون سوى شبكة السكك الحديدية والتي على السلطات وضعها على رأس أولويات الاستثمار العمومي بالولاية مهما كان الضغط المالي على الهوازنة،

قليل من سكان جيجل من يعرف بأن الولاية تحتضن ثماني مناطق صناعية ومناطق نشاط، ولكن أثرها في النمو لا يكاد يذكر بسبب غياب تطبيقات النمو المبني على مفاتيح الإقلاع على مستوى الإقليم التي هي (اللامركزية ، اختيار الولاية، الإدارة الجيدة للمشاريع) ما يدفع إلى التفكير في ترقية تلك المناطق إلى أقطاب استثمار في إطار (مدينة اقتصادية) تجسد مفهوم (الاقتصاد الذكي)، عرفت جيجل بالسياحة وتعرف أيضا بسوء تنظيم العقار وترسيم العقار الصناعي، وهو ما حولها إلى ولاية نادرة الأوعية العقارية، الشيء الذي انعكس سلبا على مفهوم النسيج الصناعي والصناعات الفلاحية، الأول يكفي لإدارة عرض العمل، والصناعة الفلاحية وحدها تكفي لتثمين إنتاج الفراولة في الولاية جهويا ودوليا، والمطلوب لتسوية الخلل إطلاق خلية يقظة ولائية لضبط خارطة العقار الصناعي والفلاحي وتصحيح الوضع الحالي بوضع جديد يحرر العقار من سوء الاستخدام.

جيجل إذن ليست السياحة وحدها وإلا ما كانت –تاريخيا– مطمعا للفينيقيين ثم الرومان ثم الفاطميين ثم النورمانديين وأخيرا الفرنسيين، وإن كانت هذه الأخيرة تصلح للتراكم الرأسمالي مادامت قطاعا ريعيا، إلا أنه بالإمكان إعادة توزيع ذلك التراكم في معادلة الاقتصاد الجهوي المتنوع، سواء تعلق الأمر بالصيد ، الفلاحة الجبلية، صناعة الفلين، الحرف، مؤسسات الابتكار التكنولوجي، الطاقات المتجددة، التحويل أو إنتاج الطاقة المنزلية من رسكلة النفايات، عدد سكان ولاية جيجل 650 ألف نسمة موزعون على ما يقرب من ربع مليون كم مربع ، أو المؤسسات الصغرى ومتناهية الصغر والوسطى، خاصة عدد الطلبة الذي تتمتع به جامعات الولاية (7 آلاف طالب) ما يعني على الأقل مائة منشأة رائدة كل سنة ، فتصلح ولاية جيجل لاحتضان مدينة اقتصادية متكاملة لأسباب استراتيجية عدة منها تطور السكان آفاق 2030 والبنى القاعدية للجذب الاستثماري التي أنتجتها مشاريع الدولة خلال الخمسين سنة الأخيرة، وموقعها الجغرافي القريب من خط النقل البحري للمتوسط، وتواضع النمو الإقليمي فيها، ما يعني هامش التوسع المتبقي في رقم النمو الذي يؤهل الجزائر للإقلاع، أي نسبة 7٪ إلى 10٪ آفاق 2022، فللمدينة الاقتصادية ليست مشروعا خياليا ولكنها أسلوب متطور في تخطيط الإقليم على فكرة النمو بإدماج قطاعات الاقتصاد في أسلوب حياة السكان على وعاء عقاري لا يتجاوز 100 كم²، وتوفر للمشاريع المقامة عليها جميع معايير

التنافسية وجودة الإدارة وتوفر عوامل الاستقرار والجذب السكاني وراحة السكان، وتكون نموذجا متطورا للمنطقة الصناعية والتي مازالت البلاد تعتمد عليها في تنمية الولايات.

سادسا: ولاية معسكر

ولاية معسكر لها قدرات تسمح بضرورة الانخراط في رؤية الصعود للجزائر 2030 حسب معيارية (يقظة الإقليم) أي رؤية الكشف عن الفرص الممكن تطويرها وفق قاعدة إدماج الحيز الجغرافي والسكان في هدف النمو ، حيث يجب أن يتجاوز مؤشر هذا الأخير نسبة السكان (2 بالمائة سنويا) بثلاث مرات بشكل مستديم لمواكبة احتياجات المستقبل ، فولاية معسكر تبلغ مساحتها أكثر من 590 كم²، تتجاوز المساحة المسقية بولاية معسكر حوالي 49 ألف هكتار، تشكل ما نسبته 15٪ من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة، مؤخرا أصبحت تسجل تذبذبا في الإنتاج بسبب التذبذب في منسوب مياه السقي وغياب الوسائل الحديثة للسقي، نسبة مساهمة الولاية في استغلال المساحات الفلاحية بالجزائر يلامس 4٪ ولكنها غير قابلة للزيادة حسب مؤشرات البحث الفلاحي، الري، التمويل، تسوية الملكية الفلاحية وتنظيم القطاع وفق أهداف الأمن الغذائي والتصدير للولايات المجاورة، خاصة وأن ولاية معسكر تتوسط 6 ولايات مهمة من حيث الطلب الداخلي على المنتجات الفلاحية، على الرغم من أن الولاية تحتضن 4 سدود (سد ويزغت، سد بوحنيفية، سد الشرفة وسد فرقوق)، إلا أن هذه السدود تعاني من ترسب الأوحال والتي قلصت في عمق السدود لتتحول إلى سدود شبه ميتة بسبب الإهمال وانعدام الحماية، كم ان من العوائق التي تواجه المنطقة العقار والبنوك وسيطرة القطاع العام.

تصلح ولاية معسكر لأن تكون مدينة اقتصادية جهوية في الغرب تعكس معايير اليقظة الإقليمية، وتكون بمثابة مركز جذب للسكان وتحقيق عدالة الإقليم وذلك بفتح الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوفير مناخ الاستثمار، وذلك من خلال أربع قطاعات: الفلاحة، الصناعة الغذائية، الصناعة التحويلية والسياحة، ففي مجال الفلاحة تعتبر من الولايات الرائدة في هذا القطاع لا سيما إنتاج البصل والبطاطا والزيتون والحوامض والكروم، والحبوب وتتوزع هذه المساحات الزراعية على أربعة مناطق (سهل سيق: إنتاج الزيتون، سهل الهبرة: إنتاج الحوامض، سهل غريس: إنتاج الخضر والفواكه، منطقة جبال السعيدة جنوب الولاية والتي تتميز بزراعة مختلف المنتوجات)، حيث يمكن تطبيق البحث الفلاحي المتقدم لرفع إنتاجية الهكتار في مجال الري والسماد (المحاكاة)، خصوصا وأنه تتم أشغال الربط بالمياه الصالحة للشرب بالولاية وذلك بمحطة تحلية المياه بالمقطع بوهران عن طريق الشراكة بين الجزائر 53٪ وسنغافورة 47٪ حيث خصص لها غلاف مالي قدره 491 مليون دولار في إطار برنامج المخطط الخماسي (2019/2014) والتي تعتبر من أكبر المحطات في العالم بقدرة إنتاج 500 ألف متر مكعب يوميا، تنتظر الإشارة لدخول في الخدمة لتلبية حاجات 5 ملايين نسمة بغرب البلاد.

تحتضن الولاية ثلاث مناطق صناعية (معسكر، سيق والمحمدية)، يمكن الرفع في مساهمتها خاصة في مجال الصناعة التحويلية الغذائية، حيث يتم استغلال الإنتاج الفلاحي في صناعة العجائن والعصائر وطحن الحبوب وإنتاج أغذية الأنعام واستخراج الزيوت النباتية الخامة التي تحول من حبوب إلى الصوجة وغيرها، ومجال صناعة مواد البناء كالرخام والطلاء، كما تجدر الإشارة إلى انه مؤخرا قد تعززت الولاية بمشروع خط جديد للاسمنت لإنتاج مليون ونصف طن سنويا وبقدرة شحن تقدر بـ 800 ألف طن، وتسعى لضمان الاكتفاء الذاتي والتوجه نحو التصدير.

كما تعتبر ولاية معسكر وجهة سياحية إذا عرف كيفية استغلالها ف هذه الولاية تتوفر على كل الإمكانيات التي تؤهلها للتحول في غضون سنوات إلى وجهة سياحية بامتياز ، نظرا للإمكانيات الطبيعية والجغرافية والتاريخية التي تؤهل الولاية إلى التحول لوجهة سياحية هامة سواء بالنسبة للسواح الوطنيين أو الأجانب، تتوفر الولاية على إرث تاريخي كبير يمتد إلى ما قبل التاريخ وهو ما يجسده موقع رجل تيغنيف القديم بالمدينة التي تحمل نفس الاسم كأول رجل سكن منطقة شمال إفريقيا وعلى معالم تاريخية يعود تاريخها للقرن 15، كقصر نابليون، القبة السماوية، ومعالم تاريخية تعود للعهد العثماني (الجامع الكبير) وأخرى خاصة بحقبة الأمير عبد القادر (زاوية سيدي محي الدين ببلدية القيطنة وزمالة الأمير عبد القادر ببلدية سيدي قادة..)، إضافة إلى ثراء الثقافة الشعبية المحلية ، فبالإضافة إلى مناظرها وتنوع تضاريسها الطبيعية ومساحاتها الخضراء، تزخر الولاية بمصادر هامة لمنابع المياه الحموية كمنطقة بوحنيفة القابلة للتوسع في المشاريع السياحية نظرا لثرائها السياحي ومساحتها التي تزيد عن 420 هكتار، كما يمكن تدعيم ذلك من خلال ضم نسيج هام للصناعات التقليدية الحرفية ينشط من خلاله 4360 حرفي.

فهذه بعض الإمكانيات التي يتوفر عليها إقليم معسكر والذي ي ؤهل المنطقة إلى التحول لوجهة اقتصادية بامتياز إذا ما وضعت خطة محكمة تنفذ بتعاون كل الأطراف وتركز على حماية البيئة والعمل وفق سياسة التنمية المستدامة لتصبح نموذجا لسياسة توفير بدائل للتبعية للمحروقات.

اذن تبدو فكرة "المدن الاقتصادية" عبر الإقليم الوطني أكثر ملائمة لإطلاق البديل المرجو للنظام الجبائي المتبع لحد الساعة لأنها تسمح بتوسيع الوعاء الجبائي على عين الحكومة عكس مناطق النشاط والقطاع الموازي وتسمح أيضا بمباشر ة عدالة الإقليم عبر تخطيط الإقليم، كما أن هذا النوع من أنواع نماذج النمو يعمل على تحرر رأس المال ووضع الإدارة في خدمة المجتمع وتنمية أصوله الاقتصادية، كما يعمل على تحرر القطاع الخاص ويدفع بالمبادرات ويعيد للحكومات دورها الطبيعي المتمثل في ضبط السياسات العامة وتوفير البنى القاعدية وتسهيل الاستثمار ومتابعة نجاحه والدخول في شراكات إستراتيجية مع رأس المال الخاص عن طريق أسهم مدروسة لشركاته، لكن هذا كله يحتاج لنماذج مصغرة على الأرض يراها الناس كما هو الحال في السعودية.

في الأخير، يمكن القول أن التنويع الاقتصادي وتشابك القطاعات يساهم في استغلال بعض الإمكانات الكامنة في المحتوى الوطني للنمو وتحريك القطاعات الراكدة وعددها 11 قطاعا، التي بإمكانها المساهمة في القيمة المضافة في الاقتصاد بنسب تتراوح بين (25٪ الفلاحة)، (15٪ الصناعة) و(10٪ السياحة)، بالإضافة إلى إمكانات الإقليم الكامنة في الولايات، حيث تختزن ولايات عدة معايير الجذب السكاني والصناعي ومعايير التنافسية المبنية على شساعة الإقليم ووفرة المواد الطبيعة التي من شأنها تحقيق عدالة الإقليم، ما يعني فرص واعدة ستأتي عن عملية تحويل الإقليم من إقليم سكاني إلى الإقليم الاقتصادي وذلك بإدماج الولايات في هدف الأمن الاستراتيجي للدولة.

خاتمة الفصل

أهم تحد أمام السلطات اليوم هو إدارة الاقتصاد الوطني وفق مفهوم الأزمة للمديين المتوسط والبعيد، أي بالبحث في أدوات التصحيح الأكثر ملائمة لأهداف اليقظة الإستراتيجية وذلك بالإسراع في التقاط إشارات المستقبل وتحليلها وتصميم التوصيات العملية الأكثر نجاعة، فمستقبل الجزائر سيكون أفضل بكثير وهذا بفضل التماسك الاجتماعي التي حرصت الجزائر على دعمه منذ الاستقلال وبفضل الإمكانيات الكامنة في القطاعات الراكدة في الاقتصاد، والتي بإمكانها رفع سقف النمو إلى 7٪ و 10٪ آفاق 2022، أي تحقيق شروط الإقلاع الاقتصادي الممهد للصعود آفاق 2030، ويتعلق الأمر بتصميم خطة طريق إضافية لعمل الحكومة لسياسة اقتصادية مبتكرة للمدى المتوسط بإعادة النظر في كيفية تقييم ميزانيات القطاعات المختلفة من خلال منح الأولوية للقطاعات الواعدة ذات المزايا التنافسية مستقبلا والمنتجة للثروة، إعادة النظر في طريقة وضع السياسات حيث يتم اعتماد مفهوم اليقظة الإستراتيجية المبنية على التوقعات الرشيدة والمعلومات الإحصائية الصادقة، إعادة النظر في أسلوب إدارة الاقتصاد حيث يتم دفع الشراكة الإستراتيجية بين القطاعين العام والخاص للاستفادة من مزايا رأس المال المخاطر وسوق رأس المال، إطلاق سوق للأصول الخيرية والاستثمار في أصول الوقف، تبني اقتصاد المعرفة من خلال التعليم والتدريب والبحث والإنتاج والابتكار، تحويل الإقليم من الإقليم السكاني إلى الإقليم الاقتصادي وذلك بإدماج الولايات في هدف الأمن الاستراتيجي للدولة، وفي المدى القصير يتعلق الأمر بـ: اجراءات تخص تخفيف الضغط على الميزان التجاري، تطهير السوق النقدية بإصدار دينار جزائري جديد (يساوي 10 دينار حالي)، إطلاق وزارة منتدبة للجباية وظيفتها تطوير منظومة الجباية وتحسين التحصيل الجبائي، اطلاق منتجات بنكية مبنية على صيغ التمويل الاسلامي، إعادة النظر في سياسة التحويلات الاجتماعية عن طريق تحويل أداة الدعم من دعم معمم الى دعم مخصص.

تاريخ الوقائع الاقتصادية للجزائر يضيف درسا مهما وعمليا على السلطات الاستفادة منه وهو الدرس المستفاد من تساهلها في ضبط الاقتصاد على مسار اليقظة الإستراتيجية والتخطيط عن بعد أي استشراف المستقبل وضبط العملية الإحصائية للدولة، كما وجب الاستفادة من التجارب السابقة ومع الهيئات المالية الدولية في إدارة الأزمات، فالجزائر لازالت تتمتع بهامش مناورة لتجنب صدمة اقتصادية في الأفق ولكنه هامش يتناقص مع الوقت، ويمكن للجزائر أن تفك الارتباط بالمحروقات لصالح التنويع الاقتصادي عبر 11 قطاع اقتصادي وذلك برفع مساهمة هذه القطاعات في الناتج الداخلي الخام من 20٪ حاليا إلى 50٪ لتحقيق التوازن المطلوب في السوق النقدي والحقيقي، فيوجد العديد من الفرص بعضها لا يزال كامنا في المحتوى الوطني وبعضها مازال مخزونا في المحتويين الإقليمي والدولي وكثير منها يبشر بيقظة إستراتيجية قريبة في الكيان الاقتصادي والاجتماعي، فأهداف للنمو ليست مستحيلة في الوقت الحالي ولكن لا احد يضمن تحققها في غياب تكفل جدي وسريع.

الخـــاتمة

يعتبر النفط أحد محركات التنمية الاقتصادية في اقتصاديات العالم كافة، وعلى الرغم من مكانته وميزاته التنافسية، جعلت أسواقه معرضة لعدم الاستقرار، مما جعل الدول الريعية التي تعتمد على عوائده في تنمية اقتصادها أكثر تأثرا للصدمات في حالة انخفاض أسعار النفط، وتؤكد معظم الدرسات المستقبلية عن قرب انتهاء عصر النفط نظرا للمستجدات الحاصلة على المستوى الدولي وزيادة الوعي الدولي بتأثيرات الوقود الاحفوري، هذا كله يزيد من صعوبة تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام، والذي يعد الوصول إليه هدف كل دولة، لما له من أهمية كبرى على الوضعية ا لاقتصادية وا لاجتماعية والبيئية، وأصبح اليوم يمثل الوسيلة المثلى لتحقيق أهداف عديدة ذات أثر عميق على الأفراد والمجتمعات.

لكن تحقيق نمو اقتصادي مستدام يحتاج إلى اقتصاد متنوع وقوي يرتكز على عدة قطاعات، ضمن هذا الإطار فان الجزائر وباعتبارها دولة مصدرة وجب عليها إعادة النظر في نموذج النمو المبني على قطاع المحروقات والنفط خصوصا، والتوجه نحو النموذج المبني على الثروة بتنويع القاعدة الاقتصادية واستغلال الإمكانيات الكامنة في الاقتصاد، وذلك يكون عن طريق إعادة تشخيص القطاعات الاقتصادية لما لها أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية قصد رفع الكفاءة الاقتصادية ومحاولة التنويع الاقتصادي من خلال إعادة التخصيص الموارد في ظل عدم كفاءة الإنفاق العام الحالي وإهمال قطاعات تبدو ذو ميزة نسبية.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

من خلال دراسة الموضوع تم تأكيد صحة كل الفرضيات الموضوعة، حيث:

- **الفرضية الأولى :** العوامل المحركة لأسعار النفط هي العرض والطلب إضافة للعوامل الجيوسياسية والطبيعية، أما عن الانعكاسات أهمها عرقلة النمو الاقتصادي نتيجة تذبذب الأسعار.

تم تأكيد صحتها في الدراسة، فقد أثبتت هذه الأخيرة أن أسعار النفط تتحدد وفقا للعلاقة بين الشركات النفطية والدول المنتجة من جهة وبين الدول المنتجة والدول المستهلكة من جهة أخرى، بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والتي تؤثر بشكل كبير على السوق النفطي، أما عن انعكاسات تقلبات أسعار النفط فيكون سلبا على الدول المصدرة وإيجابا على الدول المستوردة في حالة انخفاض الأسعار والعكس صحيح، ويكون تأثيرها مباشر على النمو الاقتصادي باعتبار النفط سلعة إستراتيجية تستعمل في كافة المجالات.

- **الفرضية الثانية:** أهم التحديات المواجهة لمستقبل النفط زيادة وعي المجتمع الدولي عما تخلفه الطاقة التقليدية وبداية التفكير في زمن ما بعد النفط، أما عن البدائل فهنالك بدائل طاقوية (غير تقليدية ومتجددة) وغير طاقوية (تنويع القاعدة الاقتصادية) تم تأكيد صحتها، ذلك من خلال إبراز مختلف المستجدات العالمية ورؤى المنظمات والهيئات الطاقوية من خلال عرض السيناريوهات المتعلقة بذلك.
- **الفرضية الثالثة:** تغيير نموذج النمو المبني على المحروقات وتحريك القطاعات الراكدة وتنميتها قد يساعد في تنمية الاقتصاد الجزائري، ومنه تجنب الوقوع في أزمة.

أكدتها نتائج الدراسة، وذلك من خلال إبراز الطاقات الكامنة في المحتوى الوطني وصور خلل السياسة الاقتصادية التي يمكن تحويلها إلى فرص حقيقية بـتغيير نموذج النمو المبني على المحروقات واعتماد نموذج نمو مبني على الثروة الحقيقية أي تحريك القطاعات الراكدة، والتي بدورها تجنب الوقوع في أزمة اقتصادية في الأفق بل وتجعله دولة ناشئة في المدى المتوسط.

ثانيا: النتائج

من أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من دراستنا لهذا الموضوع نذكر:

- **النتائج النظرية**

1 -زاد الاهتمام بالنفط نتيجة اكتشاف الإنسان للعناصر المميزة له عن باقي الموارد، إذ أصبح يمثل المصدر الرئيس للطاقة بعدما كان استعماله يقتصر على أغراض ثانوية.

2 -شهد السوق النفطي مراحل انتقالية تراوحت سلطته بين الدول المنتجة حينا والدول المستهلكة وشركاتها حينا آخر بسبب اختلال متغيراته العرض والطلب والسعر من جهة، وخلافات وأطماع أطرافه من جهة أخرى.

3 -تعتبر الأسواق العالمية للنفط كغيرها من الأسواق تتأثر بالعوامل الاقتصادية (العرض والطلب) وعوامل أخرى (العوامل الجيوسياسية، الطبيعية..)، مما جعلها تتسم بكونها شديدة الحساسية والتأثر، نتج عنه العديد من الأزمات والصدمات والصدمات العكسية.

4 -تنعكس نتائج تغيرات أسعار النفط على مختلف الاقتصاديات العالمية، سواء بالسلب أو بالإيجاب، حيث تتأثر اقتصاديات الدول المنتجة طرديا مع حركة الأسعار، وتنعكس تقلبات تلك الأسعار عكسيا مع اقتصاديات الدول المستهلكة.

5 -غياب الوعي وسياسات الاستشراف المتعلقين بصناعة المستقبل ، جعل الدول النفطية غير قادرة على الاستفادة من الأزمات والصدمات السابقة في اتخاذ الخطوات لتحويل اقتصادياتها من اقتصاديات ريعية تعتمد على عوائد النفط والمحروقات ، إلى اقتصاديات تعتمد على العمل والإنتاج، وتنويع الأنشطة والصادرات، من أجل الوصول إلى تحقيق نمو مستديم.

6 -الدول النفطية أو الريعية أمام تحد كبير، خصوصا مع المستجدات العالمية وما له علاقة باتفاقيات تغير المناخ، يفرض عليها ضرورة إحداث تحولات جوهرية في هيكلة الاقتصاد في إطار ما يعرف إستراتيجية التنويع الاقتصادي، أو التوجه نحو الطاقات غير التقليدية وصولا إلى الطاقات المتجددة على المدى البعيد.

➢ **النتائج التطبيقية**

1 -نموذج النمو المبني على الريع من المحروقات مكن الجزائر من صادرات مهمة على سلم تحقيق تراكم النقد الأجنبي (واحد تريليون دولار) خلال 20 سنة ولكن سوء تخصيص الموارد بين القطاعات خارج المحروقات حرم البلاد من فرصة الصعود لمصاف الدول التطورية.

2 -الجزائر تعاني من أزمة هيكلية نظرا لامتلاكها هامش مريح (الفرص الكامنة في الاقتصادي والمخزون من النقد الأجنبي)، لكن هذا الهامش يتناقص بمرور الوقت، إذا لم يتم اتخاذ إجراءات استعجاليه في ضبط وتصحيح السياسة الاقتصادية.

3 -للجزائر إمكانيات جد هامة في مجال النمو السريع في مستوى 7٪ سنويا واستغلالها يتطلب رؤية إستراتيجية وحلولا تقنية مبنية على المعرفة، وذلك بحشد الموارد البشرية اللازمة من أجل ضبط الاقتصاد على نحو جديد بشرط أن تستكمل الحكومة البطاقات الفنية لحفز القطاعات الراكدة وعددها 11 قطاعا.

4 -تختزن ولايات عدة معايير الجذب السكاني والصناعي ومعايير التنافسية المبنية على شساعة الإقليم ووفرة المواد الطبيعة التي من شأنها تحقيق عدالة الإقليم، وبذلك تعتبر هذه أيضا إمكانات كامنة في الولايات.

ثالثا: الاقتراحات

1 -ضرورة إعادة هيكلة نموذج النمو المبني على المحروقات (نموذج غير متوازن) بنموذج أكثر توازن واستدامة مبني على حقيقة السوق واستشراف اتجاهات سوق النفط وعلى نظرية اليقظة الإستراتيجية المبنية على التوقعات الرشيدة والمعلومات الإحصائية السليمة والتوازن الكلي العام.

2 -ضرورة تطبيق معيارية الأمن الاقتصادي بإعادة النظر (أي تطوير) في السياسات المنتهجة في القطاعين النقدي والحقيقي، وذلك بتطبيق سياسة اقتصادية جديدة ومبتكرة للمديين القصير المتوسط بهدف تطهير الاقتصاد واستغلال الامكانات الكامنة في المحتوى الوطني.

ففي المدى القصير يقترح:

3 -تخفيف الضغط على الميزان التجاري، وذلك عن طريق:

- التحليل الفني لمعطيات التجارة الخارجية على أساس: الشركاء، سلة الواردات، طبيعة التسهيلات، دراسات الأثر، سلبيات السياسات المنتهجة في مجال التصدير واتجاه الأسواق الواعدة آفاق 2030.
- وضع قائمة رمادية للمنتجات المعرضة للتقييد وهي نفسها المنتجات الممكن إنتاجها في الداخل وفق رؤية متطورة لمنظومة الإنتاج الوطني وذلك جنبا إلى جنب المنتجات التي ينبغي ترقية ميزاتها التصديرية ومن ثمة التوجه نحو الاستثمار في منتجات التصدير.
- تصميم حواجز غير جمركية جديدة للحد من فائض الاستيراد والرفع تنافسية المنتجات الوطنية المعدة لتلبية الطلب الداخلي كنوعية المنتوج، معيارية السلامة الصحية، معيارية التغليف، معيارية عدم التأثير على البيئة، معيارية منشأ المنتوج، معيارية أولوية الاستهلاك بالنسبة للعائلات الجزائرية..

4 -إجراءات تخص ضبط وتصحيح السياسة النقدية والمالية، وذلك بـ:

- اطلاق وزارة منتدبة للجباية وظيفتها تطوير منظومة الجباية وتحسين التحصيل الجبائي.
- إدماج السوق الموازية في السوق الرسمي وذلك بتطهير السوق النقدية بإصدار دينار جزائري جديد (يساوي 10 دينار حالي) وإطلاق مكاتب الصرف ضمن الجهاز المصرفي للدولة.
- إطلاق منتجات بنكية مبنية على صيغ التمويل الإسلامي.
- إعادة النظر في سياسة التحويلات الاجتماعية (أداة الدعم) عن طريق التحرير الكلي للأسعار وضخ "منحة التحويل الاجتماعي"، في مداخيل العائلات المتضررة.
- مراجعة طرق تقييم ميزانيات القطاعات المختلفة حيث يجب منح الأولوية للقطاعات المنتجة للثروة.

وفي المدى المتوسط يقترح:

5 -إعادة النظر في أسلوب وضع السياسات، حيث ينبغي اعتماد مفهوم اليقظة الإستراتيجية المبنية على التوقعات الرشيدة والمعلومات الإحصائية السليمة الداعمة لمخططات الاستثمار.

6 -إعادة النظر في أسلوب إدارة الاقتصاد حيث يجب دفع الشراكة الإستراتيجية بين القطاعين العام والخاص للاستفادة من مبدأ رأس المال المخاطر.

7 -إطلاق سوق للأصول الخيرية عن طريق مأسسة العمل الخيري والاستثمار في الأصول الوقفية بما يتفق والشريعة الإسلامية.

8 -تطوير سوق الأوراق المالية وتبني اقتصاد المعرفة من خلال التعليم والتدريب والبحث والإنتاج والابتكار.

9 -استغلال بعض الإمكانات الكامنة في المحتوى الوطني للنمو (تشابك القطاعات) بتحريك القطاعات الراكدة وعددها 11 قطاعا يمكنها المساهمة في القيمة المضافة في الاقتصاد بنسبة تتراوح بين (25٪ الفلاحة)، (15٪ الصناعة) و(10٪ السياحة).

10 - الاستغلال الأمثل لإمكانات الإقليم الكامنة في الولايات (إقليم الجنوب مثلا) ، يعني ذلك فرصا واعدة ستأتي عن عملية تحويل الإقليم من الإقليم السكاني إلى الإقليم الاقتصادي وذلك بإدماج الولايات في هدف الأمن الاستراتيجي للدولة.

رابعا: آفاق الدراسة

رغم السعي للإمام بأهم جوانب الموضوع، وما هذه الدراسة إلا جزء يسير لا يخلو من النقائص، وهو ما يفتح آفاقا جديدة يمكن أن تكون مستقبلا إشكاليات لبحوث أخرى:

- اتجاهات أسواق النفط والتجارب الدولية المتبعة في التنويع الاقتصادي
- إمكانية تحول الاقتصاديات الريعية إلى اقتصاديات مستديمة -إشارة إلى حالة الجزائر
- إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

➢ الكتب

1 -أحمد البار، **التطورات في سوق النفط**، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، 1986.

2 -أحمد سيد فتحي الخولي، **اقتصاد النفط، الموارد، البيئة والطاقة** ، خوارزم العلمية ناشرون ومكتبات، جدة، الطبعة الثامنة، 2014.

3 -أحمد محمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

4 -دوارد كورنيش، **الاستشراف (مناهج، استكشاف المستقبل) –ترجمة حسن الشريف** ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2007.

5 -بشير مصيطفى، **اقتصادنا: الفرصة المتبقية**، دار الجسور للنشر والتوزيع، 2016.

6 -بشير مصيطفى، **نهاية الريع الأزمة والحل**، دار الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

7 -بيوار خنسي، **البترول–أهميته، مخاطره، تحدياته** ، دار ئاراس للطباعة والنشر، أربيل كردستان العراق، 2006.

8 -حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2000.

9 -حسين الصغير، **دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية** ، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2001.

10 -خالد بن منصور العقيل، **رحلة في عالم البترول –قضايا بترولية دولية** ، العبيكان للنشر، جدة، 2003.

11 -رحيم الساعدي، **المستقبل (مقدمة في علم الدراسات المستقبلية)** ، الجزء الثاني، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، 2011.

12 -رحيم الساعدي، **المستقبل في الفكر اليوناني والإسلامي (مدخل إلى علم الدراسات المستقبلية)** ، الجزء الأول، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، 2011.

13 -ريتشارد سيلي، **أساسيات جيولوجيا البترول –ترجمة فاضل السعدوني** ، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 1994.

14 -سعد الدين إبراهيم، إسماعيل صبري عبد الله، علي نصار، محمود عبد الفضيل، "**صور المستقبل العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.

15 -ضياء الدين زاهر، **مقدمة في الدراسات المستقبلية (مفاهيم– أساليب– تطبيقات)** ، مركز الكتاب للنشر، مصر، 2004.

16 ضياء مجيد المسوي، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

17 عاطف سليمان، **النظام القانوني للبترول في البلاد العربية (القانون البترولي العربي)** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 2013.

18 عبد العزيز عفاف عايد، رمضان محمد مقلد، السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.

19 عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

20 فريد عبد الحميد، **عرب بلا نفط –نظرة مستقبلية في آثار هبوط الفوائد النفطية** ، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1986.

21 قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية** ، منشورات الهيئة العامة، سوريا، 2010.

22 كامل بكري، محمود يونس، كامل مبارك، **الموارد واقتصادياتها** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1986.

23 محمد رأفت رمضان إسماعيل وعلي جمعان الشكيل، **الطاقة المتجددة**، دار الشروق، الطبعة السابعة، بيروت، 1991.

24 مهند حميد الراوي، **عالم ما بعد الأحادية الأمريكية (دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي)**، دار المكتب العربي للمعارف، مصر، 2015.

25 هشام حريز، **دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة** ، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.

➢ *الرسائل والأطروحات:*

26 إبراهيم بلقلة، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع إشارة إلى حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014– 2015.

27 شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011– 2012.

28 -عبد المالك مباني، **الاقتصاد العالمي للمحروقات –النفط والغاز الطبيعي، دراسة تحليلية استشرافية**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007-2008.

29 -علي العمري، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

30 -وهيبة مشدن، **اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع النقود والمالية، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

➢ المؤتمرات الملتقيات

31 -أحسين عثماني، سعاد شعابنية، **النظام المالي المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06 و07 ماي 2012.

32 -أحمد لعمى ، أمال رحمان، **مستقبل الهيدروجين الشمسي في الجزائر (المشروع المغربي-الأوروبي)**، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 20-21 نوفمبر 2012.

33 -أمال رحمان، سلمى عائشة كيحلي، "**اقتصاديات الهيدروجين وإمكانيات التطبيق لتحقيق التنمية المستدامة**"، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة، يومي 22-23 نوفمبر 2011.

34 -حمزة رملي، **فرص تمويل واستثمار الوقف الجزائري بالاعتماد على الصكوك الوقفية**، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 5 و6 ماي 2014.

35 -رشيد بن شريفة، إدريس الزجلي، عبد العزيز بنونة، **الهيدروجين وخلايا الاحتراق صيغة مستقبلية لإنتاج الطاقة الكهربائية بكفاءة عالية و توافق بيئي**، المؤتمر العربي العالمي لتطبيقات الطاقة الشمسية، 20-22 نوفمبر 2004.

36 سليمة طبايبية، **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي بعنوان "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 7- 8 أفريل 2008.

37 الشيخ بطوري، **منطلقات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين متطلبات الخصوصية وشروط المؤسسات الدولية**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 25-26 نوفمبر 2006.

38 عبد الرزاق بن حبيب ، طارق سعيدي، **صندوق الزكاة ودوره في تفعيل سياسة التشغيل عرض نموذج الجزائر**، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 13 و14 أفريل 2011.

39 عبد القادر بريش، لقمان معزوز، **التجربة التنموية الجزائرية مطلع الألفية الثالثة بين الواقع والمأمول**، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند، البويرة، 29-30 نوفمبر 2016.

40 قويدر بوطالب، فيصل بوطيبة، **الاندماج في اقتصاد المعرفة: الفرص والتحديات** ، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، يومي 09 و10 مارس 2004.

41 مالك عبد الله محمد المهدي، **مقترح ورقة عمل حول ماهية، مفهوم ودلالات الدراسات المستقبلية**، ملتقى الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية، كلية العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الخرطوم، من 3 إلى 5 فيفري 2013.

42 محمد زيدان، بومدين نورين، **دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والآفاق**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21 و22 نوفمبر 2006.

43 ممدوح عوض الخطيب ، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، 16-17 فيفري 2014.

44 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، **التنويع الاقتصادي والتصنيع في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية**، ورقة المناقشة الاقاليمية الخامسة، ملتقى مسائل التنمية الصناعية، الدورة الخامسة عشر، البيرو، ديسمبر 2013.

➢ المجلات والدوريات

45 -إبراهيم العسوي، **الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020**، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2000.

46 -إبراهيم بلقلة، **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية (2000-2009)**، مجلة الباحث، الجزائر، العدد الثاني عشر، 2013.

47 -إسماعيل شعبان، لؤي بهجت ديب، **الطاقة النووية وأثرها على اقتصاديات الدول** ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات، سورية، المجلد الواحد والثلاثون، العدد الأول، 2009.

48 -أمينة مخلفي، **النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة** ، مجلة الباحث، ورقلة، العدد الثالث، 2011.

49 -بلقاسم زايري، **كفاية الاحتياطات الدولية في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد السابع، 2009.

50 -بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015.

51 -جون فانشي، **الطاقة التقنية والتوجهات للمستقبل -ترجمة عبد الباسط على صالح كرمان** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

52 -جيلالي بورزامة، **رؤية تحليلية حول انخفاض الدولار الأمريكي الأسباب والتداعيات** ، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد الثالث والعشرون، 2014.

53 -حاج أحمد أم العز يوسف زاهر، **مفهوم الدراسات المستقبلية**، مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية، كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية، السودان، العدد السادس، ديسمبر 2014.

54 -حسام الدين محمد، **المضاربات على أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الدول العربية** ، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر، العدد العشرون، 2008.

55 -حسن جمال قاسم، **النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية** ، صندوق النقد العربي، 2015.

56 -رضا عبد الجبار سلمان الشمري، **المنظمات النفطية دوافع قيامها وأهمية دورها** ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، العراق، المجلد 11، العدد الثالث، 2008.

57 -شريفة رفاع، **نظرية الإدارة العامة الحديثة و دورها في معالجة إشكالية إدماج مفهوم الأداء في الخدمة العمومية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد السادس، 2008.

58 شكراني الحسين، **المسؤولية المجتمعية للمقاولات: مدخل عام** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد الخامس والخمسون– السادس والخمسون، 2011.

59 شكراني الحسين، **من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو + 20 لعام 2012: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد الثلث والستون– الرابع والستون، 2013.

60 عاطف مرزوك لافي وحمزة عباس مكي، **التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد العاشر ، العدد الواحد والثلاثون، 2014.

61 عبد الجبار عبد الستار موسى، **العلاقة النسبية بين النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة** ، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، العدد الثاني والستون، ديسمبر2009.

62 عبد الرحمان خير الدين، **تلمس المستقبل ما بين التفكير العلمي والخيال** ، مجلة الباحثون، العدد الواحد والخمسون، سبتمبر 2011.

63 عبد الله جمال، **ثورة الغاز الصخري وأثرها على اقتصادات دول الخليج** ، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

64 عبد الله حسن، **النفط والتعاون العربي** ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد الثاني والعشرون، العدد السادس والسبعون، 1996.

65 عبد الله حسين، **الغاز الطبيعي: وقود الغد في انتظار سياسة منسقة عربيا** ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1999.

66 عبد الله علي محمود الصيفي، **تنمية واستثمار أموال الصدقات رؤية شرعية تطبيقية معاصرة** ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، غزة، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، 2017.

67 عبد المجيد المحجوب ، ضو مصباح، **مستقبل الطاقة النووية في الدول العربية** ، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الهيئة العربية للطاقة الذرية، الإمارات العربية المتحدة، العدد الواحد والعشرون– الثالث والعشرون ديسمبر، 2014.

68 عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية** ، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 2013.

69 فارس مسدور، **إستراتيجية استثمار أموال الزكاة** ، مجلة رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، العدد صفر، جويلية 2003.

70 فارس مسدور، **الأوقاف الجزائرية بين الاندثار والاستثمار**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد العشرون، 2008.

71 -فاطمة مساعيد، **مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة** ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد الخامس، جوان 2011.

72 -كيلج مايكل، **مستقبل الغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية –ترجمة مجموعة من الباحثين** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004.

73 -ماجد عبد الله المنيف، **النفط والعولمة الاقتصادية** ، مجلة السياسة الدولية، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، العدد مائة وواحد وأربعون، جويلية 2000.

74 -مجلس الطاقة العالمي، **دراسة موارد الطاقة : نظرة مرّكزة على الغاز الصخري–ترجمة بو يحي إيمان وخالد الشتوي**، لندن 2010.

75 -محمد سعد عميرة، **اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مركز أنقرة، المجلد الثالث والعشرون، 2002.

76 -محيسن عبد الحليم، **القطاع الصناعي...ركيزة أساسية تتطور** ، مجلة رؤى اقتصادية، دائرة التنمية الاقتصادية، أبو ظبي، العدد الرابع، مارس 2016.

77 -مخلفي أمينة، **مدخل إلى الاقتصاد البترولي** ، الجزء الأول، محاضرات مطبوعة مقدمة للسنة الثالثة ليسانس، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014.

78 -منصور محمد إبراهيم، **توطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية (الأهمية والصعوبة والشروط)**، سلسلة أوراق وحدة الدراسات المستقبلية، مكتبة الإسكندرية، مصر، العدد العشرون، 2016.

79 -نبيل بوفليح، **صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية** ، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الرابع، 2010.

80 -نور الدين هرمز، فادي الخليل ودريد العيسى، **تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده** ، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، سوريا، المجلد التاسع والعشرون، العدد الأول، 2007.

81 -هواغر روغنز هانز، **خيار الطاقة النووية –ترجمة عدنان شهب الدين** ، المنتدى العربي للبيئة (AFED)، 2012.

82 -وفاء المهداوي، باسم محمد أحمد، **الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق..سياسات ومؤشرات**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد الثالث والثلاثون، 2012.

- ***الجرائد والمستندات الوثائقية***

83 -بشير مصيطفى، **تمنراست التي رأيت** ، جريدة الحياة الجزائرية، العدد ألف وخمسة وعشرون، 2017/03/02.

84 -بشير مصيطفى، **حاجتنا لخدمة عمومية برؤية جديدة** ، جريدة الحياة، الجزائر، العدد سبع مائة وتسع، 2016/06/03.

85 -بشير مصيطفى، **سياسة الدعم في الجزائر...رحمة تتحول إلى تبذير مقنن** ، برنامج نقاش على المباشر، قناة النهار، 2017/01/15.

86 -بشير مصيطفى، عبد الرحمان مبتول، **لماذا يدخرون الجزائريون أموالهم بالعملة الصعبة؟**، برنامج النقاش الاقتصادي، أمين لعمارة، قناة دزاير نيوز، 2017/02/23.

87 -بشير مصيطفى، **على أبواب التمويل المبني على الفقه الإسلامي** ، جريدة الحياة، الجزائر، العدد ألف وواحد، 2017/02/02.

➢ الجرائد الرسمية

88 -الجريدة الرسمية، العدد السابع والأربعون، المؤرخ في 15 جويلية 2006.

89 -الجريدة الرسمية، العدد السابع والثلاثون، المؤرخ في 28 جوان 2000.

90 -الجريدة الرسمية، العدد التسعون، المؤرخ في 2 ديسمبر 1998.

➢ التقارير والنشرات الإحصائية

91 -البنك العالمي، الآفاق الاقتصادية العالمية 2009.

92 -التقرير الإحصائي السنوي للأوابك 2013.

93 -تقرير الأمين العام لمنظمة أوابك 2009.

94 -تقرير الأمين العام لمنظمة أوابك 2010.

95 -تقرير الأمين العام لمنظمة اوابك 2014.

96 -تقرير البنك الدولي 2016.

97 -تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير: التنمية والتغير المناخي، واشنطن، 2010.

98 -التقرير السنوي للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة 2010.

99 -تقرير بنك الجزائر، 2014.

100 -تقرير بنك الجزائر، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمر، 2017/01/29.

101 -صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، أبو ظبي، 2016.

102 -صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد: نظرة على اقتصاديات الدول العربية 2009.

103 -النشرة الشهرية الصادرة عن الاوابك، الحاجة إلى زيادة الاستثمارات لتحقيق الاستقرار في السوق، العدد الثامن والتاسع، أوت وسبتمبر 2016.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

➢ ***Les ouvrages***

104- Abdelkader Sid Ahmed, **L'OPEP, passé présent et perspectives**, Editions Economica, Paris, 1980.

105- Chems Eddine Chitour, Lamia Bensari, Sarah Khirani, **l'hydrogène comme vecteur énergétique, les perspectives énergétiques à l'horizon 2020 dans un contexte de globalisation planétaire, 5eme Journée de l'énergie**, école national polytechnique, 16 Avril 2001.

106- Fadil Chalabi, **Géopolitique du Pétrole**, Edition Technip, Paris, 2005.

107- Giraud Andrée, **Géopolitique du Pétrole et du Gaz**, Edition Technip, Paris, 1987.

108- Jean Pierre Angelier, **Energie International 1987-1988** , Economica, Paris, 1988.

109- Mohamed Elhoucine Benssaid, **Element d' Economie Pétrolière**, Office des Publication Universitaire, Paris, 1983.

110- Paul de Backer, **Les Indicateurs financiers du développement durable**, Editions d'organisation, Paris, 2005.

111- R. Boudries-Khellaf, **Etude d'un Systeme de Production d'Hydrogène Solaire en Algérie**, 2002.

➢ ***Les reveus et les périodique***

112- (GWEC), **« GLOBAL WIND ENERTGY COUNICL STATISTICS 2015 »**, Feb 2016.

113- B.P Statistical of World Enery, years 1970-1990.

114- BP.Statical Review Of World Energy, June 2016.

115- EIA, **«International Energy Outlook 2016 With Projections to 2040**», U.S.Energy Information Administration Washington, May 2016.

116- IAEA**, « Internationa Atomic Energy Agency 2014 ».**

117- IEA Photovoltaic Power Systems Programme, **«SNAPSHOT OF GLOBAL PHOTOVOLTAIC MARKETS, 2015».**

118- IEA, **« World Energy Model Documentation Version 2016 ».**
119- IEA, « **World Energy Outlook, 2012 ».**
120- IEA**, « ENERGY EFFICIENCY Market rapport 2013 »**.
121- IEA**, « Energy Technology Prespective 2016 »**, Paris, May 2010.
122- IHA, **« hydropower status report 2016 ».**
123- Oil & Gas Journal, **Worldwide Look at Reserves and Production,** , Vol. 113, No. 12, 07/12/2015.
124- OPEC, **« Annual Statiscal Bulletin 2016 ».**
125- Plumer Brad**, Why oil prices keep falling- and throwing the world into turmoil**, Vox 16/12/2014.
126- REN21, **«RENEWABLES GLOBAL statusreport 2016,P STATUS REPORT2016»**.
127- U.S. Energy Information Administration, **«Technically Recoverable Shale Oïl and Gas Ressources An Assessment of 137 Shale Formations in 41 Countries Outside the United States»**, 2013.

ثالثا: المواقع الالكترونية

128- www.albahethon.com
129- www.albankaldawli.org
130- www.amf.org.ae
131- www.bank-of-algeria.dz
132- www.biomasspower.gov.in
133- www.BP.com
134- www.cder.dz
135- www.commerce.gov.dz
136- www.cosob.org
137- www.dcwjijel.dz
138- www.eca.gov.sa
139- www.EIA.gov
140- www.eia.gov
141- www.ferc.gov
142- www.gwec.net
143- www.hydropower.org,
144- www.IAEA.org
145- www.iea.org
146- www.iea-pvps.org

147- www.interieur.gov.dz
148- www.marw.dz
149- www.mf.gov.dz
150- www.oapecorg.org
151- www.ogj.com
152- www.ons.dz
153- www.opec.org
154- www.radioalgerie.dz
155- www.ren21.net
156- www.studies.aljazeera.net
157- www.unfcc.int
158- www.unido.org
159- www.Vox.com
160- www.worldbank.org

الملاحق

(الملحق رقم 01): أنواع الزيت الخام حسب درجة API لبعض الدول المصدرة للنفط

أنواع الزيت الخام حسب درجة API في بعض دول أعضاء OPEC					
البلد	اسم الزيت الخام	درجة API	البلد	اسم الزيت الخام	درجة API
الجزائر	الصحراوي (صحاري بلند)	44.1	نيجيريا	بوني خفيف	34.4
	زرزتين	44.9	ليبيا	بريقة	40
الإكوادور	اورينتي	29.9		زيتيه	41
الجابون	مندجي	28.9		سيدر	37-37.9
	جامبا	31.8	السعودية	خفيف	34
اندونيسا	ميناس	39		متوسط	31
إيران	الخفيف	33.9		بري	39
	الثقيل	31	الإمارات	جربان	39.1
العراق	البصرة الخفيف	34		زكومام شين	40.1
	كركوك خفيف	36.1		دبي	37.9
الكويت	ثقيل	31		زكوم العليا	32
قطر	دخان خفيف	40		اوفيسينا	34
	بحري خفيف	36	فنزويلا	تيجوانا لايت	35

انواع الزيت الخام حسب درجة API في بعض دول غير الأعضاء في OPEC					
البلد	اسم الزيت الخام	درجة API	البلد	اسم الزيت الخام	درجة API
بريطانيا	برنت	38.4	مصر	البلاعيم	26
	فلوبا	36.5		السويس	33
النرويج	اكوفسك	42.5	روسيا	أورال	31
الولايات المتحدة الأمريكية	ألاسكا	31	بورما	ادعوس	34
	وست تكساس ساور	34	السويد	سوريال	24
			المكسيك	مالي (مايا)	27
	أوكلاهوما سويت	36	سلطنة عمان	عمان	34

المصدر: الخولي سيد فتحي احمد، "**اقتصاد النفط –الموارد والبيئة والطاقة**"، خوارزم العلمية ناشرون ومكتبات، الطبعة الثامنة، جدة، 2014، ص ص: 180، 181.

(الملحق رقم 02): المنتجات النفطية واستخداماتها وكمية المشتقات المكونة لكل واحد طن متري

أهم المنتجات النفطية واهم مشتقاتها واستخداماتها		
تقسيم وأنواع المنتج	أهم المشتقات	أهم الاستخدامات
غازات	غاز سائل، بروبان، بوتان.	مواد خام للصناعات البيتروكيماوية (ايثيلين،آمونيا، ميثانول)، غاز اسطوانات، وقود سيارات.
منتجات خفيفة	النفثا، جازولين، موجاز.	مواد خام بيتروكيماوية (ايثين)، مركبات جازولين، وقود سيارات.
منتجات متوسطة	وقود طائرات توربينية، كيروزين نفاث، كيروزين ديزيل، زيت الغاز، زيت وقود للاستخدام المنزلي.	وقود طائرات، إضاءة وتدفئة منزلية، وقود سيارات، تدفئة صناعية.
منتجات ثقيلة	زيت وقود للاستخدام الصناعي، زيوت تشحيم، إسفلت بيوتومين (القار).	الآلات البخارية المولدة للطاقة، وقود سفن، زيوت تشحيم الآلات والمعدات، وصف الطرق.

كمية المشتقات المكونة لكل واحد طن متري (7.33 برميل)		
البيان	برميل	طن متري
نفط خام	0.14	7.33
غاز بترول مسال	0.09	11.65
جازولين	0.12	8.50
نافثا	0.12	8.50
كيروزين	0.13	7.77
وقود طائرات	0.13	7.77
زيت غاز (ديزيل)	0.14	7.23
زيت الوقود	0.15	6.62
زيوت تزييت	0.14	6.99
إسفلت	0.17	6.05
أخرى	0.15	6.9

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- الخولي سيد فتحي احمد، "**اقتصاد النفط –الموارد، والبيئة والطاقة**"، خوارزم العلمية ناشرون ومكتبات، الطبعة الثامنة، جدة، 2014، ص: 200.
- التقرير الإحصائي السنوي لمظمة الأوابك، 2011، ص: 144.

(الملحق رقم 03): أهم الشركات النفطية العملاقة المسيطرة على السوق النفطية خلال العشرينات حتى الستينات من القرن الماضي واهم الاندماجات بينها

أهم الشركات النفطية العملاقة المسيطرة على السوق النفطية خلال فترة العشرينات حتى الستينات			
الفترة	الشركة	المصطلح الشائع	البلد
العشرينات إلى غاية الثلاثينات من القرن الماضي	Royal Dutch Shell	الشقيقات السبع (Seven Sisters)	هولندا
	Britsh Petroleum		بريطانيا
	Standard Jersey (حاليا Exxon)		أمريكا
الثلاثينات إلى غاية الستينات من القرن الماضي	Gulf Oil		
	Texasco		
	Standard Of Oil California (حاليا Chevron)		
	Standard New York (حاليا Mobil)		
	Ente Nazionale Idrocarburi	(ENI)	ايطاليا
	Compagnie Pétrolière Française	(CFP)	فرنسا
	Essences et Lubrifiants de France	ELF) Aquitaine)	
	Petrobas	-	البرازيل

أهم الاندماجات بين الشركات العملاقة للنفط		
الشركات المندمجة	العام	الاسم الجديد
Exxon وMobil Oil	1998	Exxon Mobile
Britsh Petroleum وAmoco وArco	1999-2000	-
Texasco وChevron	2000	-
Total Fina و ELF Aquitaine	2003	TOTAL

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- إبراهيم قصي عبد الكريم، "**أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**" ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص: 70.

(الملحق رقم 04): إنتاج النفط في دول أوبك (2014-2015) وأهم الشركات الوطنية للدول لأعضاء

إنتاج النفط في دول أوبك للفترة (2014-2015)				
البيان	الإنتاج (ألف برميل في اليوم)		نسبة التغير في الإنتاج (2015-2014)	نسبة الإنتاج من الإنتاج العالمي
	2014	2015		
السعودية	11505	12014	٪4.6	٪13
إيران	3736	3920	٪4.5	٪4.2
الإمارات العربية	3685	3902	٪5.3	٪4
العراق	3285	4031	٪22.9	٪4.5
الكويت	3120	3096	٪-1.1	٪3.4
فنزويلا	2685	2626	٪-2.1	٪3.1
نيجيريا	2389	2352	٪-1.5	٪2.6
قطر	1893	1898	٪-0.4	٪1.8
انغولا	1712	1826	٪-6.8	٪2
الجزائر	1589	1586	٪-0.4	٪1.6
الإكوادور	577	543	٪-2.4	٪0.7
ليبيا	498	432	٪-13.4	٪0.5
إنتاج أوبك	36674	35226	٪-3.94	٪41.4

أهم الشركات الوطنية في للدول الأعضاء وغير الأعضاء		
البيان	اسم الشركة	سنة التأسيس
السعودية	بترومين PETROMIN	1962
إيران	الشركة الوطنية الايرانية NIOC	1951
الإمارات العربية	شركة أبوظبي الوطنية للنفط ADNOC	1971
العراق	شركة العراق الوطنية INOC	1964
الكويت	الشركة الوطنية للنفط KPC	1960
أندونيسيا	بترونال PETRONAL	1974
نيجيريا	الشركة النيجيرية الوطنية للنفط NNPC	1971
الجزائر	سونطراك SONATRACH	1963
المكسيك	بمكس PEMES	1938
فنزويلا	نفط فنزويلا PETROL DVENZUELA	1976

المصدر: - الخولي سيد فتحي احمد، "**اقتصاد النفط –الموارد، والبيئة والطاقة**"، خوارزم العلمية ناشرون ومكتبات، الطبعة الثامنة، جدة، 2014، ص: 381.

- OPEC, **Annual Statistical Bulltin, 2016**
  At : **www.opec.org**, 15/09/2016.